

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 2- أبو القاسم سعد الله-
كلية العلوم الإجتماعية .
قسم التاريخ

الأزمات الداخلية للهيئات القيادية للثورة الجزائرية 1954 - 1962

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إشراف الأستاذ الدكتور:

بوعزة بوضرساينة

إعداد الطالب :

عبد الستار حسين

لجنة المناقشة

جامعة الجزائر 2 -أبوالقاسم سعد الله.	رئيسا	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ عبد القادر مولاي
جامعة الجزائر 2 -أبوالقاسم سعد الله.	مقررا	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ بوضرساينة بوعزة
جامعة الجزائر 2 -أبوالقاسم سعد الله.	مناقشا	أستاذ التعليم العالي	د/ عبد القادر كرليل
جامعة الجزائر 2 -أبوالقاسم سعد الله.	مناقشا	أستاذ محاضر "أ"	د/ محمد بلقاسم
جامعة زيان عاشور-الجلفة .	مناقشا	أستاذ محاضر "أ"	د/ محمد الشيخ براهيم
المدرسة العليا للأساتذة -بوزريعة.	مناقشا	أستاذ محاضر "أ"	د/ الياس نايت قاسي

السنة الجامعية : 1438 هـ - 1439 هـ / 2017م - 2018م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الجزائر 2- أبو القاسم سعد الله -
قسم التاريخ

الأزمات الداخلية للهيئات القيادية للثورة الجزائرية 1954 - 1962

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب : إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد الستار حسين بوعزة بوضرساينة

لجنة المناقشة

أ.د/مولاي عبد القادر	رئيسا	جامعة الجزائر 2 - أبو القاسم سعد الله.
أ.د/ بوضرساينة بوضرساينة	مقررا	جامعة الجزائر 2 - أبو القاسم سعد الله.
د/ بلقاسم محمد أستاذ محاضر "أ"	مناقشا	جامعة الجزائر 2 - أبو القاسم سعد الله.
د/ قدور محمد أستاذ محاضر "أ"	مناقشا	جامعة الجزائر 2 - أبو القاسم سعد الله.
د/ محمد الشيخ براهيم أستاذ محاضر "أ"	مناقشا	جامعة زيان عاشور - الجلفة .
د/ الياس نايت قاسي أستاذ محاضر "أ"	مناقشا	المدرسة العليا للأساتذة - بوزريعة.

السنة الجامعية : 2017م/1438هـ - 2018م/1439هـ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

شكر وعرفان وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان إلى أستاذي الفاضل المشرف

الأستاذ الدكتور بوعزة بوضر ساية الذي لم يبخل عليّ

لا بوقته الثمين ولا برأيه السديد، ولم يقصر معي في تقديم

التوجيهات المفيدة والنصائح المثمرة التي كانت لي بمثابة مصباح

أنار لي الطريق، والأخذ بيدي وتتبع خطواتي من أولها إلى آخرها في

إنجاز هذه الأطروحة.

جزاه الله عنّي كل خير.

الإهداء

إلى من أقرن رضاها برضى المولى عزّ وجلّ

أمّي و أبي حفظهما الله .

إلى من ساندتني و تحمّلت معي وقاسمتني مشقتي ،

إلى زوجتي العزيزة .

إلى ابنتي سارة آلاء الرحمن ومارية هبة الله . وابني محمد خليل

إلى جميع أخواتي وإخوتنا الأعمام : مزيان ، محمد ، عمر ، مصطفى ، سعاد

، نبيلة ، نورالدين ، كمال .

إلى جميع أقربائي ، وإلى أخلص أحبائي : عبد الرحمن بن بوزيان ، لياس

نايت قاسي ، بن تيزي خيرالدين ، كديدة مبارك ، بوطارن مبارك .

ثم إلى كل أصدقائي

أهدي ثمرة هذا الجهد

عبد الستار حسين

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

جزء	ج
ديوان المطبوعات الجامعية	د. م. ج
دون تاريخ	د. ت
الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية	ح.إ.ح.د
الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية	ح.م.ج.ج
حزب الشعب الجزائري	ح.ش.ج
جبهة التحرير الوطني	ج. ت. و
طبعة	ط
مجلد	م
محفوظات الأرشيف الوطني الجزائري	م. أ. و. ج
المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954	م. و. ب. ح. ث
المتحف الوطني للمجاهد	م. و. م.
المؤسسة الوطنية للكتاب	م. و. ك.
المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية	م. و. ف. م.
سلسلة المشاريع الوطنية للبحث	س. م. و. ب.
عدد	ع
عدد خاص	ع. خ
عدد مزدوج	ع. م
صفحة	ص
من صفحة.. إلى صفحة..	ص ص
الشركة الوطنية للنشر والإشهار	ش. و. ن. إ.
الشركة الوطنية للنشر والتوزيع	ش. و. ن. ت.
تحقيق	تح
تصحيح	تص

	تقديم	تق
	ترجمة	تر

LISTE DES ABREVIATIONS

A.L.N	Armée de libération nationale
A.N.A	Les Archives nationales Algériennes
Cab	Cabinet
C.A.O.M	Centre d'archives d'autre Mer (Aix en Province – France)
CARAN	Centre National d'études et Recherches sur le Mouvement National et la Révolution du 1 ^{er} Novembre
C.I.E	Centre d'information et d'études
C.I.G	Le comité Interministériel de Guerre
C.C.E	Le Comité de Coordination et d'exécution.
C.N.R.A	le Conseil National de la révolution Algérienne
EMG	L' Etat Major Général
Ed	Edition
ENAL	Entreprise nationale du Livre
F.L.N	Le Front de libération nationale
G.G.A	Gouverneur Général de l'Algérie.
GPRA	le Gouvernement provisoire de la république Algérienne
Imp	Imprimerie
M.T.L.D	Mouvement pour le triomphe des libertés démocratiques
O.P.U	Office des Publication Universitaires
MNA	Le Mouvement National Algérien
P	Page
Par	Partie
Pr	Préface

Rap	Rapport
S	Série
S.D	Sans Date
Sec	Section
SHAT	Service Historique de L'armée de Terre.
S.N.E.D	Société Nationale d'édition et diffusion
T	Tome

المقدمة

-مقدمة البحث ومبرراته:

تعد الثورة الجزائرية من الثورات الرائدة في التاريخ المعاصر، ونموذجاً رائعاً من نماذج الحروب الثورية، فقد رسمت صورة خالدة من البطولات والتضحيات الفريدة من نوعها في تاريخ البشر.

ومادامت الثورة في مفهومها عمل إنساني وتجربة بشرية فهي معرضة لمختلف أشكال النزاعات والأزمات والصراعات داخلها، وهو أمر منطقي ومعقول عند النظر إليها بمنظار ظروفها القاسية، وأحداثها التي اتسمت بالتسارع والتشابك والتعقيد.

والثورة الجزائرية -على غرار مثيلاتها- لم تشذ عن القاعدة، فقد شهدت أزمات داخلية وصراعات بينية نتيجة التجاذبات الداخلية بين نخبة الثورة، وقساوة الحرب الثورية، وهذا لا يجعلنا نشك في وطنية قادتها، بل يجب أن نتناول هذه المواضيع الصعبة في سياقها التاريخي بشكل لا نشكك من خلاله في نوايا طرف ومصادقية طرف آخر، لأنّ ما عرفته الثورة طيلة سبع سنوات ونصف من استشهاد للعديد من قادتها واعتقال الكثير منهم سواء في الداخل أو في الخارج، أثر على سيرها، وفتح الباب على مصراعيه لخلافات حادة وأزمات عويصة بين المجموعات الثورية داخل هياكل الثورة، لكن ذلك ليس كافياً لتشويه قادة الثورة كلهم أو معظمهم أو حتى بعضهم.

فواجبنا أن نسجل أحداث تاريخنا، خاصة فيما تعلق بالتاريخ الداخلي وتُدْرَس دراسة تحليلية موضوعية، وإلا فسيبقى هناك الكثير من علامات الاستفهام أمام الأجيال القادمة، وسنفقد آليات الحلول لأخطائنا وتجاربنا الفاشلة.

إنّ الابتعاد عن تناول هذه القضايا يجعلنا عرضة لعدم فهم الظروف والتوازنات التي أفرزتها تلك الأزمات والصراعات، وبالتالي فإننا دائماً أمام معضلة قراءة وكتابة

تاريخنا، والغوص في تفاصيل الأحداث والمغالطات التي تنتشرها الكثير من الكتابات التاريخية التي أصبحت تجد رواجاً من قبل السياسيين والأكاديميين الفرنسيين.

وعليه فإنني من خلال فصول هذه الدراسة سأحاول أن أقف عند مختلف الأزمات الداخلية التي شهدتها الثورة التحريرية، وقيادتها على وجه الخصوص، ومدى تأثيرها على سير الثورة عسكرياً وسياسياً خلال الفترة 1954-1962.

-محفزات البحث:

من الأسباب التي دفعتني لدراسة هذا الموضوع بالذات اعتبارات كثيرة، أهمها:

1- كان اختياري للبحث في هذا الموضوع في البداية وليد دافع ذاتي حركه فضول قوي، ورغبة دافئة وجامحة، في نفس الوقت من أجل الاطلاع على القضايا والمسائل التي لم تكن تشير إليها الكتابات التاريخية الجزائرية حول الثورة، إلاّ لماماً، وقد تحول هذا الدافع لدي إلى هاجس دائم الحضور منذ التحاقني بالجامعة سنة 1939، وبعد سنوات الدراسة في مرحلة الليسانس اكتشفت أنّ البحث في موضوع بهذه الأهمية والصعوبة والتعقيد والحساسية، كان يفرض الاستعاضة عن الدافع الذاتي الذي يحركه الفضول وحب الاطلاع بدوافع علمية بحثية.

2- الرغبة في التعمق في بحث ودراسة تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962 من الداخل، الذي لا يزال مجالاً بكرًا، وبحاجة ماسة إلى دراسات وأبحاث كثيرة ومتنوعة تغطي كافة مجالات حراك الفعل الثوري، وهذا لأجل تعميق وتجذير حضورها وتفعيل تموقعها.

3- إنّ تشعبات هذا الموضوع وتعدد قضاياها، ومختلف أبعاده السياسية والعسكرية وغيرها، تجعله حقاً موضوعاً صعباً ومعقداً، ولكنّه في الوقت نفسه موضوعاً مشوّقاً، قد يثير رغبة الباحثين المتخصصين والمتقنين، ومن تستهويهم المعرفة التاريخية

للاطلاع عليه، وهو مكافأة ثمينة ينالها الباحث لما يرى أنّ ثمرات عمله طوال سنين لم ترم في الرفوف ويطويها النسيان.

4- إنّ دراسة وبحث تاريخ الثورة الجزائرية يتوخى منه سدّ النقص الكبير الذي لازلنا نعانيه في ظل هيمنة الكتابات التاريخية الاستعمارية، من طرف مؤرخين وباحثين لا يجدون عناء في المجال البحثي، بالنظر إلى المادة التاريخية المتوفرة والمتنوعة والكثيرة على مستوى مراكز ودور الأرشيف الفرنسية، فضلا عن التسهيلات التي يجدونها في البحث والنشر.

5- الرغبة في تزويد المكتبة التاريخية الجزائرية بدراسة علمية أكاديمية هادفة، تتضاف إلى الدراسات التاريخية السابقة، التي أنجزت حول تاريخ الثورة، وتكون بمثابة قيمة مضافة.

6- على الرغم من تناول بعض الكتابات الجزائرية لهذا الموضوع، إلا أنّها لم ترق إلى مستوى الدراسات الشاملة والدقيقة، كونها لم تغطّ كل المساحات المتعلقة بالتاريخ الداخلي للثورة الجزائرية من حيث تطور هيكلها السياسية والعسكرية، ومختلف التحديات التي واجهت نظامها المؤسّساتي والبنائي، ويرجع سبب ذلك، إلى تركيز بعضها على مواضيع جزئية وفرعية فيما انصرف البعض الآخر نحو الجدل والتوظيف السياسي.

7- إعادة قراءة بعض ما كتب سواء من طرف المؤرخين الجزائريين أو الفرنسيين على حد سواء، رغبة في تخليصه مما علق به من التزييف والتشويه، وإعادة تقديم جزء من التاريخ يخضع للأسس العلمية الأكاديمية، بعيدا عن التاريخ الأسطوري البطولي وعن محاذير التقديس والشخصنة.

8- ضرورة الاهتمام بدراسة هياكل ومؤسسات الثورة التي ظلت بعيدة نوعا ما عن اهتمام الباحثين الأكاديميين لغياب المادة الأساسية لتناول موضوع يمثل هذه الأهمية وبالتالي ضرورة تجاوز مرحلة الاهتمام بدور الأشخاص على حساب المؤسسات وإعطاء كل ذي حق حقه.

9- الرغبة في وضع لبنة تتضاف إلى الدراسات المهمة بالذاكرة الوطنية، ولاسيما أن هذا الموضوع لم يحظ بدراسة شاملة ووافية، ولا يزال خصبا لأي باحث أو مؤرخ ينشد الوصول إلى حقيقة موضوعية، تتعلق بالعلاقات بين المجموعات القيادية، والتفاعلات الصراعية بينهم، منطلقا من فكرة مفادها أن التاريخ فعل إنساني، وتجربة بشرية، مهما بلغت من درجات العظمة، فهي معرضة للوقوع في الأخطاء والمطبات.

10- إن البحث في موضوع " الازمات الداخلية للهيئات القيادية للثورة الجزائرية 1954-1962" يعطي للباحث فرصة سانحة للإحاطة بأغلب القضايا والأحداث التي شهدتها الثورة التحريرية، انطلاقا من العلاقة المباشرة لهذا الموضوع ببقية المواضيع الجزئية والفرعية خلال نفس الفترة.

11- المساهمة في الكشف ومعرفة المزيد عن القضايا الخلافية أو المنسية أو المتناسية ذات العلاقة بتفاعل النخب القيادية داخل هياكل ومؤسسات الثورة التحريرية.

12- الرغبة في استنطاق الشهادات التاريخية الحية المكتوبة منها والشفوية ولا سيما التي تم الإدلاء بها في العقدين الأخيرين في مختلف وسائل الإعلام أو خلال الملتقيات الوطنية والولائية، أو في المذكرات الشخصية، والتي حملت جديدا فيما يخص الكثير من المواضيع، التي كانت إلى وقت مضى من الطابوهات، نظرا لكون مواضيعها حساسة ومثيرة.

إشكالية البحث وتحديدها:

إنّ مبتغى هذه الدراسة هو تسليط الضوء على الملامح الأساسية للرهانات والتحديات التي واجهت القيادة الثورية منذ اندلاع الثورة سنة 1954 إلى استعادة السيادة الوطنية سنة 1962، وعليه جاءت الإشكالية على النحو الآتي:

ما مدى تأثير الأزمات الداخلية للثورة التحريرية على التفاعلات الصراعية بين القيادات الثورية، وعلى سيرورة الكفاح المسلح ما بين 1954-1962؟

تتفرع عن هذه الإشكالية المركزية إشكاليات فرعية أهمها:

- ما مدى تأثير أزمة التيار الاستقلالي للحركة الوطنية الجزائرية على انفلاق بنائه التنظيمي والسياسي؟ وما تداعيات ذلك على انطلاقة العمل الثوري؟

- هل وقرت قيادة الثورة الشروط الأساسية التنظيمية والسياسية لإنجاح العمل الثوري؟ وماهي الضوابط والقواعد التي اعتمدها في سنّ المبادئ القيادية؟ وما مدى انسجامها مع الواقع الميداني الثوري؟.

- ماهي أسباب تأزم العلاقة بين القيادة الجديدة في العاصمة -الداخل- والوفد الخارجي؟ وهل فعلا أنّ أزمة التسليح هي أساس هذا التأزم؟ أم هناك دوافع أخرى؟

- هل كانت قرارات مؤتمر الصومام مدعاة لتأسيس وتوحيد القيادة الثورية أم عامل تفريق لها؟

- ماهي تداعيات التأكيد على مبدأ الأولويات -أولوية السياسي على العسكري والداخل علىالخارج- في التفاعلات الصراعية بين قادة الثورة؟ولماذا تم تحويرهما في

مؤتمر القاهرة سنة 1957؟

-هل فعلا أنّ تبني خيار معركة "الحرب الحضرية" كان مغامرة غير محسوبة العواقب؟

-مامدى تأثير انسحاب القيادة التنفيذية-لجنة التنسيق والتنفيذ-إلى الخارج على الولايات في الداخل؟ وعلى سيرورة الثورة التحريرية؟

- كيف تصدّت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية للعقبات الميدانية والأزمات الداخلية التي واجهتها؟

-ما تأثير ميلاد هيئة الأركان العامة على التوازنات العسكرية والسياسية داخل هيكل ومؤسسات الثورة؟

- هل كانت أزمة صيف 1962 فعلا نتاجا لحرب المواقع والصراع على السلطة؟

- لماذا فشلت الحكومة المؤقتة في الاحتفاظ بمركزها ودورها ممثلة للشرعية في صراعها مع هيئة الأركان العامة؟

-أهداف البحث:

تحاول الدراسة الحالية أن تصل إلى الأهداف التالية:

1-بناء إطار عام للتطور الداخلي للنخبة الثورية خلال مرحلة الثورة التحريرية (1954-1962).

2-الغوص في تاريخ الثورة من الداخل لمعرفة الكيفية التي عملت بها، والأطر والهياكل التنظيمية التي عرفت في الداخل والخارج، ومدى تفاعلها مع بعضها البعض لإدراك، والكشف عن الأسباب الرئيسية، المتحكمة في مسار التفاعلات الصراعية بين قادتها خلال الثورة ومن ثمة انعكاساتها على بناء دولة ما بعد الكولونيالية.

- معرفة بنية الصراع السياسي، داخل جبهة التحرير الوطني 1954-1962، وتأثير التراكبات الصراعية المنبثقة للتنافس على القيادة والسلطة.

- محاولة فهم السياق العام الذي ستسير وفقه عملية بناء الدولة والانتقال بهذه الأخيرة من مرحلة الكولونيالية إلى ما بعد الاستقلال.

- الكشف عن الثغرات الكثيرة وعن جوانب عديدة لمواقع القصور في قراءتنا لتلك التجربة التاريخية الحافلة والهامة التي هي بحاجة ماسة للنقد والتدقيق.

ويمكن القول أنّ الجديد المتوقع من هذه الدراسة، فضلا عن الإجابة علنا للإشكالية المطروحة، هو أنّ صراع النخب داخل هياكل الثورة كثيرا ما ارتبط بالتداعيات السلبية والقراءات غير السليمة نتيجة عدم فهم الظروف والتوازنات داخل المجموعات الثورية، فصراعا للنخب الثورية وإن تباينت أشكاله، واختلفت مسبباته فهو ظاهرة سلبية وسلوك لاعقلاني وتخريبي، ومن اليسير إدراك جانبه السلبي، فيما حدث من تصفيات وتمردات وأزمات، لكن لهذا الصراع بعدها الإيجابي المتمثل في دفعه لقادة الثورة نحو الجرأة في الأداء الثوري، أو إقامة الاتصالات، وحل المشكلات، والتبادل الإيجابي بين الأطراف المعنية، فالاستفادة من الجانب الإيجابي للصراع تتأتى من توجيهه الوجهة الصحيحة، وأحداث الثورة بيّنت لنا بعض النماذج من التوجيه السليم للصراع.

-أهمية البحث:

إذا توصلت الدراسة الحالية إلى الأهداف المذكورة أعلاه، فيمكن أن يستفيد منها. -المنشغلون في المجال التاريخي خاصة ما تعلق بدراسة التاريخ الداخلي للثورة التحريرية، من حيث تطور أطره وهياكله التنظيمية، ومؤسساته القيادية، وتفاعلات نخبه داخلها.

-المنشغلون في قضايا الإصلاح السياسي والاجتماعي.

-البرامج التعليمية والمناهج التربوية في المؤسسات التربوية بهدف ترسيخ ثقافة قائمة على أسس علمية أكاديمية صحيحة.

- المشتغلون في مجال الاستراتيجيات العسكرية لاسيما فيما تعلق بتطور النخب القيادية، سواء كانت عسكرية أو سياسية خلال مرحلة الثورة التحريرية لمعرفة الكيفية التي عملت بها، ومدى تفاعلها مع بعضها البعض في ظل سياق تاريخي ساهم التسارع والتشابك والتعقيد.

-حدود البحث:

إذا كان الموضوع الذي شكل مدار الأطروحة قد اقتفى -في الماضي- أثر وجذور الأحداث التاريخية المرتبطة به، فإنّ الفترة الممتدة ما بين 1954-1962 هي المجال الزمني الذي تركزت فيه تلك الأحداث التي اتسمت بالتسارع والتشابك والتعقيد، وأثر بعضها في بعض وكانت لها تأثيرات حاسمة في مسار تطور النخب والمجموعات القيادية الثورية الجزائرية.

وقد ارتأينا أنّ مرحلة السبع سنوات والنصف 1954-1962 التي وقع عليها الاختيار تستحق أن تفرد لها دراسة قائمة بذاتها لاعتبارات عديدة أهمها:

-أهمية تلك المرحلة في تحديد المعالم الأساسية لمشروع البناء الوطني الذي بدأ منذ أن وضع الاستعمار الفرنسي أقدامه أديم هذه الأرض، وتواصل لغاية استعادة السيادة الوطنية 1962، لذلك كثيرا ما اعتبرت هذه الفترة تنويجا لمختلف مراحل الكفاح السابقة.

-ارتكاز دراستنا لهذه الفترة العسيرة من تاريخ كفاح الشعب الجزائري على وثائق أرشيفية، وشهادات حية لها صلات بالتاريخ الداخلي للثورة، أمكننا الاطلاع عليها في مختلف دور ومراكز الأرشيف الوطنية والفرنسية.

أما عن دواعي اختيار التاريخ الأول وهو "سنة 1954"، فقد تم تحديده بناء على مجموعة دلائل تاريخية مرتبطة بتحويلات جذرية في مشروع البناء الوطني- من العمل في إطار الشرعية الفرنسية إلى الكفاح المسلح-، فقد شهدت هذه السنة تجسيدا لمحاولة فريدة من نوعها في تاريخ النضال الوطني، لنقل الثورة من التصور الممكن والمتاح إلى مستوى الفعل القائم، وقفزة نوعية جاءت في أعقاب تطور تراكمي للنضال الوطني.

أما اختياري للتاريخ الثاني وهو "سنة 1962" فله مبرراته أيضا، ففي هذه السنة تحصلت الجزائر على استقلالها بعد ثورة استمرت زهاء ثمان (08) سنوات، واستعمار استيطاني دام مائة واثنان وثلاثون (132) سنة، لذا ارتبطت هذه السنة بإعلان نهاية حرب طويلة خاضها الشعب الجزائري، وأضحت نموذجا للحروب الثورية، في ذات الوقت فإنّ هذه السنة شهدت انفجار أزمة قيادية معقدة ومركبة كان لها تأثير بالغ سيرورة دولة ما بعد الكولونيالية، ولا تزال تداعياتها إلى يومنا هذا، لا سيما قضاياها المتعلقة بالشرعية والسلطة.

كما اقتصر - مكانيا - على الجزائر بشكل وعلى المناطق التي تواجدت فيها القيادة الثورية وقواعد الاسناد الخلفي للثورة منها القاهرة و المناطق الحدودية مع كل من تونس والمغرب ، كما هو الحال مع الوفد الخارجي الذي استقر بالقاهرة، ومع هيئة الأركان العامة التي مكثت في الحدود الغربية ،ناهيك عن المناطق التي انقدت فيها دورات واجتماعات الهيئات القيادية، ومنها تونس وطرابلس الليبية، وعليه فإننا حاولنا تتبع مسار القيادة الثورية حسب ما يقتضيه السياق التاريخي.

-مدخل نقدي ووصفي للبيبليوغرافيا المعتمدة في الدراسة:

إن حصر وجرد كل المادة العلمية التي اعتمدها في هذا البحث لا يسعني المقام لكثرتها وتنوعها، وتنوع مصادرها، ولكني سوف أقوم بالتركيز على أهم المنابع التي اغترفت منها في إنجاز هذا العمل.

وقد تحكمت المصادر والمراجع المعتمدة في تحديد الإطار العام للدراسة، سواءتعلق بالإطار الزمني أو المواضيع البحثية المتناولة، ولإبراز أهمية ذلك أقدم مدخلا نقديا ووصفيا للمراجع المعتمدة وللمصادر البيبليوغرافية، والوثائق الأرشيفية المختلفة التي قمت بتوظيفها في مختلف فصول الدراسة.

- الوثائق المكتوبة - الأرشيف - :

سعت لجمع ما أمكن من الوثائق في مختلف دور ومراكز الأرشيف الفرنسية، ومنها أرشيف ما وراء البحار بأكس أون بروفانس ويرمز إليها هي كذلك ب:

C.A.O.M : Centre d'archives d'outre-mer.

وفيه تحصلت على وثائق متعلقة بالحكومة المؤقتة، وبأزمة الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، وكذلك المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وطعمت دراستي

بوثائق أخرى محفوظة في أرشيف فانسان، وفيه حصلت على بضع وثائق تتعلق بأرشيف القوات البرية : S.H.A.T : Service historique de l'armée de terre .

أما فيما تعلق بالأرشيف الوطني فقد سعت من خلاله لجمع ما أمكن من الوثائق المتعلقة بالموضوع - علقتهَا- منها محاضر جلسات المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورتيه الثالثة والرابعة .

ولم أقتصر في دراستي على الوثائق الأرشيفية المحفوظة فحسب، بل عدت إلى الوثائق المنشورة، إدراكا مني لأهميتها في إثراء الدراسة، خاصة وأنها تحوي وثائق على جانب كبير من الأهمية، وحرري بنا في هذا السياق الإشارة إلى مبروك بلحسين، بريد الجزائر القاهرة 1954-1956 ومؤتمر الصومام في الثورة الجزائرية.

وقد أخرجها في كتاب ضمت الرسائل المتبادلة بين الجزائر العاصمة والوفد الخارجي بالقاهرة ابتداء من 20 سبتمبر 1955 إلى 16 أوت 1956، وقد وضعت هذه الرسائل بين أيدينا نصوصا تاريخية هامة تكشف تفاصيل ما دار بين الداخل والخارج بخصوص مسائل عدة منها التسليح، مركزة الثورة، قضية الاتصال بالفرنسيين، التحضير لعقد مؤتمر الصومام وسبب غياب الوفد الخارجي، ومن خلالها فسيتبين للقارئ دون عناء ودون التباس الدوافع العميقة التي أفضت للقطيعة بين الداخل والخارج.

- الشهادات الحية:

وهي على نوعين: المكتوبة منها والشفوية، فقد حرصت على توظيف أهمها من خلال الكتب والتقارير والملتقيات الوطنية والولائية والندوات التاريخية، وبالعودة إلى الدوريات والجرائد والمجلات الجزائرية، وقد حاولت الاعتماد على شهادات متباينة

لأطراف الصراع داخل الثورة، ومن أهمها: شهادات محمد بوضياف، وأحمد بن بلة، وبن يوسف بن خدة، وعلي منجلي، وعلي كافي، الحاج لخضر لعبيدي، يوسف الخطيب، وعمار بن عودة... وغيرها.

أما الشفوية منها فكانت لها حصتها من خلال ما بعض تم تسجيله في المتحف الوطني للمجاهد وفي المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954.

وقد أثريت الموضوع بمصادر لا تقل أهمية عن الأرشيف والكتب وهي الجرائد مثل: جريدة المجاهد اللسان المركزي لجيش التحرير الوطني وجريدة المقاومة، وجرائد أخرى باللغتين العربية والفرنسية منها: لوموند ، جورنال دالجي، الجزائر الجديدة ، الجزائر الحرة...

ودعنا بحثنا بمذكرات الفاعلين من الشخصيات الوطنية التي عايشت الثورة عن قرب، ومنها مذكرات: أحمد بن بلة، محمد بوضياف، بن يوسف بن خدة، علي كافي، علي مهساس، وحسين أيت أحمد، وسعد دحلب، والظاهر الزبيري، وأحمد يوسف، توفيق المدني، الطاهر السعيداني، لخضر بورقعة، رضا مالك، عبد الرحمن ابن العقون، محمد حربي، ومحمد تقيّة... وغيرهم، وقد وجدت - أثناء قيامي باستنطاق هذه المذكرات - فيها من الاختلافات والتناقضات ما يصعب الحكم على الوقائع، بالإضافة إلى أنّ أغلبها تتناول قضايا جزئية وفرعية من قضايا وأحداث الثورة.

أما المراجع فقد استعنت بمجموعة من الكتب الجزائرية والأجنبية، فبالنسبة للجزائرية منها فاعتمدت على كتابات: محمد العربي الزبيري، يحيى بوعزيز، ومحمد عباس، وصالح بلحاج، ورايح لونيبي، إبراهيم لونيبي، عبد القادر حميد، الطاهر

جبلي...، أما الأجنبية منها فقد وظفت بعضها مثل: كتب جيلبار ميني، وبنيامين سطورا، وايف كوريار، وألستر هورن، وفيليب تريبي... وغيرها.

كما طعمت هذا العمل بعدد من المقالات من مختلف الجرائد والمجلات المختلفة ومنها: مجلة أول نوفمبر، رسالة الأطلس، جريدة الشعب، مجلة المصادر، مجلة إنسانيات، جريدة اليوم، جريدة الشروق اليومي، جريدة الخبر...، وغيرها، ولا يفوتني أن أذكر أنني وظفت عدد معتبر من الأطروحات والرسائل، أهمها أطروحة خير عبد النور الموسومة " تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، التي أفادنتي كثيرا ووجدت فيها من التحليل ما سهل علي فهم الكثير من القضايا والوقائع.

-فصول الدراسة:

وللإجابة عن الإشكالية -التي شكلت محور الدراسة- التي جاءت موسومة ب:

"الأزمات الداخلية للهيئات القيادية للثورة الجزائرية 1954-1962"

ألفيت نفسي أنجو باتجاه العمل إلى تقسيم الدراسة إلى مقدمة وفصل تمهيدي- مفاهيمي- وخمسة فصول، أردفتها بخاتمة، كما ذيلت البحث بمجموعة من الملاحق الهامة مرتبطة ارتباطا وثيقا بمتن الدراسة.

وقد حاولت التمهيد للموضوع بصورة عامة في الفصل التمهيدي -المفاهيمي- بأن خصصته للتأصيل المفاهيمي والمقاربات النظرية للمفاهيم والمصطلحات المرتبطة بموضوع الدراسة وتحديد معانيها، كونها وسائل هامة للتمكن من موضوع البحث والإحاطة به، حيث خضت في بعض المفاهيم المفتاحية للموضوع على غرار النخبة السياسية، القيادة، الصراع، الأزمات.

وجاء الفصل الأول الموسوم بـ"الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية- التجاذبات والأزمات- 1945-1954"، ويجد فيه القارئ تحليلا لمسار تطور التيار الاستقلالي للحركة الوطنية الجزائرية منذ نهاية الحرب الإمبريالية الثانية إلى غاية الثورة التحريرية طيلة عقد كامل من الزمن، منذ نهاية الحرب الإمبريالية الثانية إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية، حيث شهد أزمة مركبة ومعقدة، ذات أطراف وأبعاد متعددة، برزت في شكل تجاذبات داخلية للمجموعات المختلفة من النخب داخله لا سيما أمام تباين مواقف إطارات ومناضلي الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية حول المسألة الانتخابية والاختلافات الشديدة في تحديد الرؤى والتصورات السياسية بين تيارات ثلاث، ثم سلسلة من الهزات العنيفة المتعاقبة، ترسبت أحداثها لتؤدي إلى انفجار الحزب وتصدعه.

ويتعلق الأمر بكل من قضية الدكتور الأمين دباغين الأمين العام للحزب وخلافه مع مصالي، والصراع الذي ما فتئ يظهر حول القيادة بين جماعة المناضلين القدماء ويتقدمهم مصالي الحاج، وجماعة من المثقفين الشباب الذين تمكنوا من تبوأ مناصب قيادية في الحزب، وهزة ثانية شهدها الحزب هي الأزمة البربرية التي اتخذت طابعا انشاقيا فتويا ارتبط بقضية حساسة ومعقدة هي الجهوية والهوية في آن واحد، وأثرت وحدة الحزب وتماسكه على أهدافه وبرنامجه الثوري، ثم تأتي أزمة اكتشاف المنظمة الخاصة في شهر مارس 1950 لتشكل نقطة تحول في مسار الحركة نظرا للآثار التي ترتبت عن عملية الاكتشاف والانعكاسات الخطيرة التي مست بعدها العقائدي والفكري وإطارها التنظيمي.

ثم استعرضت التصدعات السياسية التي أصابت التيار الاستقلالي نتيجة لتعمق فجوة الصراع داخل هياكل الحركة واتضح ذلك من خلال المؤتمر الثاني للحزب الذي تعمقت فيه الخلافات، وأصبحت منذرة بتصاعد الحركة الذي أصبح حقيقة واقعة

سنة 1954، ببروز جناحين متصارعين هما المصاليون والمركزيون، ووصل النزاع بينهما مرحلة التآزم وأدى على القطيعة النهائية بعد مؤتمري هورنو -مؤتمر المصاليين- ومؤتمر المركزيين.

وفي العنوان الأخير من هذا الفصل تناولت المخاض العسير لجبهة التحرير الوطني واندلاع الثورة التي تتبعت الهيئات الجنبية التي وضعت لبنة في التحضير والاستعداد لتفجير الثورة من اللجنة الثورية إلى لجنة 22 إلى لجنة الستة التي أخذت على عاتقها إنجاز مهمة تفجير الثورة، رغم العراقيل والعقبات التي اعترضتها.

أما الفصل الثاني من الأطروحة والذي يحمل عنوان "القيادة الثورية في المرحلة الأولى من الثورة-الرهانات والتحديات-1954-1962"، وقد خصصته لبحث العقبات والتحديات التي واجهت القيادة الثورية من مرحلة الانطلاقة لغاية عقد مؤتمر الصومام، والنقائص التي ارتبطت بالأداء الثوري حيث تناولت إشكالية التحضير والتنظيم وعامل الاستعجال في انطلاقة العمل الثوري، كما وقفت عند أهم تحدي للثورة في ظل الانشقاق والتآزم في صفوف التيار الاستقلالي، وهو مسألة التسليح وفيها عمدت إلى تتبع جذور التسليح منذ عهد المنظمة الخاصة والإمكانات البشرية، والمادية الثورة عند انطلاقتها، بعد أن عرجت إلى تبيان الواقع العسكري الميداني للثورة من ضعف الإمكانيات من جهة وخيبة الأداء الثوري من جهة أخرى، مجسداً ذلك بتتبع واقع كل منطقة من المناطق التاريخية.

كما وقفت عند المصادر الداخلية والخارجية لتسليح الثورة التحريرية، مركزاً على دور الوفد الخارجي في مهمة الإسناد الخلفي للثورة- الإمداد بالسلاح-، وفيه تناولت طبيعة العلاقة بين قادة الداخل والخارج، وتأثير أزمة التسليح في تآزم العلاقة بينهما، فيما ختمت الفصل بتحليل المسائل الخلافية بين قادة العاصمة، وأعضاء الوفد الخارجي.

وجاء الفصل الثالث المسموم بـ "مقررات الصومام وتداعياتها على العلاقة بين القيادات الثورية داخل هياكل الثورة 1956-1958"، وبحث فيه تطور القيادة الثورية والهيئات القيادية خلال الفترة ما بين 1956-1958، من خلال التطرق إلى مؤتمر الصومام، وخلفيات انعقاده رغم القرارات المنبثقة منه وأهمها مبدأ الأولويات -أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج-، ثم وقفت عند المواقف المختلفة من مؤتمر الصومام، عبر تتبع موقف الولايات في الداخل وموقف الوفد الخارجي، وكيفية مواجهة لجنة التنسيق والتنفيذ لمعارض مؤتمر الصومام، كما عرجت على بعض التحديات التي واجهتها الثورة ومنها اختطاف طائرة الزعماء الجزائريين، وبداية معركة الجزائر وإضراب الثمانية (08) أيام، كما تتبعت مسار الأحداث إلى مغادرة لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائر واستقرارها بتونس ثم القاهرة.

وختمت الفصل بالتطرق إلى أول دورة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في أوت 1957 -لقاء القاهرة- وتصاعد الخلاف بين السياسي والعسكري.

أما الفصل الرابع فقد عنونته بـ "العقبات الميدانية والازمات الداخلية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1962"، وقد وقفت فيه عند تأسيس الحكومة المؤقتة -ظروف ميلادها-، وموقف الولايات في الداخل من هذا الفعل، كما تناولت الكثير من التحديات التي واجهت الحكومة المؤقتة، بداية بأزمة محمد العموري ثم اجتماع العقداء الأربعة فاجتماع العقداء العشرة، كما تناولت الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة سنة 1959-1960 قراراتها وتداعياتها، وقضية الولاية الرابعة-سي صالح-، ثم الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان، بالتطرق لأصول الخلاف وحادثة أسر أحد الطيارين الفرنسيين، بعدها عرجت على تتبع أشغال الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة شهر أوت 1961 في ظروفها وقراراتها وتداعياتها، وختمت

الفصل باستعراض ضعف أداء الحكومة المؤقتة وبروز هيئة الأركان قوة صاعدة وسعيها نحو السلطة.

وفي الفصل الأخير من الأطروحة، فقد اخترت له عنوانا "مؤتمر طرابلس وأزمة صيف 1962"، وقد خصصته للتطورات التي شهدتها الثورة ومن وراءها الهيئات القيادية من وقف إطلاق النار إلى غاية تأسيس حكومة بن بلة في خريف 1962، حيث وقفت فيه على تطورات الأزمة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة بالتطرق لوضعية الصراع بينهما عشية وقف إطلاق النار، ثم تتبع ظروف وقرارات وتداعيات الدورة الخامسة للمجلس الوطني للثورة، ومعارضة هيئة أركان العامة للمفاوضات مع فرنسا، كما تناولت إطلاق سراح المساجين الخمسة وتجسيد بين هيئة الأركان وبن بلة، وموقف الحكومة المؤقتة من هذا التحالف، ثم عرجت على مؤتمر طرابلس، وإشكالية تعيين القيادة، ثم اجتماع زمورة في جوان 1962، مركزا على تشكل تحالفي تلمسان وتيزي وزو، وتأسيس المكتب السياسي وسقوط الحكومة المؤقتة ومواجهة المكتب السياسي للولايات بدخول المكتب السياسي العاصمة، وتأسيس حكومة بن بلة شهر سبتمبر 1962.

وقد أنهيت كل فصل من فصول الدراسة بخلاصة تضمنت النتائج الجزئية المتوصل إليها من خلال تتبع السياق التاريخي للمرحلة التي يجسدها كل فصل.

أما خاتمة الدراسة فقد خصصتها للنتائج العامة التي توصلت إليها من خلال معالجة إشكاليات الموضوع.

-منهج الدراسة:

يعالج موضوع الأطروحة فترة عسيرة من تاريخ الجزائر المعاصرة، وهي فترة الثورة التحريرية، ونظرا لطبيعته فقد اعتمدت في معالجته الوصف التاريخي مع تركيب

الوقائع بما له دلالة خاصة في القضايا التي تناولها البحث دون الولوج في التفاصيل الجزئية والإحالة على ما أنجز من دراسات حرصا على تجنب المبالغة في الاستنتاج، كما وظفت منهج استقراء الوقائع ضمن الحدين الزمني والمكاني انطلاقا من القراءة الموضوعية والنقدية، ونظرا لطبيعة الموضوع الذي تخللته الكثير من الصفحات البيضاء ونقاط الظل، فقد حاولت إيجاد روابط منطقية مبررة بما تشابه من أحداث ووقائع أخرى، وهذا ما زاد من أهمية الموضوع بأن دفعني لترك بصمتي في ثنايا البحث من خلال هذه الدراسة التي تفتح المجال لدراسات أخرى في الموضوع، كما اعتمدت منهج الدراسات المقارنة لما تطلب الأمر ذلك، فكثيرا ما كنت بصدد مقارنة الظاهرة مع مثيلاتها أو المقارنة بين الفترات التاريخية، في ذات الوقت وجدتني استخدم تقنية تحليل المضمون لما تعلق الأمر بخطاب أو تصريح أو وثيقة، وهذا بهدف تتبع أبعادها والوقوف عند غاياتها وأهدافها ودلالاتها الحقيقية.

إنّ توظيف الأدوات والمناهج العلمية السابقة يأتي ضمن ما يعرف بالتكامل المنهجي، وهو ضروري في موضوع مثل هذا، وذلك لتوخي الدقة والتزام الموضوعية التي يتطلبها البحث العلمي التاريخي، وعلى العموم حاولت جهدي أن آخذ أيضا من المنهج الخلدوني المتكامل الذي يجمع بين: معالجة الظاهر الذي لا يزيد عن الإخبار حيث سعيت أولا إلى استيقاء المادة العلمية من مظانها الاصلية ثم إخضاعها لقواعدالنقد قصد الوصول بعد الشرح والتقصي إلى بناء معرفة وقائعية كافية عن الموضوع، ومعالجة الباطن، وهي على حد قول ابن خلدون: " النظر والتحقيق وتعليل الكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق."، ولا أزمع أنني وظفت هذا المنهج على دقته، وسرت على قواعده، ولكنني اجتهدت طاقتي في الأخذ ببعض قواعده ومبادئه، كما استعنت في فهم بعض الوقائع بالعديد من

العلوم الإنسانية مثل علم النفس الاجتماعي، علم الإدارة، وعلم الاستراتيجيات، والعلوم السياسية.

-صعوبات البحث:

لكل موضوع طبيعته وتحدياته زمانا ومكانا، وللموضوعات التاريخية طبيعتها خصوصا وإذا لم يحظ جانب من جوانبها بالدراسة العلمية الكافية.

إن إعداد دراسة شاملة ومتكاملة في موضوع الأزمات الداخلية للهيئات القيادية للثورة الجزائرية 1954-1962 بمختلف زواياه وجوانبه مسألة عويصة قد ينوء بحملها المؤرخون والباحثون، لذا يجب التأكيد على أنه اعترضتني بعض الصعوبات والمثبطات، منها ما هو مرتبط بالمادة، ومنها ما هو مرتبط بطبيعة الموضوع.

-صعوبات مرتبطة بالمادة:

تعذر الوصول إلى الوثائق وجمع الشهادات بحكم طبيعة الموضوع الحساسة التي جعلت بعض من عايشوا الثورة يتحفظون في الإدلاء عن شهاداتهم تجنبا لإثارة البعض ضد البعض الآخر.

-عدم توفر مصادر ومراجع تناولت الموضوع بشكل مباشر، وهذا ما جعلني أجمع شتاته من مختلف الشهادات التي وردت في المذكرات الشخصية والجرائد والشهادات الشفهية.

-العراقيل البيروقراطية التي يعرفها الأرشيف الوطني ببئر خادم، ورغم احتوائه على مادة أرشيفية غزيرة ومفيدة للغاية، منها رصيد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الذي يحتوي على محاضر جلسات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وجلسات الحكومة المؤقتة، وكذا الوثائق الداخلية لهاذين المؤسستين في شكل مراسلات،

وتقارير ودفاتر، لم يتسن لنا الحصول عليه، سوى على بضع نسخ بشق الأنفس في مدة قاربت الثلاث سنوات، وكان للعلاقات الشخصية دورا في الحصول عليها.

-الأرشيف المتعلق بهيئة الأركان العامة لا يزال في غير متناول الباحثين.

وقد بذلت قصاري جهدي لتذليل عقبة نقص الأرشيف من خلال الاعتماد على مذكرات الفاعلين من الشخصيات الوطنية التي عايشتها الكثير من أحداث وقضايا الثورة.

-صعوبات متعلقة بطبيعة الموضوع:

فهو أولا متشعب الجوانب، عميق الغور، بمصادر مادته التاريخية، وكيف لا وهو يتعلق بفترة تاريخية مفعمة بالأحداث التاريخية الخطيرة، والتي لا مناص من الإحاطة بها قدر المستطاع لتوفير الجو الذي يسمح للوثائق والشهادات أن تتنفس فيه، وهو بعد ذلك معقد، إذ يتناول مرحلة الثورة التحريرية، حيث تعرضت فيها النخبة الثورية إلى امتحانات، ومؤسسات الثورة التحريرية إلى هزات وأزمات، الأمر الذي جعل إشكالاته شائكة وصفحاته البيضاء كثيرة، وزيادة على ذلك فالموضوع فيه تقاطع شديد بين التاريخ والسياسة، وهو ما يبقي مسأله صعبة النقد والتحليل، ومن ثم بناء النتائج الجزئية والعامة.

-صعوبات متعلقة بمنهجية العمل:

فيما يخص تعقيدات الموضوع، وتشعباته وكثرة عناوينه الفرعية، فإنّي ولأجل بناء موضوع ذو خطة رصينة ومتينة، كان لزاما عليّ تبادل أفكار الموضوع مع كثير من الشخصيات القيادية التي لاتزال على قيد الحياة، وقد سنحت لي الفرصة للالتقاء

بهم أثناء فترة تعاقدني مع المتحف الوطني للمجاهد، وكذا نقاشاتي مع كثير من أساتذة التخصص، مما بسط لي الكثير من جوانب الموضوع وزواياه المختلفة.

أخيرا لا أزعم أنني قتلت الموضوع بحثا، وقدمت موضوعا متكاملا، وإنما أمني أن أكون قد فتحت بابا للبحث في موضوع حساس ليكون بداية لدراسات جدية تسلط الضوء على تاريخ الثورة من الداخل.

فإن كنت قد وفقت فبتوفيق من الله ثم بتوجيه من أستاذي الدكتور "بوعزة بوضرساية" الذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته التي أفادنتي كثيرا، وإن قصرت فحسبياًني حاولت الخوض في موضوع فيه من الإثارة والحساسية والتشابك والتعقيد في ضبط وتبرير التفاعلات الصراعية بين النخب داخل محيط الثورة داخليا وخارجيا الذي يعد من الطابوهات ومن الأمور المسكوت عنها، وحسبي أنني بذلت جهدا مخلصا وعانيت تجربة البحث بكل صعوباتها ومشقاتها، حتى انتهت الدراسة على الحالة التي هي عليها الآن، والتي أخالها قد أجابت عن الإشكالية المطروحة، بيد أن الموضوع قد استوفى الإحاطة بكل المعطيات والجزئيات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

الفصل المفاهيمي

الفصل المفاهيمي

التأصيل المفاهيمي والمقاربات النظرية للمصطلحات

المرتبطة بالموضوع

1- التأصيل المفاهيمي لظاهرة النخبة السياسية

2- التأصيل النظري لمفهوم القيادة

3- التأصيل المفاهيمي لمفهوم الأزمة

4- مفهوم الصراع السياسي

تفرض منهجيات البحث العلمي التعريف بالمفاهيم والمصطلحات وتحديد معانيها، كونها وسائل هامة للتمكن من موضوع البحث تماما، كما هو الحال بالنسبة إلى التقنيات والأدوات المنهجية المستعملة في البحث، وهذا لتحديد موضوع الدراسة والإحاطة بما يتعلق به حصرا، ودون الولوج فيما يمكن أن يعبر عنه هذا اللفظ من ذلك.

لذلك خصصت هذا الفصل للإطار المفاهيمي والمقاربات النظرية المتعلقة بالدراسة، حيث خضت في بعض المفاهيم المفتاحية من ذلك مفهوم: النخب السياسية، القيادة، الصراع، الأزمات.

1-التأصيل المفاهيمي لظاهرة النخبة السياسية:

يشكل مفهوم "النُخب" أحد المفاهيم الاستراتيجية الموظفة منهجيا في تحليل الظواهر الاجتماعية والإنسانية، ولاسيما القضايا الاجتماعية التي تتصل بالسلطة والطبقة وتوزيع الثروة والتطور الاجتماعي والتنمية¹.

وليس خفيا على الباحثين أن النُخب تشكل ظاهرة اجتماعية سياسية ثقافية معقدة البنية مكثفة التكوين، وذلك لأنها تشكل أحد المفاهيم الاجتماعية التي يصعب ضبطها ورصدها وتحديد سماتها ومتغيراتها، كون المضامين الاجتماعية التي تشكل محتوى هذا المفهوم شديدة التغير وتتميز بطابعها الديناميكي في إطار الزمان والمكان.

1.1- التأصيل اللغوي والاصطلاحي لمفهوم النخبة :

يومض مفهوم النُخب في اللغة بدلالة الأنتخاب والاختيار والاصطفاء والانتقاء، وتكون "النُخب" بصيغة الجمع "نُخباً" ترمز في أخص معانيها على السمو والارتفاع، لتدل على معنى الندرة والقلة متضمنة في ذاتها دلالات التميز ومعاني الصفاء والنقاء، والانتخاب كما يعلمنا عالم الاجتماع "دارون": "هو حالة اصطفاء يرتقي فيها الأقوى والأفضل إلى المراتب

¹-محمد علي محمد، أصول علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص 72-73.

العليا في سلم الوجود البيولوجي في دائرة الصراع المستديم من أجل الصيرورة والاستمرار والبقاء".

وتدل كلمة النُخبة في اللغة العربية على المُخْتَار من كل شيء، وعلى الاصطفاء في كل أمر، ولا تحمل في دلالاتها العربية هذه طابعا سوسيلوجياايبستيمولوجيا أو أيديولوجيا، فاقترت دلالاتها على الخبرة اللسانية الصرفة التي وردت في قواميس اللغة العربية، وفي مختلف الاستخدامات للإشارة إلى نخبة القوم وصفوتهم وعَزْوَتُهُمْ، واشتقت كلمة "النُخبة" في اللغة العربية من الفعل اَنْتَخَبَ أي اِخْتَارَ، والانتخاب هو الاختيار والانتقاء، فَخُذِبَةُ القَوْمِ تعني خيارهم وصفوتهم¹.

وقد جاء في القاموس المحيط: نَخَبَ يَنْخُبُ نَخْبًا: أَخَذَ نُخْبَةَ الشَّيْءِ، أي: الْمُخْتَارَ مِنْهُ- الصيد: نزع قلبه، ويقال: جاء في نُخْبَةِ أصحابه: أي في خيارهم. وجاء أيضا: اَنْتَخَبَ الشَّيْءَ: اِخْتَارَهُ. والنخبة: ما اختاره منه. ونخبة القوم ونخبته: خِيَارُهُمْ. قال الأصمعي: يقال هم نخبة القوم، بضم النون وفتح الخاء. قال أبو منصور وغيره: يقال نخبة، إسكان الخاء، واللغة الجيدة ما اختاره الأصمعي. ويقال: جاء في نخب أصحابه، أي في خيارهم. وجاء في لسان العرب لابن منظور، أنّ كلمة نخبة مصدرها الفعل انتخب، وانتخب الشيء، أي اختاره، والنخبة ما اختاره منه، ونخبة القوم، ونخبته خيارهم، ويقال: نخبة القوم - بضم النون وفتح الخاء- وإذا قيل جاء في نخب أصحابه، أي خيارهم².

وقد أشار معجم المصطلحات السياسية والدولية، إلى أن كلمة Elite يقابلها بالعربية الصفوة، أي: عِلِيَّةُ القوم، وهم أقلية ذات نفوذ تحكم الأغلبية، وتلعب هذه الصفوة دورا قياديا وسياسيا لإدارة جماعاتهم من خلال الاعتراف التلقائي بهم بصفته³.

وفي اللغة الإنكليزية اشتق مفهوم النُخبة Elite من الفعل اللاتيني Eligere وتعني يختار، أي العنصر المختار، وجاء في قاموس أوكسفورد أن النُخبة Elite هي: "أقوى مجموعة من الناس في المجتمع ولها مكانتها المتميزة وذات الاعتبار"⁴. ويتضح عبر هذه

¹- ابن منظور، لسان العرب، م12، دار صادر، بيروت، 2001، ص315.

²- نفسه، ص316.

³- أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات السياسية والدولية، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1989، ص 52 - 53.

⁴- محمود محمد الناكوع، أزمة النُخبة في الوطن العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1989، ص 15 .

الرؤية اللسانية أنّ النُخبَة تشير إلى الفئة الاجتماعية التي يعتقد أنها الأفضل والأهم بين غيرها بفضل امتلاكها السلطة أو الثروة أو مهارات عقلية مثل: النُخبَة الحاكمة، والنُخبَة المتفكّة¹.

وجاء في القواميس الفرنسية، أنّ النُخبَة أقلية متميزة عن الجماعات التي تنتمي إليها بامتلاكها لخاصية التفوق والقدرة بما تمتلكه من قدرات وخصائص وسمات ومميزات، فمثلا يعرف قاموس هاشيت Hachette النُخبَة على أنّها جماعة الأخيار والعناصر المتميزة من جماعة أكبر². ويعرفها قاموس روبرت الفرنسي Le Robert بأنّها "مجموعة من الأشخاص المتفوقين في الممارسة الاجتماعية في حقل اجتماعي معين، وهم يمتلكون القدرة على التأثير في المجال السياسي والاجتماعي"³.

وتأسيسا على هذه التصورات القاموسية يمكن القول بأنّ النُخبَة جماعة من الأفراد يمتلكون خصائص مميزة تجعلهم أكثر قدرة على التميز في أداء أدوار شديدة الأهمية في حياة مجتمعاتهم ولاسيما مجال توجيه المجتمع، واتخاذ القرارات السيادية المهمة في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، ويرى كثير من الباحثين أنّ استخدام كلمة النُخبَة Elite حديث نسبيا في اللغتين الفرنسية والإنكليزية، حيث استخدمت هذه الكلمة لأول مرة في القرن السابع عشر - كما يورد بوتومور في كتابه الصفوة والمجتمع⁴.

ومن ثم استخدم هذا المفهوم في عام 1823 لوصف النُخب الاجتماعية وأوضاع الحياة الطبقيّة في أوروبا بصورة عامة، ومن ثم شاع استخدام هذه الكلمة بين صفوف المفكرين

¹-**The Oxford English Dictionary**, Vol111, Great Britain, Oxford University Press, 1969, P 90.

²-**Dictionnaire Hachette**, Edition Hachette ,Paris, 2005 ,p 527 .

³-Akoun André et autres,**Le Robert, seuil, dictionnaire de sociologie**, Edition les presses de Mama, France, 1999, p 175.

⁴- توم بوتومور، **الصفوة والمجتمع -دراسة في علم الاجتماع السياسي-**، تر: محمد جوهري، علياء شكري، محمد علي محمد، السيد محمد الحسيني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص 25 .

والباحثين في نهاية القرن التاسع عشر ليعبر عن الفئات الاجتماعية الأكثر تميزاً في المجتمع، تلك التي تحل مكاناً مميزاً في الهرم الاجتماعي ولاسيما في المجالات السياسية والعسكرية والثقافية¹.

يعرف المفكر الأمريكي روبرت داهيل النخبة بأنها: " مجموعة من الأفراد الذين يشكلون أقلية وتسود تفضيلاتهم عند حدوث اختلاف التفضيلات المتعلقة بالقضايا الأساسية في المجتمع"²، وجاء في معجم علم الاجتماع أن النخبة هي: " جماعة من الأشخاص يتم الاعتراف بعظمة تأثيرهم وسيطرتهم في شؤون المجتمع حيث تشكل هذه الجماعة أقلية حاكمة، يمكن تمييزها عن الطبقة المحكومة، وفقاً لمعيار القوة والسلطة بدلالة تمتعها بسلطان القوة والنفوذ والتأثير في المجتمع أكثر مما تتمتع به الطبقة المحكومة فيه، وذلك بسبب ما تمتلكه هذه الأقلية من مميزات القوة والخبرة في ممارسة السلطة والتنظيم داخل المجتمع الأمر الذي يؤهلها لقيادته"³.

وينظر معظم علماء الاجتماع السياسي إلى "النخبة" على أنها صفوة أو طليعة، تمتلك مؤهلات فكرية وإدارية ومالية، وتهيمن على مصادر النفوذ والقوة والسلطة والثروة، مثل: الخبرة، المهارة، والمعرفة، فضلاً عن المؤهلات التكنوقراطية والبيروقراطية التي تؤهلها لإدارة مفاصل معينة من الدول الحديثة"⁴.

والنخبة، وفقاً لأغلب التعريفات التي أوردناها، هي طبقة من أفراد المجتمع تتمتع بخصائص ثقافية وفكرية واجتماعية، تمكنها من التأثير في الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية في مختلف حقول المجتمع وأنساقيه، وتقوم هذه النخبة بتسيير وتوجيه المجتمع، وتخضعه لتوجيهاتها وقيادتها بطريقة تبدو بمظهرها شرعية وفي جوهرها قسرية أو تعسفية. وغالباً لا

¹ - تكاد تجمع كتابات المفكرين والفلاسفة وعلماء الاجتماع حول مفهوم النخبة على أنها تمثل القلة المتميزة، لكنها لا تتفق في تحديد مسمياتها وفئاتها من مجتمع لآخر بصورة لا تسمح بإجراء مقابلات كلية بينها.

² - مولود سعادة، "النخبة والمجتمع تجدد الرهانات"، مجلة الباحث الاجتماعي، ع 10، سبتمبر 2010، ص 95.

³ - دينكن ميشيل، معجم علم الاجتماع، تر: إحسان محمد الحسن، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980، ص 117-118.

⁴ - مولود سعادة، المرجع السابق، ص 96.

يقتصر تكوين النُخبة على امتياز واحد دون غيره، فالنُخبة تتكون من السياسيين، ورجال العلم، وحملة الشهادات العليا، ورجال الدين، وقد تكون النُخبة مزيجا من كل هذه الشرائح الاجتماعية مجتمعة، ويمكن القول أيضا أنّ النُخبة هي جماعة من الأفراد الذين لهم خصائص مميزة تجعلهم يقومون بأدوار أكثر تميزا في حياة مجتمعاتهم، ومؤشر هذا التمييز في الأدوار تأثيرهم البالغ في مجريات الأمور وتوجيهها، كما ينعكس في تأثيرهم على عمليات صنع القرار المهمة في مختلف مجالات الحياة¹.

ويمكن بالاستناد إلى مختلف التعريفات التي أوردناها تحديد مميزات النُخبة بقلّة العدد وعلية المكانة الاجتماعية والقدرة على التأثير والمشاركة في صنع القرارات الهامة في المجتمع. وقد برز مفهوم النُخبة بقوة كبيرة في ثلاثينات القرن العشرين في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، واتخذ هيئته العلمية في أعمال الإيطالي فلفيدو باريتو² في كتابه "العقل والمجتمع" The Mind and Society عام 1916، ومن ثم في أعمال الإيطالي غيتانو موسكا في كتابه "الطبقة الحاكمة" The Ruling Class³.

وقد تأثر ميتشل روبرتو⁴ Robert Michels بكل من سابقه باريتو وموسكا، وسار على نهجهما في تناوله لمفهوم النُخبة، وقد أودع نظريته النخبوية في كتابه الشهير "الأحزاب السياسية" Political Parties⁵، الذي أصدره عام 1911، وفي هذا الكتاب يقدم رؤية جديدة

¹ - أحمد زايد، "نخب ما بعد الاستعمار"، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، ع 25، يناير 2007، ص 93.

² - فلفيدو باريتو 1848 - 1923 عالم اجتماع واقتصاد إيطالي، جاء بإسهامات كثيرة في كلا الاختصاصين وساعد في تطوير الاقتصاد الجزئي.

³ - Gaetano Mosca, The Ruling Class -Elementi di Scienza Politica, Translated by Hannah D. Kahn, New York, McGraw-Hill Book Company, 1939, P287.

⁴ - فيلسوف وعالم اقتصاد ألماني- إيطالي. ولد في مدينة "كولون Cologne" في شمال غرب ألمانيا على نهر الرين، وقضى معظم حياته في إيطاليا، تعلم في جامعة تورين Turin في شمال غرب إيطاليا، ثم أصبح معلما طوال حياته بالجامعات الإيطالية.

⁵ - Robert Michels, Political Parties, A sociological Study of the oligarchical tendencies of modern democracy, Translated by Eden and Cedar Paul, Batoche Books, Kitchene, Ontario Canada, 2001, p163-164.

حول مفهوم النخبوية والقانون الحديدي الذي يحكم تطور النُخبة وتفردتها في السلطة. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أعمال تشارلز رايت ميلز Mills C. W.¹ الذي أصدر كتاباً عام 1956 عنونه "نخبة القوة" L'élite du pouvoir انتهى فيه إلى أنّ النُخبة تتكون من قادة مجالات الأعمال والحكومة والقوات المسلحة، الذين تربط بينهم مصالح وأصول اجتماعية وقيم متماثلة ضمن دائرة القطاعات التي يهيمنون عليها².

وتفيض الساحة الفكرية اليوم بأفكار وآراء عدد من المفكرين الآخرين في هذا المجال مثل: هارولد لازويل، وبوتومور، ورالف داهند روف، وسوزان كيلر، وجيمس بوتنام، ورالف ميليبياند. ومن المناسب في هذا السياق الاطلاع على بعض المحاولات التي قدمها بعض المفكرين في مجال تعريف النُخبة وتحديد معالمها السوسولوجية.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول: إنّ النُخبة تعبر عن طبقة معينة أو شريحة منتقاة من أي نوع عام. وهي تعني أيضاً الأقلية المنتخبة أو المنتقاة من مجموعة اجتماعية، تمارس نفوذاً غالباً في تلك المجموعة، بفضل مواهبها الفعلية، أو الخاصة المفترضة.

2. 1- المقاربات النظرية لدراسة النخبة :

من أهم موضوعات علم الاجتماع السياسي نظرية النخبة السياسية، التي يذهب أنصارها إلى أنّها حقيقة موضوعية، لأنّ الشواهد التاريخية وواقع المجتمعات السابقة والمعاصرة تتميز بوجود أقلية حاكمة، محتكرة لأهم المناصب السياسية والاجتماعية، وبيدها مقاليد الأمور، وأغلبية محكومة منقادة وليس لها صلة بصنع القرار السياسي بشكل عام، ومع أنّ عمر تبلور هذه النظرية قد زاد على نصف القرن، إلا أنّ اللبس والغموض يصاحبها من جوانب

¹- شارلز رايت ميلز، عالم اجتماع أمريكي، من مواليد 1916، تميز بدراسته للنخب في الولايات المتحدة الأمريكية في كتابه "نخبة القوة"، عارض فكرة انفتاح النخب على كل أفراد المجتمع، كما عارض إمكانية التسلق المجتمعي وأنها لا تمس إلا النخب فيما بينها السياسية، الاقتصادية والعسكرية.

²- Mills C. Right, L'élite du pouvoir, Maspero, Paris, 1969, p22.

كثيرة ومهمة، منها علاقتها مع النظم الشمولية والديمقراطية، آليات اختيار وعمل هذه النخبة، والعلاقة ما بين النخبة السياسية والاجتماعية وهكذا.

ربما كانت دراسة بوتومور حول النخبة والمجتمع من أهم الدراسات التي حاولت أن تفجر كثيرا من الأسئلة حول نظرية النخبة والاجتهادات النظرية فيها تاركة الإجابة على كثير من الإشكالات للزمن الذي سيعتمد دراسة هذه النظرية وسيجد الإجابات على ما قصرت الدراسات المتواجدة في الإجابة عنه¹.

وبناء على اهتمام المفكرين والفلاسفة بالصفوة أو النخبة فقد برزت عدة نظريات مفسرة للنخبة يتداولها علماء الاجتماع والسياسة، فمن رواد نظرية النخبة العالم "باريتو" الذي يرى أنّ النخبة هم أولئك الذين يتفوقون في مجالات عملهم في مباراة الحياة، وحين يجد أنّ هذا التعريف مستوف يستدرك الأمر وينتقل إلى المجال الأضيق في تعريف النخبة، فيقوم بربط مفهوم النخبة الاجتماعية بقدرة هؤلاء المتفوقين على ممارسة وظائف سياسية أو اجتماعية تخلق منهم طبقة حاكمة ليست بحاجة إلى دعم وتأييد جماهيري، لأنها تقتصر في حكمها على مواصفات ذاتية تتمتع بها، وهذا ما يميزها ويؤهلها لاحتكار المناصب².

ويأتي الرائد الثاني "موسكا"³ الذي يضيف على تعريف "باريتو" قائلا: "إنّ من أهم أسباب تميز الطبقة الحاكمة عن الطبقة المحكومة-وهو هنا لا يأخذ بالمدلول الماركسي لمعنى الطبقة- هو قوة تنظيم الأولى، ووجود دافع وهدف معين تسعى إليه في مواجهة أغلبية غير

¹- توم بوتومور، المرجع السابق، صص 34-37 .

² - فلفيريدو باريتو يعد أول من استخدم مصطلح النخبة للإشارة إلى القلة التي تمارس القيادة في المجتمع بشطريها الحاكم -النخبة الحاكمة- والنخبة السياسية -المعارضة-. لمزيد من التفصيل أنظر: إبراهيم الأبراش، علم الاجتماع السياسي، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص 122. وأيضا : هشام محمود الأقداحي، سيكولوجية النخبة العليا والزعامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 101.

³- فايطانو موسكا 1858 - 1941، باحث في العلوم السياسية، وكاتب صحفي، طور نظرية النخبة ونظرية الطبقة السياسية، تأثر بكارل ماكس وباريتو.

منظمة". إلا أنه يؤكد على أهمية اعتماد طبقة الحاكمين على موافقة ورضى الجماهير، وهذا الطرح يقرب ما بين نظرية النخبة السياسية والديمقراطية عكس ما انتهى إليه باريتو¹. انطلق الرائد الثالث "ميشيال روبرتو" في تعريفه للنخبة السياسية من خلال واقع عمل الأحزاب السياسية، ليكتشف بأن هناك عوامل متباينة تحدّد طبيعة عمل التنظيمات بدءاً من الحزب إلى الدولة، فهو يرى أنّ النشأة الديمقراطية للأحزاب تتحول بمرور الزمن إلى تنظيمات خاضعة إلى حكم قلة من الأفراد، لأنّ التنظيم يحتاج إلى أقلية منظمة، وهذه الأقلية تستحوذ على السلطة من خلال موقعها في مركز اتخاذ القرار، وهو ما يسمى بالأقلية الذي لم يلتفت إليه ماركس في دراساته السياسية².

أما الرائد الرابع "رايت ميلز" ومن خلال دراسته لمجتمع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ربط بين النخبة وقدرتها على التحكم بموقع اتخاذ القرار، فهي نتاج للبناء المؤسّساتي للدولة، وقد وجد أنّ مؤسسات ثلاث هي المتحكمة في أمريكا وهي العسكرية والسياسية والشركات الكبرى، وهذا معناه أنّ النخبة تتشكل من أولئك الذين يشغلون مواقع قيادية في هذه المؤسسات³.

ويؤكد "بوتومور" في كتابه "النخبة والمجتمع" أنّ "ميلز" متأثر في تعريفه بضغوط الصراع العالمي التي شغلت أمريكا في عصره، وتصنيفه إنّما هو بالتالي إشارة إلى تتابع الأحداث. إنّ هذا التباين والاختلاف في تعريف النخبة جعل "بوتومور" غير قادر على حسم الموضوع، أو أن يعطي تعريفاً متميزاً، لذلك فهو يحاول إعطاء توليفة من تعريفات من سبقوه وبشكل حذر، حيث يميز بين النخبة بشكل عام، والأقلية التي تحكم المجتمع، فيقول: "إذا استعملنا الاصطلاح العام -النخبة- لتلك الفئات ذات الوظائف، فإننا عندها نحتاج مصطلحاً نطلقه

¹ - محمد علي محمد، المرجع السابق، ص 72-73. وكذلك: محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياها، د.م.ج، الجزائر، 1990، ص 63.

² - السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي، المفاهيم والقضايا، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص 99. وكذلك: هشام محمود الأقداحي، المرجع السابق، ص 100.

³ - توم بوتومور، المرجع السابق، ص 34-37. وكذلك: محمد علي محمد، المرجع السابق، ص 83.

على تلك الأقلية التي تحكم المجتمع، وهي ليست فئة وظائفية بالمعنى الذي تستعمل فيه هذه الكلمة، ولكنها في أية حالة من الأحوال ذات أهمية اجتماعية عظيمة مما يجعلها جديرة بأن يكون لها اسم خاص مميز، استعمل موسكا هنا مصطلح -الطبقة السياسية- للإشارة إلى كل تلك الفئات التي تمارس السلطة أو التأثير السياسي، وتدخل في صراعات مباشرة في سبيل القيادة السياسية، وسأميز فئة صغرى ضمن الطبقة السياسية، وهي النخبة السياسية الشاملة للأفراد الذين يمارسون السلطة السياسية في مجتمع ما في وقت من الأوقات¹.

وهذا يعني أن "بوتومور" يرسم هرمًا نخبويًا داخل المجتمع في قمته الممارسون للسلطة السياسية أو من يسميهم بالنخبة السياسية، وفي قاعدته النخبة المجتمع، أي كل الفئات ذات الوظائف المتميزة، وفي وسطه الأقلية المنبثقة من القاعدة أو النخبة الاجتماعية والتي تشترك بالحياة السياسية، ممارسة واهتمامًا، وتدخل في صراع مباشر للوصول إلى السلطة والاستحواذ عليها، والتي يسميها بالطبقة السياسية، وهذا يعني بشكل أو بآخر أن النخبة السياسية التي تتربع على قمة الهرم تتميز بأنها غير ثابتة في موضوعها، فيمكن أن ينزلوا ليصبحوا من الطبقة السياسية، وحتى من عناصر عادييين في النخبة الاجتماعية.

وهو بهذا التعريف لا يميز بين النخبة السياسية وغيرها بالأفضلية والتفوق، حيث يعتبرهم من في يدهم مقاليد السلطة السياسية، إلا أنه يميز بشكل أو بآخر عقوبة النخبة السياسية بالمفهوم السابق ومن يعتبرهم كطبقة سياسية، فيقصر عقوبة النخبة السياسية بالممارسين الفعليين للسلطة أما الناشطون سياسيًا من أحزاب معارضة ونقابات وجمعيات ومتفقون فهم يدمجون في إطار الطبقة السياسية².

ساهمت وبشكل مباشر كل هذه الدراسات النظرية في تقارب التعريفات الأخرى مع ما جاء به بوتومور، فعرفت القواميس الإنجليزية كلمة "النخبة" بأنها أقوى مجموعة من الناس في المجتمع، ولها مكانتها المتميزة، وذات اعتبار، أما القواميس الفرنسية فعرفت النخبة أنها

¹ - توم بوتومور، المرجع السابق، ص 37. وأيضا: هشام محمود الأقداحي، المرجع السابق، صص 105-108.

² - توم بوتومور، المرجع السابق، ص 37.

تضم أشخاصا وجماعات الذين بواسطة القوة التي يمتلكونها أو بواسطة التأثير الذي يمارسونه، يشاركون في صياغة تاريخ جماعة ما، سواء كان ذلك عن طريق اتخاذ القرارات أو الأفكار والإحساسات والمشاعر التي يبدونها أو التي يتخذونها شعاراً لهم¹.

2-التأصيل النظري لمفهوم القيادة:

سنتناول في هذا العنوان مفهوم القيادة وأهميتها في حياة الأمم والجماعات، لما لها من تأثير في ممارسات الأفراد والجماعات.

1.2- تعريف القيادة وأهميتها:

تمثل القيادة عنصراً مهماً في أي تنظيم الذي لا يكتمل إلا بها كونها تعمل على تنسيق وبلورة الجهود المختلفة في اتجاه واحد ليتمّ بذلك تحقيق أهداف مخطط لها مسبقاً، كما أنّ لها تأثير كبير على سلوك الأفراد من خلال قيادتهم وتوجيههم والإشراف عليهم، هذا جعلها تحتل أهمية عبر مختلف الفترات الزمنية، كما أخذت أساليب وأنماط عديدة تباينت بتباين النظريات والتنظيمات والأشخاص والمواقف، ولإدراك كل هذا سنحاول من خلال هذا العنوان التطرق للإطار المفاهيمي والنظري لمصطلح القيادة.

1.1.2-تعريف القيادة لغة واصطلاحاً:

1.1.1.2-القيادة لغة:

القيَادَةُ، مصدر القائد، وكذلك القَوْدِ نقيض السَوْقِ، أي القَوْدُ من أَمَامٍ والسَوْقُ من خَلْفٍ،² والقَائِدُ، واحدُ القَوَادِ والقادة، ويقال القَائِدَةُ من الإِبِلِ، أي التي تَقَدَّمُ الإِبِلُ وتَأْلِفُهَا، والقائد من الجبل أي أنفه، والأقْوَدُ من الناس، أي الذي إذا أقبل على الشيء بوجهه، لم يكذب يصرّف

¹ من أشهر التعريفات الانكليزية والفرنسية لمفهوم النخبة ما أورده بعض القواميس ومنها قاموس أوكسفورد الإنكليزي، وقاموسي هاشيت وروبرت الفرنسيان.

² ابن منظور، المرجع السابق، م12، ص315.

وجهه عنه، وقاد الجيش قيادةً، رأسه ودبر أمره، والانقياد: الخضوع، تقول: قُدُّتُهُ فانقادَ واستقادَ لي¹.

وتذكر بعض المراجع أنّ أصل كلمة "القيادة" يرجع إلى الفكر اليوناني واللاتيني حيث اشتقت الكلمة الإنجليزية Leadership من الفعل Archein بمعنى يبدأ أو يقود، وهو يتفق مع الفعل اللاتيني agere ومعناه يحرك أو يقود، أمّا كلمة قائد Leader فتعني الشخص الذي يوجه أو يرشد أو يهدي الآخرين، أي هناك علاقة بين شخص يوجه وأشخاص آخرين يقبلون هذا التوجيه²، وجاء في المعجم العربي الحديث أنّ: "القيادة عمل الجيش، ويقال قاد الجيش بمعنى ترأسه وتدبر أمره³."

2.1.1.2-تعريف القيادة إصطلاحاً:

تعددت مفاهيم الكتاب والمفكرين في تعريف معنى القيادة إلى تعريفات كثيرة تتشابه مع بعضها البعض، فقد جاء في القاموس الحديث للتحليل السياسي أنّ القيادة تعني نمط من السلوك غرضه تنظيم جهود مجموعة نحو الأهداف المرغوبة وتوجيهها، وتوجد القيادة السياسية حيث تكون تلك الأهداف المرغوبة سياسية، إنّها سلوك وضعي، إذ تعتمد القيادة على أشكال معينة لقائد ما، والأنصار والأهداف في بيئة معينة⁴.

أمّا معجم العلوم الاجتماعية فيعرفها على أنّها: "صفة تدل على هيئة نسبية بين شخص يقوم بعمل جماعي أو أشخاص يتبعون عمله، ويسيرون على مثاله لتحقيق غاية مشتركة، فيكون أحد الطرفين قائد والآخر مقاد⁵."

1- أبي الحسن أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح: عبدالسلام هارون، ط1، دار الجبل، بيروت، 1991، ص3815.

2- ألويس كامل مليكة، سيكولوجية الجماعة والقيادة، ج3، دار المعارف، القاهرة، 1964، ص224.

3- خليل الجر، المعجم العربي الحديث، مكتبة لاروين، باريس، 1987، ص96.

4- جوزيف روبرتس، أليستار إدواردس، القاموس الحديث للتحليل، تر: سمير عبدالرحمن الجبلي، ط1، الدار العربية للدراسات، بيروت، 1999، ص239.

5- محمد الفاضل بن عاشور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المعرفية للكتاب، مصر، 1975، ص590.

كما أورد محمد السيد الوكيل تعريفا للقيادة جاء فيه: "هي كل من يتولى شيئا من أمور المسلمين العامة، فالخليفة وعماله وقواد الجيش والقضاة ورؤساء الشرطة والوزراء وغيرهم ممن يقومون بأعمال عامة في الدولة الإسلامية¹، أما أحمد بصبوص فيعرفها بقوله: "هي الفن الذي نستطيع بواسطته التأثير على توجيه الآخرين إلى هدف معين بطريقة تحصل بها على ثقتهم واحترامهم وطاعتهم وولائهم وتعاونهم المخلص"².

وجاء في تعريفها عند الغندور مزمل: "أنها السلطة التي يتمتع بها الفرد في الخدمة العسكرية قانونا تجاه من هم أقل منه بحكم رتبته ووظيفته، وتحمل في طياتها المسؤولية عن وضع الخطط والتنظيم والتدريب... للوصول إلى الهدف المعين صراحة أو ضمنا³.

أما بالنسبة للكاتب الغربيين، فقد عرف ستوغديل القيادة بأنها: "النشاط المتخصص الذي يمارسه شخص للتأثير في الآخرين، وجعلهم يتعاونون لتحقيق هدف يرغبون في تحقيقه"⁴. ويؤكد كل من جيرالدجرينبر وروبرت بارون: "أن القيادة هي عبارة عن إجراءات يؤثر بمقتضاها شخص على باقي أعضاء الجماعة لتحقيق أهداف محددة"⁵، فيما يعرفها أوردويتيد بأنها: "النشاط الذي يستخدم للتأثير على الناس بغية التعاون صوب هدف معين وجدوا بأنفسهم أنه صالح"⁶.

أما بول استرونج فيرى أن: "القيادة ليست مجموعة من المهارات الميكانيكية أو الخارجية، ولكنها في الحقيقة مزيج من الشخصية والسلوك والسمعة التي تمت تتميتها عبر الزمن...، ومزيج من الثقة بالنفس والتواضع"⁷.

1- محمد السيد الوكيل، القيادة والجنديّة في الإسلام، ط3، دار الوفاء، مصر، 1988، ص115.

2- أحمد بصبوص، فن القيادة في الإسلام، ط1، مكتبة المنار الأردن، 1988، ص25.

3- الغندور مزمل، الوجيز في قانون الاحكام العسكرية، المطبعة العسكرية، السودان، 1972، ص18.

4- محمودالمسات، الإدارة الفعالة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2003، ص95.

5- مدحت محمد أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية -الاتجاهات المعاصرة-، مجموعة النيل العربية، مصر، د.ت، ص319-320.

6- مجيد جاسم، دراسات في الإدارة العامة، ط1 مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2005، ص121.

7- منير نوري، تسيير الموارد البشرية، ط2، د.م.ج، الجزائر، 2004، ص100.

2.1.2- أهمية القيادة:

يعد وجود القيادة لأي جماعة أمراً ضرورياً حتى ينتظم أمرها، ويستقيم حالها، يقول ابن خلدون: "إنّ الاجتماع إذا حصل للبشر، وتمّ عمران العالم بهم، فلا بدّ من وازع يدفع بعضهم عن بعض، لما في طباعهم من العدوان والظلم، ولا يكفي قوة السلاح من أجل دفع هذا العدوان والظلم بينهم، إذا فلا بدّ من شيء آخر يدفع عدوان بعضهم عن بعض، ولا يكون من غيرهم لقصور جميع المخلوقات الأخرى على مداركهم، وإلهاماتهم، فيكون ذلك الوازع، واحداً منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة"¹.

ويبين الإمام الكاساني أهمية وجود القيادة فيقول: "وأما بيان ما يندب إليه الإمام عند بعث الجيش أو السرية² إلى الجهاد، فنقول: إنّه يندب إلى أشياء منها أن يؤمر عليهم أميراً: لأنّ النبي صلى الله عليه وسلم ما بعث جيشاً، إلّا وأمر عليهم أميراً، ولأنّ الحاجة إلى الأمير ماسة، لأنّه لا بدّ من تنفيذ الأحكام وسياسة الرعية، ولا يقوم ذلك إلّا بالأمير لتعذر الرجوع في كل حادثة إلى الإمام"³.

وتشكل القيادة العمود الفقري للجيش بل تعد بمثابة الرأس من الجسد وفي هذا الصدد يقول مصطفى مشهور: "القيادة بمثابة الرأس من الجسد، تحدد الأهداف، وتتجمع عندها المعلومات...، وتصدر التعليمات وتتابع التنفيذ، وهكذا يسير العمل على وجه صحيح"⁴.

والقيادة في المجتمع هي رمز لوحدة المجتمع، وفي الجيش هي رمز لوحدة الجيش، وانتظام صفه، وضياعها أخطر عوائق التمكين، كما أن وجود القيادة القوية يشكل رادعاً لكل

1- عبدالرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1978، ص43.

2- السرية: فرقة من الجيش يبلغ أقصاها أربعمائة، وقيل هي ما بين خمسة أنفس إلى الثلاثمائة وقيل هي من الخيل نحو أربعمائة، وجمعها السرايا، وسموا بذلك لأنهم يكونون خلاصة العسكر وخيارهم منالشيء، وقيل سمووا بذلك لأنهم يسيرون ليلاً خفية لئلا ينذر بهم العدو. راجع في ذلك محمد ابن الأثير الجزري، النهاية في غريب الحديث، م2، تح: طاهر أحمد الزاوي، محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1979، ص919.

3- أبو بكر بن مسعود الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج9، مطبعة الإسلام، القاهرة، د.ت، ص4403.

4- مصطفى مشهور، من فقه الدعوة، ج3، دار التوزيع والنشر الإسلامية، د.م.ج، 1995، ص485.

من يريد زعزعة استقرار المجتمع والعبث بأمنه، يقول مصطفى مشهور: "بقدر ما تكون القيادة قوية وبقظة وعلى مستوى جيد من الكفاءة... يكون العمل والإنتاج وسلامة السير، والعكس أيضاً، فبقدر ضعفها ونقص كفاءتها يكون التراخي أو العجز أو القصور عن تحقيق الأهداف"¹.

والملاحظ أنّ القادة يتمتعون بصفات فيزيولوجية وعقلية مميزة قد تتغير من زمان لآخر، ومن جهة لأخرى تمكنهم من التمايز عن عامة الناس وتسمح لهم الفرصة لتحقيق أهداف الجماعة كدفع الأخطار وضمان الاستقرار وجلب الثروة والرخاء، علماً أنّ الدارسين لموضوع القيادة يربطون ظهور القادة بحلول الأزمات والكوارث، كالتهديد العسكري الخارجي أو الانقسامات الداخلية... ولعل من بين صفات القائد التي عددها علماء الاجتماع ورواد علم النفس الاجتماعي، الشخصية المميزة، وقوة الإرادة والقابلية على التكيف والتعامل مع الأفراد والجماعات، ناهيك عن الثقة في النفس، التواضع والتضحية في سبيل الغير².

3- التأصيل المفاهيمي لمفهوم الأزمة:

الأزمة ظاهرة إنسانية، وجزء من نسيج الحياة، عرفت منذ العصور القديمة ومتلازمة للإنسان، وهي تنشأ في أي لحظة وفي ظروف مفاجئة نتيجة عوامل داخلية وخارجية، تخلق نوع من التهديد للدولة أو المنشأة أو الفرد، ونتيجة التعامل معها للقضاء عليها أو التقليل من شأنها والحد من خسائرها وتأثيراتها³.

وقد ازدادت الأزمات وخطورتها في العصر الحالي حتى أنّ مصطلح الأزمة أصبح من أكثر المصطلحات شيوعاً واستخداماً على جميع الأصعدة وفي مختلف المستويات،

¹ - نفسه، ص 485-486.

² - إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 241-245.

³ - عليهول الرويلي، إدارة الأزمة-استراتيجية المواجهة-، ج1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، الرياض، 2011، ص1.

وعالم الأزمات عالم حي ومتفاعل، عالم له أطواره، وله خصائصه وأسبابه¹، ومن هنا نجد أنّ الأزمة موقف مضطرب ومتوتر نتج عنه إحساس بالخطر، يتطلب مجهوداً جباراً أو عظيماً للتعرف على متغيراته وتفسير ظواهره ومحاولة السيطرة على أحداثه وتجنب مخاطره، من خلال التعرف على معرفة أسباب الأزمة والظروف والتربة الخصبة التي أتاحت وجودها في ظل توفر رؤية مستقبلية ومعقدة تنبأ بما سيحدث من تطورات.

ونتيجة لذلك أنشأ ما يسمى بإدارة الأزمات وهي علم من العلوم الإنسانية المعاصرة التي تدرس في المصالح والجامعات في دول العالم، والتي تؤخذ نتائجها وتوصياتها لدى الحكومات والأفراد لتقادي أو التقليل من آثارها².

1.3- مفهوم الأزمة:

لا يختلف اثنان في أنّ الأزمات جزء رئيس في واقع الحياة البشرية والمؤسسية، وهذا ما يدفع إلى التفكير بصورة جدية في كيفية مواجهتها والتعامل معها بشكل فعال يؤدي إلى الحد من النتائج السلبية لها والاستفادة -إن أمكن- من نتائجها الإيجابية، وذلك من خلال الوقوف على معانيها.

ونظراً لتعدد استخدامات كلمة الأزمة على المستوى الأكاديمي والإعلامي، فمن الصعب وضع تعريف شامل للأزمة بسبب الكم الهائل الدراسات التي نشرت حول مدلولها والتي حاولت معالجة هذا المدلول من مختلف زواياها.

1.1.3- تعريف الأزمة لغة واصطلاحاً:

1.1.1.3- الأزمة لغة:

تعني الشدة والقحط، يقال أصابتهُمُسنة أزمتهُم أزماءً، أي استأصلتهم، وأزمَ علينا الدهر يأزمُ أزماءً أي اشتد وقل خيره³.

¹ - صبحي رشيد اليازجي، "إدارة الازمات من وحي القرآن الكريم -دراسة موضوعية-"، مجلة الجامعة الإسلامية، م19، ع2، جوان 2011، ص322-324.

² - عليهلول الرويلي، المرجع السابق، ص1.

³ - أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفراءبي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العالم للملايين، بيروت، 1987، ص ص1-12.

والأزمة هي المضيق، ويطلق على كل طريق بين جبلين مأزماً¹، والأزمة المجدبة، يقال إنَّ الشدَّة إذا تتابعت انفرجت، وإذا توالَتْ تَوَلَّتْ، وفي حديث مجاهد: "أَنَّ قُرَيْشاً أَصَابَتْهُمْ أَرْزَمَةٌ شَدِيدَةٌ وَكَانَ أَبُو طَالِبٍ ذَا عِيَالٍ"².

والأوزام السنونُ الشدائد كالبوازم، وأزَمَ عليهم العام والدهر يأزِمُ وأزوماً اشتد قحطه، وقل خيره، وسنة أَرْزَمَةٌ وَأَرْزَمَةٌ وَأَرْزَمٌ وَأَرْزَمَةٌ³.

2.1.1.3-الأزمة اصطلاحاً:

عرف الباحثون الأزمة بأنها: "حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قراراً ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أم إيجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة"⁴، ومنهم من عرفها بأنها: "حالة غير عادية تخرج عن نطاق التحكم والسيطرة وتؤدي إلى توقف حركة العمل أو هبوطها إلى درجة غير معتادة، بحيث تهدد تحقيق الأهداف المطلوبة في الوقت المحدد"⁵. وعرفها آخرون أنها ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة تحول تحدد في ضوئها أحداث المستقبل التي تؤدي إلى تغيير كبير⁶.

لقد ركزت معظم التعاريف وهي شمولية على أن الأزمة ظرف انتقالي أو حالة مؤثرة أو مواقف عصيبة في فترات حرجة ونقاط تحول مفاجئ تهدد كيان المنشأة أو دولة. ولكن بعض التعريفات التي سنوردها لاحقاً تستدعي الوقوف على عدة جوانب تتعلق بماهية الأزمة وخصائصها، وانتقال المصطلح إلى مختلف العلوم الإنسانية بناءً عليه تعددت تعاريف الأزمة وفق خصائصها وأنواعها.

وتماشياً مع موضوعنا الذي يعالج الأزمات الداخلية للهيئات القيادية للثورة الجزائرية، فإنَّ مصطلح الأزمة في مجال الأزمات الداخلية: "هو حدث مفاجئ يهدد حالة الأمن والمصلحة القومية وتتم مواجهته في ظرف ضيق من الوقت وقلة الامكانيات ويترتب على تفاقمه نتائج

¹- راجع محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، 1967، ص15.

²- صبحي رشيد اليازمي، المرجع السابق، ص325.

³- نفسه، ص 326.

⁴- فهد أحمد الشعلان، إدارة الأزمات - الأسس والمراحل والآليات، أكاديمية نايف العربية للأمنية، الرياض، 2002، ص26. وأيضاً: عليوة السيد، إدارة الوقت والأزمات والإدارة، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص33.

⁵- صبحي رشيد اليازمي، المرجع السابق، ص324.

⁶- محمد نصر مهنا، إدارة الأزمات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص28.

خطيرة"¹، ويعرفها الأستاذ صلاح الدين فوزي بأنها: "حالة طارئة ومفاجئة تنذر بخطر يهدد الدولة ومؤسساتها مما يوجب التصدي والمواجهة بقرارات رشيدة وسريعة على الرغم من ضيق الوقت وقلة المعلومات، أي في ظل أزمة في الوقت وأزمة في المعلومات المتاحة"².

ومن خلال ما ذكر يمكن أن نصيغ تعريفا للأزمة على النحو التالي:

هي حالة مفاجئة ناتجة عن تغيير مفاجئ، تسببت فيه كارثة أو حادثة أو طارئ، يخلق حالة من التوتر والإحساس بالخطر مما يهدد كيان الفرد والمجتمع والمنشأة والدولة.

2.3- الفرق بين الأزمة والمفاهيم المشابهة:

لا شك أنّ هناك الكثير من المفاهيم الشائعة والمتداولة والتي قد تتشابه مع الأزمة في بعض خصائصها ولكنها في واقع الأمر ليست أزمة ونذكر منها:

- **المشكلة:** تعبر عن الباعث الرئيسي الذي يسبب حالة ما من الحالات غير المرغوب فيها، وتحتاج عادة إلى جهد منظم للتعامل معها وحلها، وقد تؤدي إلى وجود أزمة ولكنها بذاتها ليست أزمة³.

- **الحادث:** عرفه السيد عليوة بأنه: "شيء مفاجئ وعنيف بشكل سريع وانقضى أثره فور إتمامه، وقد نجم عنه أزمة لكنها لا تمثله فعلا، وإنما تكون فقط أحد نتائجه"⁴.

- **الكارثة:** الكارثة من كَرَثَ.. بمعنى الغم، والكارث هو الأمر المسبب للغم الشديد⁵، ومنهم من قال بأنّ الكارثة: "هي أحد أكثر المفاهيم التصاقا بالأزمات، وقد ينجم عنها أزمة، ولكنها لا تكون هي أزمة بحد ذاتها، وتعتبر الكارثة عن حالة مدمرة حدثت فعلا ونجم عنها ضرر في الماديات أو كليهما معا"⁶، فالأزمة أعم وأشمل من الكارثة، فكلمة الأزمة تعني الصغيرة

¹-Lloyd. W.Singer and Jean Reben, « **A crisis management system** », Security management M.Y.U, September 1987, P8-9.

²- علي بن لهلول الرويلي، "الأزمات تعريفها، أبعادها، أسبابها"، **مجلة كلية العلوم الاستراتيجية**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2011، ص4.

³- السيد عليوة، المرجع السابق، ص13.

⁴- صبحي رشيد اليازمي، المرجع السابق، ص324.

⁵- لويس معلوف، **المنجد**، ط12، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1951، ص720.

⁶- صبحي رشيد اليازمي، المرجع السابق، ص324.

منها والكبيرة، المحلية والخارجية، أمّا الكارثة فمدلولها ينحصر في الحوادث ذات الدمار الشامل والخسائر الكبيرة في الأرواح والممتلكات، وفي الأزمات نحاول اتخاذ قرارات لحلها، أما الكارثة فإنّ الجهد يكون بعد وقوع الكارثة وينحصر في التعامل معها¹.

-**الواقعة:** هي شيء حدث وانقضى أثره، وهي خلل في مكون أو وحدة أو نظام فرعي في نظام أكبر.

-**الصراع:** هو حدوث شيء يترتب عليه تعرض الهيكل الرمزي للنظام لخلل أو اضطراب ولكن ليس بدرجة تصل إلى تهديد الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها هذا النظام، كما يعبر عن تصادم إرادات وقوى معينة².

-**الصدمة:** هو شعور مفاجئ وحاد ناتج عن حادث غير متوقع، وهو يجمع بين الغضب والذهول والخوف، لذلك يمكن القول أنّ الصدمة هي أحد الأعراض الأساسية الناجمة عن وقوع الأزمة، وهي تحدث لما تنفجر الأزمة بصورة فجائية سريعة دون إنذار أو تمهيد، ويتطلب التعامل معها استيعاب تأثيرها في أقل وقت ممكن حتى يتم الوصول إلى جوهر ما نجم عنها ما يخالف التعامل مع الأزمة، والذي يتركز في مواجهة جوهرها، أيضا فإنّ الإحساس بالصدمة يكون إحساسا سريعا وطارئا يختفي ويزول بسرعة³.

- **الخلافاً:** وهو يدل على وجود حالة من التضاد والتعارض والمعارضة، وحالة من عدم التطابق في الشكل أو في المضمون، والخلاف يكون في أوقات كثيرة أحد الأسباب الرئيسة للأزمة أو وجها من وجوه التعبير عنها، أو باعثا على نشوئها واستمرارها، ولكنه ليس الأزمة في حد ذاتها⁴.

وعليه يتطلب وجود الأزمة شرطين على الأقل:

الأول: يجب أن يتعرض النظام كله للتأثير الشديد إلى الحد الذي تختل معه وحدته بالكامل.

1- محمد عبد الوهاب كامل، سيكولوجية إدارة الأزمات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص21.

2- محمد عبد الوهاب كامل، المرجع السابق، ص21.

3- صبحي رشيد اليازمي، المرجع السابق، ص325.

4- محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص30.

الثاني: أن تصبح الافتراضات والمسلمات التي يؤمن بها أعضاء المنظمة موضعاً للتحدي لدرجة أنه يظهر له بطلان هذه الافتراضات أو تجعلهم يلجأون إلى أساليب دفاعية تجاه هذه الافتراضات¹.

3.3- خصائص الأزمات وأسباب نشوئها:

حتى نتمكن من التعامل مع الأزمات أو أي موقف خطير يداهنا فلا بد من أن نتعرف على خصائصها وخلفيات نشوئها.

1.3.3- خصائص الأزمات:

تمتاز الأزمة بعدة خصائص أهمها:

- المفاجأة العنيفة والمعقدة عند حدوث الأزمة لما تحمله من تهديد خطير للوضع القائم.
- السرعة في تتابع الأحداث ونتائجها مما يولد ضغطاً كبيراً فيما يتصل بالوقت المتاح للتعامل مع الأزمة وعواقب وخيمة قد تصل إلى حد التدمير.
- أهمية اتخاذ قرار سريع حاسم ومبدع.
- التشابك بين الأسباب والنتائج وبين مختلف قوى الأزمة المؤيدة والمعارضة مما يزيد من تعقيد الموقف الأزموي.
- حالة من عدم التأكد أو الشك نتيجة نقص المعلومات وقلة المعرفة ومن ثم ضعف القدرة على التنبؤ باتجاه حركة الأزمة، مما يولد تشويشاً وغموضاً عالياً، وصعوبة بالغة في اتخاذ القرار واختيار البديل الأفضل.
- سيادة حالة من التوتر والقلق والشك والإرباك من فقدان السيطرة.
- نقطة تحول مصيرية تحمل جانبي التهديد والفرصة معا².

الأزمة طبقاً إلى الأوجه الإيجابية والسلبية³ (الجدول رقم 01)

الأوجه الإيجابية (فرصة)	الأوجه السلبية (تهديد)	مستوى الأزمة
البحث عن فرص، تجديد	تشويش، فوضى	- على مستوى خطة المنظمة

¹ - علي بن لههول الروبلي، "الأزمات تعريفها..."، المرجع السابق، ص5.

² - إيثار عبد الهادي محمد، "إستراتيجية إدارة الأزمات، تأطير مفاهيمي على وفق التصور الإسلامي"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، م17، ع64، 2011، ص50.

³ - Lalonde, Carole, « In search of Archetypes in Crisis Management, Journal of Contingencies and Crisis Management, Vol12, n°02, p7.

<p>النسيج، تكيف أفعال جديدة وأكثر كفاءة.</p> <p>تعاون، تحالفات، ائتلافات، ضغط خلاق، البحث عن حلول واضحة.</p> <p>وقاية، تماسك، التجريب.</p>	<p>قصور ذاتي، شلل، مصدر للإرباك، تنافس، صراع.</p> <p>شد مفرط يؤدي إلى سلسلة من السلوكيات العنيفة والطائشة</p> <p>تصرفات روتينية مألوفة</p> <p>مدخل متسارع باتجاه قواعد معيارية</p>	<p>الاستراتيجية.</p> <p>-على مستوى الخطة التشغيلية.</p> <p>-على مستوى الخطة المتصلة بالنظام العلاقتي.</p> <p>■ على مستوى الخطة السلوكية</p> <p>■ على مستوى خطة القيم</p> <p>■ على مستوى خطة التعلم</p>
--	--	--

2.3-أسباب نشوء الأزمات:

إنّ أسباب حدوث الأزمات متعددة ومتجددة مع تجدد سبل الحياة، وللتعامل معها وإدارتها بنجاح لابد من الكشف عن محددات جوانبها وأبعادها وتشخيصها تشخيصاً دقيقاً لمعرفة خلفيات نشوئها والمتمثلة في:

*سوء الفهم: وهو خطأ في استقبال وفهم المعلومات المتوافرة عن الأزمة نتيجة قلنتها أو تداخلها، لذلك فسوء الفهم ينشأ عادة من جانبين هامين، هما المعلومات المبتورة والتسرع في اتخاذ واصدار القرارات أو الحكم على الأمور قبل تبين حقيقتها¹.

*سوء الإدراك: يمثل الإدراك مرحلة استقبال المعلومات التي أمكنه الحصول عليها والحكم التقديري على الأمور المعروضة، وهو بذلك يعد أحد مراحل السلوك الرئيسية وعن طريق هذه المرحلة يتخذ السلوك والتعرف تجاهه شكلاً ومضموناً، فإذا ما كان هذا الإدراك غير سليم أو نجم عن تداخل في الرؤيا والتشويش فإنه يؤدي إلى عدم سلامة الاتجاه الذي اتخذته القائد².

*سوء التقدير والتقييم: إما بالشك في المعلومات أو إعطاء قيمة للمعلومات مبالغ فيها، نتيجة الثقة الزائدة بالنفس³.

*سوء الإدارة: ويطلق عليها مجازاً إدارة، فهي مجموعة من الأمزجة والأهواء التي تتنافى مع أي ضوابط علمية وتتصف بالعشوائية وبسوء التخطيط وعدم احترام الهيكل التنظيمي للنظام وقصور التوجه للأوامر والبيانات والمعلومات¹.

1- أحمد ماهر، إدارة الأزمات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص ص 23-28.

2- حامد الحدراوي، كرار الخفاجي، "أسباب نشوء الأزمات وإدارتها"، مجلة الكوفة، ع5، 2011، ص206.

3- إيثار عبد الهادي محمد، المرجع السابق، ص51. وأيضاً: أحمد ماهر، المرجع السابق، ص25.

*الأخطاء البشرية: ضعف قدرة ورغبة أطراف الأزمة على التعامل معها لغياب التدريب أو قلة الخبرة أو انخفاض الدافعية².

*الإشاعات: إن استخدام المعلومات الكاذبة والمضللة وفي توقيت ومناخ من القلق يؤدي غلى الأزمة بسبب انعدام الحقائق لدى الجمهور أو تخبط المسؤولين.

*التأثير: يعد الارتباط أو عدم القدرة أو فقدان الأمل في حل المشكلات أحد الأزمات النفسية والسلوكية التي تشكل خطرا داهما على متخذ القرار، كما قد يكون باعثا على أزمات عنيفة ومؤثرة³.

*الرغبة في الابتزاز: يمثل هذا النوع من الأساليب المتعددة من جماعات الضغط وجماعات المصالح، ووسيلتها في ذلك هي صنع الأزمات التي تجسد متخذ القرار على الانصياع من خلال تعريضه لضغوط نفسية ومادية وشخصية واستغلال أخطائه⁴.

*استعراض القوة: ونقصد به ممارسة القوة، وغالبا ما تتم من جانب الكيانات القوية لتحجيم الكيانات الضعيفة، كما يتم من جانب الكيانات الطموحة لما تحوز بعض عناصر القوة وترغب في قياس رد فعلها، أو اختبارها واختبار مدى تأثيرها على الكيانات الصغيرة، وعلى مدى رد فعل الكيانات الأكبر حجما، ومن تم تبدأ بعملية استعراضية خاطفة للتأثير على مسرح الأحداث ودون حساب للنتائج والعواقب وتتدخل جملة من العوامل غير منظورة فتحدث الأزمة.

*الأزمات المخططة: ويطلق عليها أيضا الاختناقات الأزمومية المخططة، حيث تعمل بعض القوى المنافسة للكيان على تتبع مسارات عمله، لاكتشاف النقائص والثغرات التي يمكن استغلالها لإحداث أزمة داخل هذا الكيان⁵.

*تعارض المصالح والأهداف: إن اختلاف الأهداف والمصالح وتعارضها بين الاطراف المختلفة هو مدعاة لحدوث أزمة بينهم، لا سيما إذا جمع بينهم عمل أو مصلحة مشتركة،

1- توفيق عبد الرحمن، إدارة الأزمات التخطيط لما قد يحدث، مركز الخبرات المهيئة للإدارة، القاهرة، 2002، ص78.

2- جمال حواش، التفاوض في الأزمات والمواقف الطارئة، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص59. وكذلك أحمد ماهر، المرجع السابق، ص25-26.

3- حامد الحدراوي، كرار الخفاجي، المرجع السابق، ص207.

4- إيثار عبد الهادي محمد، المرجع السابق، ص51. وأيضا: أحمد ماهر، المرجع السابق، ص26-27.

5- حامد الحدراوي، كرار الخفاجي، المرجع السابق، ص207.

فكل طرف ينظر إلى العمل من زاوية المصلحة الفردية التي قد لا تتوافق مع مصلحة الطرف أو الأطراف الأخرى¹.

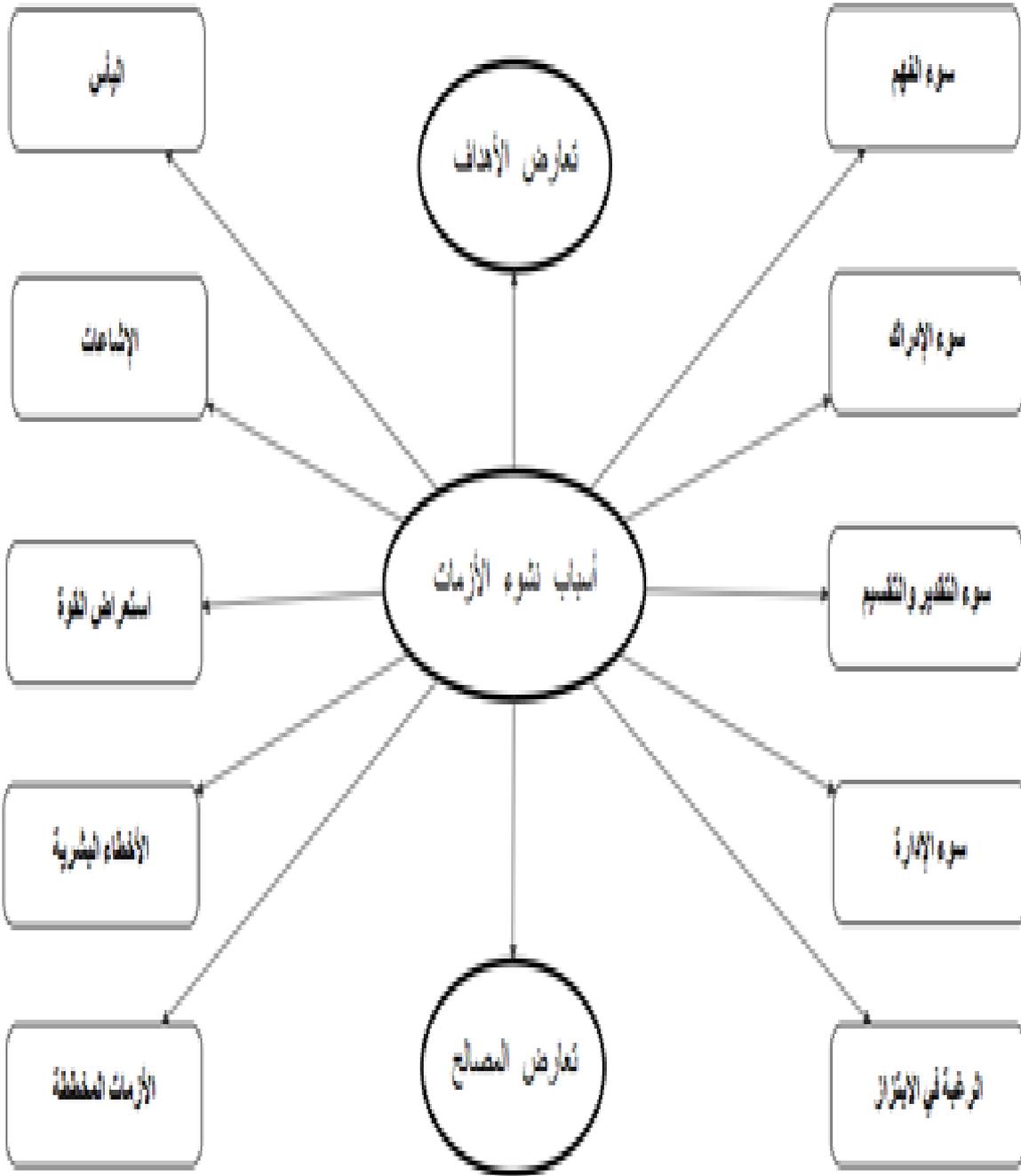
والحقيقة أنه من الصعب إحصاء كل الأسباب التي قد تؤدي إلى نشوب الأزمات لكثرتها وتداخلها فمنها ما هو خارج عن إرادة الإنسان، ومنها ما هو بإرادته، لكن الأمر الواضح أن تعارض المصالح والأهداف في منظورنا يبقى أحد الأسباب الرئيسة لنشوء الأزمات، إن لم نقل إنه أهم سبب.

وأيا ما كان فإنّ هناك اسبابا متعددة ومتباينة لنشوء الأزمات كما يوضحها المخطط

التالي:

¹ - أحمد ماهر، المرجع السابق، ص28. وأيضا: جمال حواش، المرجع السابق، ص61-65.

مخطط لأسباب نشوء الأزمات (الشكل رقم 02)¹



¹ - محسن أسعد الحضيبي، إدارة الأزمات - علم امتلاك القوة في أشد لحظات الضعف-، ط2، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص66.

4- مفهوم الصراع السياسي:

يعد الصراع Conflit من أكثر المفاهيم إحدانا للجدال الأكاديمي حول تعريفه ومفهومه، وذلك لتداخله وترابطه مع مفاهيم أخرى مشابهة على غرار النزاع، الخلاف، والتوتر¹. والصراع في اللغة العربية يعني المغالبة، فنقول غالب الشخص أي صارعه، وكلمة Conflit أصلها من الكلمة اللاتينية Confligere وتعني حرفيا: "أن يضرب شيئا ببعضهما"²، بينما تعرفه دائرة المعارف الأمريكية بأنه عادة ما يشير إلى حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسي الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين أو أكثر من رغبات الفرد أو حاجاته³.

وقد جاء في موسوعة السياسة أنّ الصراع هو: "تنافس أو تصادم إثنين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين، يحاول كل طرف فيه تحقيق أغراضه وأهدافه ومصالحه، ومنع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بوسائل وطرق مختلفة، والصراع ظاهرة

¹ - تختلف ترجمة المفهوم من قاموس لآخر فمثلا يترجم قاموس المورد كلمة Conflit إلى نزاع، خلاف، قتال، صراع، معركة، تلاطم، في حين نجد في القاموس نفسه أنه يترجم كلمة dispute إلى جدال شديد وعنيف، نزاع، يكافح..، هذا اللبس الاصطلاحي في الترجمة يطرح إشكالية تمييز وتفارقة بين مفهومي الصراع والنزاع، وعلى خلاف المؤيدين لفكرة عدم الفرق بين المفهومين، يرى جون بورتون أنه: " إذا افترضنا عدم وجود فرق بين مفهومي الصراع والنزاع، فمعناه أنه بإمكاننا مراقبة ومعالجة كل العلاقات الإنسانية التي يمكن مراقبتها من خلال عنصر ثالث موثوق، وقد بنى جون بورتون تمييزه على أساس الوقت والمدى وطبيعة القضايا، فالصراع يتميز عن النزاع بطول الوقت وعمقه وتعقد مواضعه وقضاياها، للتفصيل أكثر أنظر:

John wburton, **Conflit Resolutions as a political philosophy in dennis J.D sandol and Hugo Van der Marwe, (eds). Conflit Resolution Theory and practise. Intergration and Application, (Manchester and New yourk), Manchester Universitypress, 1993, P55.**

² - ناصيف يوسف حتى: **النظرية في العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985، ص327.

³ -The Encyclopedia Americana International, Editions danbury, Connecticut, Gerolier, In corported, 1992, P537.

وأیضا منیر محمود بدوي: "مفهوم الصراع -دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، **مجلة دراسات المستقبل**، جامعة أسيوط، جويلية 1997، ص36.

طبيعية في الحياة والمجتمعات الإنسانية، وفي كل الميادين وقد يكون مباشرا أو غير مباشر، سلميا أو مسلحا واضحا أو كامنا¹.

والصراع حسب ما جاء في معجم مصطلحات التاريخ هو: "أحد أنماط التفاعل الاجتماعي الذي ينشأ عن تعارض المصالح وهو الموقف التنافسي، حيث يعرف كل متنافس غريمه ويدرك أنه لا سبيل إلى التوفيق بين مصالحه وبين مصالح الغريم، فتتقلب المنافسة بينهما إلى صراع حيث يعمل كل منهما على تحطيم الآخر والتفوق عليه"².

وحسب كل من جيمس دورتي وروبرت بالاستغرافين: "مفهوم الصراع يستخدم عادة للإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد-سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر- تتخبط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة، لأن كل من هذه المجموعات يسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك"³.

ويحدد دوغلاس يارن Douglas .H.Yarn موضوع الصراع باعتباره حالة state في ثلاث عناصر، وهي المصالح Intérêts القيم Valeurs والحاجات Besoins⁴.

وعليه فإنّ الصراع -في بعده السياسي- يشير إلى موقف تنافسي خاص يكون طرفاه أو أطرافه على دراية بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، والتي يكون كل منهما أو منهم مضطرا فيها إلى تبني أو اتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الثاني أو الأطراف الأخرى⁵.

¹ - عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج3، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1993، ص632.

² - يحيى محمد نبهان، معجم مصطلحات التاريخ، درا يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص179.

³ - جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص140.

⁴ - Douglas .H.Yarn, « Conflit », in Dictionary of Conflit Resolution , San Fransissco, Jossey-Bass, 1999, P115.

⁵ - منير محمود بدوي، المرجع السابق، ص36.

أما الباحث لويس كوزر فيرى أنّ الصراع كثيرا ما يرتبط بالقيم ويعمل على المطالبة بتحقيق الوضعيات النادرة والمميزة حول القوة والموارد، حيث تكمن أهداف أطراف الصراع في تحييد أو إيذاء أو القضاء على الخصوم، وهذا على اعتبار أنّ كل إنسان يخشى المختلفين عنه في المعتقدات وطرق السلوك، وغالبا ما تؤدي الاختلافات بين البشر إلى التفكير الانطباعي العنصري ويصبح من السهل إلقاء اللوم على الآخرين¹.

وفي ذات الاتجاه يذهب "قاموس لونجمان" إلى تعريف الصراع بأنه: "حالة من الاختلاف أو عدم الاتفاق بين جماعات أو مبادئ أو أفكار متعارضة أو متناقضة"²، أما ابن خلدون فيرى أنّ المجتمع يقوم على التنازع بين البشر بسبب تراحمهم على حياة حاجات الدنيا التي لا تتوفر بالمطلق، ومن ضرورة الاجتماع التنازع لازدحام الأغراض"³.

ويضيف أنّ التنازع وجه من وجوه الصراع في المجتمع لا يمكن حسمه إلا بمقتضى القوة، وينتهي الصراع حكما بغلبة الأقوى الذي يملك القوة وهو بالتالي يضع القوانين ويفرض الالتزام بأحكامها وهذا ما أطلق عليه بقوانين الصراع، كما أنّ حقيقة الصراع تحدّثه عوامل اقتصادية وأنّ حركة "التحول" تشمل جميع الموجودات المادية منها والمعنوية، وهي تحدث بفعل الصراع الذي يحكم الموجودات، فالمادة هي حالة صراع وفكر الإنسان هو نتيجة الصراع بين العلم والجهل⁴.

وعلى ضوء ما سبق ذكره من نماذج التعريفات التي تقدمها أدبيات الصراع بصدد التعريف وبأبعاده المختلفة، يمكننا لانتهاه إلى التأكيد على الأبعاد الثلاثة التالية محاور أساسية في التعريف بمفهوم الصراع.

1- عبد الرحمن خليفة، إيديولوجية الصراع السياسي، دار المعرفة الجامعية، مصر، د.ت، ص 156.

2- منير محمود بدوي، المرجع السابق، ص 37.

3- عبدالرحمن بن خلدون، المرجع السابق، ص 191.

4- عياضرة معن، بني أحمد مروان، إدارة الصراع والأزمات، ط1، دار الحاق للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 29.

المحور الأول: ويتعلق بالموقف الصراعى ذاته ويشير على أن مفهوم الصراع يعبر عن موقف له سماته أو شروطه المحددة، فهو بداية يفترض تناقض المصالح أو القيم بين طرفين أو أكثر، وهو ثانياً يشترط إدراك أطراف الموقف في تبني موقف لا يتنافى بالضرورة مع رغبات الطرف أو الأطراف الأخرى، بل إن هذا الموقف قد يتصادم مع باقي هذه المواقف¹.

1.4- الصراع بين النظرة التقليدية والحديثة :

تنظر النظرية التقليدية إلى أنّ الصراع مهما كان شكله ومهما كانت مسبباته فهو ظاهرة سلبية وسلوك لاقطاني وتخريبي، ومن اليسير إدراك الجانب السلبى للصراع من خلال ارتباطه العام والمستقر في الأذهان بما يتضمنه الصراع من "محاولات لتدمير، أو لاستغلال، أو لفرض حل على طرف آخر أو آخرين"، فإنّ للصراع بعده الإيجابى المتمثل في "الدفع نحو عمل أو إقامة الاتصالات، وحل المشكلات، والتبادل الإيجابى بين الأطراف المعنية"².

وبالتالى فإنّ هذه النظرة تعيق عملية حل الصراعات بشكل إيجابى، حيث تقوت فرصة الاستفادة من الجانب الإيجابى للصراع إذا تم توجيهه الوجهة الصحيحة، وتقوم النظرية التقليدية للصراع على الافتراضات التالية:

- يعد الصراع حالة يمكن تجنبها.
- يحدث الصراع عادة بواسطة أشخاص معينين.
- يجب أن تقوم السلطة بدور فعال لتفادي وقوع الصراع.

¹- منير محمود بدوى، المرجع السابق، ص39.

²- محمد القربونى، السلوك التنظيمى -دراسة السلوك الانسانى الفردى والجماعى فى منظمات الاعمال-، ط5، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص95-96.

بينما ترى النظرة الحديثة أنّ الصراع أمر طبيعي بل هو ظاهرة صحية، وبدرجة ما فهو ظاهرة مطلوبة، حيث أن وجوده يمنع "ديكتاتورية أفكار معينة".

وتقوم النظرة الحديثة على الافتراضات التالية:

- يعد الصراع حالة يمكن تجنبها.

- الصراع انعكاس طبيعي للتجديد.

- إدارة الصراع ممكنة.

- يعد الحد الأدنى من الصراع شيئاً عادياً بل وضرورياً¹.

وعليه كان من اللائق النظر إليه من هذا المنظور، أي أنّ الصراع في بعض أبعاده يمكن أن يمثل "عنصراً خلاقاً في العلاقات الإنسانية بأن يكون وسيلة للتغيير يمكن من خلالها تحقيق القيم الاجتماعية المتعلقة بالرفاهية، والعدالة، وفرص تحقيق وتنمية الذات"².

وفي هذا الاتجاه، فإنّه يمكن التأكيد على بعض الأصول والمنطلقات الأساسية التي تسهم في دعم الاتجاه نحو تعظيم الأبعاد الإيجابية للصراع وأهمها:

- أنّ الطبيعة الهدامة ليست جانباً محتملاً في الصراع، كما أنها ليست سمة ملازمة للطبيعة البشرية لا يمكن السيطرة عليها، فالأفراد - كانوا وما زالوا - يكتشفون إمكانية التوصل إلى وسائل مختلفة للتعامل مع اختلافاتهم، والمنازعات فيما بينهم، وإدارة الصراع بصورة تؤدي إلى نتائج أفضل بوجه عام.

¹ - محمد القريوني، المرجع السابق، ص 97.

² - وفي هذا الصدد كتب موارى عن الأبعاد الإيجابية للصراع: "متضمناً لدوافع الإنجاز، والارتباط، والإتباع، وغيرها من الدوافع الإيجابية". للتفصيل أكثر أنظر: منير محمود بدوي، المرجع السابق، ص 40-41.

- أنّ الصراع موجود كأحد سمات وخصائص الحياة والعلاقات الإنسانية، ففي التفاعلات التبادلية اليومية عادة ما يسعى كل طرف إلى تعظيم منفعته، والتي لكي تتحقق لابد أن تتخفف منفعة الطرف الآخر، من هنا كانت ضرورة أن يتوصل الطرفان إلى تبادل مقنع يراعى ويحقق بعض القواعد والحدود، وبما يحقق التوافق والاستقرار بدلاً من التصادم والصراع¹.

- يرتبط بما سبق أيضاً أنّ طرفي أو أطراف الصراع في موقف صراعي، ومن خلال اختيارهم لقنوات الاتصال بينهم، إنّما يختاران عادة بين أحد صورتين رئيسيتين: إمّا إقامة نمط لعلاقة صراعية بينهما aConflict Set، وفيها يؤدي أحد الأفعال إلى تحقيق فائدة لأحد الطرفين أو الفاعلين على حساب الآخر، أو أن يختارا تأسيس نمط لعلاقة تبادلية للوسائل والغايات، ومن ثم فإنّ الحركة بينهما تقيد كلاً من الطرفين بشكل ملحوظ².

على ضوء ما سبق، يمكن التأكيد على أنّ للصراع بعض الوظائف الهامة التي تبيح في مجملها، - وخلال دورة حياته، وفي مستوياته، وأنواعه المتعددة - إمكانية تحويله من صراع مدمر إلى صراع إيجابي، له دوره ووظيفته كأداة فعالة وذات اتصال وثيق بقضايا التغيير الاجتماعي وضبطه، من أهم مجالات تلك الوظائف ما يتعلق بدور الصراع كميسر للتغيير الاجتماعي، وفي تحقيق التكامل والاندماج، واستعادة التوازن والاستقرار، وزيادة كفاءة معدلات التنسيق بين أطرافه، هذا بالإضافة إلى الوظيفة التقليدية للصراع، والتي تدور في معظم الأحوال حول دعم وتأكيد عمليات السيطرة على الموارد المحدودة أو المرغوبة من قبل أحد طرفيه³.

¹- منير محمود بدوي، المرجع السابق، ص 40-41.

²- السيد عليوة، إدارة الصراعات الدولية-دراسة في سياسات التعاون الدولي-، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1988، ص 256.

³- منير محمود بدوي، المرجع السابق، ص 40-41.

الفصل الأول

الفصل الأول

الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية-

التجاذبات والأزمات-1945-1954

1- الحركة من أجل الانتصار والتجاذبات الداخلية

2- الهزات الكبرى للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية

3- التصدعات السياسية ومؤتمرات الانفصال

4- المخاض العسير وميلاد جبهة التحرير الوطني

شكّلت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية منعطفا حاسما في مسار تطور التيار الاستقلالي للحركة الوطنية الجزائرية الذي شهد أزمة مركّبة ومعقّدة¹ ذات أطراف وأبعاد متعددة، ما لبثت أن عبّرت عن نفسها في سلسلة من الأزمات الفرعية –الأزمة البربرية، أزمة الأمين دباغين، أزمة اكتشاف المنظمة الخاصة ..-، كانت هذه الأزمات تعبيرا عن انسداد طريق الثورة السلمية من جهة، وتردد قيادة التيار الاستقلالي من جهة ثانية في اقتحام طريق الثورة المسلحة باعتبارها المنفذ الوحيد أمام الشعب وطلّاعه الوطنية².

وقد اختلفت آراء المؤرخين وتباينت منطلقاتهم في محاولة تفسير أصول هذه الأزمات – التي أوقعت كسورا داخلية في صفوف الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية³ في مجال

¹ - تتفق المصادر التاريخية المتوفرة حول موضوع تطور التيار الاستقلالي بعد الحرب العالمية الثانية على أنّ الأزمة التي عصفت بحزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية خلال مؤتمرها الثاني المنعقد أيام 4-5-6 أبريل 1953 م لم تكن وليدة تلك السنة، بل نتيجة تراكم سلسلة من الأزمات المتعاقبة التي ترسبت أحداثها لتؤدي إلى انفجار الحزب ووقوع القطيعة النهائية. أنظر: عيسى كشيده، مهندسو الثورة، تق: عبد الحميد مهري، دار الشباب، الجزائر، 2003، صص 59-61. وأيضا: العمري مومن، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926-1954، دار الطليعة، الجزائر، 2000، صص 90-100. وأيضا: يحي بوعزيز، الاتهامات المتبادلة بين ميصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946-1962، دار هومة، الجزائر، 2003، صص 30-39. وكذلك:

Benyoucef benkhedda, les origines de 1^{er} Novembre 1954, éd Dahlab, Alger, 1989, pp 189-254.

² - محمد عباس، الثورة الجزائرية، نصر بلا ثمن 1954-1962، دار القصبّة للنشر، الجزائر، 2007، ص 49.

³ - دفعت انتخابات سنة 1946 بمناضلي حزب الشعب المنحل إلى التخطيط لأسلوب عملي مستقبلي، فبعد عقد ندوة الإطارات الوطنية في أواخر عام 1946 التي صودق على قراراتها في مؤتمر الحركة ما بين 15-17 فيفري 1947 تحت رئاسة ميصالي الحاج، بحضور أكثر من مائة (100) مشارك وبعد نقاش جاد ومسؤول أقر المؤتمر مواصلة النشاط السري لحزب الشعب الجزائري، واستحداث حركة تكون غطاء قانونيا للحزب تحت تسمية الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، وتأسيس المنظمة الخاصة من أجل التحضير للعمل المسلح، ويؤكد عبد الرحمن كيوان بأن تصميم الهيكل التنظيمي للحزب بجناحين، جناح علني نظامي تمثله الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية وجناح سري بواسطة المنظمة الخاصة كان من اقتراح حسين لحول. أنظر: =

تسطير الأهداف والخطط وتجنيب الجماهير - بين من يعتبر ذلك نتيجة طبيعية لصراع النخب حول القيادة والزعامة¹، ومن يرى ذلك نتيجة الاختلافات الشديدة في تحديد الرؤى والتصورات السياسية بين ثلاثة تيارات²، أحدهما يدعو إلى المشاركة في الانتخابات ومسايرة السياسة الاستعمارية والعمل في إطار ما تسمح به الشرعية الفرنسية، والآخر معارض له، فيما كان

=AbderahmaneKiouane, moment du mouvement national - texte et position-, édition Dahlab, Alger, 1999, p 108. et aussi: Ferhat Abbas, Guerre et révolution d'algerie, la nuit coloniale, T1, Julliard, Paris, 1962, p172.

¹ - تتفق الكثير من الدراسات الاجتماعية والسياسية أنّ صراع النخب هو نتيجة طبيعية لاعتبارات كثيرة منها التكوين الثقافي للمجموعات المختلفة من النخب وانتمائها الاجتماعي وكذلك ميولاتها السياسية والإيديولوجية، فلا يعد تعدد النخب ميزة في الحركة الوطنية الجزائرية بمفهومها العام -كل التيارات- وإنما كان علامة مميزة لتيارات بذاتها وهذا ما استنتجه المؤرخ جيلبار مينيه في دراسة مقارنة أجراها بين حزب الشعب الجزائري - الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية وجبهة وجيش التحرير الوطنيين " في صفوف حزب الشعب - الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية كان هناك كل من الراديكاليين والمعتدلين إلى جانب الليبراليين والنشطاء والمركزيين والميصاليين"، ويؤكد هذا التصنيف ويليام كوانت حيث يجزم أن النخبة الثورية والسياسية التي قادت الثورة التحريرية بأنها كانت تضم مختلف المجموعات، الليبراليين، الراديكاليين، الثوريين، العسكريين، المثقفين وغيرهم... أنظر:

Gilbert Meynier, le P.P.A - M.T.L.D et le F.L.N - A.L.N, étude comparé in Harbi / Stora (sous la direction), la guerre d'Algerie 1954-2004, la fin de l'amnésie , T2, édition chihab, Alger, 2004, p 105 et aussi : William Quandt, revolution and political leadership, Algeria 1954-1968 M I T press, Combridge, Massachusetts and London, 1969, p 284-285

وأيضاً: عبد الحميد زوزو، "الأصول السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية نوفمبر لثورة أول 1954"، جريدة اليوم، الحلقة الخامسة، 4 نوفمبر 2000، ص 10 - 11. وأيضاً: عبد النور خيثر، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954 - 1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2005 - 2006، ص 24 - 25.

² - تباين رأي المشاركين في الندوة التأسيسية التي عقدتها الحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية بتاريخ 23 أكتوبر 1946م ببوزريعة بين ميصالي والمؤيدون له، الذين دعوا إلى المشاركة في الانتخابات كوسيلة هامة من وسائل الكفاح السياسي والعمل في إطار من الشرعية المعلنة، وبين حسين لحول والمؤيدون له الذين رأوا في العمل السياسي الشرعي مضيعة للوقت على حساب التفرغ التام لمتطلبات العمل المسلح. للمزيد من التفاصيل أنظر: عبد الرحمن بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ت، ص 16.

التيار الثالث يؤيد المشاركة السياسية حلا مؤقتا للتغطية على المشروع الثوري الذي كان يجري الإعداد والتحضير له في السرية من طرف عناصر المنظمة الخاصة¹.

كما تباينت تفسيرات المؤرخين أيضا في تحديد بداية التآزم السياسي الداخلي الذي عرفه التيار الاستقلالي – والذي انتهى إلى انسداد آفاقه الثورية وانفلاق البناء السياسي والتنظيمي للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية وانقسام قاعدته النضالية² –، فهناك من يرجع أصوله إلى مسألة تورط بعض قياديي حزب الشعب المحظور ومسؤوليتهم المباشرة في مجازر ماي 1945 بسبب الارتجالية والاندفاع نحو إخراج ودفع الشعب إلى الشارع وتحويل المظاهرات إلى عصيان مدني وثورة شعبية معلنة من أجل الضغط على الإدارة الاستعمارية دون تقدير لطبيعة وحجم ردود الفعل الاستعمارية³.

وهناك من يرى أنّ تباين مواقف إطارات ومناضلي الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية حول المسألة الانتخابية⁴ سنة 1946 –والذي أحدث قطيعة إيديولوجية داخله نتيجة

¹ – المنظمة الخاصة: تم تأسيس هذه المنظمة شبه العسكرية بعد عقد الحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية مؤتمرها ببلكور في 15 فيفري 1947م، وضع على رأسها محمد بلوزداد، كانت مهمتها التحضير السري للعمل المسلح، بلغ عدد أعضائها أكثر من 1500 عضو، كانت هذه المنظمة تعمل في سرية تامة إلى أن تم إكتشافها من قبل السلطات الاستعمارية في مارس 1950م بعد حادثة تبسة، ليتم على إثرها تفكيكها... للمزيد من التفاصيل حول المنظمة الخاصة أنظر:

Benyoucef BenKhedda, op.cit, pp 125-166 .

وكذلك: محمد يوسف، الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة، تر: محمد الشريف، بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002، صص45. وأيضا: مومن العمري، المرجع السابق، ص 108. وأيضا: سعاد يمينة شبوط، الحركات المناوئة للثورة التحريرية في الولاية الرابعة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2011-2012، ص 21.

² – انظر الملحق رقم 04.

³ – محمد تقيّة، الثورة الجزائرية – المصدر، الرمز و المال-، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبية للنشر، الجزائر، 2010، صص 113-116. وأيضا: شهادة المناضل الشاذلي المكي في: عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، ص 212.

⁴ – تستند بعض الشهادات و المصادر الوطنية إلى أن جذور الخلاف الذي كان سببا مباشرا في أزمة الحركة من أجل الحريات الديمقراطية يرجع إلى مرحلة التحضير لانتخابات شهر نوفمبر 1946م، حيث تباينت مواقف المشاركين في ندوة

الخلاف العلني الذي شب بين دعاة الثورة السلمية والعمل الشرعي ودعاة النشاط السري والتحضير للعمل المسلح¹، وبرز أكثر خلال فعاليات المؤتمر الأول للحزب شهر فبراير 1947. بينما يتخذ آخرون من حادثة اكتشاف المنظمة الخاصة وما تبعها من نتائج وتداعيات خطيرة على أهداف وتوجهات الحزب وآفاقه المستقبلية معلما لذلك². وعليه فإنني سأحاول من خلال هذا الفصل تتبع مسار تطور التيار الاستقلالي للحركة الوطنية الجزائرية عبر استعراض تفاصيل سلسلة أزمات فرعية متعاقبة واجهتها الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية طيلة عقد كامل من الزمن، وتأثير ذلك على توجهات مستقبل الحركة الوطنية وعلى المسار التحرري والبنائي للثورة التحريرية.

الإطارات==خصوصا بين رئيس الحزب ميصالي الحاج الذي كان يدعو للمشاركة في الانتخابات باعتبارها وسيلة هامة في وسائل الكفاح السياسي الوطني في إطار الشرعية المعلنة و بين حسين لحول الذي كان يرى أن الانتخابات مضيعة للوقت على حساب التفريغ للتحضير للعمل المسلح، يؤكد هذا الطرح المناضل عبد الحميد مهري بقوله: (إن مسألة المشاركة في الانتخابات لم تكن بالأمر الهين و السهل خاصة بعد المجازر الرهيبة التي عرفت الجزائر في 8 ماي 1945م فهذا التحول الخطير أحدث تصدعا داخل الحركة، و أمام إصرار ميصالي الحاج و إلحاحه رضخت اللجنة المركزية لرأيه ماعدا حسين لحول)، وللمزيد من التفاصيل أنظر: عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، ص 16، و أيضا محمد يوسف، المصدر السابق، ص 79، وأيضا: مومن العمري، المرجع السابق، ص ص 72-77. وأيضا: عمار هلال، الحركة الوطنية بين العمل السياسي و الفعل الثوري 1947-1954، مجلة الذاكرة، جامعة الجزائر، ع 3، 1995، ص 82، ومصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954م في الجزائر، منشورات م.و.ب.ج.و.ث، دار هومة، الجزائر، د.ت، ص 92.

¹ - عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 10-11.

² - محفوظ قداش وجيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات 1830-1962، تر: أودانيه خليل، د م ج، الجزائر، 2012، ص 135. وأيضا: عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 10-11.

1-الحركة من أجل الانتصار والتجاذبات الداخلية:

1. 1- مسؤولية حزب الشعب المحظور في مجازر ماي 1945:

دارت مناقشات واسعة حول الأسباب التي أدت إلى مجازر ماي 1945م الدموية، و قد حاول الباحثون والمؤرخون الإجابة عن أسئلة تتعلق بتحديد الطرف المسؤول عنها، فهناك من حمل الفرنسيين على اختلاف أصنافهم مسؤولية حثك خيوط المؤامرة ضد الحركة الوطنية النامية في مطالبها ومواقفها¹، وهناك من حمل الوطنيين مسؤولية التخطيط لثورة شاملة اكتشفت قبل أوانها فتعثرت وفشلت².

وقد وجهت أصابع الاتهام إلى بعض العناصر النشيطة في الخلايا السرية لحزب الشعب المحظور على مسؤوليتها المباشرة في تهيئة الرأي العام الوطني وتعبئته ضد السياسة الاستعمارية، ودفع الجماهير للمواجهة المباشرة بشكل ارتجالي وتحويل المظاهرات إلى تمرد وعصيان مدني وانتفاضة عارمة من خلال الأوامر التي صدرت من بعض قيادي الحركة الداعية

1- عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1900، ش . و . ك، الجزائر، 1984، ص 219.

2- تذكر الكثير من المصادر والمراجع الوطنية أن أحداث ماي 1945 كانت مشروع ثورة أجهضت، حيث يرى محمد حربي في كتابه أصول جبهة التحرير الوطني على أنها كانت مشروع انتفاضة من طرف حزب الشعب، كما كتب أبو القاسم سعد الله واعتبر الأحداث على أنها انتفاضة شبيهة بانتفاضة المقراني 1871، وهو ما ذهب إليه دحو جريال بوصف الحوادث بكونها انتفاضة شعبية مثل سائر الانتفاضات، فيما أشار العربي الزبييري أنها حركة ثورية أعدت لها قيادة حزب الشعب الجزائري لمزيد من التفصيل راجع:

Mohamed harbi, Aux origines du front de libération national, la scission du P.P.A – M.T.L.D, édition christianbourgois, Paris, 1975, pp 21-23.

وكذلك: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص ص 227-230. وأيضا: العربي الزبييري، المرجع السابق، ص 63. بالإضافة إلى:

Daho Djerbel, forum du journal quotidien, « liberté », Alger, 07 mai 2013.

للقيام بثورة مسلحة¹، ويبدو أنّ إدارة الحزب قد تراجعت في آخر لحظة وهذا ما أكدّه التقرير الذي قدمه آيت أحمد إلى اللجنة المركزية للحزب سنة 1948م².

وتعود أصول الحادثة إلى إنشاء جبهة أحباب البيان و الحرية في 14 مارس 1944م وما تلا ذلك من دعاية ونشاط وبقظة وطنية، فقد أدى ذلك إلى اتصالات مكثفة بين قادة الحركة الوطنية الجزائرية إلى محاولة تشكيل جبهة موحدة للوصول إلى تحقيق أهداف البيان³، وقد استغل عدد من مناضلي حزب الشعب المنحل الغطاء السياسي لجبهة أحباب البيان و الحرية لتوظيف الحركة الشعبية التي تزامنت مع الاحتفالات بانتصار الحلفاء في نهاية الحرب الامبريالية الثانية من خلال اختبار مدى قدرتها على تعبئة الجماهير وتجنيدها، وعليه كان سعيها حثيثا أن تكون المظاهرات التي تنظمها مميزة شكلا ومضمونا عبر دفع الجماهير للمواجهة المباشرة من جهة والضغط على فرنسا بمظاهرات قوية من جهة أخرى⁴.

¹ - وجهت أصابع الاتهام إلى بعض قيادي حزب الشعب عن مسؤوليتهم في إخراج الشعب إلى الشارع بعد الأوامر والأوامر المضادة التي أصدرها والمتعلقة بخلق بؤر انتفاضة في كامل ربوع القطر الوطني ومنهم: الشاذلي المكي، مصطفى، بلوزداد، =عدون، عسلة..أنظر: محمد تقيّة، المصدر السابق، ص 113. وكذلك: يوسف بغول: " التحرير الوطني عن طريق الشعب، النداء إلى البلد الحقيقي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والإقتصادية والسياسية، ع 4، 1994، الجزائر العاصمة، ص123. وكذلك:

Mahfoud Keddache, Histoire du nationalisme Algèrien, T 1, Edition Unive Politique, S. N.E.D, Alger, 1970, p705.

²- Rapport d'Ait Ahmed membre politique du P.P.A au comité central du parti, décembre, 1948.

³ - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج 3، ص ص 63-65.

⁴ - محمد عباس، خصومات تاريخية، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 30. وأيضا العربي الزبير، المرجع السابق، ص 60. وأيضا: أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 229.

في نفس السياق يشير بشير بلاح فيما نقله عن جاك سيمون " أن قيادة حزب الشعب وافقت في غياب ميصالي¹ شهر مارس 1945م على مبدأ الانتفاضة العامة التي تؤدي إلى قيام حكومة مؤقتة تبادر بالإعلان عن ميلاد الدولة الجزائرية²، هذا التوجه يؤكد أحمد بودة³ الذي كشف أن قيادة الحزب قررت تهريب ميصالي من منفاه بقصر الشلالة ناحية سطيف حيث سيتم الإعلان عن حكومة مؤقتة جزائرية،⁴ التي ستضم أيضا كل من فرحات عباس¹، محمد البشير الإبراهيمي²،

¹ - ميصالي الحاج: 1898-1974 أبو الحركة الوطنية الجزائرية، خطا خطواته السياسية الأولى في نجم شمال افريقيا، أسس حزب الشعب الجزائري سنة 1937، أنشأ ح. إ. ح. د في 1946، بعد اندلاع الثورة أسس الحركة الوطنية MNA كتنظيم منافس==لجبهة التحرير، رفض المشاركة في التفاوض مع فرنسا، بعد الاستقلال دعا إلى التعددية الحزبية، توفي بفرنسا سنة 1974 ودفن بالجزائر. أنظر: رايح لونيبي، بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص246.

² - تختلف الروايات المتوفرة حول هذه المسألة، إذ تذكر بعض المصادر أن ميصالي نفسه اعترف في سجنه بأن حسين عسلة والأمين دباغين قد زاراه وعرضوا عليه مشروع القيام بالثورة ووافق، بينما تذكر مصادر أخرى أن ميصالي رفقة فرحات عباس والبشير الإبراهيمي قد التقوا في سرية في قصر الشلالة يوم 19 أبريل 1945م، واتفقوا على برنامج محدود وسلمي، فيما كتب آخرون على أنهم اتفقوا على تنظيم مظاهرة الاحتفال بانتصار الحلفاء. أنظر: Mohamed harbi, op.cit, p 21. وأيضاً أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 233. وكذلك محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط 1، دار البعث، الجزائر، 1984، ص 76-77. وأيضاً: عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د.ت، ص 308-309.

³ - أحمد بودة: من أبرز وجوه الحركة الوطنية الجزائرية قبل وبعد الحرب العالمية الثانية، من قيادي حزب الشعب حيث تقلد عدة مناصب منها: عضواً في اللجنة المركزية للحزب ومنادياً في الجمعية الجزائرية، اعتقل سنة 1954، وأطلق سراحه سنة 1955، انسحب من المشهد السياسي بعد الاستقلال. راجع: عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1954 - 1962، تر: عالم مختار، دار القصة، الجزائر، 2007، ص 87. وكذلك سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، موسوعة أعلام الجزائر أثناء الثورة 1954-1962، منشورات م. و. د. ب. ح. و. وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 203-204.

⁴ - حسب هذا المشروع تم تكليف واعلي بناي لتهريب ميصالي من إقامته الجبرية ويلتحق بمزرعة قرب مدينة سطيف يملكها السيد معيزة، وكان يفترض أن تكون مقراً لحكومة جزائرية يتم الإعلان عنها بعد نجاح الثورة، لكن خطة المشروع تم اكتشافها حيث قامت الشرطة الفرنسية بنقل ميصالي إلى القليعة ثم برزافيل، كما أن قيادة حزب الشعب لم تتفق حول اليوم الذي ستعلن

ويضيف جاك سيمون أيضا أنّ حسين عسلة³ والأمين دباغين⁴ من قيادة الحزب أخبرا ميصالي بالقرار المذكور فأبدى تحفظات، لكن مسaire لاتجاه الأغلبية عاد ليوافق عليه منتصف شهر أفريل 1945⁵.

أما المؤرخ محمد حربي فقد كتب حول الحادثة مايلي: " لم يكن هناك أمر بالعصيان، لكن المناضلين في بعض المناطق تلقوا تعليمات باللجوء للعمل المسلح ردا على القمع الممكن، وبعد الثوران الشعبي الذي حدث في سطيف وقالمة... تقرر قيادة الحزب يوم 11 ماي خلق بؤر انتفاضة على مستوى كامل القطر الوطني⁶.

فيه عن الثورة، ولكن لم يتمكنوا من إقناع زملائهم في التحالف للقيام بعمل مشترك، لمزيد من التفصيل راجع: محمد عباس، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 30-31. وكذلك: عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 309

1- فرحات عباس: زعيم وطني ورجل سياسي جزائري، مؤسس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، عضو جبهة التحرير الوطني، أول رئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، توفي في ديسمبر 1985. راجع أحمد توفيق المدني، **حياة كفاف مذكرات - مع ركب الثورة**، ج3، م.و.ك، الجزائر، 1988، ص 135 ومايليها.

2- محمد البشير الإبراهيمي: من أعلام الفكر والأدب في العالم العربي، هو رفيق النضال للعلامة عبد الحميد بن باديس، ونائبه وخليفته في رئاسة جمعية العلماء المسلمين، تبنى أفكار تحرير الشعوب من الاستعمار وتحرير العقول من الجهل والخرافات. أنظر: محمد الحسن فضلاء، **من أعلام الإصلاح في الجزائر**، ج3، دار هومه، الجزائر، 2000، ص ص11-13.

3- حسين عسلة: من السباقين للحركة الوطنية الراديكالية المطالبين بالاستقلال، حماسه والتزامه ووطنيته جلبت الانتباه من حزب الشعب، حيث مارس عدة وظائف وتقد عدة مسؤوليات، توفي مبكرا وهو في سن 31 سنة بعد مرض عضال سنة 1948. لمزيد من التفصيل راجع: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 27.

4- الأمين دباغين: من قادة حزب الشعب الجزائري بعد الحرب العالمية الثانية، ألقى عليه القبض 1955 وسجن 06 أشهر، التحق بالوفد الخارجي لـ ج.و.و في القاهرة وعين مسؤولا بها، عين عضوا للمجلس الوطني للثورة ثم في لجنة التنسيق والتنفيذ الموسعة في 1957، تولى منصب وزير أول للشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة سنة 1959، استقال بعد حادثة اغتيال عباس أعميرة اعتزل السياسة، بعد الاستقلال تفرغ لمهنة الطب، توفي سنة 2003. أنظر: مومن العمري، المرجع السابق، ص 201.

⁵-Harbi, op.cit, pp 21-23.

⁶- محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني، الأسطورة و الواقع**، تر، كميل قبصر داغر، دار بيروت، لبنان، 1983، ص 42.

وهذا دون تنسيق أو اتفاق ليس مع التشكيلات الأخرى المشكلة لجبهة أحباب البيان والحرية- التي كانت تقتصر على فعل التظاهر - وإنما على مستوى الحزب ذاته، وبعد أيام قلائل تعود ذات القيادة على قرارها بإصدارها لأوامر بالتراجع عن الثورة¹.

وقد ترتب عن الحوادث نتائج وخيمة ومأساوية، فبغض النظر عن الحصيلة البشرية الجسيمة²، فقد مثلت سنة 1945م نقطة تحول هامة في العلاقات بين التشكيلات السياسية الوطنية، إذ كانت الضربة جد موجعة، ولعل أكثر ما يوجع فيها أنها قضت على روح الوحدة التي تكونت بين التيارات الوطنية- ولو ظرفيا- كما أحدثت توترا بين الجبهات السياسية الجزائرية، ورغم أن المظاهرات من تنظيم عناصر حزب الشعب المحظور إلا أن الإدارة الفرنسية اتخذتها ذريعة لضرب الوطنيين وحل جبهة أحباب البيان والحرية³.

¹- لما قررت قيادة حزب الشعب توسيع الانتفاضة عبر كافة ربوع القطر الوطني بعد أحداث سطيف تم إرسال عدد من مندوبي حزب الشعب بتاريخ 11/05/1945 منهم: بلوزداد، محفوظي، عمراني، شرشالي، بوداء، فيلاي... إلى مديريات الفرعية للحزب من أجل تبليغ الأوامر القيادية التي تدعو لخلق بؤر انتفاضة في كل أنحاء الوطن. على أن تكون الإنتفاضة الشاملة يومي 23-24 ماي، لكن وبتاريخ 18/05/1945 وأمام شدة القمع والتقتيل الذي مارسه الإدارة الإستعمارية تعود القيادة على قرارها -بلوزداد، عدون، الشادلي، مصطفى، عسلة- وتصدر قرارات وأوامر تبطل التعليمات الصادرة يوم 11 ماي، ثم أن قرار التراجع==لم يصل إلى كل المناطق، للتفصيل أكثر أنظر: شهادات كل من أحمد بوداء، حسين لحول، عدون، محمد يوسف في يوسف بغول، المرجع السابق، ص 87. وكذلك محمد نقيّة، المصدر السابق، ص 113-114، وأيضا:

Mahfoud Keddache, op.cit, p 706-707

²- يوجد اختلاف في التقارير حول عدد القتلى والجرحى نتيجة مجازر 8 ماي 1945، فغالبية المصادر الوطنية تذكر بعدد يتراوح ما بين 50000 إلى 70000 فيما تذكر جمعية العلماء المسلمين نحو 80000 قتيل. أنظر أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج3، ص 239.

³- عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، ص 369-370. والعربي الزبيري، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 77. ومحمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية (1830-1945)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، د.ت، ص 252. وخيثر عبد النور، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، منشورات م.و.ب. ح.و، ثورة أول نوفمبر 1954، ص 360. وكذلك:

واعتبر فرحات عباس و أنصاره أن حوادث ماي 1945م مغامرة قام بها عناصر من حزب الشعب المحظور¹، ففي رسالته الشهيرة التي كتبها في سجنه بعد مجازر ماي 1945م، أعطى تصوره حول العمل السياسي وموقفه من التشكيلات السياسية الأخرى، حيث برأ نفسه وكذلك جبهة أحباب البيان والحرية من أية مسؤولية عما وقع شهر ماي، واعتبر أنّ العنف جريمة ضد الشعب، وقد أثبت هذا السلوك في نظره فشلا اعتبره طريقة للانتحار أكثر منه شيء آخر، ويقصد هنا عناصر حزب الشعب الذين اتهمهم بإرسال البسطاء إلى المذابح²، ورغم أن الحركة الوطنية الجزائرية عقب الحرب الإمبريالية الثانية دخلت عهدا جديدا وهو عهد الكفاح الشرعي³، إلا أنّ سياسة فرحات عباس بدت مغايرة لتلك التي أعلنتها جبهة أحباب البيان والحرية سنة 1944م، ويرر فرحات عباس تراجعاه عن فكرة الوحدة الوطنية بدعوى أن العناصر الراديكالية في حزب الشعب قد عملت على توريث التنظيم في مصادمات مع السلطة الفرنسية نتج عنها نتائج مأساوية، وهو ما أضرّ بالقضية الوطنية، لذلك ظل فرحات عباس يرفض كل تحالف أو وحدة مع حزب الشعب بدعوى أن الظروف غير مناسبة وتصورات الحلول غير متناسقة والتجربة السابقة كفيّلة بالرد على من يطالب بالتجمع مرة أخرى⁴.

Youcef zertouni, comprendre le 8 Mai 1945 à Setif, historia magasin, N° 196, octobre 1971, p113.

¹ محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 252.

² عبد الحميد زوزو، محطات ودراسات في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر، 2004، ص ص 206-209. وأيضا: حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 109-110.

³ عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، ص 405.

⁴ فرحات عباس، حرب الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المغرب، د.ت، ص 208. وأيضا قريري سليمان، تطور الإتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية (1940 - 1954)، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة باتنة، 2010 - 2011، ص 115.

أما موقف الحزب الشيوعي هو الآخر حمل عناصر حزب الشعب والعملاء الهتلريين الذين وصل بهم الأمر إلى دفع الجموع الجزائرية المسالمة إلى الخوض في مغامرة دموية¹. ورغم مجهودات كثير من مناضلي حزب الشعب المحظور ومحاولاتهم المتكررة حسب شهادة ابن العقون في احتواء النشئت الذي ظهر بعد ماي 1945م ورأب الصدع، وإيجاد صيغ للتوافق تستثني الحساسيات الشخصية، إلا أنّ ذلك لم يجد نفعاً أمام تباين المواقف، حيث بدا واضحاً أنّ كل طرف أصبح يخطط بما يراه أقرب من الواقع، زيادة على كون الحزب كان متهما بتدبير الحوادث المذكورة، ولذلك فأى مغامرة بالوحدة مرة أخرى تؤدي نفس النتيجة، وهذا غير مستصاغ من الأحزاب الأخرى التي كانت ترى بأنّه من الممكن تحقيق الأهداف الوطنية من خلال الحوار وهذا ما ثبت فشله وأيدته التجارب السابقة².

أما على مستوى الحزب ذاته – حزب الشعب – فيذكر ميصالي الحاج عند عودته من برزازفيل إلى الجزائر شهر أكتوبر 1946م أنّه وجد غليانا كبيرا في صفوف الحزب خاصة فيما يتعلق بمن يتحمل المسؤولية بإشعال فتيل الثورة والأمر المضاد الذي وصل بعض المناطق ولم يبلغ لبعضها الأخرى³، لأنّ فشل الثورة لم يشجع أحدا على تحمل مسؤولية ما حدث لأنّ العواقب ستكون سيئة على من كان السبب في إفشالها⁴.

عموما فقد تبين من خلال الأطروحات والآراء المقدمة حول خلفيات حوادث ماي 1945م أنّه كان هناك اتفاق جامع داخل حزب الشعب، حيث أنّ النقاش حول مسألة الانتفاضة لم يصل الإطارات المتوسطة، كما ميزت الارتجالية والأوامر المضادة وغياب التنسيق والانسجام هذه الانتفاضة المجهضة، ناهيك عن نقص التحضير والإعداد وضعف في التوجيه والتنظيم، كما

¹ - محمد تقيّة، المصدر السابق، ص 110. وأيضا: حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 113.

² - عبد الرحمن العقون، المصدر السابق، ص 369-370.

³ - العربي الزبيري، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 149. وأيضا Mahfoud keddache, op.cit, p 705

⁴ - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 253.

كشفت الأحداث عن قصور لدى القيادة في القرارات التي أصدرتها وسوء تقديرها لإدارة العدو الحقيقية والقمعية¹.

ولعل ما يلخص الحدث جيدا هو ما جاء في تقرير ميصالي الحاج إلى مؤتمر هورنو - بلجيكا في جويلية 1954م "حتى اليوم لا يمكن الحصول على وثيقة حزبية تتعلق بحوادث 8 ماي 1945م، وأنا شخصا كمسؤول للحزب أجهل حتى اليوم الحقيقة التاريخية والموضوعية من هذه الأحداث وحصولها، وكان على حزينا أمام هذه الأحداث الدموية أن يحدد المسؤوليات ويتعرف على المسؤولين ويكشف كل أوجه هذا النصف الشهر الدموي"، وأكد ميصالي "أن الفترة الممتدة ما بين 1938-1945 نسيت بكاملها رغم أنها مليئة بالأحداث، وهناك مخاطرون في الحزب يجب أن يعاقبوا، وكان من المفروض بعد إطلاق سجناء عام 1946م و عودتي من برازافيل أن تدرس المسائل بعمق منذ سنة 1936م إلى ذلك اليوم، ومرت تلك السنوات العشر بصمت، وكان ذلك إحدى أوجه أصول وجذور الأزمة الحالية للحزب"².

في الأخير نقول أنّ مشروع الثورة المجهض تحول في النهاية إلى إخفاق سياسي كانت كلفته البشرية باهضة وجسيمة جدا، وهو ما جعله موضوعا لتبادل التهم في صفوف حزب الشعب في الاجتماعات الأولى التي عقدت تحت غطاء ح.إ.ح.د بداية من سنة 1946م.

2.1- الخلاف حول المسألة الانتخابية:

دفع قرار العفو العام الذي أصدره البرلمان الفرنسي في 9 مارس 1946 إلى انبعاث النشاط السياسي في الجزائر من جديد، بعد إطلاق سراح المعتقلين السياسيين³ من ضمنهم ميصالي

¹ - محمد تقيّة، المصدر السابق، ص ص 113-116.

² - تقرير ميصالي الحاج إلى مؤتمر هورنو بلجيكا في جويلية 1954 منشور في كتاب يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 9.

³ - عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، ص 16. وأيضا: بنيامين سطورا، ميصالي الحاج رائد الوطنية، 1898-

1974، الجزائر، وزارة المجاهدين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 1998، ص 193-194. وكذلك: جيلالي

عبد القادر بلوفة، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في عمالة وهران-الخروج من النفق -من اكتشاف المنظمة الخاصة

الحاج الذي تم الإفراج عنه بتاريخ 11 أوت 1946 ونقله إلى الجزائر في 13 أكتوبر من نفس السنة¹.

وسعى منه لإعادة هيكلة حزب الشعب المحظور واجهته مسألتان مهمتان، هما مسألة الوضع القانوني والشرعي للحزب ومسألة المشاركة في الانتخابات التشريعية المقررة في 10 نوفمبر 1946².

فإذا كان حزب الشعب المحظور قد دعا في انتخابات جوان 1946 إلى مقاطعتها واعتبر المشاركة فيها قبول الاندماج " وأن من انتخب كمن كفر"، فإن هذا الموقف لم يدم طويلا إذ بمجرد عودته للشرعية تحت غطاء الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية دخل لعبة الانتخابات التشريعية المقررة في نوفمبر 1946م³.

فلقد فاجأ ميصالي الحاج مناضليه بقرار المشاركة في الانتخابات معتبرا إيّاها إستراتيجية جديدة لمواصلة المسار النضالي الوطني وضرورة المزوجة بين النضال الشرعي والنضال السري بهدف إعطاء الحركة دفعا قويا⁴، ويقول عمار بن عودة بهذا الخصوص " بعد عودة ميصالي في سنة 1946 ضغط على المكتب السياسي واللجنة المركزية، لكي ترشح الحركة مناضلين

إلى اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية 1950-1954، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة تلمسان، 2007-2008، ص 23.

¹ - تذكر العديد من المصادر والمراجع أنه بعد إطلاق سراح ميصالي الحاج وفي طريق عودته إلى الجزائر قابل بباريس الأمين العام للجامعة العربية عزام باشا الذي نصحه باتخاذ البرلمان الفرنسي منبرا سياسيا لتمرير خطابه، لمزيد من التفاصيل أنظر: بن يوسف بن خدة، جنور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، مؤسسة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2012، ص 171. وكذلك العقون، المصدر السابق، ص 16. وأيضا:

Benjamin stora, Dictionnaire biographique des militants nationalistes algériens 1926 – 1954, paris, l'harmattan, 1985, p 199.

²-Ait ahmed, op.cit, p 227.

³ - مومن العمري، المرجع السابق، ص 72.

⁴ - محمد حربي، المصدر السابق، ص 42 وكذلك: Mahfoud keddache, op.cit, p 756.

للمجالس الفرنسية، وكان هذا بداية الانحراف الخطير الذي وقعت فيه الحركة، مما جعلها تفقد نشاطها وحركيتها وتصبح مثل الحركات الأخرى¹.

يؤكد على هذه المقولة المناضل عبد الحميد مهري بقوله: "إن مسألة المشاركة في الانتخابات لم تكن بالأمر الهين والسهل، خاصة بعد المجازر الرهيبة التي عرفت الجزائر في 8 ماي 1945م، فهذا التحول أحدث تصدعا داخل الحركة وأمام إصرار ميصالي الحاج رضخت اللجنة المركزية ما عدا حسين لحول"².

من هنا برزت نقاط الخلاف بين من يمثل هذه الاتجاهات، فقد اعتبر ميصالي و مؤيدوه أنّ الانتخابات وسيلة من وسائل الدعاية والنضال السياسي، فيما اعتبرها آخرون منهم على الخصوص الأمين دباغين، عمر أوصديق و الطيب بولحروف مضيعة للوقت لأنها تتطلب وقتا كبيرا سيعيقهم عن التفرغ للإعداد للعمل المسلح، وسيغير توجههم من وطنيين ثوريين إلى إصلاحيين³.

مع ذلك شارك الحزب في الانتخابات التشريعية ونجح فيها نجاحا نسبيا⁴، ما شجع ميصالي للمضي في طريق الشرعية، فعقد ندوة لإطارات الحزب شهر ديسمبر 1946 ليوضح سبب تبنيه هذه السياسة⁵، وبعد نقاشات جادة وصعبة، تغلب الاتجاه الذي مثله رئيس الحزب، ورغم موافقة الحاضرين على النهج الجديد، إلا أنّ الندوة يمكن اعتبارها البداية الحقيقية للصراع داخل هياكل الحزب ومقدمة للأزمة التي سيعرفها الحزب في المستقبل القريب⁶.

¹ - مومن العمري، المرجع السابق، ص 72-73.

² - نفسه، ص 75-77.

³ - عمار هلال، المرجع السابق، ص 85.

⁴ - استطاع حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية أن يحصل على 5 مقاعد في البرلمان الفرنسي لكل من: محمد خيضر، جمال دررور، الأمين دباغين، مسعود بوقادوم، أحمد مزغنة. للتفصيل أكثر ينظر:

CAOM, 91/3F/143, « Rapp sur la situation du mouvement Messaliste 1946-1954 », p1.

⁵ - Ait Ahmed, op.cit, p 87-88.

⁶ - Ibid, p 88.

لم يتقبل العديد من المناضلين المتحمسين المتمسكين بالسرية والعمل الثوري ترشح الحزب للانتخابات، ورأوا في ذلك انحرافا وانزلاقا نحو الشرعية التي تبعد الحزب عن النضال الحقيقي وتضطره إلى تقديم تنازلات¹، وما زاد الأمور تعقيدا هو أن المعارضون لمبدأ المشاركة في الانتخابات كانوا قد بدأوا فعلا حملة واسعة داخل هياكل الحزب لعرقلة تصرف القيادة في الأموال وأنشئوا لجنة خاصة لمتابعة ما يجري داخل الحزب، ولعل ذلك إشارة إلى أن مسألة المشاركة في الانتخابات لم تلق الموافقة التامة من قبل إطارات الحزب²، لذلك فإنه تجنبنا لاستمرار الخلافات والانقسامات التي خلفتها مسألة المشاركة في الانتخابات استدعى الأمر الاتفاق على عقد مؤتمر للحزب ما بين 15 و 16 فبراير 1947³.

بعد نقاش جاد وطويل تصارعت فيه الآراء واختلفت الأفكار انتهى الخلاف بتسوية المسائل الرئيسية حيث توصل المؤتمر إلى قرارات جامعة حفاظا على وحدة الحزب⁴ منها:

-تبني مبدأ المشاركة في الانتخابات مع مواصلة النضال السياسي.

-إنشاء تنظيم سري شبه عسكري والموسوم بالمنظمة الخاصة، تكلف بمهمة التحضير

والإعداد للثورة وتفجيرها في الوقت المناسب، ولقي هذا القرار توكية الإجماع⁵.

بهذا الموقف استطاع ميصالي الحاج التوفيق بين التيارات التي برزت في المؤتمر، وتحقيق رغبتها كما تمكن من إنقاذ الحزب من الانقسام والتمزق خشية أن يؤثر على قاعدة الحزب الجماهيرية⁶.

¹ - محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 239.

² - Ait Ahmed, op.cit, p 88 et aussi : Harbi, op.cit, p 29.

³ - اجتمعت إطارات الحزب يوم 15 ببوزريعة ويوم 16 ببلكور. انظر: Harbi, op.cit, p 35.

⁴ - عبد الرحمن العقون، المصدر السابق، ص 13. وأيضا: Harbi, op.cit, p 35.

⁵ - Ahmed Mahsas, **Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la première guerre mondiale à 1954**, Alger, ed Barkat 1990, p 242.

⁶ - محمد لحسن أزغدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة الجزائر، 2009، ص 49.

نتيجة لكل هذا فإن مشاركة التيار الاستقلالي في الانتخابات، - وبالرغم من نجاحها النسبي - إلا أنها لم تستطع تجاهل تلك الخلافات التي برزت وأدت إلى انقسامه إلى تيارين، تيار مؤيد للمشاركة فكان يراها وسيلة من وسائل النضال وأداة لكسب الرأي العام الفرنسي ومنبرا لنشر الوعي السياسي على المستوى الوطني، أما التيار المعارض فكان يبرر الامتناع عن المشاركة أنها ستكون على حساب الإعداد للمعركة الفاصلة حيث ستجعل المناضلين يتعودون على الحياة السياسية وطبيعتها وبذلك خسارة المناضلين الثوريين¹.

ويمكن تفسير الخلاف حول المشاركة في الانتخابات لسنوات متوالية إلى تباين مكاسب وإخفاقات تلك المشاركة، فقد كان الفوز في الانتخابات البلدية في أكتوبر 1947 مكسبا وحجة لدعاة العمل الشرعي العلني في الحزب في وجه المشككين والمعارضين من رفاقهم، لكن التزوير الذي رافق انتخابات الجمعية العامة الوطنية الجزائرية سنة 1948 ورافق أيضا الانتخابات الموالية سنة 1949 سرعان ما أعاد الأصوات المعارضة إلى الواجهة، ومنذ ذلك التاريخ استمر الخلاف حول المسألة الانتخابية بين الرفقاء، وتحول من مسألة عادية إلى صراع نتيجة الاختلافات الشديدة في تحديد التصورات والرؤى السياسية بين تيارات متباينة ومتناقضة².

كما برزت صراعات داخلية وخلافات على مستوى قيادات الحزب التي تركزت على مصدر إصدار القرار من دون الرجوع إلى الإطار والقواعد المناضلة التي تحولت إلى آلة لتنفيذ التعليمات القيادية³.

¹ - عبد الرحمن بن ابراهيم العقون، المصدر السابق، ج 1، ص 13.

² - سعاد يمينة شبوط، المرجع السابق، ص 20-21.

³ - الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919 - 1962 - الأفكار والتطورات الدستورية، التنظيم المؤسساتي للثورة-، د. م. ج، الجزائر 1998، ص 57-58.

2- الهزات الكبرى للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية:

شهدت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية ثلاث هزات عنيفة كان لها أثر كبير في تصدعها رغم الاحتواء السريع لهذه الأزمات ظاهريا على الأقل، ويتعلق الأمر بكل من قضية الدكتور الأمين دباغين والأزمة البربرية ثم اكتشاف المنظمة الخاصة في شهر مارس 1950 التي شكلت هي الأخرى نقطة تحول في مسار الحركة نظرا للآثار التي ترتبت عن عملية الاكتشاف والانعكاسات الخطيرة التي مست بعدها العقائدي والفكري وإطارها التنظيمي، ففي الوقت الذي كان يفترض دفع الحركة للنمو والتقدم من خلال عملية البحث في طرق ووسائل أكثر فعالية تتماشى مع آمال وطموحات الشعب الجزائري، وجهت جهودها إلى محاولة احتواء الأزمات المتعاقبة مما جعلها تدور في حلقة مفرغة وفي طريق مسدود لا سيما مع تعمق الخلافات وتطور الصراعات داخلها.

1.2- الأزمة البربرية:

جاءت سنة 1949م لتشهد أزمة حادة داخل الحزب، كانت اتحادية فرنسا مسرحا لها، هذه الأزمة اتخذت طابعا انشاقيا فنويا ارتبط بقضية معقدة وجد حساسة هي قضية الهوية والجهوية في آن واحد¹.

كما شكلت إحدى الهزات التي تعرض لها حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، ومهدت لأزمة كبرى سنة 1954م نتيجة الآثار العميقة التي خلفتها وأثرت على وحدة الحزب

¹ - محمد حربي، المصدر السابق، ص 620. وأيضا: محمد عباس، رواد الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 309.

وتماسكه وعلى أهدافه وبرنامجه والمشروع الثوري الذي تحمله¹، وقد أثارت هذه الأزمة الكثير من ردود الفعل، واختلفت بشأنها تفسيرات وآراء المؤرخين².

وتعود خلفيات هذه الأزمة إلى محاولة عناصر متشعبة بالثقافة الفرنسية خلق انشقاق في صفوف الحزب حيث برز بشكل واضح نفوذ العناصر اليسارية المنحدرة من أصول قبائلية داخل الحركة، وتمكنت من السيطرة على اللجنة المركزية وعلى خلايا الحزب بفرنسا ومن أبرز هذه العناصر واعلي بناي³، عمار ولد حمودة⁴ وبشكل خاص علي يحي رشيد⁵ الذي انتخب على رأس

¹ - مومن العمري، المرجع السابق، ص 205.

² - يذكر محفوظ قداش أنّ الأزمة البربرية برزت بعد انتخابات 1948 وهي وليدة النقاش الذي دار حول عدم جدوى سياسة المشاركة في البرلمان الفرنسي، وهو نفس الطرح الذي انتهى إليه روبرت أجرون والذي يزعم أنّ الأزمة جاءت في ظل الانقسامات الداخلية التي تعرض لها الحزب خلال صيف 1948م، في مقابل ذلك فإن محمد حربي وبن يوسف بن خدة يعيدان الأزمة إلى مسألة التناقض الأيديولوجي الذي تبلور بسبب اقدم عناصر متشعبة بالثقافة الغربية والمدسوسة داخل الحزب، و جهرها بالمعاداة للإسلام والعروبة دعوتها لبناء جزائر لائكية، في حين يؤكد بن خدة أن السياسة الاستعمارية هي التي مهدت للأزمة بهدف توظيفها في تقسيم صفوف الحزب. لمزيد من التفصيل ينظر:

Ben youcef ben khedda, op.cit, p 169 et aussi : Mohamed harbi, op.cit,p 35.

³ - **واعلي بناي**: مسؤول حزب الشعب في منطقة القبائل خلال الحرب العالمية الثانية، وعضو اللجنة المركزية للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1947، بعد مجازر ماي 1945 ظل ملاحقا من قبل الشرطة الفرنسية، من دعاة العمل المسلح حيث نشط بشكل ملفت في ظل المنظمة الخاصة بتنظيم حملات لجمع الأموال لشراء الأسلحة، عرف بميوله البربرية، وعلى إثر أزمة الحزب (الأزمة البربرية) تم طرده من الحزب، سافر إلى فرنسا وربط اتصالات مع الحزب الشيوعي الفرنسي، التحق بجبهة التحرير الوطني سنة 1955، اغتيل بسبب مواقفه خلال الأزمة البربرية سنة 1957. للتفصيل أكثر أنظر:

benjamin stora ,op.cit , p233.

⁴ - **عمار ولد حمودة**: تعد أصوله إلى منطقة القبائل، باشر العمل السياسية في صفوف حزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية، عين عضوا باللجنة المركزية للح.إ.ح.د، انضم للثورة سنة 1955، واغتيل سنة 1957. أنظر: محمد حربي، المصدر السابق، ص 333 .

⁵ - **علي يحي رشيد**: هو محند سيد علي يحي المدعو رشيد، هو الأكثر تمثيلا للعناصر المتسببة في الأزمة البربرية، فقد كان من أسرة متجنسة وكان تكوينه فرنسيا بحنا، كما يعد أحد المتخرجين من الكنيسة النصرانية، عرف بمواقفه العدائية تجاه العروبة والإسلام. لمزيد من التفصيل راجع: محمد حربي، المصدر السابق، ص 64، و أيضا: محمد العربي الزبييري، تاريخ الجزائر...، ج1، المرجع السابق، ص 196.

فيديرالية الحركة بفرنسا خلال مؤتمرها الأول المنعقد شهر نوفمبر من سنة 1948م بدعم من واعلي بناي¹ ثم رئيسا لتحرير جريدة النجم مستغلا أعمدها للترويج لأفكاره اللائكية². وفي مقابل ذلك بادر اليساريون إلى إنشاء حركة شعبية للبربرية بعد سيطرتهم على فيديرالية الحزب بفرنسا، كما أقرّوا استخدام القوة ضد اللجنة المركزية، ورفض أي فكرة لاعتبار الجزائر عربية إسلامية، وعارضوا جمع التبرعات لمساعدة فلسطين بالرغم من قرار قيادة الحزب³، وبمجرد انتشار نبأ تمرد فيديرالية الحزب في باريس وظهر نزعة تساند ذلك داخل العاصمة خاصة، أقرت قيادة الحزب ضرورة استعادة السيطرة على فيديرالية فرنسا، فأوفدت كل من شوقي مصطفى⁴

¹ - على الرغم من أن علي يحي رشيد لم يكن مناضلا فإن واعلي بناي عضو اللجنة المركزية للحزب ومسؤول المنظمة الخاصة بمنطقة القبائل والذي تربطه به صلة القرابة، فقد كتب من سجنه إلى مسؤول التنظيم في الحزب أحمد بودا يوصيه بإرساله إلى فرنسا حيث شارك في أشغال مجلس فيديراليتها المنعقد في نوفمبر 1948م، واستطاع أن يكون به عضوا بارزا. راجع في هذا: محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 196.

² - شرع علي يحي رشيد في نشر أفكاره الخطيرة التي فجرت الأزمة ومنها قوله " كفانا من الجزائر العربية وأن الجزائر جزائرية"، كما نجح في التغرير ببعض مناضلي الحزب الذين انجروا وراءه وتحولت تلك الأفكار إلى عقيدة وطنية وتم تشكيل منظمة خاصة بهم داخل الحزب في أواخر سنة 1949، وسميت بحزب الشعب القبائلي ومن أبرز الذين ضمهم هذا التيار نجد علي ليماش، عمار ولد حمودة، عمر أوصديق، واعلي بناي، الصادق هجرس وغيرهم، لمزيد من التفاصيل راجع:

Mahfoud bennoune, **Ali el kenz, le hazard et l'histoire**, T1, Entretien avec belaidAbdesselam, Alger, 1990, , p 37-38.

³ - Mohamed harbi, **le FLN mirage et réalité**, édition jeune Afrique, Paris, 1980, p65.

⁴ -شوقي مصطفى: من مواليد 1919 بالمسيلة، انخرط مبكرا في نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب الجزائري، من أبرز الداعين للثورة الشاملة خلال ماي 1945، بعد الحرب العالمية الثانية اتجه إلى فرنسا لمواصلة دراسته في مجال الطب، أشرف رفقة زملائه على فيديرالية فرنسا التابعة للحركة من أجل انتصار الحريات إثر الأزمة البربرية، انضم للثورة وتقلد فيها عدة مناصب أهمها مستشار سياسي لكريم بلقاسم، ومسؤول القوات المسلحة في لجنة التنسيق والتنفيذ ثم رئيس بعثة دبلوماسية بتونس ثم الرباط. لمزيد من التفاصيل أنظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 343. كذلك س. م. و. ب، موسوعة أعلام...، المرجع السابق، ص 330-333.

وسعيد صديق¹ إلى فرنسا، ويقول المناضل شوقي مصطفى: "لقد وجدنا الوضعية على أسوأ ما يكون، وقد اقتضانا ذلك إعادة بناء التنظيم القاعدي خلية خلية، وقسمة قسمة مما جعل العملية تستغرق سنتين كاملتين"².

وقد ارتكز هذا العمل التصحيحي على المناضل راجف بلقاسم³ ونخبة من المناضلين الوطنيين الذين وظفوا كل الوسائل بما في ذلك العنف لاسترجاع الفيدرالية ولطرد المنشقين من الحزب⁴، وهي على الأرجح عناصر مدسوسة من قبل اليسار الفرنسي لتعطيل المجهود النضالي للحركة⁵. وإذا كانت مهمة القضاء على التمرد صعبة في فرنسا، فإن الأمر في الجزائر قد اقتصر على فصل العناصر المتورطة في العملية⁶.

1- **سعيد صديق**: عضو بالمكتب السياسي للح.إ.ح. د، من الأعضاء الذين وقع عليهم الاختيار رفقة شوقي مصطفى وراجف بلقاسم للإشراف على الإجراءات الكفيلة بالقضاء على الأزمة البربرية في فيدرالية فرنسا التابعة للح.إ.ح. د. أنظر: محمد العربي الزبيبي، تاريخ الجزائر...، ج1، المرجع السابق، ص ص 170 - 171

2- **شهادة المناضل مسعود بوقادوم** في محمد عباس، رواد الوطنية...، المصدر السابق، ص 310.

3- **راجف بلقاسم**: من منطقة القبائل، انخرط في نجم شمال أفريقيا سنة 1930، عين عضوا في المكتب السياسي للح.إ.ح. د، من مؤسسي حزب الشعب الجزائري، خلال أزمة الحزب سنة 1954 وقف بجانب المركزيين وحضر مؤتمرهم بالعاصمة شهر أوت 1954. أنظر: محمد عباس، رواد الوطنية...، المصدر السابق، ص 19- 20 .

4- **شهادة المناضل مسعود بوقادوم**، المصدر السابق، ص 310.

5- حظيت الحركة الشعبية البربرية بالمساعدات والدعم من قبل الحزب الشيوعي الجزائري والفرنسي من خلال تمويل جريدة النجم التي استغلت أعمدها لترويج الأطروحات الشيوعية ومنها ما عرف بنظرية البوتقة التي جاء بها رئيس الحزب الشيوعي الفرنسي موريس تورييز الذي يتنكر لوجود الأمة الجزائرية في السابق وأنها طور التكوين من هجين من العرب، القبائل، اليهود، المالطيين وغيرهم. أنظر محمد حربي، المصدر السابق، ص 68.

6- ينبغي الإشارة إلى أن القضاء على الأزمة البربرية تولت الدور الأساسي فيها عناصر قبائلية من أمثال راجف بلقاسم، شوقي مصطفى، السعيد صديق، كريم بلقاسم، عمر أو عمران... وغيرهم، ضمن استراتيجية مدروسة من الحزب، يكفي أن كريم بلقاسم كان يردد في سائر الاجتماعات التي كان يترأسها في المنطقة: "إن النزعة البربرية لا يمكن إلا أن تضر مساعينا الوطنية، إنها سلاح فتاك نضعه بأنفسنا بين أيدي عدونا الإستعمار وفي يوم من الأيام سوف نقودنا الفكرة إلى التناحر فيما بيننا نحن الذين توحدنا عقيدة واحدة". أنظر:

- Hamdan Amar, **krimbekacem, le lion des Djebels**, Alger, 1993, p 103.

وإن تمكنت قيادة الحزب من التغلب على محاولة التفجير التي أرادته لها الإدارة الإستعمارية، فإن صفوف الحزب قد أصيبت في أعماقها وخسرت في ظرف قصير جدا عدد هائلا من المناضلين الأكفاء الذي ينتمون فعلا إلى منطقة القبائل، لكنهم لم يكونوا في ذلك الوقت يحملون الفكرة البربرية المناهضة للعروبة والإسلام، وساهم ذلك في إضعاف التنظيم السياسي والعسكري الحزب في منطقة القبائل¹.

كما أثرت كثيرا على الشريحة المثقفة داخل الحزب بعد حل فرعه الجامعي وفقدانه السيطرة على جزء مهم من الطلبة داخل جمعية الطلبة المسلمين لإفريقيا الشمالية وانضمام الكثير من طلبة الحزب إلى الحزب الشيوعي الجزائري².

ويعد المناضل حسين آيت أحمد³ أكبر المتضررين شخصيا ووطنيا من هذه الأزمة لأنه أقصي من مسؤولية المنظمة الخاصة قبل أن ينجز برنامجه الثوري الذي كان يطمح أن ينتهي به لإشعال فتيل الثورة، ولأنه تعرض لتفزييم عسفي ظل يلاحقه.

في نفس المنحى تشير الكثير من شهادات المسؤولين آنذاك وماهو متوفر من وثائق أن رئيس الحزب ميصالي الحاج قد وظّف الأزمة ليتخلص من منافسه الأول الدكتور محمد الأمين دباغين وعدد من أنصاره الفاعلين، فقد أبعده من الحزب في 02 ديسمبر 1949م⁴.

و أيضا: محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر...، ج1، المرجع السابق، ص 166.

¹ - نفسه، ص 171.

² - Mahfoudbenoune, opcit, p 37-38 .

³ - حسين آيت أحمد: من مواليد 26 أوت 1926 بعين الحمام، انخرط مبكرا في العمل السياسي في صفوف حزب الشعب، بعد مجازر ماي 1945 من أنصار العمل المسلح، عين عضوا في اللجنة المركزية، من مؤسسي المنظمة الخاصة وثاني رئيس لها بعد محمد بلوزداد، شارك في عملية بريد وهران سنة 1949، التحق بمصر ممثلا للبعثة الخارجية للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بالقاهرة سنة 1952، تكفل بمهمة المرافعة لصالح القضية الجزائرية كان ضمن المختطفين أثناء تحويل طائرة القادة الجزائريين في 22-11-1956. للتفصيل أكثر ينظر: آيت أحمد حسين، روح الاستقلال-مذكرات مكافح 1952_1942-، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، 2002.

⁴ - محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر...، ج1، المرجع السابق، ص 171.

وإن اختلفت التفسير والآراء في قضية الأمين دباغين - كما سنشير إليه في العنوان اللاحق - فإنّ الأمر كله كفيلاً بأن يهز الحزب هذا عنيفا ويحدث تحولات خطيرة في توجهات الحركة ومستقبلها.

عموماً فإنّ أزمة سنة 1949 وإن حسمت سياسياً لفائدة الوحدة، فإنّها لم تحسم من الناحية الإيديولوجية.

2.2 - قضية الدكتور الأمين دباغين:

شهدت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1949 هزة عنيفة كان لها أثر بالغ في تصدعها، رغم الاحتواء السريع لها ظاهرياً على الأقل ويتعلق الأمر بقضية الدكتور الأمين دباغين.

وقد جاء في شهادة حامد روابحية¹ عن هذه القضية أنها ذات علاقة بمسألة قيادة المرحلة الجدية من نضال الشعب الجزائري وطلائعه الوطنية².

وتعود جذور هذه القضية إلى سنة 1946م حيث برز بداخل قيادة الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية جناحان، الأول راديكالي يقوده الأمين دباغين، والثاني بزعامة رئيس الحزب ميصالي الحاج الذي تكتلت حوله جماعة العاصمة³، حيث أنه بعد انتخابات المجلس الجزائري

¹ - حامد روابحية: ولد بتبسة سنة 1918 ودرس بها على يد الشيخ التبسي، بعد عودته وتخرجه من جامع الزيتونة بتونس، انضم إلى حزب الشعب سنة 1944، بعد تأسيس المنظمة الخاصة شارك في مساعي تسليحها من خلال مهامه في تونس، ليبيا، ومصر، انسحب من الحزب سنة 1949 تضامناً مع الدكتور الأمين دباغين، بعد معركة الجرف سنة 1955 اتصل به شيهاني بشير وكلفه بمهمة قادته إلى العاصمة، وفي مارس 1956 كلفه عبان رمضان بمهمة في تونس، في سبتمبر 1956 انتقل إلى مصر حيث عمل بحقل الإعلام ثم عين على رأس البعثة ببغداد من صائفة 1958 إلى 1961، بعد الإستقلال استأنف نضاله في ميدان التربية والتعليم إلى غاية تقاعده سنة 1986، راجع في هذا شهادة محمد روابحية في كتاب محمد عباس، محمد عباس، رواد الوطنية ..، المصدر السابق، ص 280.

² - نفسه، ص 286.

³ - شهادة ميروك بلحسين، جريدة الشعب، يوم 1989/02/06. وأيضاً: إبراهيم لونيبي، ميصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر، 1983، ص 60.

سنة 1948م، وعلى ضوء النتائج المحصل عليها من قبل الحزب، فإنّ الأمين دباغين سعى لدفع الحركة نحو التحضير للعمل المسلح، وطالب بضرورة الحرص على الثورة وإعادة النظر في خيارات الحزب، وفي المسؤولين الذين سيقودون المرحلة المقبلة¹.

وعلى أساس هذا المشروع انطلق في محاولات نشيطة للحصول على الدعم المالي واللوجستيكي من بعض الدول العربية للشرع في العمل الثوري، ولما عرض المشروع على قيادة الحزب أبدى أغلبيتهم تحفظهم فجمد المشروع.

وقد تأثر الأمين دباغين كثيرا من هذا الموقف السلبي للقيادة، مما دفعه إلى انتقاده لتيار الشرعية، وعلى رأسهم ميصالي الحاج، ولم يتوقف عند هذا الحد في انتقاداته بل صعد من حدّتها لما اتهم تيار الشرعية في الحركة بتعمدهم تحريفات اتجاه المنظمة الخاصة التي أسست للتحضير للثورة المسلحة، لكنها أصبحت تسخر لأعمال تأديبية أساسها خدمة أهداف ضيقة لأشخاص في الحزب².

هذا الموقف أدى إلى رد فعل إدارة الحزب التي أخذت تعاتب الدكتور الأمين دباغين وتكيل له الاتهامات كونه صعب المعاشرة وسيء المعاملة لزملائه، وأنه تقاعس عن تقديم الحساب للإدارة بشأن المنحة التي يتقاضاها شهريا من المجلس الوطني الفرنسي بصفته نائبا منذ شهر نوفمبر 1946م³، مما دفعه لتقديم استقالته من الحزب⁴، وقد حاولت إدارة الحزب تقديم هذه الاستقالة في

¹ - لم يكن ميصالي الحاج يختلف مع الدكتور الأمين دباغين في كون التوعية الوطنية مجرد مرحلة في النضال وأنّ الثورة هي الهدف، لكنه خالفه في مسألة القيادة مؤكدا أنّ قادة المرحلة الوطنية هم بالضرورة قادة مرحلة الثورة، لمزيد من التفصيل راجع: محمد عباس، رواد الوطنية..، المصدر السابق، ص 286-287.

² - ابن العقون، المصدر السابق، ج3، ص 109-110. وكذلك: Ahmedmahsas, op.cit, p 269-270.

وأبضا: محمد عباس، رواد الوطنية..، المصدر السابق، ص 287.

³ - شهادة محمد روابحية، المصدر نفسه، ص 286-287.

⁴ - فضل الدكتور الأمين دباغين الإبتعاد بشكل غير رسمي عن الحركة، فانقطع تماما عن حضور جلساتها والمشاركة في نشاطات القيادة، كما امتنع عن تقديم التقارير عن نشاطاته النضالية وكذلك المتعلقة بوجوده في البرلمان الفرنسي، وعلى الرغم من هذا الإبتعاد لم يتوقف عن توجيه تهمة لقيادة الحركة لاسيما ميصالي الحاج الذي اتهمه بالسكر، وقد حاولت في بداية الأزمة

شكل مغاير، فذكرت أنّ قيادة الحزب هي من قامت بطرده بحجة عدم قيامه بالوظائف الموكلة إليه داخل الحزب¹.

أحدث انسحاب الدكتور الأمين دباغين هزة عنيفة في صفوف المناضلين وخاصة الشباب المتحمس للعمل الثوري، حيث أعلنت جماعة من المناضلين في سطيف وتبسة عن تعاطفها معه وانسحابها من الحزب².

ومهما يكن من أمر هذه الهزة وطبيعتها، فإنّها تعبر وبشكل قطعي عن الصراع الذي ما فتئ يظهر حول القيادة بين جماعة المناضلين القدامى يتقدمهم رئيس الحزب ميصالي الحاج، وجماعة من المثقفين الشباب الذين تمكنوا من تبوأ مناصب قيادية في الحزب³.

ونشير في الأخير أنه من خلال شهادات الأحياء من المسؤولين، وبالرجوع إلى ما هو متوفر لدينا من وثائق إلى أنّ إدارة الحزب وعلى رأسهم ميصالي الحاج في الوقت الذي كان يفترض أن تجد حلولاً جذرية لهذه الأزمة فإنّها استغلّتها ووظفتها لتصفية أنصار الأمين دباغين داخل الحزب⁴.

إدارة الحزب إعادته إلى صفوفها واحتواء الوضع، فتشكلت لجنة مكونة من أربعة أشخاص هم ميصالي، بلوزداد، بن خدة، بودا، دعتة لتوضيح موقفه من الحزب، لكنه رفض مقابلتهم، ونفس الأمر فعل مع بعض قيادات الحزب في محاولة ثانية، فكانت آخر محطة التقى فيها مع إدارة الحزب هي لقائه مع أحمد بودا الذي أبلغه أن إدارة الحزب ستعتبره متمرداً في حالة عدم توضيح موقفه. أنظر: ابن العقون، المصدر السابق، ج 3، ص 110.

¹-Ahmed Mahsas, op.cit, p 269-270.

²- تعاطف مع الدكتور الأمين دباغين عدد من المناضلين: منهم في مدينة تبسة الشيخ حامد روابحية، عبد القادر خياري المدعو رحيم وأحمد ماضوي المدعو لورس، إلا أنّ هاذين الأخيرين قد بالغوا في الإعلان عن استقالتهما، إذ نشرها بصحيفة لاديباش الصادرة بقسنطينة، لمزيد من التفصيل أنظر: شهادة محمد روابحية، المصدر السابق، ص 287.

³- حسين آيت أحمد، المصدر السابق، ص ص 189-192.

⁴- حسب ما ذكره المؤرخ الفرنسي بنيامين سطورا حول هذه الأزمة قائلاً: "فإنّ النزاع قد حل بطريقة عنيفة بإقصاء الأمين دباغين من الحركة في 02 ديسمبر 1949م لعدم الانضباط ورفضه دفع التعويضات بشأن المنحة التي يتقاضاها كنائب في البرلمان". أنظر: بنيامين سطورا، المصدر السابق، ص ص 198-201.

3.2-تداعيات وانعكاسات اكتشاف المنظمة الخاصة.

1.3.2- اكتشاف المنظمة الخاصة-آراء و روايات:-

يثير اكتشاف المنظمة الخاصة وتفكيكها في شهر مارس 1950م استفهامات خطيرة على عدة مستويات، فعلى مستوى الواقعة فإنّ الكثير من المناضلين الذي عايشوا الفترة وكذلك المؤرخين يتفقون على أنّ عبد القادر خياري¹ومسألة تأديبه كانت السبب في كشف خيوط المنظمة الخاصة من طرف الشرطة الفرنسية².

فالحقيقة أنّ اكتشاف المنظمة الخاصة شابها غموض كبير بسبب السرية التي أحيطت بها، لذلك تعددت الآراء وتباينت لمعرفة ملابسات الإكتشاف³، ومن هذه الآراء والرواياتتجد:
الرأي الأول:

مفاده أن السلطات الإستعمارية علمت بوجود تنظيم عسكري لما اعتقلت ثلاثة طلاب بتاريخ 15 ماي 1948م من بينهم المناضل محمد يزيد⁴ وهو يحمل وثائق عن الجيش السري⁵.

1- عبد القادر خياري: خريج المدرسة العربية بتبسة، التحق بحزب الشعب الجزائري سنة 1944، ثم عضوا في الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، مارس التجارة، وتشير المصادر أنه وقف إلى جانب الدكتور الأمين دباغين إثر عزله عن الحزب في ديسمبر 1949، فقرر الانسحاب من الحزب ودعا أعضاء الحزب حسبته لتقديم استقالتهم، تتهمه الكثير من المصادر بالمراجع في كونه السبب في اكتشاف المنظمة الخاصة من طرف الشرطة الفرنسية. ينظر إلى: جيلالي بلوفة عبد القادر، المرجع السابق، ص 47.

2- سميت العملية بحادثة تبسة، كما أطلق عليها كذلك تسمية " مؤامرة عنابة " وذلك لأن الموقوفين من أعضاء المنظمة الخاصة تمت بالناحية الشرقية التي تدخل ضمن اختصاص محكمة عنابة بتهمة تكوين منظمة إرهابية مسلحة.

3- إنّ هذه الآراء والروايات المفسرة لاكتشاف المنظمة الخاصة هي عبارة عن مواقف شخصية لقادة ومسؤولي ضمن قيادة المنظمة الخاصة، إضافة إلى كونها ملاحظات واستنتاجات المؤرخين الدارسين للقضية.

4- بدأ نشاطه السياسي بالانخراط في حزب الشعب الجزائري ثم عمل ممثلا للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية في فرنسا (1950-1953)، من جناح المركزيين عين ممثلا لجبهة التحرير في نيويورك، ووزيرا للإعلام في الحكومة المؤقتة (1958-1962). راجع: مومن العمري، المرجع السابق، ص 143. وكذلك: جيلالي بلوفة عبد القادر، المرجع السابق، ص 45.

5-Robert Aron, les origines de la guerre d'Algerie, édition fayard, Paris, 1962, p 312.

الرأي الثاني:

إنّ المنظمة الخاصة تم اكتشافها بين سنتين 1948-1949 باعتبارها تنظيمًا عسكريًا دون العلم بأشخاصها ومحركيها، فبعد الهجوم على بريد وهران في 15 أبريل 1948 اكتشفت السلطات الفرنسية وجود تنظيم مسلح بفعل اكتشاف الزر الذي سقط من حقيبة التي تم بواسطتها حمل النقود من البريد المركزي بوهران بعد الهجوم عليه، وفي سنة 1949 توصلت الشرطة إلى اكتشاف حقيبة دون مقبض في منزل أحد المناضلين¹.

فشرعت في ترصد تحركات مناضلي الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية وتشير مصادر أخرى إلى أن اعتقال المناضل فلوج مسكينيوم 12 أبريل 1949م بتهمة دعمه وإيوائه عناصر المنظمة الخاصة واعترافه بالتهمة العنصرية إليه أدى إلى بداية كشف أسرار عنها وفتح بابا لمطاردات واعتقالات واسعة².

الرأي الثالث:

يقوم هذا الرأي على فرضية أن الجناح السياسي للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية هو الذي أوعز إلى سلطات الإحتلال بالتخلص من المنظمة لاسيما وأن قياداته سعت لعرقلة نشاط المنظمة ومحاولة تجميدها وتصفيته منذ تأسيسها نظرا لوجود حساسيات وحسابات داخلية ورفض بعض مسؤولي الحزب ومعارضتهم للعمل المسلح، يذهب إلى هذا التوجه المناضل محمد يوسف³

¹-Hocine Ait Ahmed, op.cit, p 146-147

وأیضا: أبو القاسم سعد الله، " حديث مع عمار بن عودة "، مجلة الباحث، ع 1، الجزائر 1982، ص 24.

²- جيلالي بلوفة عبد القادر، المرجع السابق، ص ص 45-46.

³- محمد يوسف: بدأ النضال مبكرا في حزب الشعب المحظور، بعد الحرب العالمية الثانية انتخب عضوا في اللجنة المركزية للحزب، كما عين في قيادة أركان المنظمة الخاصة، اعتقل في شهر أبريل 1950م، وحكم عليه بست سنوات سجنًا، أطلق سراحه سنة 1955م، التحق بجيش التحرير الوطني وعمل مسؤولا عن التسليح والتنميين والعلاقات العامة حتى الاستقلال، لمزيد من التفصيل ينظر إلى:

M'hamedyousfi, l'Algerie en marche, l'organisation secrète, T1, Alger, ENAL, Alger 1985, pp 87-88.

وهو أحد قيادات المنظمة الخاصة حيث يؤكد أن اكتشاف المنظمة الخاصة وتفكيكها أتى من داخل الحزب¹.

الرأي الرابع:

تذكر بعض المراجع أن اكتشاف المنظمة الخاصة لم يكن بفعل الخيانة وإنما بفعل الإعترافات التي انتزعتها الشرطة الفرنسية من الموقوفين بفعل التعذيب الوحشي الذي تعرضوا له². كما تشير مراجع أخرى إلى أن الاعتراف الأكثر خطورة كان ذلك الذي أدلى به أحد كبار المسؤولين في المنظمة الخاصة ويتعلق الأمر بعبد القادر بلحاج الجيلالي³ الذي كشف للشرطة الفرنسية أبرز فروع وشبكات المنظمة الخاصة والأعضاء المحركة لها⁴.

الرأي الخامس:

يطلق عليه بحادثة تبسة وهي الحادثة التي أوردها الكثير من المؤرخين والمناضلين الذين عاصروا الحدث ومنهم محمد بوضياف⁵ وعمار بن عودة في حديث له مع محمد عباس⁶ حيث صرّح هذا الأخير قائلاً: "إن اكتشاف المنظمة كان في شهر مارس 1950م إثر عملية تبسة⁷ وهي عملية

¹-M'hamedyousfi, op.cit, p 102.

²- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 52. وكذلك: جيلالي بلوفة عبد القادر، المرجع السابق، ص 51.

³-عبد القادر بلحاج الجيلالي: من مواليد زدين عين الدفلى سنة 1921م، انخرط في الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية، عين مفتشا عاما ومدربا عسكريا في المنظمة الخاصة سنة 1948، اعتقل بعد اكتشاف المنظمة الخاصة وحكم عليه بسنة سجن. لمزيد من التفاصيل ينظر:

CAOM – 515, SLNA- Dpt d'Oran, Dossier personnel : Belhadj AEK Djilali

⁴- جيلالي بلوفة عبد القادر، المرجع السابق، ص 51.

⁵- محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، ط2، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2011، ص 25.

⁶- محمد عباس: من الصحفيين البارزين الذين اجتهدوا في مجال الكتابة التاريخية ولاسيما في تاريخ الثورة التحريرية.

⁷- محمد عباس ، ثوار عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر، 1992، ص 83 .

نفذت بأمر من قيادة الحركة على مستوى عمالة قسنطينة¹ لتأديب أحد المناضلين وهو عبد القادر خياري من مدينة تبسة، وقد كلف المناضل محمد العربي بن مهدي² رفقة مجموعة من المناضلين للقيام بالعملية³، حيث قاموا بإلقاء القبض عليه، لكنه تمكن من الإفلات منهم بعد أن أصيب بجروح بالغة⁴، دفعته للوشاية بهم لدى مصالح الشرطة في مدينة تبسة يوم 18 مارس 1950م⁵ صاحب ذلك سلسلة اعتقالات واسعة مست مختلف مناطق التراب الوطني⁶.

1- محمد عباس، ثوار...عظماء، المرجع السابق، ص 83.

2- العربي بن مهدي: من مواليد مدينة عين مليلة سنة 1923، بدأ نشاطه السياسي في حزب الشعب الجزائري ثم في الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، من المناضلين الناشطين في المنظمة الخاصة، حكم عليه سنة 1950 بعشر سنوات سجنًا غيابيًا، أحد مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل، عضو مجموعة 22 ولجنة الستة⁶، من مؤسسي جبهة التحرير الوطني والمفجرين للثورة التحريرية، عين على رأس المنطقة الخامسة التاريخية، اعتقل في تاريخ 03-03-1957، تعرض لأبشع طرق التعذيب وأعدم من قبل سلطات الإحتلال، راجع في هذا: =

=Mohamed harbi, la guerre commence en Algérie, ED complexe , paris , 1988, p 190.

وكذلك: عبد الكريم بوصفصاف وآخرون، معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، ج 1، جامعة قسنطينة، 2004، ص ص 129-134.

3- وهم: عمار بن عودة، حسين بن زعيم، عجمي إبراهيم، عبد الباقي بكوش. ينظر: جيلالي بلوفة عبد القادر، المرجع السابق، ص 48.

4- للإطلاع أكثر على تفاصيل الحادثة، راجع: . Ahmed Mahsas, op.cit, p 276

وكذلك محمد حربي، المصدر السابق، ص 74-75. وأيضا: محمد بوضياف، المصدر السابق، ص 23.

5- قام عبد القادر خياري بإبلاغ مصالح الشرطة الفرنسية بأن اعتداء قد وقع عليه نفذه خمسة رجال مستعملين في ذلك سيارة أدلى بأوصافها وتم التعرف عليها في واد الزناتي وهي ملك لاثنتين من المناضلين وهم محمد بن زعيم وعجمي إبراهيم والذين ألقى القبض عليهما. ينظر إلى: جيلالي بلوفة عبد القادر، المرجع السابق، ص ص 48-51.

6- يذكر أحمد مهساس أن الشرطة الاستعمارية اعتقلت مسؤولين مهمين وأعضاء هيئة الأركان للمنظمة الخاصة ومنهم أحمد بن بلة، جيلالي رقيمي، قائد تنظيم العاصمة، وعمار ولد حمودة من منطقة القبائل، وبلحاج جيلالي مدرب وطني وحمو بوتليليس قائد المنطقة الوهرانية وأحمد مهساس قائد سابق في منطقة الجزائر الجنوبية وأعضاء المصلحة العامة ومنهم محمد يوسف ومحمد عراب: ينظر إلى: Ahmed Mahsas ,op.cit, p 227.

ومهما تعددت الآراء وتضاربت الروايات حول حقيقة اكتشاف المنظمة الخاصة فإنّ فشل عملية التأديب داخل المنظمة الخاصة فتح الباب أمام اعتقالات ومطاردات واسعة وكشف التنظيم لما تم حجزه من وثائق مطبوعة¹.

وأكدت تقارير عمالة قسنطينة التي رفعها إلى الحاكم العام للجزائر في 22 مارس 1950م بأن قضية تبسة وما أعقبها من تحريات واعتقالات كشف أن المنظمة الخاصة كانت تهدف إلى التحضير لانتفاضة ضد السلطات الفرنسية² وأنها تتخذ طابعا شبه عسكري وتتبنى أسلوب حرب العصابات³ لبلوغ أهدافها.

2.3.2- تداعيات اكتشاف المنظمة الخاصة على التيار الاستقلالي:

على إثر اكتشاف المنظمة الخاصة تطورت الاعتقالات خلال الفترة الممتدة ما بين شهري مارس وجوان 1950، واستخدمت فيها السلطة الاستعمارية كل مصالحها لتوقيف المتهمين والمشتبه بهم والتحقيق معهم وتنظيم محاكمتهم⁴ وامتدت هذه الاعتقالات جغرافيا لتشمل كل مناطق البلاد⁵، وتعرض خلالها أعضاء المنظمة الخاصة للقمع والتعذيب وخضعوا إلى تحقيقات

¹ - تم حجز عدة وثائق تتعلق بالنظام الداخلي للمنظمة الخاصة ووثائق تتعلق بالتكوين والتجنيد والهيكل التنظيمي وأسلحة وذخيرة ووثائق عسكرية.

² - جيلالي بلوفة عبد القادر، المرجع السابق، ص 49.

³ - حرب العصابات هي أسلوب عسكري سياسي من تقنيات الحرب التقنية، يستخدمه الطرف الأضعف عدة وعتادا للتغلب على خصم قوي، لما يجد أن أسلوب المواجهة المباشرة ليست في صالحه وهي استراتيجية دفاعية ذات طابع هجومي. راجع في هذا: الموسوعة العسكرية، ج1، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1977، ص 723-724.

⁴ -Mohamed Harbi, *Mirage et réalité...*, op. cit, p 76.

⁵ - امتدت سلسلة الاعتقالات والتوقيفات جغرافيا لتشمل مناطق جديدة خاصة في مدن وعمالمة قسنطينة، عنابة، تبسة، قالمة، سكيكدة، سوق أهراس، وفي عمالة الجزائر، شلف، تيارت، معسكر، عين تيموشنت، وهران ... للتفصيل أكثر أنظر :

Mohamed Harbi, *Mirage et réalité...*, op. cit, p 76.

قضائية وصدرت في حقهم أحكام جائرة¹.

وقد أحدث اكتشافها وما تبعها هزة عنيفة أفرزت تداعيات خطيرة على راهن ومستقبل الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية حيث اتخذت اللجنة المركزية قرارا لا يقل خطورة عن اكتشاف المنظمة الخاصة وهو إجراء الحل للفروع التي لم تكتشفها المخابرات الفرنسية في منطقة القبائل، الأوراس والعاصمة، مادامت الظروف لا تسمح بمباشرة أعمالها²، وكان لهذا الإجراء ردود أفعال سيئة وشعور بالجفاء بين رئيس الحزب وبين الشباب الذين بذلوا الكثير في سبيل إعداد ذلك الجيش من المناضلين المدربين وتلك الخطط والوسائل³.

كما تسبب اكتشاف المنظمة الخاصة في شرح عميق داخل الحركة من خلال بروز موقفين. الأول يمثله المعتدلون الإصلاحيون الذين ينتقدون وجود المنظمة الخاصة ونهجها، والموقف الثاني تمثله قيادة الحزب التي سارعت إلى نفي علاقة الحزب بالمنظمة، وأن كل ما يحدث لا يتجاوز حدود مؤامرة حيكت من طرف الدوائر الاستعمارية لضرب استقرار الحزب⁴، حيث أمرت قيادة الحزب المناضلين المقبوض عليهم بالتمكّر لاعترافهم السابقة وتقرر حل المنظمة مع تحويل قادتها إلى المنظمة السياسية مع ترك مصير المنظمة تواجهه لوحدها⁵.

¹ - كانت الحصيلة جسيمة، تمثلت في أكثر من 400 إعتقال وصدور 200 حكم بالسجن تصل إلى 10 سنوات والمنع من الإقامة والحرمان من الحقوق المدنية. ينظر إلى: محمد حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، صالح المثلوتي، موفم للنشر، الجزائر، 1994، ص 57.

² - Aissa Kechida, **les architectes de la révolution, témoignages**, édition chihab, Alger, S.d, p 34. Et Mahfoud Keddache, *histoire du Nationalisme ...*, op .cit, p860.

³ - يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 - 1954، د. م. ج، الجزائر، 1983، .127

⁴ - نفسه، ص 128.

⁵ - Aissa kechida, op. cit, p 34.

وبعد هذا القرار ابتعدت القيادة الحزبية أكثر عن الأهداف الثورية التي سطرته منذ البداية، وهذا ما جعل أعضاء المنظمة الخاصة يفكرون في اتخاذ موقف مستقل نهائيا عن المنظمة السياسية¹، هذا الاتجاه السياسي تمخض عنه قيام جبهة مشتركة من جميع التشكيلات السياسية الوطنية تحت اسم الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها في 05 أوت 1951²، وكان لهذه الخطوة القضاء على الأمل المتبقي لدى العناصر الثورية في عودة الحزب إلى نهجه الثوري، كون هذا الاتجاه حسب رأي محمد بوضياف³ يميع الطابع الثوري للحزب، ولهذا كان الطلاق حتميا بين القيادة وعناصر المنظمة الخاصة الذين نجو من الاعتقالات بسبب إبعاد الحزب لكل العناصر الثورية عن مناصب المسؤولية⁴ وعلى غرار ذلك فإن بوادر الأزمة داخل الحركة بدأت تلوح وتلقي بظلالها بعد شهر مارس 1950 ففي اجتماع اللجنة المركزية للحزب بتاريخ 18 مارس 1950 اختلف أعضائها في رسم مخطط واضح لهيكل الحزب وتضاربت الآراء حول دور رئيس الحزب ميصالي الحاج حيث رفضت اللجنة المركزية رئاسته مدى الحياة، فضلا عن تخويله حق النقض⁵.

¹– Ahmed mahsas, op. cit, p 279.

²– محمد عباس، ثوار ... عظماء، المرجع السابق، ص 54. وكذلك عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 324.

³– محمد بوضياف: من مواليد مدينة المسيلة سنة 1942، بدأ نشاطه السياسي في حزب الشعب الجزائري، عضو فاعل في المنظمة الخاصة، حُكم عليه غيابيا سنة 1950، التحق بفرنسا سنة 1953 مباشرة للنشاط في الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، من مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل، عضو لجنة 22 المفجرة للثورة وعضو لجنة الستة، أعتقل بتاريخ 22 أكتوبر 1956 في حادثة اختطاف طائرة الزعماء الجزائريين، أطلق سراحه بعد توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار سنة 1962، أسس حزب الثورة الاشتراكية 1963، تم توقيفه و سجنه لأشهر، عاش متنقلا بين المغرب وفرنسا، في بداية 1992 أستدعي لرئاسة الجزائر، اغتيل في شهر جوان 1992. لمزيد من التفاصيل راجع محمد عباس، اغتيال حلم، أحاديث مع بوضياف، دار هومة، الجزائر 2001، ص ص 7-50.

⁴– محمد عباس : ثوار عظماء..، المرجع السابق. ص 113.

⁵– أنظر النص الكامل لشهادة الدكتور شوقي مصطفى حول خلافه مع الرئيس ميصالي الحاج في

وفي شهر سبتمبر من نفس السنة، إثر خلاف بين رئيس الحزب ميصالي الحاج وأمينه العام المناضل حسين لحول¹ دفع بالأخير إلى تقديم استقالته من على رأس الأمانة العامة، وقد ترتب على ذلك حدوث فراغ كبير في الحزب بعد استقالة مجموعة من الأعضاء المؤثرين في توجهات الحزب ومن الموالين لحسين لحول².

وازدادت مشاكل الحزب تجذرا باتساع هوة الخلاف بين أعضاء اللجنة المركزية وبين زعيم الحزب ميصالي الحاج ومجموعة من الشباب المتحمس إلى العمل الثوري، لاسيما بعد اعتقال الرئيس ميصالي الحاج ووضعه تحت الإقامة الجبرية حيث أضحي المجال مفتوحا لمناوئيه في الإدارة لإحكام قبضتهم على الحزب³، في ظل هذه الأجواء الصعبة التي طبعت العمل النضالي اضطرت إدارة الحزب بعد جهود مضمينة لعقد مؤتمرها الثاني شهر أفريل 1953⁴.

¹ - حسين لحول: من مواليد مدينة سكيكدة في 17 ديسمبر 1917، بعد المرحلة الابتدائية والمتوسطة انتقل رفقة عائلته إلى العاصمة، ناضل في حزب الشعب الجزائري وسجن خلال الفترة (1937 - 1939)، شغل منصب الأمين العام للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية خلال (1948 - 1951)، وعضو اللجنة المركزية للحزب، من أبرز معارضي ميصالي الحاج. كان على اتصال دائم بالتيار الثوري، توفي سنة 1985 بالجزائر. ينظر: Benjamin stora, op.cit, p 290. وأيضا: محمد عباس، رواد الوطنية.. المصدر السابق، ص 57 - 58.

² - أبرز هؤلاء الدكتور شوقي مصطفاي، عبد الرزاق شنتوف، عمراني وشرشالي لمزيد من التفصيل راجع:

Mohamed Harbi, mirage et réalité... Op. cit, p 84. et Mahfoud keddache, Djillali Sari, **l'Algérie dans l'histoire**, o. p.u, Alger, 1989, p 117.

³ - بعد قيام ميصالي الحاج بجولته المقررة في المدن الجزائرية، تضايقت السلطات الاستعمارية من خطبه الثورية وفي 14 ماي 1952 وخلال زيارته لمدينة أورليان قبل (الشلف حاليا) قامت الشرطة بإعتقاله ثم وضعه تحت الإقامة الجبرية بمدينة نيور Niort الفرنسية. راجع في هذا **المصادر الأولية في ثورة أول نوفمبر 1954**، ثلاث نصوص أساسية ل "ح. ش. ج. ح. ل. ح. د"، تق: عبد الرحمن كيوان، تر: أحمد شقرون، منشورات دحلب، الجزائر 2004، ص 148.

⁴ - Ahmed mahsas, op. cit, p 296.

3-التصدعات السياسية ومؤتمرات الانفصال:

اعتبرت فترة الخمسينيات من أصعب الفترات التاريخية بالنسبة لمسار العمل السياسي للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية نتيجة تعمق فجوة الصراع بين هياكل الحركة، أي بين القيادة السياسية واللجنة المركزية بداية من شهر ديسمبر 1952¹، وكادت أن تؤدي إلى نسف كل التحضيرات التي أنجزت وتبديد كل الجهود التي بذلت².

1.3-المؤتمر الثاني للحركة وتعمق الخلافات:

أدى نفي ميصالي الحاج إلى تأجيل تاريخ انعقاد المؤتمر، وبعد كثير من الأخذ والرد ومشاورات بين أعضاء المكتب السياسي ورئيس الحزب، تم الاتفاق على صيغة تم بموجبها انعقاد المؤتمر الثاني للحركة، وذلك في الفترة بين الرابع والسادس من شهر أبريل 1953³ بمقر الحزب⁴ حضره نحو مائة (100) مندوب⁵ يمثلون أعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي

¹-Mohamed Harbi, *Mirage et réalité...*, op. cit, p 96.

²- Hocine Ait Ahmed, op. cit, p 210.

³- بدأت التحضيرات لعقد المؤتمر الثاني للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية منذ مارس 1952 إذا كان من المقرر عقده شهر جويلية من نفس السنة، إلا أن اعتقال ميصالي الحاج أخط الأمور والترتيبات. وقد سبق عقد هذا المؤتمر عقد عدة لقاءات جهوية في كل من العاصمة، قسنطينة، وهران وتيزي وزو وأشرف عليها كل من حسين لحول وسيد علي عبد الحميد. ينظر إلى: المصادر الأولية ...، المصدر السابق، ص14. وكذلك:

Ben youcef Ben Khedda, op. cit, p p 206 – 220. et Ahmed Mahsas, op. cit, p 296.

⁴- عقد المؤتمر بمقر الحزب في 02 شارع عمار القامة (شارتر سابقا) وقد حرص حسين لحول و الموالين له منع عدد من خصومه القياديين من حضور المؤتمر لذلك عين المكان من مقر الحزب حيث أن الاعتبارات الأمنية ذريعة لإبعاد العناصر الثورية المطلوبة من طرف الشرطة الاستعمارية من الحضور، وتذكر الكثير من المصادر أن الوحيد الذي حضر المؤتمر هو المناضل بن عبد المالك رمضان والذي أرسله محمد العربي بن مهدي. راجع.: Ahmed mahsas, op. cit, p79.

et Mohamed Teguaia, *l'Algérie en guerre*, O.P.U, Alger 2007, p 90.

⁵- إن تقديرات بعض المصادر والوثائق الأرشيفية تشير إلى حضور عدد أقل بكثير مما ذكرته غالبية المراجع حيث جاء في تقرير فرنسي مؤرخ في 22 أبريل 1953 أن المؤتمر لم يتجاوز الحضور فيه خمسون (50) مندوبا. أنظر:

CAOM – 81 F 776 GGA – Sir Général Rapp 22/04/1953.

للحركة ونوابها في المجلس الجزائري، وممثلو الهياكل الجهوية (الدوائر)¹ من أجل تقييم المراحل المقطوعة وإثراء برنامج الحزب على ضوء المتغيرات الجديدة، ورسم الإستراتيجية الضرورية والملائمة لإنجاز المرحلة الجديدة².

انعقد المؤتمر في جو مشحون بالتوتر وانعدام الثقة³، وقد اتضح ذلك جليا على وجوه المؤتمرين بسبب التراكمات السياسية السابقة والاختلافات في الآراء والتصورات ومسألة اكتشاف المنظمة الخاصة، وموقف قيادة الحزب السلبي من مناضليها، ناهيك عن الخلاف بين رئيس الحزب ميصالي الحاج وأعضاء اللجنة المركزية⁴.

وقد شكل المؤتمر محطة هامة في تطور الحركة لما أحرزه من قرارات حاسمة وخطيرة تخص العديد من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية⁵، وهو ما جاء واضحا في اللائحة الختامية التي تبناها المؤتمر⁶، حيث تضمن نقدا موضوعيا لوضعية الحركة وحالتها الراهنة والتناقضات الموجودة بداخلها ومن ذلك انعدام التنظيم، والإشارة إلى الكثير من النقائص الواجب تداركها ومعالجتها⁷.

كما تضمنت التأكيد على الخطوط العريضة لأهداف الحركة خلال المرحلة وقفز وتستر وتلميح سطحي للمشاكل والقضايا الفعلية التي كانت محل النقاش والتحليل، وقد نجح التيار المناهض لرئيس الحزب ميصالي الحاج من خلال أشغال هذا المؤتمر في تمرير مشروعه

¹ - محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر...، ج1، المرجع السابق، ص 189.

² - نفسه، ص 188.

³ - **CAOM**, 91/3F/143, « Rapp sur la situation du mouvement Messaliste 1946-1954 », p3.

⁴ - عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ج 3، ص 399.

⁵ أنظر نص اللائحة العامة التي تبناها مؤتمر 4. 5. 6 أبريل 1953 كاملة في المصدر نفسه، ص 392 - 398.

⁶ - Ben youcef Ben Khedda, op. cit, p 336.

⁷ - Ibid.

وفرض قناعاته ومطالبه التي من بينها المشاركة في الانتخابات والتحالف مع الأحزاب الوطنية الأخرى على قاعدة إصلاحية والتقليص من صلاحيات رئيس الحركة من خلال جعل المؤتمر واللجنة المركزية هما الهيئتان العليتان ومحور الشرعية والسلطة¹.

وإذا كانت هذه القرارات في حد ذاتها ضربة قاضية لميصالي الحاج بالنظر لمكانته داخل هياكل الحزب، فإنّ القطرة التي أفاضت الكأس هي تلك القرارات التي رافقت المؤتمر وشكلت بداية الأزمة الفعلية بين رئيس الحركة ميصالي الحاج وأعضاء اللجنة المركزية، حيث انتخب المؤتمر لجنة خماسية² تهدف إلى تعيين أعضاء اللجنة المركزية الجديدة وهو ما تم في شهر ماي 1953.

وفي يومي الرابع والخامس من شهر جويلية 1953، وأثناء انعقاد الدورة العادية للجنة المركزية قامت بانتخاب بن يوسف بن خدة³ أميناً عاماً للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية⁴ الذي بدوره أختار مساعدين له في إدارة الحزب، ويلاحظ على التشكيلة الجديدة للجنة المركزية للحزب غياب العناصر الثورية الذين أبعدها⁵ من حضور المؤتمر، وكذا

¹-Ahmed Mahsas, op. cit, p 297.

²- تتألف هذه اللجنة من: ميصالي الحاج، حسين لحول، بن يوسف بن خدة، مولاي مرياح و أحمد بودة.

³- بن يوسف بن خدة (1920 - 2003): حصل على البكالوريا بثانوية ابن رشد بالبلدية، التحق بجامعة الجزائر بقسم الصيدلة، نضل في صفوف حزب الشعب، في عام 1947 أصبح عضواً للجنة المركزية للحزب وبعد اندلاع الثورة أُلقي عليه القبض وأطلق سراحه سنة 1955، تبوأ عدة مناصب خلال الثورة، منها : عضو لجنة التنسيق والتنفيذ 1956، رئيس بعثة جبهة التحرير بلندن ثم وزيراً للشؤون الاجتماعية في حكومة فرحات عباس 1958، ثم رئيساً للحكومة سنة 1961، بعد الاستقلال اعتزل النشاط السياسي ليعود إليه سنة 1989 حيث أسس حزب الأمة توفي في 04 فيفري 2003 لمزيد من التفاصيل أنظرين يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، ط1، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2004، ص ص 10-50.

⁴ بعد ترشيح ثلاثة قياديين وهم : أحمد مزغنة، حسين لحول وبن خدة تم انتخاب هذا الأخير بالأغلبية في الدور الثاني، أنظر: Ben youcef Ben Khedda, op. cit, p 225.

⁵- يؤكد محمد يوسف في هذه النية في إقصاء العناصر الثورية من حضور المؤتمر بقوله: " إن مؤتمر الحركة يتم في ظروف كانت السلطة الاستعمارية تسعى فيها إلى البحث عن بقية إطارات المنظمة الخاصة والتي كانت مدعوة للمؤتمر ثم إن الطريقة

العناصر الموالية لرئيس الحزب ميصالي الحاج من عضوية المكتب السياسي على غرار أحمد مزغنة¹ ومولاي مرياح².

وأمام هذه القرارات الصادمة والمؤثرة على رئيس الحزب ميصالي الحاج³ تأكد رسميا من أن بعض العناصر القيادية داخل الحزب كانت تسعى إلى سحب البساط من تحت قدميه⁴، لذلك أعلن عن رفضها جملة وتفصيلا⁵ من خلال نص المذكرة التي بعث بها في شهر ديسمبر

التي سلكتها الحركة تعني التخلص من الطبيعة الثورية، ليتمكن أصحاب الحيل و بكل حرية من بسط النفوذ على الحزب ... " ينظر إلى : جيلالي بلوفة عبد القادر، المرجع السابق، ص 293.

1- أحمد مزغنة: انظم إلى حزب الشعب وأصبح سكرتيرا لفيدرالية الحزب سنة 1938 بالعاصمة من أنصار رئيس الحزب ميصالي الحاج، بعد مؤتمر هورنو 1954 أصبح مكلفا بالعلاقات الخارجية، توفي سنة 1982، أنظر: =Mohamed Harbi, la guerre...,op.cit, p 185.

2- مولاي مرياح: ولد بدوار سرغين بقصر الشلالة سنة 1912، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري وتمكن في ظرف قصير من كسب ثقة الرئيس ميصالي الحاج فأصبح من المقربين منه، وقف إلى جانب ميصالي الحاج خلال أزمة الحزب 1953 - 1954 بعد مؤتمر هورنو عين أمينا عاما للحركة الميصالية بعد الاستقلال عاد إلى مهنته ولما شرعا بسلك العدالة، توفي بالعاصمة في أواخر القرن الماضي. أنظر: محمد عباس، رواد الوطنية...، المصدر السابق، ص 336.

3- قصد إبلاغ ميصالي الحاج بقرارات اللجنة المركزية، انتقل الأمين العام الجديد بن يوسف بن خدة إلى مدينة نيور لإعلامه، ويطلب منه دراستها لاسيما المتعلقة منها بالمنظمة الخاصة بالإضافة إلى قضية التنسيق النضالي والسياسي بين الحركات المغاربية الثلاثة وكذا تتصيب المسؤولين المنبثقين عن المؤتمر ولم يبد ميصالي الحاج موقفا واضحا من هذه القضايا، مما تطلب عودة بن خدة مرة أخرى أيام 21 - 22 - 23 أوت 1953 لنفس الغرض لكن ميصالي الحاج طلب منه ترك جدول الأعمال لدراسته بعناية ثم إبداء رأيه. أنظر: شهادة عبد الرحمن كيوان في محمد عباس، رواد الوطنية...، المصدر السابق، ص 150. وكذلك : Ben youcef ben Khedda, op. cit, p 228.

4- ابراهيم لونيبي، "أزمة حزب الشعب، خلفياتها و أبعادها"، مجلة المصادر، م.و.د.ب.ح.و وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ع 2، 1999، ص 108.

5- على الرغم من أن العلاقات بين رئيس الحزب ميصالي الحاج والأمين العام الجديد بن يوسف بن خدة بدت عادية خلال زيارة هذا الأخير لمدينة نيور Niort وذلك لإبلاغ ميصالي الحاج بنتائج المؤتمر وقراراته، لكن الوضع لم يبق كذلك، إذ تبين أن ميصالي الحاج لم يكن موافقا على هذه القرارات، وإتضح ذلك من خلال نص المذكرة التي أرسلها إلى اللجنة المركزية شهر سبتمبر 1953. لمزيد من التفاصيل راجع : تقرير اللجنة المركزية في مؤتمرها المنعقد بالجزائر في 15 أوت 1954.

1953 وعبر فيها عن رأيه من القضايا المطروحة والقرارات المتخذة حيث أكد أنه ضد السياسة الصلاحية التي ينتهجها أعضاء اللجنة المركزية¹.

كما كلف باسمه بإبلاغ اللجنة المركزية بسحب ثقته من الأمين العام وضرورة تخويله الصلاحيات الكاملة والسلطة المطلقة لتصحيح مسار الحزب²، وللدرد على هذه الانتقادات والقرارات اجتمعت اللجنة المركزية أيام 13-14-15-16 سبتمبر 1953 وقررت:

1. رفض طلب رئيس الحزب ميصالي الحاج القاضي بمنحه سلطات مطلقة لإدارة شؤون الحزب لأن ذلك يتنافى والقانون الأساسي للحركة.

2. رفض الأمين العام بن يوسف بن خدة تقديم استقالته كون اللجنة المركزية هي الوحيدة المخولة قانونا لسحب الثقة منه.

3. إرسال وفد للقاء ميصالي الحاج شهر أكتوبر 1953 لحل الخلاف القائم بين الطرفين³.

وأمام تعثر هذا اللقاء أصدرت اللجنة المركزية بيانا⁴ في شكل نداء شهر ديسمبر 1953 لعقد مؤتمر وطني، في المقابل وجه رئيس الحزب ميصالي الحاج نداء شديد اللهجة للجنة المركزية المجتمعمة في الفاتح من جانفي 1954 ندد فيه بانحراف الحزب وجدد سحب ثقته ليس في الأمين العام فحسب بل تعدها إلى إدارة الحزب كلها وطالب منحه الصلاحيات الكاملة

¹-Ahmed Mahsas, op. cit, p 298.

²- شهادة عبد الرحمن كيوان، المصدر السابق، ص 119.

³-Ben youcef Ben Khedda, op. cit, p p 238 – 239.

وأیضا: مومن العمري، المرجع السابق، ص 228.

⁴- وقع هذا البيان كل من حسين لحول، بن يوسف بن خدة وعبد الرحمن كيوان وأرفق هذا النداء ببرنامج عمل موجه إلى جميع الشعب الجزائري وإلى الأحزاب والمنظمات والشخصيات الوطنية.

والسلطات المطلقة لتقويم الحزب، وهدد بإخراج القضية إلى الشارع وإعلام القاعدة النضالية في حالة عدم استجابتها لمطالبه¹.

غير أن اللجنة المركزية تمسكت بمواقفها معتقدة أنه قد يتراجع عن مطالبه معلقة أمالا على جهود بعض دعاة المصالحة بين الطرفين لإعادة المياه إلى مجاريها حيث اجتمعت يوم 04 جانفي 1954 لدراسة ما جاء في رسالة رئيس الحزب ميصالي الحاج وقررت التمسك بموقفها الراض لطلبه القاضي بمنحه سلطات مطلقة في إدارة شؤون الحزب، وكذا قراره المتضمن سحب الثقة من الأمين العام الجديد للحزب ومن أعضاء القيادة الجديدة، كما قررت اللجوء إلى التحكيم من خلال دعوة رئيس الحزب إلى عقد مؤتمر وطني استثنائي للفصل في الخلاف² فأوفدت لجنة ثانية برئاسة حسين لحول لنقل هذا الاقتراح مرة ثانية لكنه رفض استقبالها³.

حملت بدايات سنة 1954 معها الجديد في مسار الخلاف بين الطرفين فلم يظل الصراع في القمة فقط حيث فاجأ ميصالي الحاج الجميع بإعلان على الملأ تفاصيل خلافه مع اللجنة المركزية⁴ وذلك في رسالة وجهها يوم 25 فيفري 1954 إلى جموع المناضلين باسم "لجنة الخلاص العام" جاء فيها:

" أيها الأخوة الأعزاء لما كنت حريصا على مصالح الحركة ومستقبلها فإنّي أكتب لكم خطابي هذا لأخطركم بأنّي قد سحبت ثقتي من الإدارة الحالية ولسوف يطول خطابي هذا لو حاولت أن أشرح لكم الأسباب التي حملتني على اتخاذ مثل هذا القرار ويكفيني أن أقول لكم أنّني أبذل

¹-Ben youcef ben khedda, op. cit, p 238.

وأبضا: مومن العمري، مرجع سابق، ص 228.

²- رابح بلعيد، "المركزيون وميصالي، النزال ينزل إلى القاعدة"، جريدة رسالة الأطلس، ع 139، ص 11.

³-Ben youcef ben khedda, op. cit, p 237.

⁴- ابراهيم لونيبي، أزمة حزب الشعب ...، المرجع السابق، ص 109. وكذلك: جيلالي بلوفة عبد القادر، المرجع السابق، ص 294.

جهدي منذ أربع سنوات لكي تتبع الإدارة طريقها السوي غير أنه بالنظر إلى نفيي والعزلة التي أحاطني بها رجال الإدارة لم أستطع أن أدافع عن ملاحظاتي وتوصياتي حتى لا تقع الحركة في الوضع الخطير الذي أضحت فيه في الوقت الحاضر ...¹.

شكلت الرسائل الموجهة من قبل ميصالي الحاج² بداية العصيان والانشقاق حيث خرجت الأزمة من محيطها المغلق إلى تفشي أسرار الحزب في الشارع وعند العام والخاص، فحاول الميصاليون والمركزيون استدراج مناضلي الحزب وإطاراته كل على حدى مستعملين التحريض تارة والضغط تارة أخرى وأثير الصراع عبر الرسائل والمناشير والصحف وتبادل الطرفان التهم وكشف العيوب وتطورت الأمور من المشادات الكلامية إلى الاعتداءات الجسدية بين المناضلين³.

وقد أدى قرار اللجنة المركزية للحركة بعد اجتماعها يومي 22 و 23 ماي 1954 بسبب كل السلطات المخولة لميصالي الحاج إلى إخراج الصراع من أزمة مواقف إلى قطيعة نهائية⁴.

2.3-المؤتمرات الاستثنائية والقطيعة النهائية بين الميصاليين والمركزيين:

كان من نتائج تصدع الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بروز جناحين متصارعين هما الجناح الميصالي الذي مثله مناضلون التقوا حول شخصية رئيس الحزب

¹ - رابح بلعيد، المرجع السابق، ص 11.

² - وجه ميصالي الحاج عدة رسائل تحمل انتقادات واتهامات خطيرة ضد المركزيين منها: برقية إلى مناضلي الحركة من الطلبة والتجار والمتعاطفين ناحية باريس وكل المدن الفرنسية بتاريخ 11 مارس 1954. وكذلك رسالة جوان 1954 والتي عنوانها بـ "لماذا لا أثق في اللجنة المركزية ...". لمزيد من التفاصيل راجع:

Mohamed Harbi, **les Archives de la révolution algérienne**, éditions dahlab, Alger 2010, p p 57 – 60.

³ -Ahmed mahsas, op. cit, p 499.

⁴ - جيلالي بلوفة عبد القادر، المرجع السابق، ص 295.

ميصالي الحاج إما إعجابا أو وفاء له، وجناح ثان مثله الأمانة العامة ومن ورائها أعضاء اللجنة المركزي للحزب¹، حيث تطور الخلاف إلى حد الصدام بين الطرفين ووصل النزاع بينهما مرحلة التأزم الذي أدى إلى القطيعة النهائية في جو مشحون بالكراهية وتبادل التهم، وقد تجلت مظاهر هذا الصراع أكثر عند عقد كل طرف لمؤتمره صيف 1954 واتخاذ قرارات كانت بمثابة الإعلان الرسمي عن الانقسام الذي أضحى حقيقة واقعة².

1.2.3- مؤتمر هورنوا- بلجيكا:

لكي يقطع الميصاليون الطريق أمام المركزيون سعوا لعقد مؤتمر استثنائي أيام 14، 15، 16 جويلية 1954 في مدينة هورنو البلجيكية في غياب رئيس الحزب الذي كان منفيًا بفرنسا³، وانهقد المؤتمر في سينما ستار⁴ وحضره مائة وخمسون (150) ممثل⁵، من بينهم ثلاثة (03) من قداماء اللجنة المركزية⁶ وثلاثة (03) من تنظيمات تابعة للحزب⁷، ومائة وأربعة وأربعون (144) ممثلا معينًا حسب سلم درجاتهم في الحزب من الجزائر وفرنسا وبلجيكا، ساد المؤتمر جوا مشحونا غلبت عليه علامات الإحباط واليأس، وقد شهدت أشغال يومه الأول تلاوة التقرير⁸ الذي بعث به رئيس الحزب ميصالي الحاج وتضمن سردا شاملا ومفصلا لتطور الحركة منذ

¹- أنظر شهادات كل من المناضلين عبد الحميد مهري ومحمد بوضياف في: محمد عباس، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 51.

²- أنظر الملحق رقم 04.

³-« Le congrès extraordinaire du MTLD s'est tenu à l'étranger les 14-15 et 16 Juillet 1954 », Journal L'Algérie libre, n°119, le 6-08-1954, p1-2.01: أنظر الملحق رقم:

⁴- ذكر الدكتور رايح بلعيد أن المؤتمر لم يعقد في سينما ستار كما تناقلته الكثير من المصادر والمراجع، بل عقد في سينما لابيرير. ينظر إلى: رايح بلعيد، المرجع السابق، ص 11.

⁵-CAOM, 10 CAB 1, Rapp GGA, Service de surveillance du territoire de l'Algérie, Juillet 1954.

⁶- وهم أحمد مزغنة ومولاي مرياح ومحمد ممشاوي.

⁷- منهم واحد عن الطلبة وممثل واحد عن الكشافة الإسلامية الجزائرية.

⁸- راجع التقرير بالتفصيل في: يحي بوعزيز، الاتهامات...، المرجع السابق، ص 24 - 82.

1938 إلى 1954، ومستعرضا مختلف القضايا والأزمات التي اعترضت مسارها كما شمل أيضا مسألة الانحراف السياسي الذي تعيشه الحركة، وتسببت فيه جماعة المركزيين وأثرت سلبا على الحزب، وخصص اليومين الآخرين لدراسة القضايا ومنها الوضع المتأزم للحزب وقد خرج المؤتمر بقرارات حاسمة وخطيرة على مستقبل الحركة¹ أهمها:

1. حل اللجنة المركزية الغائبة – رغم استدعائها للمؤتمر² كما يمكن إعادة إدماج بعض عناصرها في الحزب.

2. فصل المتسببين في الانحراف السياسي والمتعاونين مع الاستعمار الجديد³.

3. استرجاع أموال وممتلكات الحزب التي هي في حوزة الإدارة السابقة.

4. إسناد رئاسة الحزب لميصالي الحاج مدى الحياة وتحويله السلطة المطلقة لتقويم الحزب⁴.

اعتبرت هذه القرارات قاسية ومتطرفة كونها نسفت كل الجهود والمحاولات الرامية للتوصل إلى وفاق بين الميصاليين والمركزيين وأبعدت مناضلين لهم تجربتهم ووزنهم في الحركة، كما زادت من حدة الأزمة واتساع الهوة بين الجناحين المتخاصمين.

¹-Ahmed mahsas, op. cit, p 494. etaussiBen youcef ben khedda, op. cit, p 250.

²- وجه ميصالي الحاج الدعوة لمجموعة كبيرة من أعضاء اللجنة المركزية لحضور مؤتمر هورنو ببلجيكا ومنهم بن يوسف بن خدة، حسين لحول، سيد علي عبد الحميد، عبد الرحمن كيوان، أحمد يزيد، صالح الونشي، محمد فروحي ... لكنهم رفضوا الدعوة لحضور المؤتمر وأعتبروها استدعاءات لمحاكمتهم.

³- ونقصد بهم الإصلاحيون الذين ربطوا علاقات مع رئيس بلدية العاصمة، جاك شوفالي وقد اعترف المركزيون بتعاونهم معه، مبررين ذلك بأنه مطابق تماما لقرارات المؤتمر الثاني للحركة، وأنه تم علنا وليس سرا كما ادعى ميصالي الحاج. للتفصيل أكثر أنظر: رابح بلعيد، "المركزيون، الاستقلال عن طريق الإصلاحات"، رسالة الأطلس، ع 146، ص 11.

⁴-**C.N.O.M** série fr CAOM Oran 92568 dossier: congrès du P. P. A. M. T. L. D. à Hornu (Belgique) le 14. 15. 16 juillet 1954.

وأیضا: عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ج3، ص ص 442 - 444.

2.2.3- مؤتمر المركزيين أوت 1954:

ردا على قرارات وتوصيات مؤتمر هورنو دعا الأمين العام للحزب حسين لحول وجماعته من المركزيين إلى عقد مؤتمرهم بمدينة الجزائر بين الثالث عشر (13) والسادس عشر (16) من شهر أوت 1954¹، وبعد مداوات أربعة أيام أصدر القرارات التالية:

1. رفض اتهامات ميصالي الحاج للحزب بالانحراف نحو الإصلاحية والانتهازية.
2. التأكيد على الخط السياسي والسياسة العامة للحزب المسطرة في المؤتمر الثاني للحزب المنعقد شهر أفريل 1953.
3. التنديد باجتماع الانشقاق والانفصال المنعقد ببلجيكا وعدم الاعتراف بالهيئة الانفصالية التي تمخضت عنه.
4. تجريد ميصالي الحاج ومقربيه على غرار أحمد مزغنة ومولاي مرياح من جميع الوظائف والمسؤوليات داخل الحزب².

عرف الخلاف بين الطرفين بعد هذا المؤتمر مرحلة جديدة بحيث انقسم الحزب إلى قسمين وأصبح الصدع به واضحا، ووصل الصراع السياسي إلى حد الاقتتال ونقلت الصحافة حالات عديدة عن الخلافات والاصطدامات الجسدية بين مناضلي الحركة³.

كانت نتائج الأزمة مدمرة للحركة ومن ورائها تراث ثوري عريق وبأيدي قيادة وطنية وفي هذه الأجواء استغل التيار الثوري الأزمة وتداعياتها لصالحه بتجنيد الطاقات النضالية الشابة والعمل

¹ – **CAOM, 91/3F/143**, « Rapp sur la situation du mouvement Messaliste 1946–1954 », p3.

²– **Journal La Nation algérienne**, n°01, du 03.09.1954.

وأیضا: عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ج3، ص ص 448 – 449. وكذلك: يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص 131.

³– **journal d'Alger**, du 05 et 06/09/1954.

على تفجير الثورة لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص ومن حالات التصدع والانهييار.

في 17 أوت 1954 كتب العقيد "بول سكوين" رئيس إدارة الاتصالات لشمال إفريقيا في مقدمة النشرة السياسية المسلمة إلى الحاكم العام روجي ليونار¹، جاء فيها:

" إن انشقاق حركة انتصار الحريات الديمقراطية أصبح نهائيا فقد وقع الانفصال بين الكتلتين ولكل واحدة لجنيتها المركزية وهما يتبادلان التهديد بالوصول إلى استعمال الأيدي، إن كتلة ميصالي كانت أكثر وأقرب لانشغالات المناضلين، يمكن أن يغلب رغم البراعة السياسية لأنصار حول"².

وحسب فرحات عباس فإنّ سبب النزاع القائم داخل الحزب كان نتيجة للتباين في التفكير واختلاف أساليب إدارة الحزب، فكان بين اثنين إما التسيير الجماعي وإما السلطة المطلقة لميصالي الحاج، إلا أنّ هذه الأزمة أثارت في أوساط المناضلين مجادلات حول المشاكل السياسية الأساسية وبالخصوص حول سبل الكفاح ووسائله وحول الظروف المواتية للخروج من الكفاح السياسي إلى الكفاح المسلح³.

على العموم فقد انتهى التأزم الذي مس التيار الاستقلالي إلى تفكك بناءه السياسي التنظيمي وانقسام قاعدته النضالية معلنا عن بداية مرحلة جديدة من الصراعات الداخلية والمشاكل الصعبة التي عرقلت سير الثورة التحريرية سياسيا وعسكريا.

¹ - روجي ليونار: حاكم فرنسي في الجزائر في ظل حكومة فرانس مانديس، من 1954 إلى 12 فيفري 1955 ليخلفه الحاكم جاك سوستال.

² - قدادة شايب، الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934-1954 دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، 2006-2007، ص 33.

³ - فرحات عباس، حرب الجزائر... المصدر السابق، ص 261.

4- المخاض العسير وولادة جبهة التحرير الوطني:

مما درجت على تناوله الكثير من المراجع التاريخية التي تناولت هذا الموضوع بالتحليل والدراسة أن ولادة جبهة التحرير الوطني كانت ولادة قيصرية نتيجة تعمق فجوة الصراع بين القيادة السياسية واللجنة المركزية بداية من شهر ديسمبر 1952¹.

وقد شكلت فترة الخمسينيات منعطفا حاسما وخطيرا بالنسبة لمسار العمل السياسي للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية الذي شهد أزمة مركّبة ومعقّدة² ذات أطراف وأبعاد متعددة، نتيجة تراكم سلسلة من الأزمات المتعاقبة التي ترسبت أحداثها لتؤدي إلى انفجار الحزب ووقوع القطيعة النهائية³.

1.4- اللجنة الثورية للوحدة والعمل:

إنّ الأزمة التي أصابت التيار الثوري لم توقفه بل ظل يبحث عن الإطار السياسي الذي يمكن أن يوفر له الدعم المادي من داخل الحزب ويتمكن من الانطلاق في العمل المسلح⁴، ففي سنة 1953 بلغت الأزمة داخل الحزب ذروتها بين ميصالي الحاج واللجنة المركزية وازداد معها موقف التيار الثوري تعقيدا بسبب هذا الصراع، فتشير بعض المصادر التاريخية إلى أنّ بوضيافوديدوشسعيّا إلى معرفة موقف ميصالي من الثورة ومتى موعدها؟ فكان الجواب هو

¹-Mohamed Harbi, Mirage et réalité, op. cit, p 96.

²- عيسى كشيده، المصدر السابق، ص.ص 59-61. وأيضا: يحي بوعزيز، الاتهامات المتبادلة...، المرجع السابق، صص

30-39. وكذلك: Benyoucef ben khedda, op. cit, p.p 189-254.

³- محمد عباس، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 49.

⁴- لمجد ناصر، أحاديث مع أحمد علي مهساس، دار الخليل القاسمي، الجزائر، 2013، ص 60.

الانتظار ووضع الثقة في شخصه وهو جواب لم يشف غليلهم ولم يعطهم الأمل المرجو نحو المنحى الذي يريدون¹.

وفي خضم تطور الأزمة نحو منحى لا يخدم توجههم قرر هذا التيار عدم الميل إلى أي من طرفي الصراع وهو ما ظهر عمليا في اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي أنشأت في مارس 1954² بهدف لملمة الصفوف وعدم انقياد المناضلين في دوامة الصراع والأزمة داخل الحزب - ح. إ. ح. د- حزب الشعب- ، ولم تنجح في مسعاها رغم أشهر من العمل والمحاولة ستمر إلى المرحلة الموالية وهي التحضير لتفجير العمل المسلح كونه الحل الوحيد لخروج الحزب من هذه الأزمة³.

ورغم أنّ اللجنة الثورية لم تقتصر على أعضاء من التيار الثوري لوحده إلا أنّ بعض المصادر تشير إلى أسباب أخرى كانت وراء فشلها منها اعتقاد المناضلين أنها قوة ثالثة داخل الحزب، كما يعاب عليها أيضا ضعف التبليغ و نقص الشرح، بانسحاب عضوي اللجنة المركزية بشير دخلي ورمضان بوشبوية بأمر من اللجنة المركزية تكون اللجنة الثورية للوحدة والعمل قد فشلت في جمع صفوف الحزب⁴.

وحقيقة عمل الجناح الثوري مع المركزيين أقلق أنصارهم نوعا ما فكان عليهم تدارك الأمر فعقد كل من بوضياف وبن بولعيد وديدوش اجتماعا لتدارس الوضعية فقرروا استدعاء قداماء

1- للمزيد حول تفاصيل تداعيات الأزمة داخل حزب الشعب الجزائري في هذه الفترة عد إلى: يحيى بوعزيز، الأزمة بين مبصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير 1946-1962، دار هومة، الجزائر، 2003. وأنظر كذلك كلا من:

Benyoucef ben khedda, op. cit. Et aussi Ahmed mahsas, op. cit.

2- CAOM, 91/3F/143, « Rapp sur la situation du mouvement Messaliste 1946-1954 », p3-4.

3- Benyoucef ben khedda, Op. cit, p 249-252.

4- للمزيد حول عمل و توجه اللجنة الثورية للوحدة و العمل عد إلى: لونيبي ابراهيم، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر، د. ت، ص ص 9-22.

المنظمة الخاصة من أجل توضيح الرؤى لأنصار الثورة وبحث سبل العمل المتاحة¹، وهو ما سيسفر عنه الاجتماع المعروف باجتماع الإثنين والعشرين.

2.4- اجتماع 22 وبداية التحضير لتفجير الثورة:

وتشير بعض المصادر التاريخية أن بوضياف استدعى لهذا الاجتماع التاريخي العناصر التي يثق في صلابتها و تمسكها بالخيار الثوري، و قد كانت خياراته قليلة نظرا للحالة التي وقع فيها أعضاء المنظمة الخاصة فمنهم من هو في حالة فرار ومنهم من هو مسجون وغيرها من الوضعيات التي لم تتح له التواصل معهم² وتم الاتصال بمجموعة من المناضلين كل اتصل بمجموعة فبلغ عدد المجتمعين اثنين و عشرين³، وعلى ما يبدو بدأت التحضيرات الجدية للعمل المسلح ضد الإحتلال الفرنسي حيث ناقش المجتمعون قضية المنظمة الخاصة ووضعيتها الحزب فتوحدت الرؤى كلها حول العمل المسلح كخيار وحيد، ودون الخوض في جدل كيفية تعيين بوضياف منسقا ليختار هو مساعديه فاختر كل من بين مهيدويديوش وبيطاطوبن بولعيد أي خمسة أو ما يطلق عليها في المراجع بمجموعة الخمسة⁴.

والملاحظ أن التيار الثوري اختار الأسلوب والطريق ومضى في تجسيد مخططه عمليا من خلال تكليف مجموعة الخمسة التي ستندعم بسادس وتسمى مجموعة الستة فبعد اجتماع

1- محمد بوضياف، المصدر السابق، ص42.

2- عيسى كشيدة، المصدر السابق، ص69.

3- مجموعة الإثنين و العشرين : ديدوش مراد - بوعجاج الزبير - مرزوقي محمد - بلوزداد عثمان - دريش إلياس - العمودي عبد القادر - سويداني بوجمعة - بوشعيب بالحاج - زيغود يوسف - بن عودة مصطفى - بيطاط رابح - حباشي عبد السلام - بن مهدي العربي - بن عبد المالك رمضان - بوصوف عبد الحفيظ - مشاطي محمد - بوعلي السعيد - ملاح سليمان - باجي مختار - بوضياف محمد - مصطفى بن بولعيد - كشيدة عيسى .

4- يذكر بيطاط أنّ المجتمعين طلبوا من بن بولعيد اختيار أربعة أشخاص في حين يطرح كشيدة فكرة أخرى مفادها رفض التعيين وإنما تمت العملية بالانتخاب. أنظر: رابح بيطاط، "كيف حضرنا ثورة الفاتح من نوفمبر 1954"، مجلة النائب، ع.خ، المجلس الشعبي الوطني، 2004، ص07. وأنظر كذلك: عيسى كشيدة، المصدر السابق، ص71.

الخمسة مع وفد القبائل¹ برئاسة كريم بلقاسم وبعد توضيح المسعى في نقاش سادته الصراحة بين الطرفين والتي كانت أحد أهم أسباب اقتناع وفد منطقة القبائل حسب بعض المصادر التاريخية وبهذا أصبح كريم بلقاسم العضو السادس².

ويشير بعض المؤرخين إلى أن انضمام كريم بلقاسم إنما يرجع إلى تقطن المجتمعين إلى عدم اكتمال التمثيل بالنسبة للمناطق وهو أن منطقة القبائل كانت تنقص وهو ما تم تداركه، وقد اكتملت المجموعة وأصبحت بدل الستة تسعة بعد إضافة الوفد الخارجي الذي كان في القاهرة والذي سنتحدث عنه لاحقاً وهم بن بلة وآيت أحمد وخيضر مما يدل على توجه المجموعة نحو القيادة الجماعية التي أكد عليها بوضياف في عدة مواطن، وتم الإتفاق على تفجير الثورة وتأجيل الموعد الأول حسب بوضياف بسبب انكشاف السر على بعض المركزيين ليضطر الثوار إلى تأجيل الموعد³.

خلال هذا الاجتماع تم تعيين قادة المناطق الخمسة ونوابهم، فالمنطقة الأولى بقيادة مصطفى بن بولعيد -نوابه شبحاني بشير، عباس لغرور وعاجل عجول-، أما المنطقة الثانية فبقيادة ديدوش مراد-نوابه لخضر بن طوبال عمار بن عودة-، والمنطقة الثالثة بقيادة كريم بلقاسم-نائبه عمار أوعمران-، والمنطقة الرابعة بقيادة رابح بيطاط -نوابه الزبير بوعجاج، سويداني بوجمعة بوشعيب أحمد-، أما المنطقة الخامسة فبقيادة العربي بن مهدي -نوابه عبد الحفيظ بوصوف، عبد المالك رمضان، الحاج بن علا-، وبعد الاتفاق على صياغة بيان يوضح أهداف هذه الثورة ويعرفها وبعد مراجعته في اجتماع 24 أكتوبر 1954م والذي خرج

1- وفد منطقة القبائل: كريم بلقاسم ، عمار أوعمران ، محمد أمعوش ، السعيد بعبوش ، محمد زعموم. أنظر: عيسى

كشيدة،المصدر السابق، ص80.

2- نفسه، ص79-81.

3- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص584. وكذلك:

منه المجتمعون-بوضياف - بيطاط- بن مهدي - ديدوش- بقرار تحديد الموعد التاريخي واتفقوا على أن يبقى الأمر سريا وأن لا يعلم به أحد إلا قبل الموعد بثمانية وأربعين ساعة. وانطلقت العمليات العسكرية ضد أهداف محددة مسبقا ووفقا للإمكانيات المتاحة لدى الثوار الذي اتخذوا قرار الانطلاق ثم التنظيم لشعورهم بأن انتظار الظروف المناسبة لن يمكنهم من السير نحو الإجراء العملي الذي يمكنهم من تحقيق القطيعة مع الاحتلال، وهو ما مكنها من ضم الكثير من مناضلي حزب الشعب -ح.إ.ح.د بل أن ارتفاع عدد المنضمين للثورة سرعان ما أبان حاجتها للسلاح الذي لم يكن كافيا، والذي كان بسيطا في معظمه أمام الصعوبات التي واجهها الوفد الخارجي حينها من توفير شحنات من السلاح المأمول وصولها إلى جبهات القتال¹.

1- الزبيري ، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق ، ج1، ص124-125.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

القيادة الثورية في المرحلة الأولى من الثورة-الرهانات والتحديات 1954-1956

1- العمل المسلح بين التآزم الداخلي والاستعجال في الانطلاقة

2- مسألة التسليح

3- العلاقة بين قيادات الداخل والخارج

سأحاول من خلال هذا الفصل الوقوف عند حيثيات أهم العقبات الميدانية، والنقائص التي ارتبطت بالأداء الثوري للمرحلة الأولى من الثورة التحريرية 1954-1956.

1- العمل المسلح بين التأزم الداخلي والاستعجال في الانطلاقة:

شهد التيار الاستقلالي للحركة الوطنية الجزائرية منذ 1945 هزات وأزمات عنيفة كان لها الأثر في تصدع الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1954، ورغم الاحتواء السريع لهذه الأزمة- ولو ظاهريا على الأقل- من قبل الفصيل الثوري الذي أسس اللجنة الثورية للوحدة والعمل للتحضير للعمل الثوري، لتتواصل مساعي التحضير المستعجل لتفجير الثورة مع الهيئات الجينية (لجنة 22، لجنة 05+01، لجنة 09)¹، لكن الملاحظ أنّ المخاض كان عسيرا ومستعصيا على قادة الثورة، فإن نجحت النخبة الثورية في الخطوة الأولى وهي التفجير، فإنها اصطدمت منذ البداية بجملة من العراقيل التي كان عليها إيجاد حلول سريعة وناجعة لاستمرار العمل المسلح، ومنها مسألة التنظيم أولا، وحل خيوط التأزم الذي تواصل ضمن التيار الاستقلالي، بل وتساعد أكثر بعد تفجير الثورة²، وهو ما سنقف عنده في هذا العنوان.

1.1- إشكالية التحضير والتنظيم في مرحلة الانطلاقة:

شكلت مهمة التحضير للثورة التحريرية وتنظيمها أحد الإشكالات الرئيسية لدى مفجري الثورة، وبالنظر إلى القرار الذي اتخذ من قبل لجنة الستة (06) من حيث تفجير الثورة أولا ثم تنظيمها³، وهو ما جعل الأمر صعبا بل وعسيرا من الناحية العملية، لا سيما وأنّ

¹ محمد بوضياف، المصدر السابق، ص 11 وما يليها.

² ابراهيم لونيبي، الصراع السياسي... المرجع السابق، ص ص 9-31.

³ -Mohamed Harbi, Mirage et réalité..., Op.cit, P122.

الثورة في عامها الأول ستواجه عقبات ميدانية، وضغوطا استعمارية كادت أن تخنق الثورة وهي في بدايتها، لذلك كان تنظيم الثورة بعد تفجيرها أحد أولويات قادة الثورة، وهو ما بدا عسيرا، ولم تفك بعض خيوطه -إن لم نقل جلها- إلا مع مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، الذي حاول وضع ضوابط ومبادئ تنظيمية، وفك الغموض والضبابية التي ارتبطت بالمبادئ التنظيمية والقوانين الداخلية للثورة عند انطلاقها، في الوقت نفسه سيكون اندلاع الثورة حلا استراتيجيا لإنقاذ الحركة الوطنية من المأزق الذي وقعت فيه نتيجة الأزمات المتعاقبة التي أصابتها، وتواصلت تبعاتها في ظل المرحلة الأولى، ثم في بقية عمر الثورة بأشكال مختلفة ومتباينة¹.

فاندلاع الثورة التحريرية ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 والروح التفاؤلية التي ارتبطت بتفجيرها سرعان ما اصطدمت بالكثير من العقبات على أرض المعركة التي كانت جبهاتها تزداد يوما بعد يوم، فقد كان على قيادة الثورة أن تواجه جملة من التحديات السياسية والعسكرية، منها ما كان مرتبطا باستمرار تداعيات التأزم الداخلي في صفوف التيار الاستقلالي، ومنها ما كان متعلقا بنقائص التحضير والتنظيم للمشروع الثوري خلال صيف 1954².

لا سيّما وأنّ القيادة التي أخذت على عاتقها التحضير لمباشرة العمل الثوري أخفقت في إقناع عدد من الوجوه البارزة في التيار الاستقلالي لتولي قيادة الواجهة السياسية للثورة، وأيضا منع حدوث الانشقاق داخل الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية وفي جر العسكريين نحو التأييد للمشروع الثوري، إذ استمر قادة اللجنة المركزية في تشكيكهم بجدوى العمل المسلح وحول فرص نجاح المبادرة بإعلان الثورة ولم يتوقف المركزيون عند مستوى الخطاب، وإنما سعوا لعرقلة جهود الثوريين ميدانيا عبر حملات

¹ - محمد حربي، الثورة الجزائرية...، المصدر السابق، ص ص 153-158.

² - عبد النور خيثر، تطور الهيئات...، المرجع السابق، ص 116.

دعاية مضادة لفكرة التعجيل بالثورة في أوساط القواعد النضالية للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، وحاولوا إقناع الوفد الخارجي المتواجد بالقاهرة -أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد، بتأجيل البدء في المخطط الثوري¹.

إنّ الطابع الاستعجالي والسرعة اللتان لازمتا عملية التحضير لتفجير الثورة التحريرية لم تتح لقاتتها ترتيب أمور القيادة السياسية وتنظيمها، ووضع تخطيط محكم لمراحلها اللاحقة، لذلك فإنّ المتمعن في طبيعة المرحلة الأولى من الثورة يكتشف أنّ الأداء الثوري للنخبة الثورية كثيرا ما ارتبط بالمبادرات والاجتهادات الفردية للقيادة، فالظروف السياسية العسيرة التي أحاطت بمساعي النخبة الثورية في تحضير العمل المسلح عبر حشد العدد والعدة، وتوحيد الصفوف لمباشرة العمل الثوري، سرعان ما كشفت أنّ أداء القيادة الثورية كان مشوبا بالكثير من النقائص في الجهود التحضيرية والكثير من الغموض والضبابية في المبادئ التنظيمية وفي القوانين الداخلية.

2.1-انطلاق العمل المسلح في ظل الانشقاق والتأزم في صفوف التيار الاستقلالي:

عدّت الفترة ما بين سنوات 1950-1954 من أصعب الفترات في مسيرة الحركة الوطنية الجزائرية، ويتعلق الأمر بالتجربة المؤلمة التي مرت بها الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية نتيجة استفحال أزمة مزمنة لازمتها منذ ميلادها إلى غاية آخر فصولها الأساسوية، الذي انتهى بانشقاق الحزب وتصدعه، رغم مساعي ثلة من النشطاء

¹ - تشير بعض الروايات إلى خلاف كبير حدث بين محمد بوضياف وأبرز العناصر في اللجنة المركزية التي سعت لعرقلة مشروع تفجير الثورة بصورة استعجالية، حيث تحدى حسين لحول على مرأى حشد من المناضلين بالمضي نحو العمل المسلح دون انتظار المدد لا من المركزيين ولا من الميصاليين. للتفصيل أكثر ينظر: عبد النور خيثر، تطور الهيئات ...، المرجع السابق، ص117.

لأجل رأب الصدع والعمل على تسوية الخلافات بين طرفي النزاع-الميصاليين والمركزيين-¹.

حيث أنه منذ ربيع 1954 دخل النزاع بينالميصاليين والمركزيين مرحلة التآزم الذي أدى إلى القطيعة النهائية في جوّ مشحون بالكراهية وتبادل التّهم، باحتكار المناصب الحزبية العليا والابتعاد عن المبادئ والأهداف المنشودة.²

ومن مظاهر ذلك التآزم الداخلي عقد الميصاليين لمؤتمرهم الاستثنائي بهورنو- بلجيكا- الذي شكل الانفجار الأخير للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية³، ورد المركزيون على ذلك المؤتمر بعقد مؤتمر مماثل ومناهض لمؤتمر الميصاليين، ورغم المساعي الحثيثة التي بذلتها اللجنة الثورية للوحدة والعمل للإصلاح بين الإخوة الفرقاء، إلا أنّ مساعيها باءت بالفشل⁴.

¹-جماعة الميصاليين بقيادة ميصالي وأنصاره وهم: أحمد مزعنة، مولاي مرياح، فيلاي، عيسى عبدلي، أما جماعة المركزيين فكان يقودها كل من حسين لحول، عبد الرحمان كيوان، سيد علي عبد الحميد، بن يوسف بن خدة، أحمد=بودة...، وقد قررت هذه الجماعة اعتماد مبدأ القيادة الجماعية داخل الحزب ونزع الصلاحيات من أيدي رئيس الحزب ميصالي الحاج. ينظر: Ben Youcef Ben Khadda, Op.cit, P P 216-219. وكذلك سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر: محمد حافظ الجمالي، دار القصة للنشر، الجزائر 2003، ص ص 60-135.

²- سعاد يمينة شبوط، "الثورة الجزائرية في مرحلة المخاض (1953-1954) ، ظروف تأسيس جبهة التحرير الوطني (FLN) والحركة الوطنية الجزائرية (MNA)"، مجلة كان التاريخية، ع 21، السنة السادسة، سبتمبر 2013، ص10. Journal L'Algérie، « Lecongres extraordinaire du MTLD ... 14-15 et 16 Juillet 1954 » -³ libre, op.cit, p1-2.

⁴- تشير بعض الدراسات إلى أنّ تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل CRUA اكتنفه الكثير من الغموض والضبابية بسبب تزامنه مع استبداد حالة التآزم الداخلية في صفوف الحركة التي تصدعت صيف 1954 إلى تيارين متصارعين ونخبة مترقبة، ومن عوامل فشل اللجنة في تحقيق أهدافها الخلاف الذي طغى بين محمد دخلي ومحمد بوضياف. ينظر: محمد عباس، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص58. وأيضا بنيامين سطورا، المصدر السابق، ص211. وكذلك: جمال قنان، المرجع السابق، ص ص 230-231.

ولم تكن جهود الثوريين باتجاه المركزيين والميصاليين ذات أولوية على حساب التحضيرات للمشروع الثوري، إذ لم تكن اجتماعات لجنة الستة والتسعة ذات علاقة بالمبادرات السياسية داخل الحزب المتأزم، وحسب المناضل محمد بوضياف فإن قرار الشروع في العمل المسلح لم يكن في حقيقة الأمر سوى حلا استراتيجيا لإنقاذ الحركة الوطنية من حالة التصدع والانحيار¹.

كانت انطلاقة العمل المسلح مفاجأة بالنسبة للعديد من الفاعلين في الحقل السياسي مما جعل البعض يعتبرها مغامرة غير محسوبة²، فيما اعتبرها آخرون سحبا للباسط من أرجلها، حيث أقدم الميصاليون على تأسيس حزب جديد³ منافس ومناوئ لجبهة التحرير الوطني في الميدان، مما أدى إلى توتر كبير في العلاقة بينهما، وبرز ذلك من خلال الحرب الإعلامية أولا تم تعدتها إلى صدام مسلح طيلة عمر الثورة التحريرية داخل الجزائر وخارجها، وخلف خسائر بشرية جسيمة⁴.

إنّ المشاكل والأزمات التي تعرضت لها الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية قد توارثت عبر الأشخاص إلى مرحلة ما بعد الانطلاقة، لتدشن مرحلة جديدة

¹ - شهادة محمد بوضياف في م. و. ب. ح. و وثورة أول نوفمبر 1954. وكذلك: شهادة محمد بوضياف في حديث له لجريدة الشعب بتاريخ: 16 و 17 نوفمبر 1988، ص 05.

² - رأى المركزيون بأنّ العمل الذي أقدمت عليه جبهة التحرير الوطني ليلة الفاتح من شهر نوفمبر 1954 مغامرة مجهولة النتائج، الأمر الذي دفعهم إلى التحفظ عن اتخاذ أي موقف في بداية الأمر، خصوصا بعد اعتقال أبرز مناضليها من أمثال: بن يوسف بن خدة، عبد الرحمان كيوان، وأحمد بودة. لمزيد من التفاصيل

Mohamed Harbi, *Mirage et réalité...*, Op.cit, P P113-114.

³ - هو الحركة الوطنية الجزائرية MNA الذي يعد تجسيدا للانقسام الذي أصاب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، إلا أنه لم ينزل إلى الشارع إلا بعد ميلاد جبهة التحرير الوطني، الذي وقف منافسا لها ورافضا لقيادتها للثورة التحريرية. للتفصيل أكثر انظر الطاهر حليشي في حوار مع الدكتور رابح بلعيد، "هكذا خطفت جبهة التحرير الثورة من ميصالي"، الشروق اليومي، الحلقة الرابعة، ع148، 02 ماي 2001، ص 05.

⁴ - Benjamin Stora, La Gangrène de L'oubli, édition Sedia, Alger, 1992, P P140-143.

من الصراعات الداخلية والمشاكل الصعبة، التي اعتبرت في حقيقة الأمر استمرارية لتجربة سابقة مرت بها الحركة قبل تصدعها وبداية القطيعة¹.

ولدت جبهة التحرير الوطني بصورة قيصرية من رحم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وبرزت بمثابة تيار منشق عن تلك الحركة المتأزمة داخليا، ولما كان مؤسسوها من العناصر غير المتمرسّة سياسيا، والمحدودة التأثير في القيادة التنفيذية للحركة الأم²، فقد نجم عن ذلك ميلاد جبهة التحرير الوطني في حالة من الاغتراب في محيطها السياسي، وهذا ما عكسته ردود الفعل الغامضة والمتحفظة للتشكيلات السياسية الوطنية والمواقف الحذرة، والمترقبة للجماهير الشعبية من إعلان الثورة³.

دخلت جبهة التحرير الوطني في صراعات متعددة، صراع ضد الاستعمار وآخر ضد الميصالية التي اصطدمت معها منذ البداية⁴، ودخلت بدورها مرحلة الصراعات الداخلية، وبرزت تناقضاتها واشتدت منذ شروعها في هيكله وتنظيم أجهزة ومؤسسات الثورة⁵.

نشأت جبهة التحرير نتيجة لصراع حصل في حزبها الأم، فجاءت لتوحد الجميع في سبيل مشروع التحرير والبناء، ولكنها في الآن نفسه وهي توحد غرست بذور الصراع

¹ - سعاد يمينة شبوط، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص19.

² - إنَّ القادة المؤسسين لجبهة التحرير الوطني والمفجرين لثورة نوفمبر كانوا من العناصر المغمورة التي لم تكن تملك حضورا مؤثرا في الساحة السياسية الجزائرية آنذاك، حتى إنَّ محمد مهساس ذهب إلى الاعتراف بأنَّ تأثير العناصر الثورية لم يكن يتجاوز نطاق المجموعات الصغيرة من المناضلين المحيطين بهم . ينظر :

Ahmed Mahsas, Op.cit, P250.

وكذلك: عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص110.

³ - نفسه، ص421.

⁴ - عمر أوعمران، "ميصالي مضاد للثورة وخائن للوطن"، جريدة المجاهد، 01-07-1956.

⁵ - للتدقيق أكثر في تفاصيل العلاقة بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية MNA خلال المرحلة ما بين 1955 و1962 في الداخل والخارج، ينظر ملف كامل حول الموضوع في:

C.A.O.M, G.G.A, 40G/138, « FLN et MNA »,et aussi dossier n°4I/15.

المتوارث داخلها، فتحوّلت إلى إطار صارت القوة فيه وسيلة وحيدة لتحديد العلاقات بين أطرافه¹.

2-مسألة التسليح:

ارتبط تطور مشروع الخيار العسكري ارتباطا وثيقا بمسألة التسليح أو الدعم اللوجستيكي، الذي يعدّ من المواضيع التي طرحت إشكالية أساسية في الثورة التحريرية منذ ما قبل الانطلاقة إلى وقف إطلاق النار.

وقد أجمع المؤرخون على اعتبار معركة تسليح الثورة كانت من أعقد المعارك وأخطر الرهانات لتفعيل ديناميكية العمل المسلح وضمان ديمومته واستمراريته، فالدعم بالسلاح شكل في كل الظروف الشريان الرئيسي لكل الحركات التحريرية، إذ لا يمكن تصور حركة تحريرية تواجه آلة استعمارية دون أن تولي أهمية كبيرة لهذا الجانب المهم.

ومما لاشكّ فيه أنّ الثورة التحريرية ظلت في أمس الحاجة إلى السلاح باعتباره أهم آليات العمل الثوري الميداني، حيث سعت قيادتها عشية انطلاقتها إلى تذليل كافة الصعوبات المتعلقة بمتطلبات العمل العسكري، كالتحويل والتمويل والتموين والتسليح².

وعليه فإنّي سأحاول من خلال هذا العنوان دراسة أزمة التسليح منذ انطلاق الثورة إلى مؤتمر الصومام 1954- 1956 كمرحلة أولى للإجابة عن إشكاليات تاريخية بالغة الأهمية هي:

- إلى أي مدى كان التموين والتسليح المتوفر عشية انطلاق الثورة يستجيب مع الحد

الأدنى للشروط الأساسية المطلوبة لنجاح العمل الثوري ؟

¹ - حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 165.

² - بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013، ص 07.

- ماهي الإستراتيجية التي تبنتها القيادة الثورية في مجال التسليح ؟
- إلى أي مدى تخطت الثورة العراقيل والصعوبات التي واجهتها منذ الانطلاقة ؟
- وهل كان لنقص المؤن والأسلحة تأثير على الأهداف التي رسمتها ؟
- هل تمكنت القيادة الثورية من هيكلة مسألتي التموين والتسليح ؟
- إلى أي مدى نجح الوفد الخارجي في مهمة الإسناد الخلفي للثورة والإمداد بالسلاح، وكيف انعكست مشكلة التسليح على وتيرة العمل الثوري ؟ وعلى طبيعة العلاقات بين قيادات الثورة السياسية والعسكرية، الداخلية والخارجية ؟

1.2-المنظمة الخاصة ومسألة التسليح:

يرى المؤرخ محمد حربي بأنّ حزب الشعب الجزائري ضيّع الفرصة الوحيدة التي كان يمكنه خلالها جمع كميات معتبرة من السلاح والذخيرة وبأقلّ التكاليف، خصوصا وأنّ ظروف الحرب العالمية الثانية ومحدودية وسائل التدخل والمراقبة حالت دون توقيف عمليات تهريب السلاح إلى الجزائر¹.

لذلك فإنّ الاتجاه الثوري للحركة الوطنية الجزائرية عن طريق المنظمة الخاصة قد أولى عناية كبيرة لجانب التسليح، بحيث طرحت هذه المسألة على المكتب السياسي للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية منذ شهر مارس 1947م، وتقرر خلالها البحث عن السلاح لدى الأحزاب المعادية للاستعمار والبلدان العربية والحكومات المهتمة بالقضية الجزائرية، وبهذا الصدد أعطيت الأوامر والتعليمات إلى النواب ومنهم الأمين دباغين المكلف بالشؤون الخارجية للحركة، للبحث عن مصادر للحصول على الأسلحة لكن مساعيهم وجهودهم لم تكلل بالنجاح²، بسبب شح مصادر التموين لتغطية نفقات

¹ محمد حربي، الثورة الجزائرية...، المصدر السابق، ص70. وكذلك، الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص13.

² محمد حربي، جبهة التحرير...، المصدر السابق، ص48-49.

التسليح والتجهيز لاسيما وأن مصدر تمويل المنظمة الخاصة هو الحزب بالدرجة الأولى الذي كان يقدم لها

مساعدات متواضعة¹، كما كانت قضية التسليح إحدى اهتمامات المنظمة الخاصة في مؤتمر "زدين" الذي انعقد في شهر ديسمبر 1948، حيث ورد في نص تقريرها خلال الاجتماع: "نريد ثلاثة أشياء، الأسلحة ثم الأسلحة ودائما الأسلحة"، وهو ما أكده أحد قيادي المنظمة الخاصة وهو المناضل حسين آيت أحمد الذي أشار إلى أنّ المنظمة رأت بضرورة توفير الحد الأدنى من متطلبات الفعل الثوري، في مقدمتها السلاح لضمان استمرار الثورة عشية انطلاقها من خلال إنشاء مخابئ للأسلحة والذخيرة، تتوزع على كافة مناطق التراب الوطني².

وقد شرعت المنظمة الخاصة منذ 1947 في عملية التحسيس لجمع الأسلحة وتخزينها تمهيدا للعمل التحرري المرتقب، كما بدأت بحث عن عناصر وطنية للاهتمام بهذه المسألة الخطيرة، لذلك شهدت تحركات على مستوى العديد من النواحي من القطر الجزائري لاسيما الأوراس وقسنطينة لدراسة الأجواء وتهيئة الظروف في سبيل الحصول على الأسلحة³.

¹ خصص للمنظمة الخاصة مبلغ مالي قدره ألف فرنك فرنسي قديم شهريا من ميزانية الحزب، ومن أصل هذا المبلغ كانت تخصص أجور القادة المناطق والتي بلغت ستة آلاف فرنك قديم للشخص الواحد إلى غاية ديسمبر 1948. لمزيد من التفصيل راجع: بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص144.

² ورغم كونه مسجوناً، عين وزير دولة في ثلاث تشكيلات متوالية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أطلق سراحه مع رفاقه بعد وقف إطلاق النار. أنظر: Mohamedharbi, Les archives..., op.cit, p 21.

³ بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص143.

في هذا الإطار تمكنت المنظمة الخاصة من الحصول على أول دفعة من السلاح في سرية تامة من ليبيا إلى الجزائر عبر وادي سوف¹ إلى بسكرة، وقد بلغ عدد قطعها ثلاثمائة

(300) بندقية حربية².

أتبعت هذه الدفعة بدفعة ثانية تم شرائها من الجزائر ومنطقة القبائل بفضل التبرعات التي جمعها المناضل "واعلي بناي" دون علم الحزب، وضمت 30 رشاشا و 30 مسدسا و 05 بنادق حربية، وصندوقين من القبائل الهجومية، نقلت إلى منطقة دلس المحاذية للواجهة البحرية لمنطقة القبائل³، وسوف تستخدم في العمليات الأولى المرافقة لتفجير الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954⁴.

كان القطاع الوهراني يمثل المنطقة الأفقر من حيث السلاح، حيث أورد المناضل "أحمد بنبله" في مذكراته بأنه لم ترسل أية قطعة من السلاح إلى عمالة وهران، لأن الأصدقاء المغاربة وعدونا بأن يزودونا به ولم يتم ذلك⁵، في حين ذهب المناضل "أحمد

¹ تعد منطقة وادي معبرا مهما للسلاح شراء ونقلًا، ومر ذلك عدة اعتبارات أهمها تجربة سكانها فيما يتعلق بالمسالك والطرق الصحراوية، وكون المنطقة قريبة من الجنوب التونسي والشمال الغربي لليبيا ولهذا بقيت المناطق بها أسلحة كثيرة من مخلفات الحرب العالمية الثانية. راجع في هذا: الأمين المناني، "دور سوف التاريخي في ثورة التحرير"، مجلة المنار العربي، الوادي، ع4، ديسمبر 2004، ص16.

² تذكر بعض المصادر أن عدد القطع التي احتوتها الدفعة الأولى من السلاح القادم من ليبيا إلى الجزائر بلغ 320 بندقية. أنظر: محمد الطاهري عزوي، "الإعداد السياسي والعسكري للثورة في الأوراس"، محاضرة خلال الملتقى الأول لكتابة تاريخ الثورة التحريرية، لمنظمة للمجاهدين، الجزائر 1981، ص08-09.

³ حسين أيت أحمد، المصدر السابق، ص155. ونشير إلى أن محمد هشماوي ذكر أن الدفعة ضمت 30 رشاشا و 30 مسدسا و 05 بنادق حربية وصندوقين من القبائل. أنظر في ذلك: محمد هشماوي، "بروز أول نوفمبر 1954"، مجلة أول نوفمبر، المنطقة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، ع64، 1984، ص60.

⁴ محمد حربي، جبهة التحرير ...، المصدر السابق، المصدر السابق، ص49.

⁵ أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبيير ميرل، تر: العفيف الأخضر، ط2، منشورات دار الآداب، بيروت، 1979، ص96. وأيضا: الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص46-47.

يوسف¹ في شهادة له عكس ذلك، حيث يقول أنه أرسل من قبل رئيس المنظمة "محمد بلوزداد"² إلى جنوب المغرب الأقصى، أين تم دله على كمية معتبرة من الأسلحة والذخيرة، قام بنقلها من المثلث الفسيح -بشار، تندرار، وجدة- إلى القطاع الوهراني عبر مغنية.³

ومن خلال هذا العرض يمكن القول أنّ المنظمة الخاصة لم تتمكن من الحصول على أسلحة كافية من الجزائر، القبائل ووهران، وبذلك سوف تركز جهودها على الجبهة الجنوبية الشرقية، التي شهدت رواجاً كبيراً في تجارة وتهريب السلاح.⁴

وبغض النظر عن الصفقات التي أبرمت⁵، فإنّ الشهادات المتوفرة تشير إلى أنّ منطقة الأوراس كانت أوفر حظاً من حيث التسليح مقارنة ببعض المناطق بالنظر إلى موقعها الإستراتيجي كمنطقة حدودية مع تونس وليبيا، الأمر الذي جعلها مسرحاً لنشاط أكبر عمليات تجارة وتهريب السلاح للداخل⁶، عكس الحدود الغربية التي كان تهريب

¹ محمد يوسف: عضو بارز في المنظمة الخاصة، تولى كثيراً المسؤوليات بجبهة التحرير الوطني، للتفصيل راجع: ولد الحسين محمد الشريف، عناصر للذاكرة حتى لا أحد ينسى-من المنظمة الخاصة 1947 إلى استقلال الجزائر في 5 جويلية 1962، دار القصبية للنشر، الجزائر، 2009، ص47.

² محمد بلوزداد: هو أحد القادة الشباب للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، انخرط في حزب الشعب ونجح بفضل وظيفته الإدارية في إفادة الحزب كثيراً، شارك في إصدار جرائد الحزب على غرار "الوطن"، سمح له نضاله المستميت بأن يصبح عضو المكتب السياسي للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية وأول رئيس للمنظمة الخاصة = التي تأسست شهر فبراير 1947، وخلال مرضه خلفه آيت أحمد على رأس المنظمة الخاصة، ولكن مرضه الرئوي ازداد حدة، وتوفي يوم 14 جانفي 1952، أنظر: ولد الحسين محمد الشريف، المصدر السابق، ص5.

³ - MHMED YOUSFI, op. cit, p87.

⁴ - بويكر حفظ الله، المرجع السابق، ص151.

⁵ - أنظر في تفاصيل هذه الصفقات في شهادة المجاهد محمد عصامي في الحوار الذي أجراه معه الزبير بوشلاغم في مجلة أول نوفمبر 1954، ع146، 1994، ص38-39.

⁶ - إثر عودة مصطفى بن بولعيد من الاجتماع التحضيري الأخير للثورة ببولوجين يوم 1954/1/23 صرح لقيادة العمليات العسكرية بالأوراس أنّ القيادة علقت أمالاً كبيرة على المجاهدين في المنطقة الأولى، بحكم أنها تتوفر على كميات هائلة من الأسلحة، وينتظر منها صعوداً لمدة ستة أشهر ريثما تلتحق المناطق الأخرى بالثورة، لذلك فقد تحملت الأوراس أعباء الثورة طيلة أكثر من عام من انطلاقها. راجع شهادة المجاهد بن شابية في الندوة التاريخية حول

السلاح عبرها محدودا ونطاقه الجغرافي ضيقا¹، لكن ستزداد أهمية الحدود المغربية بعد اندلاع الثورة لتصبح أحد أهم المنافذ لعبور الأسلحة نحو الداخل².

ولم تنحصر اهتمامات جهود المنظمة الخاصة في عمليات البحث عن الأسلحة والذخيرة فحسب، بل تعداها إلى جمعا لمتفجرات وأجهزة الإشارة وغيرها من الوسائل والمعدات الحربية التي تعد هي الأخرى من متطلبات العمل العسكري الميداني³.

وعليه واجهت المنظمة الخاصة خلال مسيرتها للبحث عن السلاح عوائق كثيرة وصعوبات كبيرة أهمها:

1. شح مصادر التمويل حيث أنّ المنظمة الخاصة كانت في حاجة ماسة إلى المال لتغطية نفقات التسليح والتجهيز، كون مصدر تمويلها الرئيسي هو الحزب الذي كان يقدم لها ميزانية متواضعة.

2. ازدياد يقظة مصالح الأمن وتشديد الرقابة على عمليات تهريب السلاح، حيث تمكنت السلطات الاستعمارية من إيقاف بعض مهربي السلاح وحجز شحنات من السلاح والذخيرة⁴.

3. غياب مخطط واضح وإستراتيجية حقيقية داخل المنظمة الخاصة للاستجابة إلى كل ما يتعلق بمتطلبات العمل العسكري كالتمويل والتموين وهياكل التنسيق والتخطيط لعمليات التسليح والتخزين، وإنشاء المخابر وتوزيع الأسلحة على كافة المناطق العسكرية،

مصطفى بن بولعيد، في مقر المتحف الوطني للمجاهد 17 مارس 1998، شريط سمعي بصري محفوظ في خزانة م.و.م.

¹ - يوسف مناصرية، "نشاطات الجزائرية في تهريب الأسلحة على الحدود الجزائرية التونسية من الحرب العلمية الثانية إلى 1948"، **مجلة التراث**، ع10، جويلية 1999، ص134-137

² - ANZUR, Boite N° 4AG /51.13 رقم الملحق رقم 2-CARAN,

³ - Ahmed Mahsas, op.cit, p256-257.

⁴ - عبد القادر بنور، **حوار حول الثورة**، ج1، موفم للنشر، الجزائر 2009، ص223-224.

فقد كانت مسألة التسليح ناجمة عن مبادرات فردية ولم ترقى إلى عمل لوجستيكي مبني على هيكلية واضحة ودقيقة.

حاولت المنظمة الخاصة تخطي هذه العوائق والمثبطات التي حالت دون تحقيق أهدافها، حيث ركزت جهودها على جملة من الحلول الإستراتيجية من بينها:

-التشجيع على التسليح الفردي والعمل على إنشاء نواة لصناعة الأسلحة تتضمن صناعة المتفجرات، وأجهزة الاتصال وصيانة الأسلحة المعطوبة والبحث عن مصادر جديدة للأسلحة في الخارج¹.

في هذا الإطار تمكنت المنظمة الخاصة رغم الصعوبات -التي واجهتها- من إنشاء مخازن صغيرة للأسلحة الخفيفة والذخيرة في مختلف مناطق الوطن الأوراس، السمندو، القبائل، الجزائر، وهران، الأغواط، هذا علاوة على تطوير خبرات معتبرة في صناعة القنابل التقليدية، وإعطاء دفع قوي للتسليح الفردي واستكشاف المسالك الحدودية شرقا وغربا²، وإقامة علاقات طيبة مع دول الجوار³.

تعد تجربة المنظمة الخاصة تجربة هامة في التحضير للعمل المسلح، ورغم الجهود التي بذلت طيلة ثلاث سنوات في مجال الحصول على الأسلحة والذخيرة، إلا أن اكتشافها سنة 1950، كبّدها خسائر فادحة، تضمنت حجز كميات معتبرة من الأسلحة والذخيرة والمتفجرات ووثائق سرية، ناهيك عن اعتقال 400 عنصر من المنظمة⁴.

¹-الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص64-72.

²- مصطفى سعداوي، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر 1947-1954، ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2005-2006، ص180-187.

³- يقصد بدول الجوار الحركات التحررية التونسية والمغربية ودولتي ليبيا ومصر أعطيت أوامر وتعليمات لجميع النواب وعلى رأسهم الأمين دباغين المكلف بالشؤون الخارجية للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، لربط الاتصالات والبحث عن مصادر التزويد بالسلاح، وقد تمت هذه الاتصالات وسويت بإقامة علاقات طيبة، بما في ذلك التنسيق لتوحيد الكفاح بين الدول المغاربية.

⁴- محمد حربي، الثورة الجزائرية...، المصدر السابق، ص 57.

لذلك لم تتجح في توفير الحد الأدنى من الأسلحة والذخيرة لضمان استمرارية الفعل الثوري، وهو ما شكّل أزمة حقيقة لقيادة الثورة عشية انطلاقها - كما سنرى -.

2.2- الإمكانيات البشرية والمادية للثورة التحريرية:

شكّلت قضايا التمويل والتموين والتجنيد والتسليح ضرورة ملحة بالنسبة لقيادة الثورة، باعتبارها من الوسائل الحيوية والحساسة لانطلاق واستمرارية أي عمل ثوري، فكان لزاما عليهم أن يبذلوا جهودا لتأمين الشروط البشرية والمادية لمباشرة العمل المسلح.

فهل تمكنت قيادة الثورة من توفير الحد الأدنى من الإمكانيات البشرية والمادية لانطلاق للعمل المسلح؟

1.2.2- الوضع المادي والبشري:

في ظل قلة الوثائق الأرشيفية والشهادات الشفوية التي تعطي إحصائيات دقيقة حول القدرات البشرية والمادية التي انطلقت بها الثورة التحريرية¹، فإنّ المتوفر من المصادر المكتوبة والشفوية تجمع على أنّ التعداد البشري المادي الذي باشرت به قيادة الثورة العمل المسلح إلى غاية مؤتمر الصومام كان ضئيلا ومحدودا²، خصوصا إذا ما قورن بإمكانيات الجيش الفرنسي الجسيمة والضخمة، الأمر الذي دفع بالبعض إلى القول بأنّ الثورة انطلقت من الصفر³.

¹ - يوسف مناصرية، "نشأة وتطور جيش التحرير الوطني"، أعمال الملتقى الدولي حول "نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، المنعقد أيام 2-3-4 جويلية 2005. بفندق الأوراسي، منشورات م.و.د.ب.ح.و. وثورة أول نوفمبر 1954، 2010.

² - محمد تقيّة، الثورة الجزائرية، المصدر السابق، ص152. وأيضا: الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح، مذكرات قائد أركان جزائري، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011، ص7. وكذلك: محمد حربي، الثورة الجزائرية...، المصدر السابق، ص89. وأيضا: فتحي الديب، عبد الناصر و ثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص38.

³ - شهادة لخضر بن طبال، مجلة الباحث، ع2، نوفمبر 1983، ص136.

حيث تتفق جميع المصادر والمراجع على أنّ السلاح المستعمل ليلة الفاتح من نوفمبر معظمه كان عبارة عن بنادق صيد وبنادق أوتوماتيكية من مخلفات الحرب العالمية الثانية

لا يتجاوز عددها الأربعمئة (400) قطعة¹، والقنابل والألغام التي صنعت محليا والمسدسات

بالإضافة إلى الأسلحة البيضاء²، أما عدد المجاهدين وإن اختلفت بشأنها المصادر والمراجع، فلم يكن يتجاوز الثلاثة آلاف مقاتل³ ليلة أول نوفمبر، ولم يكن تزايد عدد المقاتلين -رغم أهميته- كافيا لأنّ الأسلحة لم تكن متوفرة لا كما ولا نوعا، ناهيك عن الذخيرة وسائر معدات الحرب⁴.

وفي هذا الإطار يشير أحد قادة المنطقة -الولاية- الثانية مصطفى بن عودة بخصوص حجم القدرات البشرية والمادية للثورة قائلا: " يأتي الصفر والوسائل في درجة

¹ - أغلبية البنادق المستخدمة ليلة الفاتح من نوفمبر كانت في حالة سيئة، بحيث تذكر بعض المصادر أنها صالحة للاستعمال جنسية العشر، أي أن طلقة واحدة من بين العشر طلقات نارية تكون صالحة ذلك بقائها لمدة طويلة مدفونة في باطن الأرض وهو ما عرضها للبلل والرطوبة. راجع **شهادة المجاهد عمار بن العقون** في الندوة المفتوحة حول الشهيد مصطفى بن بولعيد في 17 مارس 198 بالمتحف الوطني للمجاهد شريط سمعي بصري رقم 2 -الشريط متوفر في مكتبة المتحف-. وأيضا: أحسن بومالي، **إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1994، ص78.

² - يذكر بوبكر حفظ الله في كتابه التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)، ص163 أن الثورة انطلقت بنحو 368 بندقية موزعة ما بين البنادق الإيطالية والفرنسية، بينما بنادق الصيد كانت كثيرة، ونجد من بين هذه الأسلحة 15 رشاشا خفيفا وخمسة وأربعون مسدسا من مختلف العيارات، يضاف إلى ذلك حوالي 20 قنبلة يدوية.

³ - محمد حربي، الثورة الجزائرية...، المصدر السابق، ص69. ونشير في هذا الصدد إلى اختلاف المصادر والمراجع حول عدد المجاهدين المجندين عشية اندلاع الثورة التحريرية، بحيث ذكر المجاهد والمؤرخ محمد تقيّة في مؤلفه الثورة الجزائرية...، المصدر السابق، ص152 أن عدد المجاهدين عشية تقجر الثورة كان يتراوح ما بين 800 إلى 900، في حين أورد المؤرخ محمد العربي الزبيري في كتابه الثورة الجزائرية في عامها الأول، ص124 أن عددهم لم يتجاوز الأربعمئة (400) مجاهد.

⁴ - محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص124.

واحدة بحيث لم يكن لدينا الشيء الكثير، فالمناطق محدودة من حيث الإمكانيات والوسائل مع بعض التفاوت القليل، ففي الأوراس كان هناك سلاح إلا أنه عبارة عن سلاح صيد - بنادق- في حالة سيئة وغير صالح في معظم الأحوال¹.

ويضيف أحد قادة الثورة التسعة المجاهد "أحمد بن بلة" في مذكراته بأنّ الثورة الجزائرية بدأت في الواقع بقليل جدا من الأسلحة، قدرت ب 350 إلى 400 قطعة فقط من البنادق الإيطالية -علامة Mousqueto- وصلت من ليبيا قبل الانطلاقة، وعندما أن الأوان وزع السلاح في كل مكان تقريبا من البلاد وبالأخص في منطقة الأوراس، التي أريد منها أن تكون الحصن الأساسي للثورة، بيد أنّ أي قطعة سلاح لم ترسل إلى عمالة وهران².

وأمام هذه الظروف لجأت قيادات المناطق إلى الاعتماد على النفس فراحت تأمر بمضاعفة الجهود في صنع المتفجرات التقليدية³، وجمع ما أمكن من الذخيرة المتواجدة بأيدي المواطنين، ومن جهة أخرى كان شعارها في هذه الفترة "سلاحنا نفنكه من عدونا"⁴.

خلال الأشهر الأولى للثورة تمكن رجال جيش التحرير الوطني من جمع نحو 1000 قطعة سلاح ما بين بنادق ومسدسات وبنادق صيد، ولم يكن هذا المتوقع لدى القيادة العليا لما تفرقت أسبوعا قبل اندلاع الثورة⁵، بل أنّ آمالا كبيرة كانت معلقة على

¹-الطاهر جبلي، "الواقع العسكري للثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956) دراسة تحليلية نقدية للإمكانيات المادية والبشرية"، مجلة كان التاريخية، ع21، السنة السادسة، سبتمبر 2013، ص34.

²- أحمد بن بلة، المصدر السابق، ص96.

³- لم يكن لدى مخططي الثورة ومفجريها إطارات مختصة في صنع المتفجرات لذلك أشرف مصطفى بن بولعيد على تربص شارك فيه كل من عبد الحفيظ بوصوف، رمضان بن عبد المالك، الحاج بن علا، مرزوقي، ديدوش مراد، سويداني بوجمعة، رايح بيطاط، وقد تم اللجوء إلى خبرة أشخاص خارجين عن الحركة، منهم بلحاج الجيلالي. لمزيد من التفاصيل أنظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية...، المصدر السابق، ص71.

⁴-Robert Aron,op.cit, p78.

⁵- محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص124.

أعضاء الوفد الخارجي المكلفين بمهمة التسليح، إذ كان رهان الثورة على كمية السلاح التي وعد بها "أحمد بن بلة"، و كان مقررا وصولها للجزائر قبل اندلاع الثورة¹، وعلى مجهودات "محمد بوضياف" الذي كلف بتعبئة الجزائريين في فرنسا حيث سهولة الاتصال بباعة الأسلحة ومهربيها، غير أنّ المندوبية في الخارج لم تحصل - رغم الجهود المبذولة - على الوعود المحصل عليها².

ورغم أنّ وضعية الحدود كانت أحسن بكثير من فترة خطي شال وموريس، إلا أنّ أزمة التسليح كانت مطروحة بشدة، وستظل قائمة طوال السنة الأولى من الثورة، بل وتفاقمت، وهو الأمر الذي دفع "كريم بلقاسم" إلى تحميل "بوضياف" و"بن بلة" المسؤولية التامة في استمرار هذا المشكل وحتى منطقة الأوراس القريبة من الحدود الشرقية كانت هي الأخرى تعاني من نقص الأسلحة والذخيرة، وهذا ما يفسر لنا السفر العاجل لـ"مصطفى بن بولعيد" إلى ليبيا لمناقشة الوضع مع بن بلة، ولنفس الغرض سافر "العربي بن مهيدي" إلى القاهرة³، وبذلك فإنّ المسؤولين في المناطق كانوا يدركون جيدا الوضع القاسي ويقدرّون الصعوبات المتمثلة في تفوق العدو عددا وعدة وفي عدم توفر الأسلحة لدى جيش التحرير الوطني⁴.

2.2.2- الوضع المالي:

سعت المنظمة الخاصة منذ سنوات قبل اندلاع الثورة التحريرية للحصول على التمويل اللازم لشراء الأسلحة وتسيير أنشطة المنظمة، لاسيما وأنّها لم تكن تتلق من

¹ محمد حربي، الثورة الجزائرية...، المصدر السابق، ص147.

² الزبيري، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص124-125.

³ محمد حربي، الثورة الجزائرية...، المصدر السابق، ص147. وأيضا: حكيمة شتو، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص19.

⁴ محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص30.

الحزب سوى ميزانية متواضعة¹ لا تكف لتحقيق الأهداف التي قامت من أجلها وهي التحضير المادي والبشري للعمل الثوري.

وفي ظل الأزمة التي عصفت بالحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية سنتي 1953-1954، فإنّ تحالف "محمد بوضياف" و"مصطفى بن بولعيد" مع أعضاء اللجنة المركزية سمح لهم بالتصرف في أموال اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وإن كان يصعب تحديد القيمة المالية التي استفادت منها جبهة التحرير الوطني، فالمؤكد أنه يتجاوز المليون فرنك²، كما بادر كل من "مصطفى بن بولعيد" و"ديدوش مراد" بالتبرع بقسم كبير من ممتلكاتهما لصالح الثورة³.

في ذات المسعى تمكن "الحاج بن علا" من جمع مبلغ قيمته 150.000 فرنك قديم من منطقة الظهرة عن طريق التبرعات، وفي قسنطينة تم توزيع اشتراكات المنخرطين على مستوى القسمات، وفي منطقة القبائل احتفظ "كريم بلقاسم" بأموال الاشتراكات التي كانت تابعة للميصاليين، وبذلك فإنّ خزينة جبهة التحرير الوطني عشية انطلاق الثورة لم يكن فيها سوى 1400.000 فرنك⁵.

¹ كانت الميزانية المخصصة للمنظمة الخاصة من الحزب لا تتعدى مائة (100) ألف فرنك قديم، ومن هذه الميزانية كانت تدفع مستحقات قادة المنطقة أي 6000 فرنك قديم للمناضل الواحد، وبذلك كانت المنظمة في حاجة ماسة للمال وكانت تعاني نقصا فادحا في هذا المجال، أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير...، المصدر السابق، ص 49.

² بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 31-32.

³ أورد محمد حربي في مؤلفه، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع صفحتي 69-70 أنّ مصطفى بن بولعيد أقدم على رهن قسم كبير من ممتلكاته الخاصة لفائدة الثورة، وهو ما أكدته شهادة المجاهد عليشايبة في الندوة حول الشهيد مصطفى بن بولعيد، المنعقدة بالمتحف الوطني للمجاهد يوم 17 مارس 1998، (شريط سمعي بصري متوفر في مكتبة المتحف الوطني للمجاهد)، الأمر نفسه قام به ديدوش مراد الذي تبرع بجزء من ميراثه.

⁴ الحاج بن علا: عضو المنظمة الخاصة، رائد بجيش التحرير الوطني، عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA، ورئيس سابق للمجلس الشعبي الوطني، توفي شهر ماي 2009. ينظر محمد الشريف ولد الحسين، المصدر السابق، ص 101.

⁵ بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 31.

ولم تكن قضية التمويل منظمة بشكل جيد، لذلك سعت قيادة الثورة تدريجياً لإرساء قواعد تنظيمية لهذه العملية من خلال الاشتراكات والمساهمات التي تتم بانتظام وموزعة بطريقة متفاوتة حسب المناطق والولايات، وكذا التبرعات والهبات والضرائب¹ وأموال الزكاة، كما فرضت غرامات مالية على الأشخاص الذين يرتكبون أخطاء ومخالفات²، ووجدت الثورة في المعمرين الفرنسيين مصدر تمويل أساسي، وهذا ما وقر لقيادة الثورة أموالاً تمكنت من خلالها بصفة تدريجية تدارك النقص الذي عانت منه في هذا المجال³.

يمكن القول في الأخير أنّ الثورة التحريرية في مرحلتها الأولى واجهت صعوبات كبيرة وعوائق كثيرة تتعلق بمتطلبات العمل العسكري كالتمويل والتموين والتسليح، وعلى هذا الأساس حاول قادة الثورة التكيف مع الظروف والمستجدات ومعالجة المشاكل والعقبات التي اعترضت استمراريتها وديمومة العمل الثوري.

3.2- الواقع العسكري للثورة في عامها الأول بين ضعف الإمكانيات وخيبة الأداء

الثوري:

شهدت الثورة التحريرية انطلاقة متباينة في المناطق الخمس، بفعل اختلاف الاستعدادات والإمكانيات والظروف التي ميزت كل منطقة، وهو ما سنستعرضه في هذا العنوان.

¹ هي ضريبة قررتها جبهة التحرير الوطني، ملزمة لكل الجزائريين في الداخل والخارج، تكون على الأموال والعقارات وممارسة التجارة، يوكل مسؤولية جبايتها مجلس قيادة المنطقة (الولاية).

² نص النظام الداخلي لجيش وجبهة التحرير الوطنيين على غرامات مالية لكل المخالفين لنظام الثورة، وتحدد قيمة هذه الغرامات حسب درجة المخالفين وجسامته الجرم وكانت المحاكم أو المجالس الشعبية هي التي تحدد القيمة المالية لهذه الغرامات. للتفصيل أكثر أنظر: بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص36.

³ كانت هذه الأموال تصرف في مختلف المؤن، وعلى رأسها مسألة التموين بالأسلحة والذخيرة، هذا بالإضافة إلى تموين بالأغذية والألبسة وتقديم مختلف الإعانات لعائلات المجاهدين وأرامل الشهداء ومرتببات المجاهدين في جيش التحرير الوطني.

1.3.2- المنطقة الأولى -الأوراس-:

شكلت منطقة الأوراس القلب النابض للثورة منذ الأشهر الأولى لانطلاقتها، وهو ما تؤكد المصادر والمراجع التاريخية، بما في ذلك تقارير الإدارة الإستعمارية، حيث جاء في أحد التقارير ما يلي: "مجموع أوراس النمامشة كان أصل ومنطلق الثورة الجزائرية، وهي منتشرة في جميع أرجائه منذ الوهلة الأولى لانطلاقتها".¹

وقد شرعت قيادة الثورة في الأوراس في عملية الإستعداد للثورة منذ صيف 1954 بفضل الجهود التي قام بها قائدها "مصطفى بن بولعيد"، حيث تم استخراج الأسلحة من المخابئ وأمر بتنظيفها وإعدادها للتوزيع² ليلة 31 أكتوبر 1954، كما قسم جيشه إلى تسع وثلاثين (39) فوجا قاموا بعمليات الفاتح من نوفمبر، ونجح منهم ثلاثة أفواج (03) في مهمتهم على أكمل وجه.³

كانت المنطقة الأولى الأكثر استعدادا بحكم توفر الأسلحة أكثر من غيرها من المناطق، وهو ما أكده المؤرخ "محمد حربي" بحيث أحصى عدد المجاهدين الذين كانوا يحملون السلاح في الأوراس بثلاثمائة وخمسون مقاتلا (350)، وبخصوص التسليح فقد أشار إلى أنه لم يكن سيئا مقارنة مع بقية المناطق⁴، بينما تشير إحصائيات أحد قادة

¹ - يوسف مناصرية، "واقع الثورة العسكري خلال السنة الأولى 1954-1955" مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، جمعية أول نوفمبر لتخليد مآثر الثورة في الأوراس بانتة، دار الهدى، عين مليلة، 1999، ص35.

² - تم توزيع السلاح على مختلف المناطق بالأوراس، حيث وصل إلى كل من: مشونش وبنيان وغسيرة وتاجموت وكيمل وأريس وأشمول والشمرة، ونشير إلى أن هذه الأسلحة كانت مخبأة بمكانين، الأول في منزل بعزي لخضر قرب وادي الحمام والثاني بمنزل طريسة بشير في الأوراس، وما تبقى من أسلحة في مطامر قرية الحجاج تم توزيعه في آخر اجتماع عقده بن بولعيد قبيل ليلة أول نوفمبر. للتفصيل أكثر راجع: بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص158-159.

³ - يختلف محمد العربي مداسي مع الكثير من المصادر والمراجع حيث يذكر أن عدد أفواج الأوراس عند انطلاقة الثورة كان 25 فوجا فقط.

⁴ - محمد حربي، جبهة التحرير الوطني...، المصدر السابق، ص114.

الثورة في منطقة الأوراس على أن عدد المجاهدين بلغ عند الانطلاقة خمسمائة وخمسين (550) مقاتلا ونحو مائتين (200) قطعة سلاح حربي¹.

أما بالنسبة للمصادر الفرنسية فقد صرح سكرتير الدولة الفرنسية للشؤون الحربية "جاك شوفالي"² آنذاك قائلا: "إنّ منطقة الأوراس في حالة ثورة حقيقة وعدد الثوار فيها قدر ما بين أربعمائة (400) وأربعمائة وخمسين (450)، ولقد استخدموا أسلحة أوتوماتيكية وأجهزة لاسلكية للإرسال والاتصال"³، وفي ذات الموضوع فقد عرفت الولاية الأولى استنادا إلى بعض الوثائق الأرشيفية-أرشيف فانسان- تطورا كبيرا في تعداد مجاهديها سنة 1955، حيث قدرت بعض المصالح الفرنسية عدده إلى غاية خريف 1955 بين ألف وخمسمائة (1500) وألفي (2000) مقاتلا مسلحا 75% منهم بالسلاح الحربي و25% ببنادق الصيد⁴.

كل هذه الإمكانيات جعلت قادة الثورة يعتمدون على هذه المنطقة في تحمل الضغط ريثما تجد الثورة انطلاقتها في باقي المناطق، حيث تذكر المصادر والمراجع أنّ القادة التاريخيين في الاجتماع الأخير قبيل إعلان الثورة ببولوجين يوم 23 أكتوبر 1954، علقوا آمالا كبيرة على مجاهدي هذه المنطقة، في تحمل ضغط الستة أشهر الأولى من الثورة، ريثما تلتحق المناطق الأخرى بالثورة، فأكد لهم بن بولعيد بأنّ الأوراس مستعدة

¹ مصطفى هشماوي، "التنظيم العسكري والسياسي للثورة الجزائرية في معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954"، الملئقى الأول بياتنة جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس باتنة، الجزائر، 1989، ص104.

² جاك شوفالي: رئيس بلدية الجزائر العاصمة، ونائبها في البرلمان الفرنسي وكاتب الدولة للحرب. للتفصيل أكثر راجع: مولود قاسم نايت بلقاسم، "ردود الفعل الأولية على غرة نوفمبر داخل وخارجا"، مجلة أول نوفمبر، ع 60، 1983، ص 36-44.

³ الطاهر جبلي، الواقع العسكري...، المرجع السابق، ص30.

⁴ من بين الدراسات الأكاديمية الموثقة في الأرشيف الفرنسي (أرشيف فانسان) حول تطور القدرات المادية والبشرية لجيش التحرير الوطني في مختلف المناطق الثورية، تلك التي أنجزها الأستاذ الدكتور يوسف مناصرية وقدمها خلال أشغال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني المنعقد بالأوراس أيام 2.3.4 جويلية 2005، بالجزائر العاصمة.

للممود ثمانية عشر (18) شهرا¹، وقد كلفها ذلك الضغط الكبير من القوات الفرنسية بهدف خنق الثورة في بدايتها، فشهدت معارك كبيرة في المرحلة الأولى².

ورغم السبق الثوري الذي شهدته المنطقة، بحكم توفر الأسلحة واعتبارات أخرى³ بقي مشكل السلاح مطروحا بشدة، الأمر الذي دفع بقائد المنطقة "مصطفى بن بولعيد" شهر جانفي 1955 للسفر إلى ليبيا لمناقشة الوضع مع الوفد الخارجي، لكن ألقى عليه بالقبض من طرف السلطات الفرنسية في 02 نوفمبر 1955 ونقل من تونس إلى سجن الكدية بقسنطينة، وحكم عليه بالإعدام، إلا أنه تمكن من الفرار⁴.

وفي ذات الوقت تعثر التنظيم الثوري في المنطقة الأولى، إذ شهدت اضطرابات داخلية خطيرة خصوصا بعد مقتل نائب قائد المنطقة "شيهاني بشير"⁵ شهر نوفمبر

¹ شهادة المجاهد علي بن شابية في الندوة التاريخية حول الشهيد مصطفى بن بولعيد، المصدر السابق.

² كانت أشهر هذه المعارك معرفة الجرف من 22 إلى 29 سبتمبر 1955م.

³ عمار بوحوش، "تحويل المنظمة الخاصة إلى جبهة التحرير الوطني"، مجلة الذكرة، المتحف الوطني للمجاهد، ع3، 1995، ص50.

⁴ شكلت منطقة الأوراس الحصن الأساسي للثورة في تفجيرها وبدايتها واستمرارها ولم يكن توفر الأسلحة بها مقارنة بباقي المناطق العامل في هذا التميز وإنما تدخلت اعتبارات أخرى تمثلت في موقعها الإستراتيجي المنيع وكونها الأكثر تنظيما وبفضل توحيد صفوف قبائلها وفي تعبئة المنطقة كلها للانخراط في العمل الثوري من قبل ثلثة من قداماء المنطقة الخاصة.

⁵ يرى الطاهر سعيداني " أن تصفية شيهاني بشير أسبابها جهوية، فهو من منطقة قسنطينة، ونظرا لكفاءته استخلفه مصطفى بن بولعيد ليحل مكانه على المنطقة الأولى لما سافر إلى ليبيا لجلب السلاح، ولما علم قادة المنطقة الأولى باعتقال بن بولعيد قرر عباس لغرور ومجموعته تصفيته، وبمجرد الانتهاء من معركة الجرف، وحين العودة تقرر أن يبقى أتباع شيهاني في مؤخرة الجيش ومجموعة عباس لغرور في المقدمة رفقة طاهر عجول، وبالفعل تمكنوا من الانفراد به في غياب رجاله ولفقوا له تهمة دنيئة وغير أخلاقية، وبعدها قاموا بتصفيته رفقة كاتبه الخاص". راجع: ناصر لمجد، تحقيقات في تاريخ الثورة وفصول عن الحركة الوطنية المسلحة، دار الخليل القاسمي للنشر والتوزيع الجزائر، د.ت، ص149-150.

1955، والظروف الغامضة التي أحاطت باستشهاد قائد المنطقة "مصطفى بن بولعيد"¹ يوم 23 مارس 1956 مما أدخلها في دوامة من الصراعات، فلم يستقر حالها بشكل نهائي حتى الإستقلال².

2.3.2- المنطقة الثانية -الشمال القسنطيني-:

بالرغم من أنّ منطقة الشمال القسنطيني تزخر بتعداد معتبر من مناضلي الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، وامتلاكها لخبرة أعضاء المنظمة الخاصة³ إلا أنّ الإنطلاقة الثورية بها لم تكن ناجحة كما كانت عليه في منطقة الأوراس، حيث شهدت المنطقة صعوبات كبيرة كغيرها من المناطق، وذلك لقلة الأسلحة والذخيرة حيث تشير المصادر في هذا الإطار أنّ العمل الثوري انطلق ببنادق حربية وأسلحة صيد وبعض المتفجرات تم توزيعها ليلة الفاتح من نوفمبر 1954⁴.

وإن اتفقت الروايات على محدودية الإمكانيات البشرية والمادية التي باشرت بها المنطقة الكفاح المسلح، فإنّ المصادر التاريخية المتوفرة تختلف حول تقدير حجم هذه القدرات، ولعلّ أدناها ما أورده المؤرخ "محمد حربي" لما اعتبر أنّ تعداد مجاهدي المنطقة لم يتجاوز الخمسين (50) مقاتلاً⁵، فيما نجده يساوي ضعف هذا العدد أي مائة (100) مجاهد يحملون ستين (60) قطعة سلاح حربي، بالنظر لما ورد في التقرير الذي قدمه

¹ في هذا الموضوع يروي المجاهد الضابط الطاهر معالم رواية جديدة عن استشهاد مصطفى بن بولعيد في 23 مارس 1956 بالجبل الأزرق، حيث يعد شاهد عيان، وقد ذكر أنّ البطاريات عي التي كانت ملغمة. أنظر: شهادة الضابط الطاهر معالم في: ناصر لمجد، المرجع السابق، ص143-145.

² عبد المالك عريوة، العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث العاصر، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص18.

³ محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية ..، المرجع السابق، ص131.

⁴ قليل عمار، ملحمة الجزائر، ج1، ط1، دار البعث، الجزائر، 1991، ص207، وأيضا يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص39.

⁵ -MOHAMED HARBI, le FLN Mirage..., op.cit ,p116.

قائد المنطقة "زيغوت يوسف"¹ خلال جلسات مؤتمر الصومام²، بينما قدر "مصطفى هشماوي" حجم العدة والعتاد فيها بخمسمائة وثلاثين (530) مجاهدا يحملون (60) بندقية إيطالية وبنادق صيد³.

وشهدت المنطقة الثانية تطورا عسكريا ملفتا بعد هجومات 20 أوت 1955، فقد تمكن جيش التحرير من مضاعفة وتدعيم صفوفه، حيث قدرت وثائق الأرشيف الفرنسي عدد المجاهدين لغاية شهر أكتوبر 1955 ما بين تسعمائة (900) وألف ومائتي (1200) مجاهدا، 70% منهم مسلحون ببنادق صيد، و30% منهم المتبقية مسلحين سلاحا حربيا⁴.

ويمكن القول أن المنطقة الثانية عرفت بعض التعثر خلال مرحلة الانطلاقة، إذ لم تشهد سوى بعض العمليات، ولم تكن الانطلاقة الحقيقية حسب رواية "علي كافي" إلا مع "معركة بوكركر"⁵ أين تأقت ضربة موجعة باستشهاد قائد المنطقة ديدوش مراد⁶، ورغم

¹–Ministère des Moudjahidine, Musée Nationale du Moudjahid, **Documents Du congrès de la Soummam, procès-verbal de la Réunion du 20 Aout 1956**, ALGER, p18.

²– زيغوت يوسف: انخرط في العمل السياسي في صفوف حزب الشعب الجزائري، عين على رأس المنظمة الخاصة بالمنطقة، ألقى القبض عليه سنة 1950 بعد اكتشاف المنطقة الخاصة في عنابة، تمكن من الفرار سنة 1952، شارك في اجتماع 22 التاريخي، عين نائبا لقائد المنطقة 02 ديدوش مراد، ثم خلفا له في جانفي 1955 قام بهجمات 20 أوت 1955، حضر مؤتمر الصومام، استشهد في 26 ديسمبر 1956، أنظر محمد الشريف ولد الحسين، المصدر السابق، ص18.

³– مصطفى هشماوي، يروز أول نوفمبر 1954 في الجزائر (دراسة)، منشورات م. و د. ب. ح. و ثورة أول نوفمبر 1954، مطبعة هومة، دت، ص104.

⁴– بويكر حفظ الله، المرجع السابق، ص160.

⁵– جرت معركة بوكركر يوم 18/01/1955، وعرفت استشهاد عشرة مجاهدين من خيرة المنطقة الثانية، من بينهم قائد المنطقة الثانية ديدوش مراد فكانت ضربة موجعة للمنطقة والثورة عامة.

⁶– من أبرز مسؤولي المنظمة الخاصة، عينته الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية نائبا لبوضياف سنتي 1954-1952 قصد تنظيم الفيدرالية في فرنسا، عين على رأس المنطقة الثانية لقيادة الثورة التحريرية منذ الفاتح من نوفمبر 1954، استشهد وعمره 28 سنة يوم 18 جانفي 1955 في معركة بوكركر على مقربة من مدينة زيغوت يوسف الحالية. انظر: محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص119.

التطور الملحوظ الذي عرفته المنطقة في العدة والعتاد بعد هجومات 20 أوت 1955 لغاية مؤتمر الصومام بقيت المنطقة تعاني نقص السلاح والذخيرة وسائر معدات الحرب على غرار ما عرفته المناطق الأخرى¹.

3.3.2- المنطقة الثالثة -منطقة القبائل-:

شكلت المنطقة الثالثة المعروفة بمنطقة القبائل المعقل الثاني للثورة بعد الأوراس عند انطلاقها، ورغم انضمامها متأخرة لتحضيرات مجموعة الخمسة لتفجير الثورة، إلا أنها تمكنت من استدراك الموقف قبل ثلاثة أشهر فقط من اندلاع الثورة، ونجح قاداتها في إقناع لجنة الخمسة بإعطاء منطقتهم وضعاً تنظيمياً على قدم المساواة مع بقية المناطق التاريخية الأخرى².

وقد أوكلت قيادة المنطقة لـ"كريم بلقاسم"³ وبمساعدة "عمر أوعمران"⁴، وتذكر المصادر أن العمليات العسكرية بها لم تبدأ إلا في ربيع سنة 1955م¹، وكانت في شكل كمائن وإعدام لأعوان الشرطة والقياد وحراس الغابات بهدف الحصول على الأسلحة².

¹ - يمكن العودة بالتفصيل إلى الأخضر بوالطمين، "قوافل السلاح"، مجلة أول نوفمبر 1954، ع16، جوان 1976، ص56-57.

² - ترجع أهمية المنطقة إلى الثقل الكبير الذي تتمتع به من النواحي التنظيمية والسياسية باعتبارها أكثر مناطق البلاد كثافة بالمناضلين والإطارات السياسية في صفوف التيار الثوري من جهة، وبفعل الحاجة الملحة إلى العدة والعتاد بالنسبة لمهندسي الثورة الأوائل. أنظر: الطاهر جبلي، الواقع العسكري...، المرجع السابق، ص32.

³ - كريم بلقاسم: التحق بالجنرال منذ سنة 1947م، ظل مدة يتأرجح بين الميصالية وجبهة التحرير الوطني، قاد المنطقة الثالثة إلى غاية شهر أوت 1956، ثم التحق بتونس حيث سيكون أحد الباءات الثلاث إلى جانب بوصوف وابن طوبال، شغل منصب وزير الدفاع ونائب رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، قاد مفاوضات إيفيان التي أدت إلى وقف إطلاق النار يوم 18 مارس 1962. راجع: محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص121.

⁴ - عمر أوعمران: من مواليد 10 جانفي 1919، لجأ إلى الحياة السرية منذ 1945م، نائب كريم بلقاسم في قيادة المنطقة الثالثة ثم قائد المنطقة الرابعة بعد اعتقال رابح بيطاط، عين نائبا عسكريا للسيد الأمين دباغين ومستشارا

وبالنظر إلى الإحصائيات المتوفرة حول التعداد البشري والمادي للمنطقة مع انطلاقة الثورة، فإنه يمكن تسجيل ملاحظتين هامتين:

-أولها محدودية الإمكانيات التي توفرت لمباشرة العمل الثوري، سواء تعلق الأمر بعدد المجاهدين أو عدد الأسلحة والذخيرة.

-وثانيها اختلاف الأرقام والإحصائيات وتباينها من مصدر لآخر.

قدرت بعض المصادر المكتوبة عدد المجاهدين بخمسمائة وسبعين (570) مجاهدا يحملون ثمانية وثمانين (88) بندقية حربية وسلاح صيد، ونحو ثلاثة آلاف (3000) طلقة ذخيرة³، فيما ذهب التقرير الذي تلاه شفهيًا قائد المنطقة الثالثة كريم بلقاسم خلال جلسات مؤتمر الصومام إلى تقدير حجم القدرات بأربعمئة وخمسين (450) مجاهدا⁴ وهو نفس الرقم الذي أورده محمد حربي⁵، بينما ترى بعض المراجع أنّ هذا التعداد مبالغ فيه بحيث ذكر أن المجاهدين كان يتراوح ما بين مئتي (200) إلى ثلاثمئة (300) مجاهد، وهو ما يتفق مع الكثير من الشهادات الشفوية لعدد المجاهدين وكذا الكتابات الوطنية⁶.

عسكريا لمدوية جبهة التحرير الوطني في الخارج ثم قائدا للقوات المسلحة سنة 1957. لمزيد من التفصيل راجع محمد العربي الزبيري، نفسه، ص120.

¹- هذا لا يعني أنّ المنطقة تخلفت عن هجمات الفاتح من نوفمبر 1954 حيث تم حرق مخازن المعمرين في مناطق عدة وقطع أعمدة الهاتف، مع مساهمتها في مد المنطقة الرابعة بعدد من الرجال لمساعدتها على تفجير الثورة. للتفصيل أكثر أنظر: شوقي عبد الكريم، دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية (1954-1958)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2004، ص74-75.

²- محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص132.

³- من هذه المصادر: مراد صديقي، الثورة الجزائرية، عمليات التسليح السرية، تر: أحمد الخطيب، مكتبة الحياة، بيروت لبنان، د.ت، ص28. وأيضا فتحي الديب، المصدر السابق، ص37.

⁴- MINISTERE du moudjahidine, musée nationale du moudjahid. Document du congrès de la Soummam, op.cit,p07

⁵-Mohamed Harbi, le FLN mirage et réalité, op.cit, p127.

⁶- الطاهر جبلي، الواقع العسكري...، المرجع السابق، ص32.

وقد عرفت المنطقة تطورا كبيرا في الجانبين التنظيمي والعسكري، حيث وصل عدد مجاهديها قبل مؤتمر الصومام إلى ثلاثة آلاف ومائة (3100)، وعدد المسبلين قدر بسبعة آلاف وأربعمائة وسبعين (7470) مسبلا¹، فيما قدرت الوثائق الفرنسية حجم القوات العسكرية بالمنطقة إلى غاية أكتوبر 1955 بخمسمائة (500) مجاهد مسلحين بنسبة (30%) سلاح حربي، و(70%) سلاح صيد، كما قدر رصيدها المالي بمليون فرنك فرنسي قديم².

إنّ التطور الذي حققته المنطقة الثالثة مع مرور الوقت، لم يجعلها معصومة من المشاكل والعقبات، فبالإضافة إلى قلة التسليح، كان على جيش التحرير بالمنطقة أن يجابه المجموعات المسلحة التابعة للحركة الوطنية الجزائرية-MNA³.

4.3.2- المنطقة الرابعة -الجزائر-:

أما المنطقة الرابعة فإنّها كانت أسوأ حالا لأنّ السلطات الإستعمارية التي كانت تتابع تحركات مناضلي الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية تمكنت خلال الشهر الأول من اعتقال عدد معتبر من رفاق "رابح بيطاط" قائد المنطقة، بما في ذلك نوابه في العاصمة، وهو نفسه سيقع أسيراً في منتصف شهر فيفري 1955م، ونتيجة لذلك النجاح الذي حققته مصالح الأمن الفرنسية، فإنّ المنطقة الرابعة كادت تختنق بعد حوالي سبعين يوما من اندلاع الثورة، ويعود الفضل في إعادة تنظيمها إلى إطارات منطقة القبائل⁴، ويتقدمهم في ذلك "عمر أو عمران" الذي أصبح قائدا لها، و"عبان رمضان"¹

¹ - وزارة المجاهدين، المتحف الوطني للمجاهد، وثائق مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، محضر الجلسات ومقتطفات من الوثيقة الأساسية، الجزائر، 1996، ص10.

² - يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص122 وأيضاً، بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص161. وكذلك الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح...، المرجع السابق، ص127.

³ - العربي الزبييري، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص132.

⁴ - نفسه، ص132-133.

الذي تمكن من تدعيم صفوف جبهة التحرير الوطني بضم التشكيلات السياسية للثورة وتشكيل مختلف الإتحادات².

وتذهب المصادر إلى أنّ حجم الإمكانيات البشرية والمادية بها كان ضئيلا، وتشير التقديرات إلى عدد الخمسين (50) مجاهدا، وهو نفسه ما ورد في تقرير جلسات مؤتمر الصومام³، فيما نجد أنّ مصادر أخرى أوردت إحصائيات تختلف بشكل كبير مع التقديرات المذكورة أعلاه، إذ يقدر " فتحي الديب " عدد المجاهدين بمائتين وثمانية وثلاثون (238) مجاهدا ونحو خمسة عشر (15 رشاشا)⁴، وهو ما يتفق مع ما ذكرته بعض المراجع⁵.

ويتضح من خلال عرض هذه الإحصائيات أنّ تعداد المنطقة الرابعة هو أدنى عدد بين مجاهدي المناطق الأخرى، إلا أنّ المنطقة عرفت تطورا عدديا وهيكليا ملفتا، حيث ارتفع التعداد صيف 1956 إلى سبعة آلاف (7000) مجاهد⁶، أما العدد الذي جاء في تقرير جلسات مؤتمر الصومام فيشير إلى ألف (1000) مجاهد وألفين (2000) مسبل،

¹- عيان رمضان: التحق بصفوف الحركة من أجل الانتصار سنة 1947، تم اعتقاله بعد اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950، وحكم عليه خمس سنوات سجنا وعشر سنوات من الإقامة، مع حرمانه من الحقوق المدنية، أطلق سراحه يوم 1955/01/13، قام بدور أساسي في الإعداد لمؤتمر الصومام، اغتيل بتاريخ 1957/12/27 في تطوان بالمغرب. للمزيد عنه أنظر: الشروق اليومي، ع658، اليوم 2002/11/21، ص05.

²- قصد بها الإتحاد العام للعمال الجزائريين، واتحاد التجار الجزائريين، واتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين.

³- قدمت المنطقة الرابعة خلال جلسات مؤتمر الصومام تقريرا مكتوبا عرضه قائد المنطقة عمر أوعمران، وجاء فيه أنّ عدد المجاهدين بالمنطقة في بداية نوفمبر 1954 بلغ خمسين (50) مجاهدا. أنظر:

MINISTER du moudjahidine, musée nationale du moudjahid. Document du congrès de la Soummam, op.cit,p08.

⁴- فتحي الديب، المصدر السابق، ص37.

⁵- مراد صديقي، المصدر السابق، ص29.

⁶-Mohamed Tegui, l'armée de libération nationale en wilaya 3, édition casbah,Alger, 2002, p32.

وأربعين ألفا (40000) منخرط في جبهة التحرير الوطني¹، مما يدل على العمل الكبير الذي قامت به قيادة المنطقة.

ومهما يكن فإنّ المنطقة الرابعة وإن عرفت تطورا سياسيا في سنتي 1955 و1956 لكن التنظيم وحده لا يكفي إلا بتوفر السلاح، لذلك فإنّ التنظيم العسكري في العاصمة لم يعرف أي نجاح يذكر في السنة الأولى من الثورة، وذلك بسبب سيطرة المخابرات الإستعمارية، وعدم وجود الإمكانيات المادية التي تسمح بالعمل الفوري.

5.3.2- المنطقة الخامسة:

إنّ أهم ما ميّز المنطقة الخامسة أنّ وضعها كان مغايرا تماما، حيث أنّ الانطلاقة الثورية بها كانت متعثرة في معظمها، وتمكنت القوات الإستعمارية من إلحاق خسائر جسيمة بتلك المجموعات الأولى من المجاهدين الذين كان يقودهم "العربي بن مهدي"، حيث تمكنت من تصفية مجموعة "بن عبد المالك رمضان"² يوم 04 نوفمبر 1954م بناحية "بوسكي" قرب مستغانم، وقد تأثر الشهيد ابن مهدي بتلك النتائج السلبية التي عرفتتها منطقتة³ فحاول الإتصال بالعاصمة تارة وبالمغرب الأقصى تارة أخرى يبحث عن الأسلحة وعن أحسن الوسائل التي تمكنه من تجاوز المحنة⁴.

¹ - وزارة المجاهدين، المتحف الوطني للمجاهد، وثائق ...، المصدر السابق، ص12.

² - بن عبد المالك رمضان: كان أول شهيد يسقط عند اندلاع الثورة التحريرية من جماعة الاثني والعشرين (22) التاريخية، وذلك يوم 04 نوفمبر 1954 بمستغانم. للتفصيل أكثر أنظر: دليلة بركات، من شهداء الثورة التحريرية، المكتبة العصرية، الجزائر، 2002، ص62-63.

³ - بالإضافة إلى تصفية مجموعة بن عبد المالك رمضان نائب قائد المنطقة الخامسة فقد تمكنت القوات الاستعمارية من اغتيال مجموعة أحمد زبانه -أحمد زهانة- خلال اشتباك بمنطقة غار بوجليدة يوم 11 نوفمبر 1954م، أما زبانه الذي أصيب بجراح خطيرة تم توقيفه، وسيكون أول جزائري يحكم عليه بالإعدام في جوان 1956.

⁴ - العربي الزبيري، الثورة الجزائرية..، المرجع السابق، ص136.

وإذا كان مشكل الأسلحة سيظل قائماً طوال السنة الأولى من الثورة، فإنّ ابن مهدي قد وجد في "عبد الحفيظ بوصوف"¹ نائباً توفرت فيه كل الشروط المطلوبة في القائد الناجح، وقد تمكن هذا الأخير بفضل مجهوداته وحركيته من إعادة تنظيم المنطقة موفراً الوسائل والإمكانات اللازمة لتحقيق انطلاقة ثورية حقيقية، وتذكر المصادر أنّ ظروف المنطقة الخامسة كانت أشبه إلى حد بعيد بالوضع في المنطقتين الثانية والرابعة، غير أنّها كانت أكثر ضعفاً من الجانبين التنظيمي والعسكري حيث أنّ تعداد المجاهدين بها عند الانطلاقة لم يتجاوز بضعة عشرات²، وهو ما ينطبق مع ما أوردته الكثير من المصادر والمراجع وكذا الشهادات الشفوية حيث قدرته بستين (60) مجاهداً³، في ذات الموضوع يذكر "محمد بوضياف" بأنّ مجاهدي المنطقة الرابعة والخامسة لم تكن لديهم عند اندلاع الثورة سوى عشرة (10) قطع من الأسلحة الحربية، وأنّ بن مهدي نفسه لم يكن يملك ذخيرة كافية لمسدسه الشخصي⁴.

وتذهب بعض الدراسات إلى أنّ المنطقة شهدت وضعياً متردياً وحالة ركود استمرت لغاية نهاية سنة 1955، الأمر الذي كشف بعمق عن ضعف وتدهور الإمكانيات المادية والبشرية⁵، وقد أسفرت محاولات التعافي عن ارتفاع في العدة والعتاد مع الانطلاقة الثانية حيث ارتفع عددهم قبل مؤتمر الصومام ليصل في شهر ماي 1956 إلى ألف وخمسمائة

¹ - عبد الحفيظ بوصوف: من مواليد مدينة ميلّة في الشمال القسنطيني سنة 1926، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري، أين تعرف على بن مهدي، بوضياف وبن طوبال، هو عضو مجموعة 22 التاريخية، عين نائباً للعربي بن مهدي بالمنطقة الخامسة بوهران مكلفاً بناحية تلمسان، بعد مؤتمر الصومام أصبح عضو في المجلس الوطني للثورة CNRA، كما عين قائداً للولاية الخامسة برتبة عقيد خلفاً لبن مهدي في سبتمبر 1956، وساهم في تأسيس شبكة الإشارة والاستعلامات للثورة التحريرية. أنظر: ولد الحسين محمد الشريف، المصدر السابق، ص15.

² - الطاهر جبلي، الواقع العسكري...، المرجع السابق، ص33.

³ - محمد حربي، جبهة التحرير...، المصدر السابق، ص114.

⁴ - شهادة محمد بوضياف في مجلة أول نوفمبر، ع 147، 1995، ص25.

⁵ - الطاهر جبلي، الإمداد بالسلح...، المرجع السابق، ص132.

(1500) مجاهد وألف (1000) من المسبلين، ولهذا فإن سنة 1956 شهدت الانطلاقة الحقيقية للثورة في المنطقة الخامسة¹.

4.2- المصادر الداخلية للتسليح:

شكلت مسألة التسليح عائقا كبيرا للثورة التحريرية في مرحلتها الأولى، ففي سنة 1954 كان تسليح جيش التحرير الوطني من بعض مستودعات السلاح الخاصة بجبهة التحرير الوطني، ومن أسلحة الصيد القديمة التي تبرع بها السكان للمجاهدين أو من الأسلحة التي تم الحصول عليها كغنائم ليلة الفاتح من نوفمبر 1954م.

وبالرغم من تخزين الأسلحة قبل اندلاع الثورة إلا أنّ ما جمع لم يكن كافيا، بما أنّ معظم السلاح المخبأ أصبح عديم الفعالية نظرا لوجوده في مخازن لا تتوفر على شروط الصيانة، وعند اندلاع الثورة وجدت المناطق العسكرية نفسها تعاني قلة السلاح والذخيرة وسائر معدات الحرب².

وكانت الآمال معلقة على نشاط مندوبية الخارج للحصول على السلاح فرغم الجهود التي بذلت من طرف قادة الثورة من أجل إدخالها إلا أنّه لم تدخل أية قطعة إلى الجزائر قبل أول نوفمبر 1954، وحسب المناضل أحمد بن بلة المكلف بمهمة التسليح في الوفد الخارجي للثورة فإنّ أعضاء الوفد الخارجي قاموا بجهود جبارة كتسليح المقاتلين في الداخل³، وهو ما يتقاطع مع ما أورده فتحي الديب في مؤلفه "عبد الناصر وثورة الجزائر" حين قال أنّه: "تم تزويد المناطق الشرقية بكميات معتبرة من الأسلحة منذ شهر أكتوبر

¹ - يمكن العودة كذلك إلى بليل محمد، "اندلاع الثورة الجزائرية بعمالة وهران-الصعوبات والتحديات-"، مجلة المصادر، ع24، صص193-205.

² - بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص164.

³ - روبير ميرل، المصدر السابق، ص108.

1954 م¹، غير أنّ منسق الثورة المناضل "محمد بوضياف" ينفي إدخال أي قطعة سلاح إلى الجزائر قبل غرة نوفمبر، معتبرا ما حدث هو مجرد وعود لم يتم الوفاء بها². وعن مشروع صناعة القنابل فإنّه لم يكلل بالنجاح ولم يحقق النتائج المرجوة لأنّ تلك المتفجرات التقليدية الصنع لم تعط نتائج مرضية وثبت فشلها بسبب عدم فعالية المواد المصنوعة منها³.

وأمام هذه الظروف الصعبة لجأت قيادة المناطق في المقابل تلك الخطوات إلى البحث عن مصادر تسليح داخلية من خلال الاعتماد على النفس، فراحت تصدر أوامرها بمضاعفة الجهود للحصول على أكبر قدر من الأسلحة لتأمين استمرارية الثورة التحريرية لجمع ما أمكن من الذخيرة المتواجدة لدى المواطنين⁴.

كان قادة الثورة في سباق مع العدو من أجل نزع سلاح المواطنين، إذ تمكن "زيغود يوسف" في المنطقة الثانية من جمع عشرات بنادق الصيد من المواطنين في الأرياف، ورغم صعوبة المهمة فقد توجهت وحدات من جيش التحرير ومعها قوائم تحمل أسماء كل

¹ - فتحي الديب، المصدر السابق، ص60.

² - تذكر بعض المصادر بأن المناضل المغربي عبد الكريم الفاسي تعهد لبن بلة، بوضياف وديدوش مراد بتسليم كمية من الأسلحة في أجل أقصاه شهر، بعد دفع المبلغ المتفق عليه إلى حسابه المصرفي، وبعد انقضاء المهلة توجه مصطفى بن بولعيد إلى ليبيا وبوضياف وبن مهدي إلى الريف المغربي، لكن الصفقة لم تتم ولم يأت أي سلاح بسبب دفع الأموال ناقصة لحساب عبد الكبير الفاسي. للتفصيل أكثر أنظر: عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، ج3، ص 464-465.

³ - Jean Vaujour, de la révolte à la révolution, Albin Michel, paris 1989, p126-127.

⁴ - محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص125.

من لديهم السلاح في الدواوير والمداشر مطالبين إيّاهم بتسليم السلاح عن طواعية وحتى بممارسة الضغط إن استدعى الأمر ذلك¹.

كما سعت القيادة الثورية إلى تفعيل مجال صنع المتفجرات التقليدية، فبالإضافة إلى بعض المتفجرات والقنابل اليدوية التي سرقت من بعض المخازن الفرنسية أو تم شراؤها قام المجاهدون بجمع القنابل التي تلقيها طائرات الجيش الفرنسي وقذائف المدفعية الثقيلة التي لم تتفجر وتفكيكها ثم يستخرجون منها البارود الذي يستخدم في صنع القنابل الموقوتة لنسف الجسور والحانات، وصنع الألغام لتفجير آليات وشاحنات الجيش الفرنسي².

في ذات الوقت أمرت قيادة الثورة بتكثيف الهجومات على مخازن السلاح بالمراكز العسكرية والثكنات، فكان الاستيلاء على الأسلحة والذخيرة في الثكنات أحد الأهداف الرئيسية للعمليات³، كما رفعت الثورة شعار "سلاحنا نفتكه من عدونا"⁴ وهو شعار أتى بنتائج إيجابية معتبرة بحيث تمكنت وحدات جيش التحرير في كافة النواحي من غنم أسلحة متنوعة من القوات الفرنسية خلال قيامهم بكمائن وعمليات مستهدفة مراكزها وثكناتها⁵.

وإن كانت الثورة قد حققت كثيرا من التقدم وأحرزت على العديد من الانتصارات في المجالين السياسي والعسكري، فإنّ مشكل التسليح سيظل مطروحا بشدة إلى نهاية

¹ - علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصة، الجزائر، 1999، ص 79-80. وأيضا: بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 165. وكذلك محمد عباس، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 99.

² - الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح...، المرجع السابق، ص 138-139.

³ - محمد حربي، الثورة الجزائرية...، المصدر السابق، ص 21.

⁴ - علي كافي، المصدر السابق، ص 79. وكذلك: شهادة الحاج لخضر لعبيدي، مجلة أول نوفمبر، ع م 110-111. نوفمبر، ديسمبر 1989، ص 16. وأيضا: الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح...، المرجع السابق، ص 137.

⁵ - Ferhat Abbas, Autopsied'une Guerre, édition l'aurore , Paris, 1980, p92-104.

1955م¹، وأنّ نقص التسليح هو الذي سيسمح للسلطات الإستعمارية بأن تجمع قواها وتوظف إمكانات حربية هائلة لقمع المناطق الثائرة، فالعمليات العسكرية وعمليات التمشيط المكثفة واستعمال العتاد الحربي وآلاف الأجناد المجلوبة من فرنسا، قد شكلت مضايقة رهيبية وخناقا شديدا على الوحدات الأولى لجيش التحرير في الشرق الجزائري، وعلى وجه الخصوص في المنطقتين الأولى وجنوب المنطقة الثانية، وكان المسؤولون في المنطقتين يدركون جيدا هذا الوضع القاسي ويقدرّون كل الصعوبات المتمثلة في تفوق الجيش الفرنسي عددا وعدة وفي عدم توفر الأسلحة والذخيرة لدى جيش التحرير الوطني².

وبمرور الوقت ازداد نشاط جيش التحرير العسكري في مختلف المناطق وتتنوعت العمليات العسكرية بين المواجهة إلى أسلوب الكرّ والفرّ ونصب الكمائن³، هذا ما جعله يتحصل على أسلحة متنوعة، وفي شهادة للضابط الفرنسي "بيار كلوسترمان"⁴ في المجلس الوطني الفرنسي تحت عنوان " الثورة تتمركز وتتحصن جاء فيها: "وفي هذه الأثناء كان الثوار ينظمون ويتحصلون على مزيد من الأسلحة الآتية بالخصوص من الغنائم التي يغنمها الجزائريون من العسكريين الفرنسيين الذين يسقطون في الكمائن، فبين الفاتح ديسمبر 1655 وفتح ديسمبر 1956 نصب الجزائريون مائتين وخمسة وثمانون (285) كمينا غنموا في كل كمين ما لا يقل عن عشرة (10) بنادق حربية وثلاث (03) رشاشات وبنندقية رشاشة مع ما يلزم من ذخائر حربية، فإذا أضفنا إلى ذلك فرار المسلحين الجزائريين من الجيش الفرنسي وانضمامهم إلى الثورة، فهنا كيف استطاع الفرار أن ينتقلوا إلى المرحلة الثانية من تكتيكهم الحربي"⁵.

¹ - محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص126.

² - نفسه، ص130.

³ - بويكر حفظ الله، المرجع السابق، ص170. وأيضا: **جريدة المجاهد**، ع24، 09 ماي 1958، ص 6 و7.

⁴ - أحد كبار ضباط الطيران الفرنسي الذين شاركوا في حرب الجزائر.

⁵ -جريدة المجاهد، ع24، 09 ماي 1958، ص 6 و7.

إنّ أهم ما ميز الثورة التحريرية الجزائرية عن باقي ثورات التاريخ المعاصر كونها تسلحت ذاتيا خصوصا السلاح في مرحلتها الأولى، بحيث تشير الشهادات التاريخية المتوفرة على أنّ مصادر السلاح الداخلية التي قطعت بها الثورة مرحلتها الأولى تمثلت في:

أولاً: بنادق الصيد¹ التي جمعت من سكان الأرياف وهي نوعين، مرخصة أي أنّ حاملها يملك رخصة من قبل السلطات الإستعمارية تتيح له حملها، وأخرى غير مرخصة، وهي بنادق صيد يملكها سكان المناطق الريفية بصورة سرية دونما ترخيصها.

ثانياً: أسلحة حربية أوتوماتيكية من مخلفات الحرب العالمية الثانية جمعها نشطاء المنظمة الخاصة وأنشأت لها مخابئ ومطامر تحضيراً لانطلاق العمل المسلح².

ثالثاً: المتفجرات والقنابل اليدوية التي سرقت من بعض المغارات التابعة للجيش الفرنسي أو تم شراؤها أو صنعت محلياً.

رابعاً: الأسلحة التي غنمتها وحدات جيش التحرير بعد عملياتها العسكرية للتسليح وحمولاتها التأديبية وكمائناتها القاتلة، وقد شكلت هذه الغنائم المصدر الأساسي للتسليح لكثير من المناطق في الأشهر الأولى التي رافقت اندلاع الثورة³.

خامساً: سلاح المجندين الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي وتمثل مصدراً هاماً من مصادر التسليح الذاتي الداخلي¹.

¹- وتشير الكثير من الدراسات أن أكثر من 90% من السلاح المستعمل في الفاتح من نوفمبر كان سلاح صيد ينظر: ابراهيم العسكري، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث للنشر، قسنطينة، 1992، ص 96. وأيضاً: جبلي الطاهر، الإمداد بالسلاح...، المرجع السابق، ص 454.

²-عمار قليل، المرجع السابق، ص 90.

³-محمد حربي، الثورة الجزائرية...، المصدر السابق، ص 69.

وبشكل عام فإن الظروف العسيرة التي عرفت الثورة التحريرية في مرحلتها الأولى نتيجة قلة الأسلحة والذخيرة وتعثر التنظيم الثوري في معظم المناطق وحجم ردود الفعل الإستعمارية على كافة المستويات، حتم على قادة المناطق أن تتسلح ذاتيا لتجاوز ظروف الإنطلاقة الصعبة ثم المحافظة على استمرارية وديمومة العمل المسلح وشموليته فيما بعد، في الوقت ذاته لم يغفل قادة الثورة عن قضية الإمداد اللوجستيكي والبحث عن مصادر للسلاح في الخارج.

5.2-الوفد الخارجي ومهمة الإسناد الخلفي للثورة-الإمداد بالسلاح:-

تتفق أغلب الكتابات التاريخية المتعلقة بتطور القيادة الثورية الجزائرية عند الفكرة التي تقسم أول قيادة للثورة إلى جناحين، الجناح الميداني في الداخل ويمثله قادة المناطق²، أما الجناح الثاني فكان للدعم والإسناد الخلفي ومثله الوفد الخارجي³ وكان يتشكل من أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد خيضر إضافة إلى محمد بوضياف⁴.

¹- لعل حالات فرار المجندين الجزائريين وحتى بعض الجنود الفرنسيين قد ازدادت بصورة واضحة وقد أخذت منذ ربيع 1956 أبعادا لم تكن موجودة من قبل، فعند بداية الثورة حدثت حالات كثيرة فر فيها مجندين جزائريين التحقوا بصوف جيش التحرير. لمزيد من التفاصيل حول تطور ظاهرة فرار المجندين راجع: إيفهريستر، **في الجزائر يتكلم السلاح، نضال شعب من أجل التحرير**، تر: عبد الله كحيل، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1989، ص 147-148.

²- ويقصد بهم القادة المناطق العسكرية وهم مصطفى بن بولعيد قائد الأوراس (المنطقة الأولى)، ديدوش مراد قائد الشمال القسنطيني (المنطقة الثانية)، كريم بلقاسم قائد منطقة القبائل (المنطقة الثالثة)، رابح بيطاط قائد الجزائر العاصمة(المنطقة الرابعة)، والعربي بن مهدي قائد منطقة وهران (المنطقة الخامسة).

³- كان أحمد خيضر أول من التحق بالقاهرة من الوفد الخارجي سنة 1950، وبعد سنتي التحق به حسين آيت أحمد في تاريخ 22 جويلية 1952 في عضوية لجنة تحرير المغرب العربي، أما أحمد بن بلة فقد التحق بهما سنة 1953 بعد فراره من سجن البلدية حيث قضى مرحلة قصيرة في السرية بفرنسا.

⁴- كان محمد بوضياف آخر من التحق بالوفد الخارجي 02 نوفمبر 1954 حسبما أوردته العديد من الكتابات التاريخية، لكن من الخطأ تاريخيا اعتبار محمد بوضياف ضمن التشكيلة الأولى للوفد الخارجي لاسيما وأنه انتخب في اجتماع لجنة 22 بالمدينة ليكون منسقا للثورة، لكنه تحول بمبادرة شخصية منه للقيام بالدعاية لجبهة التحرير الوطني بفرنسا ثم إشرافه رفقة العربي بن مهدي على محاولات تنظيم طرق الإمداد بالسلاح عبر الحدود الغربية.

وقد شكلت قضية التسليح إحدى الاهتمامات الأساسية للوفد الخارجي حيث تعود جذور أولى المشاريع الخارجية لدعم الثورة بالأسلحة إلى صيف 1954 أين سعى قادة الثورة في الداخل وعلى رأسهم محمد بوضياف مصطفى بن بولعيد والعربي بن مهيدي للبحث عن مصادر للأسلحة في الخارج وعلى رأسه أحمد بن بلة المكلف بالتسليح¹ بجهود كبيرة من خلال مساعيه الحثيثة قصد إقناع حكومة القاهرة بفكرة دعم ومساندة الثورة الجزائرية منذ وصوله إليها وانضمامه إلى مكتب المغرب العربي منذ 1953 وسعيه لكسب تأييد الجامعة العربية وطلب المساندة المادية.

كللت هذه الجهود بقاء الرئيس "جمال عبد الناصر" عن طريق فتحي الديب²، وقد تمكن أحمد بن بلة من إقناع جمال عبد الناصر بطروحات ومطالب الثوار الجزائريين ويذكر فتحي الديب حول الاتصالات الأولى للوفد الخارجي بالحكومة المصرية حيث يقول: "إن تطور الأحداث بالمغرب العربي دفع بالمسؤولين في القاهرة عقب ثورة يوليو -جويلية- 1952 إلى إعطاء الأولوية لهذه المنطقة وما يتطلبه الكفاح المسلح بها ونظرا لتعذر عملية المتابعة الميدانية بسبب الحصار والسيطرة الاستعمارية على مواقف الدول الثلاثة في المغرب العربي لزم القيام بعملية تقييم في القاهرة عن طريق دعوة الأحزاب والتنظيمات السياسية المغاربية الموجودة في القاهرة"³.

توجت هذه الاتصالات بعقد مؤتمر تنسيقي مع الجامعة العربية ضم كافة الأحزاب المغاربية في 03 أبريل 1954م، وقد أدرج خلاله المطلب الأساسي للوفد الجزائري وهو الحصول على الأسلحة لمباشرة عملية التحرير الوطني، بعدها بيومين التقى أحمد بن بلة

¹ - في ظل تقسيم المهام بين أعضاء الوفد الخارجي، كلف محمد خيضر بالعلاقات السياسية وآيت أحمد بالعلاقات الخارجية، فيما كلف أحمد بن بلة بمهمة التسليح.

² - فتحي الديب: المسؤول عن الشؤون الجزائرية في المخابرات العربية المصرية والمكلف بمتابعة تطورات الثورة الجزائرية.

³ - فتحي الديب، المصدر السابق، ص 21 وما بعدها.

ومحمد خيضر بفتحي الديب وعزت سليمان وتمكنان الحصول على وعد صريح من الحكومة المصرية بدعم الثورة الجزائرية في حال انطلاقها بدون تردد، وذلك ماجاء في التقرير الذي عرضه فتحي الديب على أحمد بن بلة¹.

ونظرا لتصلب السياسة الاستعمارية وتشديدها المراقبة العسكرية على كل المنافذ التي يمكن من خلالها إدخال الأسلحة إلى الداخل ولاسيما المناطق الحدودية المتاحة للجزائر -تونس ليبيا المغرب- فتعقدت الأمور بالنسبة للوفد الخارجي لصعوبة اختراق الحاجز الأمني الاستعماري، ولإيجاد حلول لهذه المعضلة اقترح الوفد الخارجي الجزائري تكوين جبهة مغاربية مسلحة، هادفا من ذلك تحريك تونس والمغرب لضمهما للتصور الذي تبنته الحركة الوطنية الجزائرية لاستغلال أراضيها لتمير الأسلحة، وظلت مسألة التسليح مطروحة نظرا لتواجد القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية فوق التراب الليبي وتمركز القواعد البحرية الفرنسية في عرض البحر الأبيض المتوسط بحيثساهمتمقي تبدد الوعود المصرية بإيصال شحنات الأسلحة إلى الجزائر².

ونظرا لإلحاح قادة الداخل على ضرورة توفير كميات من الأسلحة لمباشرة العمل المسلح، تقرر تنظيم شبكات سرية تحت إشراف الملحق العسكري المصري بالسفارة المصرية بطرابلس الليبية وهو السيد "أمينصالح"، الذي عمل على توفير كميات معتبرة من الأسلحة ووضعها تحت تصرف أحمد بن بلة، الذي بدأ التحرك والاتصال بشبكة تهريب الأسلحة والتفاوض معها لضمان إدخال الأسلحة إلى الجزائر، وتوجت هذه التحركات باتفاق يقضي بإدخال السلاح على مرحلتين الأولى تتضمن نقله من الحدود

¹ - نفسه، ص43-44. وكذلك: الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح...، المرجع السابق، ص201-202.

² - تكلف بهذه المهمة كلا من مصطفى بن بولعيد في تونس وليبيا والعربي بن مهدي في المغرب الأقصى. لمزيد من التفاصيل راجع: التقرير الذي أنجزه م. و. د. ب. ح. و. وثورة أول نوفمبر تحت عنوان "قوافل تمويل الثورة بالسلاح"، ملتقى واد سوف، مارس 1999، ص01.

الليبية على منطقة تخزين في تونس والثانية منطقة التخزين عبر منطقة الكاف على الأوراس من الجزائر¹.

انطلقت الثورة التحريرية بإمكانيات جد ضئيلة²، مما دفع قادة الداخل للإلحاح على طلب المدد من الوفد الخارجي أمام قلة السلاح الذي يلبّ حاجة المقاتلين في الداخل، وتحرك الوفد الخارجي ودخل في اتصالات مكثفة مع فتحي الديب ومحي الدين زكريا³، انتهت بإصدار أوامر باستخدام إحدى قطع الأسطول البحري المصري، في الوقت نفسه ربط الوفد الخارجي بالتنسيق مع الحكومة المصرية اتصالات سرية مع رئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم من أجل ضمان سرية وحماية الطريق لتهرب الأسلحة عبر الأراضي الليبية⁴.

وكلّت هذه الجهود بإرسال شحنة من مصر على متن اليخت انتصار⁵ لكن هذه الشحنة عرفت تأخرا كبيرا قبل أن تجد طريقها إلى الأراضي الجزائرية، ويرى أحمد بن بلة أن هذه الشحنة اعتبرت أول عملية نقل الأسلحة عبر الأراضي الليبية⁶، وفي سنة 1955 استطاع الوفد الخارجي إرسال عدة شحنات من الأسلحة بواسطة اليخت "دينا

¹ - لم تكن عمليات نقل الأسلحة عبر الحدود التونسية سهلة قبيل اندلاع الثورة وبعدها، ولم تشهد نوعا من الانفراج إلا في أواخر سنة 1956 رغم اشتداد الرقابة التونسية-أنصار بوقريقية-، حيث كانت عمليات التهريب تتم بنجاح، للتفصيل أكثر ينظر. 3-4- Dossier N° 4, Carton N° 4, A.N.A.

² - محمد تقيّة، المصدر السابق، ص152. وأيضا محمد حربي، الثورة الجزائرية...، المصدر السابق، ص69.

³ - محي الدين زكريا: رئيس المخابرات المصرية. أنظر: فتحي الديب، المصدر السابق، ص61-63.

⁴ - فتحي الديب، المصدر السابق، ص ص61-63. وأيضا الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح...، المرجع السابق، ص204.

⁵ - للإطلاع على مضمون الشحنة التي حملها اليخت "انتصار" وتم إنزالها في ميناء زاوية الليبي في شهر ديسمبر 1955. راجع: عبد المجيد بوزيد، المصدر السابق، ص87.

⁶ - شهادة أحمد بن بلة في حصة " شاهد على العصر"، قناة الجزيرة، حلقة يوم 2002/10/27 في كتاب: أحمد منصور، الرئيس أحمد بن بلة يكشف.. عن أسرار ثورة أول نوفمبر كتاب الجزيرة. شاهد على العصر، ط1، الدار

وانتصار" ثم السفينة ديفاكس، كما كثف تنقلاته بين مصر وليبيا وإسبانيا للبحث عن السلاح والذخيرة¹.

وفي إطار العمل المشترك ذكر المجاهد عبدالمجيد بوزبيد أن الوفد الخارجي تمكن بالتنسيق مع عبد الكريم الفاسي ممثل جيش التحرير المغربي في إسبانيا من عقد صفقة تجارية لاقتناء كمية من الأسلحة، قدرت بألف (1000) قطعة تم تهريبها من إسبانيا نحو المغرب عبر البحر، وتم إنزالها في السواحل المغربية بالقرب من مدينة مليلة شهر أوت 1955²، وقد ساعدت التسهيلات التي وجدتتها جبهة التحرير الوطني في هذه المنطقة في عملية التهريب لاسيما في ظل تستر السلطات الإسبانية بالنظر إلى خلافها مع السلطات الفرنسية في الجنوب الغربي³.

ونظرا للمشاكل التي اعترضت عملية تهريب الأسلحة في ليبيا نحو الحدود الجزائرية اضطر بن بلة مجددا للتنسيق مع الحكومتين المصرية والليبية لإيجاد حلول لضمان وتأمين الأسلحة⁴، وفي ظل الصعوبات التي واجهتها عملية تهريب الأسلحة نحو الداخل اجتمعت قيادة الثورة في الخارج مع قيادة المنطقة الخامسة التي كان على رأسها عبد الحفيظ بوصوف في مدريد وتقرر خلالها تزويد المنطقتين الثالثة والخامسة بالسلاح لتنشيط العمل المسلح بهما، وقد اختير المركب ديفاكس للقيام بهذه المهمة حيث انطلق من "ميناء الإسكندرية" يوم 26-07-1956 أين أفرغت حصة المنطقة الشرقية في "ميناء

العربية للعلوم ناشرون_ دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت (لبنان)، 2007. وكذلك: الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح...، المرجع السابق، ص205.

¹-**SHAT**, boîte N° 1h 1536 bis.

² عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص87 وما يليها.

³-**SHAT**, boîte N° 1h 1536 bis.(أنظر الملحق رقم 14)

⁴- الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح...، المرجع السابق، ص208.

زواوة" الليبي بحضور علي مهساس، كما واصل المركب رحلته باتجاه الغرب وتمكن من إفراغ الشحنة بالقرب من "ميناء سبتة" على السواحل المغربية¹.

ويمكن القول أنه رغم المساعي الحثيثة والجهود الكبيرة التي قطعها الوفد الخارجي في مجال الإسناد الخلفي للثورة ماليا ولوجستيكيًا فإننا نسجل الملاحظات التالية:

أولاً: محدودية الأسلحة التي وصلت إلى الجبال الجزائرية لاسيما في المرحلة الأولى من الثورة التحريرية.

ثانياً: تقادم مشكلة التسليح خلال العام الأول من الثورة دفع بقيادة الداخل وعلى رأسهم كريم بلقاسم، عبان رمضان، العربي بن مهدي إلى تحميل كل من بوضياف وبن بلة المسؤولية الكاملة في استمرار أزمة التسليح، وفي خضم هذه الأزمة ظهرت بوادر صراع خفي بين القادة في الداخل والوفد الخارجي، كشفتها الرسائل والمراسلات الإتهامية بين عبان رمضان في الداخل وأحمد بن بلة في الخارج التي نشرها المحامي مبروك بلحسين في كتابه "المراسلات بين الداخل والخارج" (الجزائر والقاهرة) 1954-1956 - كما سنرى لاحقاً.

3- العلاقة بين قيادات الداخل والخارج:

اندلعت الثورة التحريرية في فاتح نوفمبر 1954، تحت قيادة ساهمت مساهمة فعالة في التحضير لها وتفجيرها، تتكون هذه القيادة من جماعة الداخل -قادة المناطق- وهم الستة الذين يرأسهم محمد بوضياف، وأعضاء البعثة الخارجية المكونين من بلة، خيضر وآيت أحمد¹، وقد سعت هذه القيادة الثورية بشقيها الداخلي والخارجي لتنفيذ المهام الموكلة إليها² وفق مبدأي اللامركزية وألوية اتخاذ القرار من الداخل، ونظراً لصعوبة الاتصال

¹ - مراد صديقي، المصدر السابق، ص 39.

بين قيادتي الداخل والخارج³ حدث سوء فهم عميق حول تطبيق هذين المبدئين، زادت من حدته عمليات الحصار الواسعة التي فرضها الجيش الفرنسي، فعانت الثورة خلال مرحلتها الأولى(1954-1956) العديد من الأزمات، أولها مشكلة التسليح التي شكلت إحدى أبرز محاور الصراع بين قيادة الداخل والخارج.

فما مدى إدراك وممارسة قادة الثورة لمبدأ القيادة الجماعية في ظل بروز قيادتين واحدة بالداخل وأخرى بالخارج؟ وماهي دواعي وخلفيات الصراع المبكر بين قادة الداخل وأعضاء الوفد الخارجي؟ هل فعلا أنّ الوفد الخارجي يقوم بمهمة الدعم والإسناد الخلفي للثورة؟ أم أنه يجمع بين تلك المهمة إلى جانب القيام بدور الواجهة السياسية المفقودة في المرحلة الأولى من الثورة؟ وهل فعلا أنّ مسؤولية الإمداد اللوجستيكي تتحملها القيادة الخارجية لوحدها؟

إنّ الظروف العسيرة التي شهدتها في مرحلة الانطلاقة نتيجة قلة الأسلحة والذخيرة وتعثّر التنظيم الثوري في معظم المناطق وحجم ردود الفعل الاستعمارية على كافة

1- كان هؤلاء الثلاثة قد انتقلوا لتمثيل الحزب في القاهرة، قبل أن تتعدّد أمورهم .

2- من الصعوبات والتحديات التي واجهت لقيادة الثورية بشقيها الداخلي والخارجي في المرحلة الأولى من الثورة (1954-1956) هو ذلك الغموض الذي كان يلف أدائها في الجوانب المتعلقة بالمهام الدقيقة لعناصرها، فقد أدى مبدأ القيادة الجماعية إلى منح حرية المبادرة للقادة في الداخل، ولكنه في المقابل لم يوضح حدود الصلاحيات وطبيعة المهام بدقة بالنسبة للقادة في الخارج.

3- إنطلاقاً من القراءة الأولية للوثائق التي اعتمدنا عليها، نجزم بالقول أنّ حركة الاتصالات بين قادة في الداخل والخارج كانت شبه متوقفة من جراء المراقبة التي فرضتها القوات الفرنسية بمختلف تشكيلاتها البرية والجوية في كل مناطق العبور، ولا سيما المناطق الحدودية مع المغرب وتونس، جعلت المسؤولين السياسيين والعسكريين للثورة يفكرون في وسيلة = لكسر حصار المراقبة المضروب عليهم إلى كتابة الرسائل دون تسجيل تاريخ الإرسال ولا أسماؤهم ولا حتى إمضاءاتهم لتفادي وقوعها في يد الشرطة الفرنسية، لكن رغم هذا الإحتياط الذي اتخذته قياديو الثورة تمكنت المخابرات الفرنسية من العثور على خطابين من هذه المراسلات في إحدى مخابئ القيادة بالعاصمة، فاستغلتها لنشر الشقاق بين رفقاء الكفاح. أنظر: فتحي الديب، المصدر السابق، ص233. وأيضاً: حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص 23.

المستويات دفع بقادة المناطق للاعتماد على الإمكانيات المحلية للمحافظة على ديمومة العمل الثوري¹.

في الوقت نفسه علق المجاهدون بالداخل أمالا كبيرة على أعضاء الوفد الخارجي المكلفين بمهمة التسليح، وبالنظر إلى شهادة أحمد بن بلة فإن أعضاء الوفد الخارجي قاموا بمجهودات جبارة لضمان تزويد الثورة بالأسلحة²، وهو ما أكده المكلف بالشؤون الجزائرية في المخابرات المصرية فتحي الديب الذي ذكر أن مصر قدمت كميات معتبرة من الأسلحة زودت بها المنطقة الشرقية قبيل اندلاع الثورة بشهر تقريبا³، وهو ما لا يتوافق وشهادة منسق الثورة محمد بوضياف الذي ينفي إدخال أي قطعة من السلاح إلى الجزائر قبل تفجير الثورة⁴.

وحسب أغلب الكتابات التاريخية التي خاضت في الموضوع، فإن الخلل يمكن في قلة الكميات المرسلة من مصر من جهة، وإلى صعوبة تمريرها عبر الحدود الليبية والتونسية وهو ما اعترف به فتحي الديب بقوله: "...في بداية الأمر لم نغال في زيادة كمية السلاح والذخيرة بسبب عدم تأكدنا من قدرة وسائل التهريب عبر الحدود الليبية التونسية..."⁵.

1- محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية ...، المرجع السابق، صص 129-130.

2- روبر ميرل، المصدر السابق، ص 108.

3- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 60.

4- ذكر محمد بوضياف أن كل ما حدث حول إدخال الأسلحة إلى الجزائر منذ شهر أكتوبر 1954 لم يكن صحيحا، فالأمر لم يتجاوز مجرد وعود لم يتم الوفاء بها وهو ما نقله عبد الرحمن بن العقون حيث كتب بأن قادة الثورة على غرار بوضياف وديدوش وبن بولعيد عقدوا صفقة مع المناضل المغربي عبد الكبير الفاسي لتسليمهم كمية من الأسلحة في أجل أقصاه شهر واحد، بعد دفع المبلغ وقد توجه كل من بن بولعيد إلى ليبيا وبوضياف وبن مهدي إلى الريف المغربي، لكن الصفقة لم تتم بحجة دفع الأموال ناقصة في حساب عبد الكبير الفاسي. أنظر عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق، ص ص 464-465.

5- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 61.

ومع تفاقم حجم أزمة التسليح طيلة العام الأول من الثورة التحريرية، بدأ المناضلون في الداخل يصدرون اتهاماتهم اتجاه الوفد الخارجي بتقصيره في أداء المهام الموكلة إليه¹، وهذا ما يتضح من خلال المراسلات التي نشرها المحامي مبروك بلحسين في كتابه " المراسلات بين الداخل والخارج، بريد الجزائر - القاهرة" 1954-1956²، حيث شنّ عبان رمضان³ في رسالته الأولى لخيزر بتاريخ محمد بوضياف منسق لجنة الستة من منافذ مختلفة، حيث في شرحه لحالة الكفاح أكد عبان رمضان لأعضاء الوفد تدهور الأوضاع بكل المناطق التاريخية لعدم توفر الأسلحة بالقدر الكافي: "منذ عشرة أشهر لم تبذلوا أدنى جهد لإرسال أي شيء إلينا"⁴ مضيفاً: " مادمتم عاجزين عن خدمة القضية بالخارج فادخلوا معنا على الأقل"⁵.

إنّ النداءات المتكررة لقادة الداخل وإلحاحهم الشديد في طلب الأسلحة من أعضاء الوفد الخارجي بيّنت أنّ مشكلة التسليح شكلت عائقاً كبيراً للثورة التحريرية، ففي رسالة عبان رمضان المؤرخة يوم 13 مارس 1956 أكدّ أعضاء الوفد الخارجي أنّ عجزهم عن

¹ - محمد حربي، جبهة التحرير...، المصدر السابق، ص147.

² - إن الاطلاع على بريد الجزائر-القاهرة الذي يحتوي على الرسائل المتبادلة بين عبان رمضان وأعضاء الوفد الخارجي خلال تلك الفترة الممتدة من سبتمبر 1955 إلى أكتوبر 1956 يتيح للقارئ أن يقف عند الخلفيات التي كانت وراء الصدام بين الداخل والخارج. فقد انطلق ذلك من الانتقادات اللاذعة لعبان رمضان لأداء عناصر الوفد الخارجي في مجال الدعم والإسناد الخلفي ثم تطور إلى تباين واضحين قيادة الداخل والخارج في تحديد الأولويات النشاط الثوري.

³ - بعد إلقاء القبض على قائد المنطقة الرابعة رابح بيطاط يوم 23 مارس 1955، أصبح عبان رمضان مسؤولاً عن المنطقة الجزائر التي أصبحت همزة وصل بين قادة الداخل والخارج. أنظر:

Ben Youcef ben khedda, **Abane, ben Mhidi, et leur rapport pour la révolution**, édition dahlab, Alger, 2000, p18.

⁴ - Mabrouk Belhocine, **le Courrier Alger- Le Caire 1954-1956 et le congrès de la Soummam dans la Révolution**, casbah, Alger, 2000, pp 50-92.

⁵ -Ibid, p91-92.

تموين جيش التحرير بالسلح يؤدي إلى القطيعة بين القيادتين الداخلية والخارجية¹، مضيافا في مراسلة أخرى مؤرخة يوم 11 جوان 1956 بقوله: " لا تتوقف في التأكيد على أهمية الأسلحة والإلحاح في طلبها. فالكثير من المناطق انهارت سياسيا لقلة تسلحها².

في ظل هذه الظروف العصبية أرسلت قيادة الداخل الدكتور الأمين دباغين ليتأسس الوفد الخارجي³ لعل هذا التغيير يحدث تطورا على مستوى القضية الأساس، لكن الرجل لم يستطع مباشرة مهامه، إذ بمجرد وصوله إلى القاهرة أعرب أعضاء الوفد الخارجي معارضتهم ورفضهم تسليمه المهام⁴، وقد تسببت هذه القضية في سوء فهم عميق بين القيادتين الداخلية والخارجية، إذ اعتبر بن بلة هذا الإجراء تصرفا خطيرا سيضع من جديد أولويات القيادة في الحركة، فيما اعتبره قادة الداخل وعلى رأسهم عبان رمضان تنكيرا لأعضاء الوفد الخارجي بدورهم⁵.

وفي خضم مشكلة التسليح، ظهرت بوادر صراع خفي بين قادة الثورة في الداخل وأعضاء الوفد الخارجي، سرعان ما كشف عن بروز خلافات سياسية وإيديولوجية للاختلاف الكبير بينهم في الرؤى حول انطلاقة العمل المسلح وتضارب وجهات النظر

¹ - أنظر الوثيقة رقم 28 المؤرخة 13 مارس 1956 في كتاب: مبروك بلحسين، المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر-القاهرة) 1954-1956 مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، تر: الصادق عماري، الجزائر، 2004، ص ص 163-168.

² - أنظر الوثيقة رقم 39 المؤرخة 11 جوان 1956 في كتاب، مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص ص 192-194.

³ - محمد عباس، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 156.

⁴ - محمد عباس، خصومات تاريخية...، المرجع السابق، ص 137-135.

⁵ - Yves courrière, la guerre d'Alger, le temps des léopards, t2, édition Rahma, Alger, 1993, p 303-304.

بين المواقف السياسية التي أظهرها عناصر الوفد الخارجي والمواقف العسكرية التي تبناها القادة الستة في الداخل¹.

1.3- تأزم العلاقة بين قيادة العاصمة والوفد الخارجي:

حدث ابتداء من سنة 1955 تحول خطير وهام في العلاقة بين قادة معاقل الداخل وأعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، وفي توجهات قيادة العاصمة لأنّ المراسلات التي أعادت بعث قنوات الاتصال بين قيادة الداخل والخارج، وسرعان ما كشفت عن بروز خلافات كثيرة حول مهام وصلاحيات كل منهما في قيادة الثورة وأظهرت أيضاً تبايناً كبيراً بين الطرفين في تحديد أولويات النشاط الثوري وفي تصوراتهما للخطوات المستقبلية ولتقاسم عضوية القيادة التنفيذية للثورة².

تطورت انتقادات قادة الداخل وعلى رأسهم عبان رمضان لأعضاء الوفد الخارجي في الفترة الممتدة من سبتمبر 1955 إلى جوان 1956 من مستوى الاحتجاج على الأداء السلبي إلى الإعلان بصورة غير مباشرة عن النوايا الرامية إلى إخضاعهم لقيادة الداخل عن طريق الحد من صلاحياتهم وطموحاتهم لتبوأ مواقع القيادة السياسية للثورة في الخارج³.

ويعد توتر العلاقة ما بين الوفد الخارجي والنواة الأولى للقيادة الوطنية المركزية للثورة⁴ في الفترة الممتدة من أبريل 1955 إلى أكتوبر 1956 أول حلقات تجاذب النخب

¹ - محمد خيشان، دور الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة، 1947-1957، رسالة ماجستير في التاريخ

الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2001-2002، ص 173.

² - محمد عباس، خصومات تاريخية...، المرجع السابق، ص 154-160.

³ - عبد النور خيثر، تطور الهيئات...، المرجع السابق، ص 439.

⁴ - للتفصيل أكثر في الإرهاصات الأولى لتشكيل القيادة الثورية المركزية أو ما سماها بعض المؤرخين بقيادة العاصمة

أنظر: عبد النور خيثر، تطور الهيئات...، المرجع السابق، ص 134-137. وكذلك: محمد عباس، خصومات

تاريخية...، المرجع السابق، ص 130-146.

القيادة الثورية، لأنّ تلك العلاقة التي تميزت لأول مرة خلال الثورة بالتواصل المستمر ظاهريا بين الداخل والخارج¹ كانت تخفي في جوهرها توترا شديدا وضع عناصر من المجموعة التاريخية المؤسسة لجبهة التحرير في صفوف الوفد الخارجي في مواجهة مجموعة جديدة من القادة الذين تأخروا عن موعد الإنطلاقة²، ولكنهم تمكنوا من ملأ الفراغ الكبير الذي طرأ على النشاط الثوري في الداخل منذ ربيع سنة 1955، وشرعوا في إضفاء لمسات هامة في مسار العمل الثوري³.

إنّ تحليل النقائص والسلبيات التي طرأت على سير النشاط الثوري في مرحلة الإنطلاقة، يؤدي بالضرورة إلى حصر أهم الدوافع التي كانت وراء صراع النخب القيادية خلال الثورة التحريرية، وإذا كان البعض من تلك الصراعات مرتببا بتباين المواقف بين مفجري الثورة وبقية نخب التيارات الوطنية في الفترة السابقة للإنطلاقة، فإنّ البعض الآخر

¹ - في مقابل المكاسب التي تم تحقيقها في بعث النشاط السياسي لجبهة التحرير الوطني وتوحيد الجبهة السياسية في الداخل بعد مرحلة السبات التي شهدتها مرحلة الإنطلاقة لم تثمر جهود قيادة الداخل وعلى رأسها عبان رمضان اتجاه الوفد الخارجي نتائج عملية على الرغم من استمرار المراسلات بين الطرفين من سبتمبر 1955 إلى أكتوبر 1956 بصورة مستمرة ساهمت في الظاهر في كسر العزلة بين الداخل والخارج، لكن هذا النجاح النظري لم يتوج بنتائج ميدانية إيجابية بالنسبة للأهداف التي كان يتوخاها عبان من تلك المراسلات، ويعود السبب الرئيسي إلى الفشل والتوتر والتصادم الذي ميز العلاقات بين القيادة الجديدة في الداخل والوفد الخارجي.

² - شهد الخلاف بين قيادة العاصمة والوفد الخارجي أو بالأحرى بين عبان رمضان وأحمد بن بلة ذروته بعد مؤتمر الصومام في غياب ممثلين عن الوفد الخارجي لأن تحول إلى مواقف علنية رافضة لقرارات ذلك المؤتمر من قبل بن بلة ومواقف صارمة في الإنتقال إلى وضع تلك القرارات موضع التطبيق العملي من طرف عبان رمضان، وقد تشكل إثر هذا الفصل من فصول الخلاف تحالفين يقف كل منهما في مواجهة الآخر في خريف 1956.

³ - إنّ أسلم وجه لتقييم الأداء الذي قام به عبان رمضان في الفترة (1955-1956) تقتضي الإبتعاد عن صراع الأشخاص الذي تم اتخاذه عند أغلب المؤرخين قاعدة عند كتابتهم تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية، لأنّ ذلك الصراع في غالب الأحيان ما يحجب الرؤية الواضحة عن البصمات التي تميزت بها جهود من القادة على رأسهم عبان رمضان الذي يعد صاحب البصمات الأكثر بروزا خلال المرحلة الأولى من الثورة، فقد أوجد للثورة واجهتها السياسية وفي ضم نخب التيارات الوطنية لصفوف الثورة، ومن بعث النشاط السياسي لجبهة التحرير الوطني. ينظر: محمد عباس، خصومات تاريخية...، المرجع السابق، ص ص 130-166.

منها كان بفعل الانتقادات المتبادلة بين القادة أنفسهم¹.

وتحفل تجربة الثورة بنماذج للخلافات التي انطلقت من التباين في التصورات إلى صراع الأشخاص، والغريب أنّ أغلب تلك الصراعات كانت تخفي مواضع العجز والقصور وتبرر الكثير من الأخطاء التي تم ارتكابها من طرف عدد من القادة وتغلّف النوايا المبطنة للطموحات الشخصية².

ففي مقابل المكاسب التي تم تحقيقها لم تظهر جهود عبان رمضان باتجاه أعضاء المجموعة الأولى التي تشكل منها الوفد الخارجي نتائج عملية، على الرغم من تواصل المراسلات التي استمرت من سبتمبر 1955 إلى أكتوبر 1956، ساهمت ظاهريا في كسر العزلة بين الداخل والخارج³، في ذات الوقت كشفت المراسلات عن العلاقة المتوترة التي أدت إلى صدام معن بين قائدين بارزين في الثورة التحريرية هما: أحمد بن بلة وعبان رمضان⁴.

¹- هذه الإنتقادات عادة ما كانت تبدأ في شكل احتجاجات على الأداء السلبي سرعان ما كان يتم تفسيرها بأنها كانت تنطوي على نوايا للزعامة والقيادة.

²- عبدالنور خيثر، تطور الهيئات...، المرجع السابق، ص132.

³- إن أبرز ما تمكن عبان رمضان من إنجازه خلال منتصف عام 1955 إلى صيف 1956 هو بعثه لنشاط جبهة التحرير الوطني، ثم في توحيد القوى السياسية الجزائرية في صفوفها كما ساهم في إفشال المحاولة الإستعمارية التي هدفت لإنشاء " قوة الثالثة"، وفي التحضير لمؤتمر الصومام، وكانت له أيضا لمسات هامة في تشجيع المبادرات التي كانت وراء تأسيس عدد من التنظيمات الجماهيرية، التي قدمت دعما متعدد الأوجه للنشاط الثوري. عبد النور خيثر، تطور الهيئات...، المرجع السابق، ص ص 137-139.

⁴- الأول وهو أحمد بن بلة، ينتمي إلى التاريخين التسعة الذين يعود إليهم الفضل المبادرة بتحضير وتفجير الثورة، بينما الثاني وهو عبان رمضان من الوجوه الصاعدة في قيادة جبهة التحرير الوطني التي قامت بسد الفراغ ومعالجة النقائص التي طرأت على النشاط الثوري بعد أشهر قليلة وعصيبة. راجع: محمد عباس، خصومات تاريخية...، المرجع السابق، ص ص 123-172.

2.3-المسائل الخلفية بين القيادة الجديدة في الداخل والوفد الخارجي:

إنّ الإطلاع على بريد الجزائر - القاهرة الذي يحتوي على الرسائل المتبادلة بين عبان رمضان والوفد الخارجي خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 1955 إلى أكتوبر 1956 يتيح للقارئ المتمعن أن يقف على جملة من الأسباب التي كانت وراء الصدام بين قيادة العاصمة والوفد الخارجي.

1.2.3-مسألة -أزمة- التسليح:

نشأ الصراع بين الطرفين حول قضية الأسلحة التي كانت تمثل أهم انشغال قادة الداخل، خاصة مسؤولي المناطق العسكرية، وهذا ما لاحظناه من خلال الرسائل التي تبادلها عبان رمضان مع محمد خيضر، وتضمنت انتقادات شديدة لأداء عناصر الوفد الخارجي في ميدان الدعم اللوجستيكي¹.

ففي إحدى المراسلات بين الجزائر والقاهرة المؤرخة بيوم 20 سبتمبر 1955² أخبر عبان رمضان خيضر ورفاقه بأن رأي المناضلين في الداخل فيهم سيء جدا، ويقول بلسانهم ما معناه: "إذا كان أعضاء الوفد الخارجي غير قادرين على تحمل مسؤولياتهم، فمن الأفضل لهم العودة إلى أرض الكفاح ليموتوا إلى جانبنا" ويضيف مفسرا هذا العجز "منذ عشرة أشهر لم تبذلوا أدنى جهد لإرسال أي شيء إلينا" ويقصد بذلك الأسلحة³.

¹ - إن المراسلات التي بعثها عبان رمضان للوفد الخارجي حملت نداءات متكررة لقادة الداخل وإلحاحهم الشديد في طلب الأسلحة وهذا ما تبرزه مضامين الرسائل التي نشرها مبروك بلحسين، حيث تكررت النداءات في عدد من المراسلات ومنها: المراسلة المؤرخة في 20 سبتمبر 1955 (ص ص 94-97) والمراسلة المؤرخة يوم 29 فيفيري 1956 (صص 157-162)، والمراسلة المؤرخة في 13 مارس 1956 (ص ص 163-169) والمراسلة المؤرخة في 11 جوان 1956 (ص ص 192 194).

² -Mabrouk Belhocine,op.cit, pp 241-246.

³ -Ibid, pp91-92.

كما نقل عبان رمضان في رسالته لأعضاء الوفد الخارجي تدهور الوضع العسكري في جبهة وهران والقبائل لعدم توفر الأسلحة بالقدر الكافي¹ ويضيف قائلاً: "إن بوضياف يقول إن في حوزتكم أسلحة، وإذن لماذا في هذه الحالة لا يدخل بن بلة لدراسة طرق رميها بمظلات من الطائرة أو إنزالها عن طريق البحر في القبائل، فهذه المنطقة تعاني أكثر من غيرها من قلة السلاح"²، وحسب تقدير عبان في ذات الرسالة يومئذ "إن إخراج فرنسا ممكن خلال ستة (06) أشهر لو استطاع الوفد الخارجي إمداد الثورة بالأسلحة اللازمة!"، حيث يضيف: "إذا توصلتم إلى إيصال السلاح إلينا في ستة أشهر فإن فرنسا سوف تركع على ركبتيها"³.

وفي رسالة أخرى مؤرخة يوم 29 فيفري 1956 يخبر عبان رمضان الوفد الخارجي بأنه وجد صعوبات كبيرة لتهدئة قادة المنطقتين الثانية والثالثة بسبب عدم استفادتهم من التموين بالسلاح، عكس المنطقتين الأولى والخامسة، وهو الأمر الذي جعلهما يتساءلان "إن كان بن بلة يفضل المناطق الأخرى على منطقتيهما"⁴.

¹ - بقي مشكل التسليح قائماً بعد الانطلاقة خصوصاً في المناطق الداخلية (الثالثة والرابعة مثلاً) والأولى والثانية والخامسة بشكل عام وهو ما دفع بكريم بلقاسم إلى تحميل بوضياف وبن بلة المسؤولية الكاملة في استمرارية هذا المشكل الذي تفاقم أكثر طيلة عام 1955، وانعكس سلبياً على طبيعة العلاقة بين قيادتي الثورة في الداخل والخارج، خصوصاً بعد أن لجأ عبان رمضان إلى تصعيد الموقف مع الوفد الخارجي متعمداً إثارة العديد من المسائل التي اعتبرها خلافية، كان على رأسها التسليح الذي حكم من خلاله على الوفد الخارجي وبالخصوص أحمد بن بلة بالتقصير في هذا الجانب.

² -MabroukBelhocine,op.cit pp 292-296.

³ -Ibid, pp21-246.

⁴ - جاء في نص الرسالة ما يلي: "..... وقضية الأسلحة؟ منذ شهور وشهور تقدم إلينا الوعود حول التموين بالسلاح بإنزاله بالمظلات أولاً ثم عن طريق الريف، ولم يحصل شيء حتى اليوم، إن ناحية وهران والأوراس وصلتها الأسلحة وأن تسليحهم جيد، وأما شمال قسنطينة وناحية الجزائر فلم تصلها بندقية واحدة، ولا أخفي عليكم أننا نجد صعوبة في تهدئة المسؤولين زيغوت يوسف وكريم بلقاسم اللذين صاروا يتساءلان حول ما إذا كان الإخوة المكلفين بالعتاد لا يمارسون المحاباة، وهناك ما يدعو إلى أن تطلبوا من بن بلة وبوضياف إذا كان لديها شيء من الارتياح بخصوص شمال قسنطينة والقبائل...". راجع: مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص ص 157-162.

وضمن هذا السياق لم تقتصر اتهامات الداخل لبن بلة على التقصير في أداء مهامه بتموين الثورة في الداخل بالسلح، بل تعدت إلى أخطر من ذلك، حيناتهم عبان رمضان بأنه يمارس التفضيل والجهوية في توزيع السلح¹.

وبمقابل ذلك فقد دافع أحمد بن بلة عن الإتهامات التي طالته في رسالته وجهها إلى قادة جبهة التحرير الوطني بقوله: "...نقدّر بأنكم لستم مؤهلين للحكم المسبق علينا وتجريمنا، لأنكم تجهلون كل الوقائع، وبالمقابل فإننا نقدّر بأن عملنا كان أكثر فاعلية..." مضيفا "ويبقى بلا شك أن الولايات 6.3.4.2 لم تستفد من عملنا، ولكن لمن يرجع الخطأ؟ هل تعتقدون بصدق أنّ الظرف الذي كنا نعيشه في الخارج يسمح لنا بتوزيع كمية السلح التي في حوزتنا توزيعا نسبيا بحسب عدد الولايات؟ وهل كان يجب علينا تعليق عملية إرسال السلح إلى المناطق التي كان الإرسال إليها ممكنا بحجة أن تموين كل منطقة بالسلح يتوقف على تموين جميع المناطق الأخرى؟ وبالأحرى ألم يكن واجبا علينا - إدراك لخصوصية كفافنا - تحقيق نتائج حيثما كان ذلك ممكنا؟ ومن أين لكم الحق في سلطة إصدار أمر مفاده أننا لم نقم عمليا بشيء له شأن لتموين المقاومة بالسلح...، ولهذا تسمحون لي أن أقول لكم إنّ التفكير بهذه الطريقة لا يليق بمسؤولين يقودون مصير الثورة الجزائرية..."².

وقد تبين مع مرور الوقت أنّ مشكلة التسليح شكلت عائقا كبيرا للثورة في مرحلتها الأولى، وهذا ما تبرره النداءات المتكررة لقادة الداخل وإلحاحهم الشديد في طلب الأسلحة

¹ راجع في هذه رسالة عبان رمضان للوفد الخارجي بتاريخ 29 فيفري 1956 المنشورة في:

MabroukBelhocine,op.cit pp 241-246.

² الوثيقة (الرسالة): كتبها أحمد بن بلة أثناء تواجده في السجن بفرنسا، وقد احتجزت عند أحد قادة فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا شهر فيفري 1957، يعتقد أنه طالب إبراهيمي أو محمد لجاوي، ونشرت في جريدة لوفيغارو يومي 20-21 جويلية 1957. أنظر:

Mohamed Harbi, Les Archives..., op.cit, 2010, pp169-171.

من أعضاء الوفد الخارجي¹.

وفي مراسلة عبان رمضان المؤرخة يوم 13 مارس 1956 أكد لأعضاء الوفد الخارجي أن مشكلة التسليح لو استمرت فستؤدي إلى الانشقاق بين القيادتين الداخلية والخارجية، مادام مشكل السلاح هذا لم يحل فلا يمكن انتظار أي عمل جدي معكم، ويجب عليكم جميعا بلا استثناء أن تحرصوا على القيام بهذه المهمة، وإلا فلا يمكن تفادي القطيعة بيننا².

انطلاقا من هذه الظروف والعوامل الموضوعية لم تكن كميات الأسلحة المرسله قبل مؤتمر الصومام في مستوى متطلبات العمل العسكري الذي عرف تطورا ملحوظا، وعلى هذا الأساس عبر عبان رمضان عن هذه الحاجات الملحة والخانقة في ذاتالرسالة -رسالة 13 مارس 1956- قائلا: "نحن على استعداد لتقديم جميع التنازلات الممكنة لمن يزودنا بالسلاح"، ويشير في هذا الصدد إلى إمكانية مقايضة التسليح من المعسكر الاشتراكي بقبول الحزب الشيوعي تنظيميا داخل جبهة التحرير الوطني³.

وفي المراسلة المؤرخة يوم 11 جوان 1956 كتب عبان رمضان "لا نتوقف في التأكيد على أهمية الأسلحة والإلحاح في طلبها، فالكثير من المناطق انهارت سياسيا لقله تسليحها"⁴.

وفي ظل تأزم الوضع بقي عبان رمضان ينتظر إجابات دقيقة في شكل تقارير الوفد الخارجي خلال وقت زمني مستعجل، لكن ماكان ينتظر استغرق وقتا طويلا مما أدى إلى

¹- محمد عباس، خصومات تاريخية...، المرجع السابق، ص 158. وأيضا: حكيمة شتوح، المرجع السابق، ص 21.

²-MabroukBelhocine,op.cit, pp 296-298.

³-Ibid, pp 298-299.

وأيضا: الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح...، المرجع السابق، ص 219.

⁴- راجع في هذا: رسالة عبان رمضان إلى الوفد الخارجي بتاريخ 11 جوان 1956 المنشورة في كتاب:

MabroukBelhocine, op.cit, pp 315-317.

التفكير في تكليف مناضلين جدد يقومون بالسفر إلى ليبيا ومصر لاستخدام الأسلحة¹ بهذا الصدد أرسلت قيادة الداخل صالح الوانثي على رأس اتحادية الجبهة بفرنسا تحت غطاء مكلف بالإعلام والاتصال باليسار الفرنسي، والأمين دباغين مبعوثا لها لترأس جماعة القاهرة، مما تسبب في سوء فهم عميق بين القيادتين الداخلية والخارجية، حيث اعتبر أحمد بن بلة تعيين الأمين دباغين على رأس الوفد الخارجي سحبا للباسط من تحت أقدام الوفد الخارجي وإجراء خطيرا سيضع من جديد أولويات القيادة في الحركة، بينما هونت قيادة الداخل من هذا الفعل واعتبرته تذكيرا لأعضاء الوفد بدورهم².

في ذات السياق كتب أحمد توفيق المدني أحد مناضلي البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني في القاهرة أنّ أحمد أمين دباغين أبلغه عند وصوله للقاهرة بأنّ القيادة في الداخل غير مرتاحة إطلاقا لنشاط ومساعي محمد خيضر وأحمد بن بلة لذلك حملته مسؤولية رئاسة الوفد الخارجي³.

وقد عمل الوفد الخارجي عن تقديم تصوره كاملا حول قضية نقص الأسلحة أدرجهفي رده على رسائل قادة الداخل لتفنيد الاتهام الذي لفق له مبررا فيه نظرته وموقفه السياسي من المسألة، موضحا أنّ الثورة لا تعتمد فقط على الأسلحة، بل هي في حاجة إلى تنظيم وتوسيع جبهة دبلوماسية تعمل على تحريك الرأي العام العالمي للضغط على السياسة الفرنسية التي يطبقها جيشها في الجزائر⁴، كما حرص الوفد الخارجي خلال هذه الظروف على أهمية استمرار تبادل الرسائل مع عبان رمضان حول مشكلة الأسلحة،

¹- أنظر رسالة 10 أبريل 1956 في كتاب: مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 181.

²-Yves courrière, op.cit,p 304-305.

³-أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ج3، ص122. وأيضا حكيمة شتواج، المرجع السابق، ص22.

⁴-حول هذا الدور أشار مبروك بلحسين في كتابه "بريد الجزائر - القاهرة 1954 - 1956 إلى سبع (07) رسائل لمحمد خيضر، وجهها لعبان رمضان عبارة عن إجابات دقيقة عن كل التساؤلات وانشغالات ممثلي الداخل ومضمنا إياه جملة من التصورات التي خطها الوفد الخارجي في العمل الدبلوماسي وموقف السياسيين من العمل المسلح.

إيماناً منه بحيوية الوفد القاضي بضرورة تفعيل العمل الدبلوماسي¹، وقد لجأ عبان رمضان إلى تصعيد الموقف مع الوفد الخارجي متعمداً إثارة العديد من المسائل الخلافية التي كان على رأسها التسليح الذي حكم من خلاله على الوفد الخارجي وبالخصوص أحمد بن بلة بالتقصير في هذا الجانب².

دفعت هذه الظروف قادة الثورة من مواقعهم إلى الإسراع نحو عقد مؤتمر وطني- مؤتمر الصومام-، الذي شكل منعطفاً هاماً بالنظر إلى أنه أصبح فاصلاً بين مرحلة الإنطلاقة التي تميزت باستقلالية القادة والعمل وفق مبدأ الحرية الذاتية المعزولة، وبين مرحلة التنظيم والشمول التي شكل انعقاد هذا المؤتمر إرهاصاً لها، لأنه تجاوز مع الحاجة الملحة إلى تشريع القوانين الداخلية وتنظيم الهيئات السياسية والعسكرية وتحديد المسؤوليات بدقة ومعالجة أزمة التسليح ونقائص التنظيم بمقترحات وحلول ميدانية وواقعية³.

حيث تمكن من مركزة الثورة وتوحيد الهيئات القيادية لما وضع حداً لانشطارات وتعدد القيادات في الداخل والخارج على حد سواء، وقام بترشيد العمل بالمبادئ التنظيمية عندما ألغى النزوع الشديد للنشاط الثوري في تقديم العمل العسكري على حساب التوجيه والتخطيط السياسي⁴، لكن المؤتمر تسبب من ناحية أخرى في تشتيت القادة الذين حاول

¹ - حول مسألة نقص الأسلحة رد أحمد بن بلة في رسالتين لخص فيهما ما قام به في مجال جمع الأسلحة ومساغيه الرامية إلى إيجاد مصادر دعم إضافية لتعزيز ما تم تحقيقه للمحافظة على انتصارات الثورة وتوفير لها إمكانيات الاستمرار في اتجاه التوسع لإفشال كل مشاريع الحكومة الفرنسية. للتفصيل أكثر راجع: محمد خيشان، المرجع السابق، ص 173.

² - الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح...، المرجع السابق، ص 218.

³ - عبدالنور خيثر، تطور الهيئات...، المرجع السابق، ص 425. وأيضاً: محمد خيشان، المرجع السابق، ص 121.

⁴ - محمد عباس، خصومات تاريخية...، المرجع السابق، ص 147-150. وعبدالنور خيثر، تطور الهيئات...، المرجع السابق، ص 426.

التأسيس لتوحيدهم، حيث اتخذ المؤتمر شكل محاكمة للوفد الخارجي الذي اتهم بالتقصير ومحاباة المناطق الحدودية-الأولى والخامسة¹.

ولأته تحول إلى مواقف علنية رافضة لقراراته من طرف بن بلة، ومواقف صارمة في الانتقال إلى وضع تلك القرارات موضع التطبيق العملي من طرف عبان رمضان وانتهى أول فصل من فصول تلك المواجهة إلى تشكل تحالفين يقف كل منهما في مواجهة الآخر في نهاية صيف 1956، وقد كان التجاذب حول قيادة الثورة العامل الأبرز في بروز الصراعات الأولى بين واضعي مقررات الصومام ومعارضيه².

ظهر التجاذب بصور وأشكال مختلفة بين مجموعة الداخل التي تزعمها عبان رمضان، وكانت تحاول التمهيد لتوليها مواقع القيادة عن طريق التأسيس لأولوية "الكفاءة في العمل العسكري" في مواجهة عناصر الوفد الخارجي وعلى رأسهم أحمد بن بلة، الذين كانوا يرفضون كل بديل لأولوية "شرعية السبق التاريخي" في تولي القيادة العليا للثورة.

انتهت الجولة الأولى في التجاذب والصراع حول القيادة بين هاتين المجموعتين لصالح مجموعة عبان رمضان في الداخل، التي سيطر عناصرها على قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ بعد ما أدى حادث اختطاف التاريخيين الأربعة في القرصنة الجوية الشهيرة بتاريخ 22 أكتوبر 1956 إلى تحييدهم نسبياً، وبعدها تمكنت اللجنة من إخضاع مناوئتها المعارضين لقرارات الصومام في تونس وفي المناطق الشرقية³.

¹ - أنظر رسالة عبان رمضان للوفد الخارجي بتاريخ 29 فيفري 1956 المنشورة في:

MabroukBelhocine,op.cit, pp 291-296.

² - لجنة التنسيق والتنفيذ في مواجهة مهساس وقادة المناطق الشرقية.

³ - عبد النور خيثر، تطور الهيئات...، المرجع السابق، ص427.

2.2.3- تدمير قادة الداخل من الانشقاقات بين عناصر الوفد الخارجي:

انتقد عبان رمضان الانشقاقات بين عناصر الوفد الخارجي التي حالت دون توحيد وتركيز الجهود حيث جاء في مراسلة له إلى الوفد الخارجي المؤرخة في 20 سبتمبر 1955 والمرفقة بلهجة توبيخ عنيفة: "نحن لا نفهم صمتكم بين الفينة والأخرى تصلنا أنباء متضاربة، فهل أنتم متفقون على الأقل فيما بينكم أم إنكم تتمادون في سلوككم المعتاد، وأن المعركة الوهمية التي كانت في الجزائر تتواصل في القاهرة، في هذه الحالة هناك ما يدعوا إلى وضع المؤخرة على الأرض..."¹.

وقد برزت دلائل ذلك الإنشقاق في فترة مبكرة لما تراجع بوضياف عن الاستمرار في أدائه لمهمة التنسيق، وانسحب للقيام بمهام أخرى في فرنسا ثم عند الحدود المغربية مركزا نشاطه على دعم الثورة في الداخل بالسلاح، ثم تأكد ذلك الوضع حين تفرغ آيت أحمد وأحمد يزيد² إلى الجهود الدبلوماسية في نيويورك، وظهر أن الوفد لم يكن يضم في الواقع

سوى شخصيتين مؤثرتين هما بن بلة وخيضر منذ الانطلاقة إلى خريف 1956³.

وحسب أحمد توفيق المدني أحد أعضاء البعثة الخارجية، فقد كان هناك عدم تنسيق في العمل بين أعضاء هذا الوفد، وهو ما لمسّه عند التحاقه بتشكيلة الوفد الخارجي في

¹ - مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 94. وأيضا: محمد عباس، خصومات تاريخية...، المرجع السابق، ص 157.

² أحمد يزيد: ولد بالبلدية سنة 1923، نال شهادة البكالوريا ثم انتقل إلى باريس سنة 1945 لمواصلة دراسته، انضم إلى حزب الشعب الجزائري سنة 1942 ثم إلى الحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية سنة 1946، عضو اللجنة المركزية للحزب سنة 1948، التحق بجهة التحرير الوطني سنة 1955 ومثلها في مؤتمر باندونغ 1955، عين عضوا في المجلس الوطني للثورة 1956، ووزيرا للإعلام في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من 1958 إلى 1962، بعد الإستقلال عين سفيرا في لبنان لمزيد من التفاصيل راجع:

Benjamin Stara, op.cit, P304

³ - عبد النور خيثر، تطور الهيئات...، المرجع السابق، ص ص 137-158.

ربيع 1956¹، حيث نقل على لسان محمد خيضر ما مفاده: "إنّ لنا مكتبين، مكتب سياسي أعمل به لوحدي، ومكتب سياسي يستقل بأمره بن بلة، وأنا شخصيا لا أعرف هذا المكتب. فقط من خلال ما يحدثنا به بن بلة عن أعماله، وما حصل عليه من سلاح وعن اتصاله بالمصريين وبمحمد بوضياف في مدريد..."².

نفس الانطباع أورده المؤرخ إيف كوريار حين كتب أنّ العربي بن مهيدي استنكر ما وجده من صراع بين أعضاء الوفد الخارجي حيث عاتبهم في أحد الاجتماعات³، بقوله: "إنّ هذا لا يمكن أن يكون بينكم، كل المتواجدين بالداخل متحسين الآن لفتنتكم وانشقاقاتكم... فلا يجب أن تجعلوا معنويات المجاهد تنهار..."⁴.

وفي ذات السياق صرح العربي بن مهيدي لرفقائه عند عودته إلى الداخل حول ما شاهدته من خلاف ونزاع وتصلب في الرأي بينهم: "ليست هنا قيادة لجهة التحرير الوطني، بل مجموعات وأفراد يسعون لإيجاد قيادة..."⁵.

¹ - حسب إيف كوريار فإنّ خلفيات الخلافات القائمة بين بن بلة من جهة ومحمد خيضر وآيت أحمد من جهة أخرى هو سعي بن بلة إلى جعل المصريين يفقدون الثقة في خيضر وآيت أحمد واصفا الأول بالبرجوازي والثاني بالبربري، وهو نفس الوصف الذي أطلق على الرجلين في رسالة بعث بها مهساس إلى بشير شيهاني مسؤول منطقة الأوراس في سبتمبر 1955. وقد وقعت الرسالة في أيدي السلطات الاستعمارية عقب معركة الجرف. لمزيد من التفاصيل راجع: Yves Courrière, op.cit, p302.

وكذلك: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني...، المصدر السابق، ص148.

² - أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ج3، ص 119-120. وأيضا: شتوح حكيمة، المرجع السابق، ص 26.

³ - انعقد هذا الاجتماع في ربيع 1956 بالقاهرة، حضره كل من خيضر، آيت أحمد، مهساس، دباغين، بوضياف، بن مهيدي، وقد تلاه عقد اجتماعات تنسيقية موسعة نوقشت خلالها عدة مسائل ذات الأولوية منها مسألة نقص الأسلحة وانعدام التنسيق في العمل بين أعضاء الوفد أنفسهم أو مع القيادة في الداخل وتم الاتفاق على تشكيل لجان للمالية والسلاح والدعاية... وضرورة أن تكون علاقة الوفد بقيادة الداخل منتظمة وسريعة. للتفصيل أكثر أنظر: أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ج3، ص 129. وأيضا: شتوح حكيمة، المرجع السابق، ص26.

⁴ - Yves Courrière, op.cit, p302.

⁵ - محمد حربي، جبهة التحرير الوطني...، المصدر السابق، ص148.

3.3.3- عتاب الداخل للوفد الخارجي على الاتصال بالفرنسيين:

إنّ مجرد قراءة المراسلة¹ التي بعثها عبان رمضان للوفد الخارجي بتاريخ 20 سبتمبر 1955، يتضح لنا امتعاضه الشديد من اتصال الوفد الخارجي ببعض المسؤولين الفرنسيين في إطار الاتصالات السرية التي باشرها الرئيس غي مولي² مع قادة الثورة، حيث كتب: "لقد علمنا أنّ بن بلة قابل بإيطاليا زيدا وعمرا....لحسن الحظ أنّه لم يلتزم بشيء، فلو حدث ذلك لخلفناكم علانية"³.

وكان عبان رمضان في رسالة له بتاريخ 04 نوفمبر 1955 قد أخبر الوفد الخارجي بتقليص مهامهم إلى أدنى حد، فقد خاطبهم بالعبارات التالية: "أنتم مجرد وطنيين مهاجرين بالمشرق ولا تمثلون جيش التحرير لا في القاهرة ولا في أية بقعة أخرى"⁴، ومضيفا "إنّ بن بلة وبوضياف مكلفان بمصلحة العتاد والاتصال معا"⁵.

وفي ظل سعي كل من قيادتي الداخل والخارج لمركزة الثورة والسيطرة على القيادة انقسمت المواقف الرسمية لقادة الثورة في الرد على مقترحات الرئيس غي مولي حول المفاوضات حيث برز رأيان، رأي الداخل الذي يؤكد على ضرورة الاعتراف المبدئي باستقلال الجزائر قبل الدخول في المفاوضات، ورأي الخارج يتحدث عن الجمعية الوطنية التأسيسية، وأمام هذه الازدواجية في الموقف، استغلت الإدارة الاستعمارية الظرف لتصرح عبر وسائل إعلامها: " مع من نتفاوض"⁶.

¹-MabroukBelhocine,op.cit, pp 291-296.

²- غي مولي: ولد غي مولي بتاريخ 02 جانفي 1906، رجل سياسي فرنسي، تقلد عدة مناصب حساسة منها رئيس الجمهورية الفرنسية الرابعة، ثم أمينا عاما للإشتراكيين الفرنسيين، توفي في 03 أكتوبر 1975 بباريس.

³- مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص ص 94-97.

⁴- محمد عباس، خصومات تاريخية...، المرجع السابق، ص 135.

⁵- مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص ص 114-116.

⁶- شهادة بن يوسف بن خدة في جريدة الخبر ليوم 19 أوت 1999. وكذلك: شتواح حكيمة، المرجع السابق، ص 25.

4.3.3- مسألة القيادة ومركزة الثورة:

يبدو أنّ مفجري الثورة لم يكن لديهم تصور واضح لما سيؤول إليه مبدأ القيادة الجماعية، فتأكيدهم على ذلك لم يكن بدافع ديمقراطي بقدر ما كان خوفا من هيمنة النزعة الفردية التي عايشوا بعض من سلبياتها في صفوف التيار الاستقلالي منذ 1977م¹.

لذلك بدأت التداعيات السلبية لهذا المبدأ تظهر منذ الأشهر الأولى لاندلاع الثورة وذلك من خلال الاتهامات المتبادلة بين قادة الداخل والخارج حول الزعامة، ومرد ذلك السرعة التي لازمت مرحلة الإعداد لتفجير الثورة، والتي لم تتح لقادتها ترتيب أمور القيادة السياسية وتنظيمها ووضع تخطيط محكم لمراحلها اللاحقة، فتأجل الحسم في الكثير من المسائل التنظيمية التي واجهت الثورة بفعل الغموض في تحديد المهام، وانعدام الضوابط التي تحدد عملية استخلاف القادة في المستويات العليا من القيادة الميدانية².

فمبدأ القيادة الجماعية كان مبهما على أرض الواقع لأنه يتعارض مع اللامركزية في اتخاذ القرار في غياب واجهة سياسية للتنسيق بين قادة المناطق في الداخل وأعضاء الوفد الخارجي، وهي المهمة التي فشل محمد بوضياف في تأديتها³، ثم إنّ تكريس العمل بمبدأ

¹ - يعد محمد بوضياف وأحمد بن بلة من أبرز الذين دافعوا على هذا المبدأ، فيما أبدى ديدوش مراد تحفظات شديدة على تفضيل رفاقه لفكرة الشروع في الثورة بزعامة غير معروفة وغير متمرسة سياسيا ومغمورة في أوساط الشعب الجزائري. لمزيد من التفصيل أنظر: حكيمة شتو، نفسه، ص 13-14.

² - لسد الثغرات التنظيمية المحتملة أوكلت إلى محمد بوضياف مهمة التنسيق بين القادة الميدانيين والمجموعة التي تشكل الوفد الخارجي، وتشير بعض الدراسات إلى أن مفجري الثورة افرقوا في آخر اجتماع لهم في 23 أكتوبر 1954 على توصية مشتركة نصت على ضرورة عقد اجتماع تقييمي حول أداء النشاط الثوري في جانفي 1955، هذه التوصية كشفت أن الظروف لم تسمح لقادة الثورة التحضير الجيد ولا سيما فيما تعلق بالمسائل التنظيمية. للتفصيل أكثر أنظر: عبد النور خيثر، تطور الهيئات...، المرجع السابق، ص 117-118.

³ - تذكر بعض الدراسات أن فشل محمد بوضياف في مهمة التنسيق بين قادة المعازل في الداخل والوفد الخارجي مرده رفض الوفد الخارجي الاعتراف بسلطته، لكن مثل هذا الطرح يبدو غير صحيح انطلاقا من أن مهمة " منسق الثورة" لم تكن تتمتع بأية أفضلية بين القادة، في ظل أن مبدأ القيادة الجماعية لم يكن يسمح أيضا بمنح صلاحيات قيادية مميزة لأي عنصر من عناصر تلك القيادة، وعليه كان لفشل المهمة التي أوكلت لمحمد بوضياف مرتبطة بشخصه، حيث أنه

العمل الجماعي لم يكن يسمح في جوهره بمنح صلاحيات قيادية مميزة لأي عنصر من عناصر تلك القيادة، وهذا ما نجم عنه الشلل الميداني في عملية التنسيق وكشف عن الطبيعة غير العملية لمبدأ القيادة الجماعية في الإشراف على النشاط الثوري، وكان بإمكان المجموعة التي تشكل الوفد الخارجي إيجاد حلول السلبية التي اعترت الأداء السياسي للنخبة الثورية بالنظر إلى هامش الحركة الذي كان متاحاً أمامها لكن العائق المتمثل في "أولوية اتخاذ القرار من الداخل"، والغموض والضبابية اللذان كانا يحومان حول الطبيعة الحقيقية للدور الذي كان منوطاً بالوفد الخارجي، وموقعه الفعلي في أول قيادة للثورة جعل دورهم وموقعهم لا يسمح لهم بالمبادرة كما هو شأن بالنسبة لقادة المعادل في الداخل¹.

كل هذا أثر سلبيًا على النشاط الثوري الذي شهد عقمًا في أدائه السياسي نتيجة الواجهة السياسية المفقودة ولم يتم تدارك ذلك التراجع إلا بمبادرة من عبان رمضان الذي نجح في العديد من مواطن فشل النخبة الثورية الأولى²، حيث تمكن من توسيع قاعدة الثورة إلى مختلف التيارات والفئات الاجتماعية، وسعى جاهداً إلى مركزة الثورة في الداخل، وإلى غاية شهر جوان 1955، بدا عبان ملتزماً بالتوازن المبدئي بين الداخل

تخلى عن هذه المهمة لصالح مهمة أخرى، وهي مواجهة التأثير الميصالى الشديد على القاعدة النضالية للتيار الإستقلالي في فرنسا، ثم الإنتقال إلى الحدود المغربية للقيام بمهمة الإسناد والدعم الخلفي للثورة. أنظر: محمد العربي الزبيري، "الخطوات الأولى للتطبيق الميداني لأهداف الثورة"، مجلة المصادر، ع2، 1999، ص 27-28.

¹ - الصعوبة كانت تكمن في الغموض الذي لف أداء القيادة الثورية بشقيها الداخلي والخارجي في الجوانب المتعلقة بالمهام الدقيقة لعناصرها، إذ أدى مبدأ القيادة الجماعية إلى منح حرية المبادرة للقادة في الداخل ولكنه في المقابل لم يوضع حدود صلاحيات وطبيعة المهام بالنسبة للقادة في الخارج، ومن عوامل الغموض في مواقع الوفد الخارجي في قيادة الثورة هو غياب جبهة التحرير عن الإشراف السياسي على قيادة الثورة وتخليها لقادة جيش التحرير يتولى زمام الأمور لأشهر طويلة، إضافة إلى الفراغ الذي اعترى المبادئ التنظيمية التي تم اعتمادها والتي أثبتت الزمن أنها لم تكن عملية في الميدان ناهيك عن الإنعكاس السلبي لغياب دور المنسق العام للثورة على أداء القادة في الداخل.

² - محمد عباس، خصومات تاريخية...، المرجع السابق، ص ص 130-171. وكذلك: عبد النور خيثر، تطور الهيئات...، المرجع السابق، ص ص 135-136.

والخارج، كما يشير إلى ذلك في ثاني منشور يصدره حيث يقول: "لا يمكن أن يتحدث باسم جيش التحرير سوى قادة الجبهة الموجودة بين الدخل والخارج"¹.

غير أنّ لهجة الخطاب ستتغير تماما بعد شهرين، كما تؤكد ذلك رسالته لخضر بتاريخ 20 سبتمبر 1955² حيث يتجاهل عبان رمضان التفويض المخول للوفد الخارجي من قبل لجنة الستة ويحاول التأسيس لعلاقة جديدة تكرر "أولوية الداخل" من خلال إسقاط التفويض الصادر عن لجنة الستة لفائدة ثلاثي الوفد الخارجي، والحط من مستوى تمثيلهم الخارجي بوصفهم "وطنيين مهاجرين بالمشرق مكلفين من الجبهة والجيش بعمل خارجي وكفى"³.

وفي رسالته بتاريخ 20 يناير 1956 يخبر عبان رمضان جماعة القاهرة بأنه تمكن من الاتصال بقيادة المنطقة الثانية، وأنّ هذه القيادة قبلت أن تسيّر سياسيا من العاصمة⁴، كما يحذر عبان رمضان الوفد الخارجي من احتمال إنشائه لحكومة مؤقتة بالخارج، في نفس السياق كان محمد خيضر قد اقترح على القيادة في الداخل فكرة إنشاء قيادة مشتركة مناصفة بين الداخل والخارج، فرد عليه عبان رمضان بلهجة قاسية في رسالة له بتاريخ: 13 مارس 1956 جاء فيها: "...الأفضل لكم أن تجعلوا من إرسال الأسلحة شغلكم الشاغل بدل الثثرة الدائمة حول القيادة المشتركة...، عليكم بالانكباب جميعا على هذه المسألة وإلا فإنّ القطيعة بيننا لا مفر منها..."⁵.

¹- محمد عباس، خصومات تاريخية...، المرجع السابق، ص 157.

²- MabroukBelhocine, op.cit, pp 241-246.

³- محمد عباس، خصومات تاريخية...، المرجع السابق، ص 158-159.

⁴- تم هذا الاتصال في شهر نوفمبر 1955، وفيها أخبر عبان رمضان الوفد الخارجي أنّ قائد المنطقة الثانية زيغود يوسف ورفاقه قد بايعوه سياسيا.

⁵- راجع نص الرسالة في كتاب MabroukBelhocine, op.cit, pp 291-296.

تكشف هذه الرسائل عن نوايا مبكرة لعبان رمضان في الاستيلاء على قيادة الثورة تحت غطاء إيجاد هيئة مركزية تمثلها داخل البلاد، وعلى حرصه التأسيسي لشرعية بديلة عن شرعية أول نوفمبر، ومركزة الثورة على أساسها، ولوكان ذلك على حساب القادة التاريخيين لجبهة التحرير الوطني من خلال مساعيه في فرض اعتبارات سياسية حيث أصر خلال مؤتمر الصومام على تسجيل المبدئين الشهيرين وهما أولوية الداخل على الخارج وأولوية العمل السياسي على العمل العسكري¹.

كما تكشف أيضا تخوف قادة الداخل وعلى رأسهم عبان رمضان من سيطرة جماعة القاهرة على تسيير شؤون الثورة وهو نفس المنحى الذي اتجه به بن يوسف بن خدة في شهادة له²، مؤكداً أنّ اهتمامجمال عبد الناصر بالثورة الجزائرية وتدعيمه الكبير لأحمد بن بلة أثار المخاوف لدى قادة الداخل الذين أصبحوا يعتقدون أنّ الثورة أضحت في يد الحكومة المصرية، هذا عن موقف عبان رمضان وقادة الداخل، أما الوفد الخارجي فقد برز بنشاطاته العسكرية والسياسية والدبلوماسية، وأصبح ينظر إليه ممثلاً شرعياً لقيادة الثورة في الخارج، لاسيما وأن الثلاثي في الوفد الخارجي كان يقوم بمهامه بتقويض صريح من لجنة الستة التي أشرفت على إشعال فتيل الثورة داخل البلاد، مشفوعاً بتتبيه يفيد أن "التكليف مقصور على ثلاثتكم ولا يجوز أن يشاركهم فيه أحد من الفريقين المتنازعين في حركة الانتصار -المركزيين والميصاليين-"³.

¹ - الشروق اليومي، ع 23 نوفمبر 2002.

² - بن يوسف بن خدة في حديث لجريدة الخبر اليومية بتاريخ 19 أوت 1999.

³ - الرسالة منشورة بخط صاحبها محمد بوضياف " المنسق العام الثورة" في كتاب:

وبناء على هذا التفويض تكون الاتصالات التي شرع فيها أعضاء الوفد الخارجي بدءاً من سنة 1956 مع حكومة غي مولي عادية ومشروعة¹.

ومثلما سعى عبان رمضان في الداخل لمركزة الثورة، كانت هناك محاولة لمركزة القيادة بالخارج، وكان حسين آيت أحمد ممثل الثورة في نيويورك يلح على الإسراع في تشكيل حكومة مؤقتة، وهو أحد الأسباب التي جعلت بن بلة يقترح شهر جويلية 1956 تكريس "لجنة الستة" سلطة عليا للثورة، وهو الاقتراح الذي قوبل بالرفض لاسيما من الأمين دباغين،

خيزر وبن مهدي².

ونشير إلى أنّ الوفد الخارجي كان يتعامل مع الداخل وبالأخص مع عبان رمضان بنوع من القبول المؤدب في الظاهر، وبمعارضة صامتة في حقيقة الأمر، فقد كتب فتحي الديبما سمعه عن أحمد بن بلة ما نصه: "...إنّ عبان رمضان يريد أن يتطلع لزعامة الثورة، وذلك بمحاولته إقناع قادة الكفاح بالداخل على ضرورة سيطرة قيادة الداخل على جميع شؤون الكفاح داخليا وخارجيا، واقتصار دوري على تمثيلهم بالخارج وتنفيذ التوجيهات والتعليمات التي تصدرها قيادة الداخل..."³.

¹ - كانت هذه الاتصالات السرية في عهد غي مولي، وعرفت خمس جولات في كل من القاهرة بلغراد وروما، توقفت هذه الاتصالات مباشرة بعد اختطاف طائرة الزعماء الجزائريين بتاريخ 22 أكتوبر 1956 لأن الهدف لم يكن التفاوض بقدر ما كان معرفة رؤوس الثورة، بذلك اعتقدت السلطات الإستعمارية أن القبض عليهم كفيل بإنهاء الثورة. لمزيد من التفصيل راجع: جريدة المجاهد ليوم 27 مارس 1961، ص 07.

² - لحسم الخلافات التي نشأت بين القيادة الجديدة في الداخل والوفد الخارجي، عقدت عدة اجتماعات تنسيقية بين الهيئتين السياسية والعسكرية في الخارج، ونوقشت خلالها العديد من المسائل لا سيما مسألة إنعدام التنسيق بين الداخل والخارج. ويذكر توفيق المدني أن أحمد بن بلة اقترح إنشاء "لجنة قيادة عليا" تضم الأسماء الستة التالية: بن بلة، خيزر، دباغين، بوضياف، بن مهدي، آيت أحمد، فقوبل الاقتراح بالرفض حيث أصر خيزر أن تبقى القيادة في الداخل، فيما رفض الأمين دباغين الإنضمام للجنة. أنظر: أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ج 3، ص 129.

³ - فتحي الديب، المصدر السابق، ص 234.

ويضيف بن بلة بأنه أجرى اتصالات سرية ببعض قادة الداخل شرح لهم وجهة نظره في اتهامات عبان رمضان، محذرا من اتخاذ أي قرار يهدد مستقبل الثورة، كما أجرى استعداداته للاجتماع بهم داخل الجزائر ليقدم لهم كشف حساب عن فترة تولية المهام بالخارج¹.

على العموم فقد كان التجاذب حول قيادة الثورة العامل الأبرز في ظهور الصراعات الأولى للقيادة الثورية وقد برز التجاذب بصور وأشكال مختلفة بين القيادة الجديدة في الداخل التي حاولت التمهيد لتبوءها مواقع القيادة عن طريق التأسيس لشرعية بديلة في مواجهة جماعة القاهرة الذين عارضوا كل بديل لأولوية "شرعية السبق التاريخي" في تولي قيادة الثورة.

حُسم التنارع بين الداخل والخارج حول القيادة لصالح المجموعة الأولى التي سيطر عناصرها على قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ، بعد ما أدى حادث اختطاف الطائرة التي كانت تقل أعضاء الوفد-بن بلة، بوضياف، خيضر، آيتأحمد- من الرباط إلى تونس إلى تحييدهم نسبيا، ولم تكن السلطات الفرنسية تتصور أنها - بهذا الفعل - أنقذت بذلك وحدة الثورة الجزائرية².

¹ - شتواح حكيمة، المرجع السابق، ص24.

² - عبدالنور خيثر، تطور الهيئات...، المرجع السابق، ص 441-442.

خلاصة الفصل:

شكلت انطلاقة الثورة التحريرية مرحلة جدّ مهمة في تجربة البناء الوطني لاسيما وأنها اعتبرت قفزة نوعية جاءت في أعقاب تطور تراكمي لنضال من أجل الاستقلال، لكن الظروف العسيرة التي أحاطت بعملية تفجير الثورة التحريرية وتطوراتها لغاية مؤتمر الصومام، أبرزت لنا الكثير من مكامن الخلل في النشاط الثوري، التي لم تكن نتيجة تقصير للقادة الميدانيين بقدر ما كان لافتقاد الثورة للشروط الأساسية لاستمرار وديمومة العمل الثوري.

وهو ما وقف عليه قادة الثورة الذين اكتشفوا أنّ أعباء قيادة الثورة كانت أكثر تعقيدا وصعوبة من المبادرة بالإعلان عنها، حيث دفعت الانطلاقة العرجاء للقادة الميدانيين إلى

دق ناقوس الخطر والتحذير من التماذي في مواصلة العمل الثوري بمعزل عن أدواته الفاعلة.

وقد واجهت الثورة التحريرية في مرحلتها الأولى صعوبات كبيرة وعوائق كثيرة تتعلق بمتطلبات العمل العسكري كالتمويل والتموين والتسليح من جهة، ومن جهة أخرى فإن انطلاقتها اقترنت بالكثير من النقائص التحضيرية والجوانب السلبية للمبادئ التنظيمية الأولية التي سرعان ما تحولت إلى عقبات ميدانية ثم إلى أزمات داخلية بين النخب الثورية، ومن أهم هذه العقبات نجد:

- السرعة والطابع الاستعجالي والارتجالي التي تمت بها عملية التحضير لتفجير الثورة.
- غياب واجهة سياسية للإشراف على العمل الثوري لاسيما وأن مجموعة الستة التي فجرت الثورة لم تكن معروفة سياسياً، وكانت محدودة التأثير في محيطها.
- الصعوبات والعوائق الكثيرة المحيطة بمساعي القيادة الثورية في ضمان الحد الأدنى من متطلبات العمل العسكري كالتمويل والتموين والتسليح.
- الفشل في احتواء التأزم الذي أصاب التيار الاستقلالي، وانطلاق العمل المسلح في ظل الانشقاق والتصدع، وتداعيات ذلك على العمل الثوري الذي برز أولاً في ردود الفعل المتحفظة والغامضة لأغلب القوى الوطنية.
- غياب تشريع القوانين الداخلية والتنظيمات السياسية والعسكرية للثورة، والغموض والضبابية اللذان لفّ المبادئ التنظيمية.
- غياب نصف قيادة الثورة إثر استشهاد بعضهم على غرار ديدوش مراد ومصطفى بن بولعيد، وزينغود يوسف وبن عبد المالك رمضان.... واعتقال آخرين من أمثال رابح بيطاط ..، وهو ما فتح الباب واسعاً أمام حالات الشغور في قيادة الثورة لأكثر من منطقة.

-مسألة التسليح التي شكلت عبئا كبيرا على قادة الثورة وكانت إحدى أعقد المعارك، ولم يتوقف الأمر عند ضمان الإمداد بالسلاح فحسب، بل أنّ أزمة التسليح تسببت في تأزم العلاقة بين الداخل والخارج خلال 1955-1956.

- تعثر التنظيم الثوري بالمنطقة الأولى التي شهدت أزمات عويصة نتيجة غياب قائدها مصطفى بن بولعيد واغتيال خليفته بشير شيهاني والصراع حول زعامة المنطقة.

أمام كل هذه التحديات والعقبات الميدانية حاول قادة الثورة التكيف مع الظروف والمستجدات ومعالجة المشاكل والعقبات التي اعترضت استمرارية وديمومة العمل الثوري، أولا من خلال نجاحها في خلق قيادة مركزية في العاصمة - والتي تمكنت في ظرف قصير من استقطاب التشكيلات السياسية الوطنية لصالح الثورة-، كما غطت على الكثير من نقائص غياب الواجهة السياسية، وثانيا إشرافها التحضير لمؤتمر وطني لتقييم المرحلة الأولى من الثورة.

الفصل الثالث

الفصل الثالث

مقررات الصومام وتداعياتها على العلاقة بين القيادات

الثورية داخل هياكل الثورة 1956-1958

1- مؤتمر الصومام ومقرراته

2- المواقف من مؤتمر الصومام

3 - لجنة التنسيق و التنفيذ ومواجهتها لمعارضتي مقررات الصومام

04-الخلافات بينالسياسيينوالعسكريين:

كانت الفترة الثانية التي تلت انطلاقة العمل المسلح والممتدة ما بين مؤتمر الصومام وتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فترة حساسة ومليئة بالأحداث، فهاذين الحدثين بحد ذاتهما بالرغم من ما أحدثاه من دفعة وديناميكية في الأداء الثوري - ولا يعتبر هذا حكما مني قياسا بما أساله هاذين الحدثين من حبر - والمقصود بهما مؤتمر الصومام والحكومة المؤقتة، وقد عرفت الثورة في هذه الفترة حركية جديدة - بعيدا عن تثمينها من عدمها - لربما سببها تغيير الظروف أو تغيير الإستراتيجية، أو ما أحدثه المؤتمر من ردة فعل على مختلف الأصعدة جعلت الفترة مشحونة ومليئة بالتراكمات وتسارع الأحداث، وردّات الفعل وانعكاساتها.

فإلى أي مدى كانت أحداث هذه الفترة مؤثرة في وضع لبنات الصراع؟ وهل يمكن تأكيد أو نفي ما ذهب إليه الكثير من المصادر - وكذا بعض المراجع - والذي يستنتج منه أنّ هذه الفترة هي التي كرّست منابر الصراع الداخلي للثورة الجزائرية وخاصة بعد مؤتمر الصومام؟ وهو ما سنحاول أن نقف على حيثياته في هذا الفصل.

1- مؤتمر الصومام ومقرراته:

يذهب عدد من المؤرخين الجزائريين والفرنسيين إلى إضفاء قيمة تاريخية بالغة الأهمية على مؤتمر الصومام، فيصفه توفيق المدني: " لقد كان مؤتمر الصومام صغيرا في حجمه كبيرا في سمعته، كانت مقرراته تشبه ميثاقا وطنيا، أعطى أول مرة محتوى للثورة الجزائرية...¹".

¹ -توفيق المدني، المصدر السابق، ج3، ص ص 475-181.

أمّا مبروك بلحسين فقد ذهب إلى أنّ: "المرحلة التي جاء فيها انعقاد مؤتمر الصومام، هي المرحلة الأكثر غنى وجدلا في تاريخ الثورة"¹، أمّا علي كافي فقد وصفه بأنّه " كان حدثا تاريخيا عظيما"²، وخلص بنجامين سطورا إلى أنّ "الصومام غير وجه الثورة بصورة كبيرة"³⁴.

ويعد مؤتمر الصومام من بين أهم وأبرز المحطات التاريخية الهامة في تاريخ الثورة الجزائرية وقد كان ولا يزال هذا المؤتمر يسيل حبر أقلام الباحثين بالرغم من مرور زمن وبالرغم من تعدد الدراسات حوله⁴، ما يدل على أنّ القراءات والآراء حوله متعددة، وتتناوله أيضا الكثير من المصادر التي تنقل شهاداتها حول ما عايشته من أحداث للقارئ أو للباحث أو للمؤرخ الذي يعيد النظر، ومقارنة هذه المادة الخام من أجل صياغتها صياغة علمية⁵، تجعل منها مادة تاريخية في معرض حديثها عن بعض المواضيع، وإن تمعنا في الكتب والمذكرات التي كتبت سنلاحظ أنّ الكثير - بل السواد الأعظم منها- تشير أو تتحدث عن المؤتمر والتي سنعتمد على بعضها في محاولة للإحاطة بحديثات موضوعنا، ولأن المؤتمر ومقرراته وتجاذباته، وما أحدثه من ردّات فعل وردّات فعل معاكسة لدليل على ما

¹ -Mabrouk Belhocine, op.cit ,p 10

² - علي كافي، المصدر السابق، ص 105 .

³ - Benjamin Stora, Histoire de la Guerre d'Algérie 1954-1962 , la découverte ,Paris ,1995, p37.

⁴ - فيما يخص العناية بدراسة هذا الموضوع هناك دراسات كثيرة حوله، منها ما خصّص كاملا للموضوع على سبيل المثال لا الحصر: محمد لحسن أزغيدوي، مؤتمر الصومام، المرجع السابق، ومنهم من بطنه أبحاثه كما نفعل نحن خاصة إن تعلق الأمر بدراسة قضية من بين القضايا، والتي هي كثيرة ومرتبطة بطريقة أو بأخرى بالموضوع أو تجده في شكل أبحاث ومقالات علمية منشورة في بعض المجلات العلمية المحكمة.

⁵ - أنظر على سبيل المثال: عبد القادر صحراوي، "مؤتمر الصومام 1956 من خلال شهادات بعض قادة الثورة الرئيسيين بن خدة وعلي كافي"، مجلة الحوار المتوسطي، ع 06، ص ص 65-74.

ذهب إليه البعض من أنّ مؤتمر الصومام يتجاوز كونه مؤتمراً فقط، ويتجاوز كونه اجتماع له مقررات، بل هو محطة فيها الكثير من الدلالات والأبعاد الإيديولوجية¹.

1.1- ظروف وخلفيات انعقاد مؤتمر الصومام:

إذا كانت القيادة الثورية قد أنجزت بنجاح مهمة تفجير الثورة، فإنّ هذه الخطوة على أهميتها وصعوبتها لم تكن كافية لتحقيق الهدف الجوهري لهذا المشروع الثوري وهو تمكين الشعب الجزائري من استعادة سيادته الوطنية، فبين هذا الهدف وتحقيقه عانت قيادة الثورة عقبات ميدانية رهيبة في كل المجالات، كان يجب أن يذللها، فكان من الضروري في هذا المجال جعل الثورة أكثر فاعلية وشمولية وأكثر قدرة على الاستجابة لمتطلبات المعايير الديمقراطية، ورفع الغموض عن طبيعتها وتحديد أهدافها ووسائلها، لتسويقها للرأي العام المحلي والدولي بغرض تحقيق مزيد من الدعم والمساندة في مواجهة الحملات الاستعمارية الشرسة².

ولتحقيق هذا المسعى انعقد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 لتقييم الأوضاع وإعادة تخطيط الخطط، بما يتناسب مع تطورات المعركة وضرورياته الجديدة- مع العلم أنّ المفجرين الأوائل قد حققوا الهدف الأول، وهو تفجير العمل المسلح فقد قرروا تفجير العمل وانطلاقه ومن ثم تنظيم الأمور-، وحسب ما تذكره العديد من المصادر والمراجع أنّ الاجتماع لتقييم مرحلة ما بعد الانطلاقة، -أي بعد تحقيق الهدف الأول- كانت مقررة في جانفي 1955م، وهو ما لم يحدث بسبب الظروف الصعبة التي تلت عملية تفجير العمل

1- فتح الدين بن أزواو، "إيديولوجية جبهة التحرير الوطني من خلال بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام"، مجلة النائب، ع.خ، السنة الثالثة، 2004، ص 35-54. أو أنظر: أسعيد أعلويان، "ميثاق الصومام بين قيم الاسلام والتوجه العلماني"، مجلة المعيار، م 2، ع 4، ص 127-150. وأنظر كذلك: شاوش حباسي، "مؤتمر الصومام مواقف وآراء"، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 04، 2004، ص 11-31.

2- لمزيد من التفصيل ينظر إلى: محمد لحسن أزغدي، المرجع السابق، ص 131-132.

المسلح و تجاوز الاحتلال الفرنسي الصدمة، وتسخير كافة الإمكانيات السياسية والعسكرية للقضاء على الثورة في المهد¹.

ومن الطبيعي أن تكون خلافات حول مؤتمر الصومام وتطرح حوله أفكار كثيرة خاصة أنه جاء بمجموعة من الأفكار الجديدة وطرح الكثير من الأمور التي أدت إلى خلافات أو أسوء فهمها حسب البعض، فإن فكرة وضرة عقده في الظروف الاستثنائية التي كانت تمر بها الثورة فكرة مجمع حولها، ولكن هناك عدة آراء حول من بادر بالفكرة أولاً، فهشماوي يذكر في كتابه "جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر" أن مصطفى بن بولعيد قائد المنطقة الأولى بعد فراره من السجن دعا إلى ذلك فيقول: "...الشهيد مصطفى بن بولعيد وجه مبعوثين إلى المنطقة الثانية والثالثة يحثهم على السعي إلى لقاء لقادة الكفاح، واقترح أن يكون ذلك اللقاء في منطقة سوق أهراس، كما اتصل بالسيد عبد الحي الموجود جنوب تونس وطلب منه تحضير الإمكانيات المادية من رافعات ومطابع لتغطية حاجة اللقاء..."².

وهناك رأي آخر يقول أن زيغود يوسف قائد المنطقة الثانية هو صاحب المبادرة بعد نجاح هجومات 20 أوت 1955م في تحقيق أهدافها، فيقول كافي: "...في شهر نوفمبر 1955 زار المنطقة الثانية الطالب عمارة رشيد مبعوثاً من المنطقة الرابعة...، وضع عمارة رشيد في الصورة، وعابن الواقع كما حضر عدة اجتماعات، وبعد نقاش طويل وثرى اقترحت عليه قيادة المنطقة الثانية - وبالتحديد زيغود- ضرورة عقد مؤتمر وطني من أجل التقييم وبلورة الطريق التي حددها أول نوفمبر..."³.

1- محمد عباس، ثوار عظماء...، المرجع السابق، ص 26.

2- مصطفى هشماوي، جذور أول...، المصدر السابق، ص 86.

3- علي كافي، المصدر السابق، ص 97.

وذهب " بلحسين" لتأكيد ما قاله "كافي" ويكاد كلامهما يتطابق وخاصة فيما يخص الاتصالات التي تمت بين زيغود والمنطقة الثانية وعبان رمضان للتحضير لعقد المؤتمر واقتراح احتضانه وتهيئة الظروف الكفيلة بعقده¹، مع الإشارة إلى أن "مصطفى هشماوي" لم ينف وجود هذه الاتصالات بل ربطها بالمنطقة الثالثة ولقاء القاهرة الذي قال عنه أن الفكرة تبلورت فيه².

وبعد انعقد المؤتمر التاريخي الذي كان من المقرر انعقاده في المنطقة الثانية التي كانت جاهزة لاحتضان هذا الحدث، و" زيغود يوسف" الذي اقترح الأمر على "عبان رمضان" حيث بعث له برسالة رفقة "عمارة رشيد" الذي أوصلها إلى المنطقة الرابعة فور عودته، وأرسل "سعد دحلب" لتقصي الأمور في المنطقة، وقد أعجب بأحوالها وحين عاد إلى العاصمة وصلت زيغود رسالة بالموافقة على عقد المؤتمر، الذي يجمع قيادات الثورة لتقييم وبلورة مسيرة الثورة إلا أنه تقرر عقد هذا الاجتماع لعدة أسباب بالمنطقة الثالثة -القبائل-³.

إن هذا الاقتراح الذي جاء به "زيغود يوسف" لم يكن إلا تذكيرا بالقرار الذي اتخذته قادة الثورة الذين فجروها باللقاء الذي كان مقررا أن يعقده هؤلاء لتقييم المرحلة الأولى من الثورة، إلا أن الظروف حالت دون ذلك، بسبب استشهاد ديدوش وعدم تمكن بوضياف من العودة إلى الجزائر، وانقطاع الاتصالات مع بعض القادة حالت دون أن يتم اللقاء في الموعد المحدد له⁴.

تقرر عقد المؤتمر بوادي الصومام بالمنطقة الثالثة وقد اختير تاريخ 20 أوت 1956م تكريما وتخليدا لعمليات أوت 1955م، وتم تغيير المكان مرة أخرى وذلك إثر انكشاف

1- مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 51-54. وانظر: علي كافي، المصدر السابق، ص 97-99.

2- مصطفى هشماوي، جنور أول...، المصدر السابق، 87.

3- علي كافي، المصدر السابق، ص 97-99

4- إبراهيم لونيبي، الصراع السياسي...، المرجع السابق، ص 33-34.

وثائق أرضية المؤتمر، والتي فيها كل ما يدل على المؤتمر أسبابه وأسماء المشاركين فيه والخطوط العريضة التي ستعرض للنقاش، إذ كان من المقرر عقده في قرية موقة في منطقة بني عباس بجبال البيبان، وبعد مجموعة من المواجهات مع قوات الاحتلال، التقت الوفود أخيرا في قرية إيفري عرش أوزلاقن¹، وقد حضر المؤتمر ممثلو المناطق الرابعة والثالثة والثانية، فيما انتدب عن باقي المناطق ممثلون آخرون، وغاب عن المؤتمر الوفد الخارجي وفدرالية فرنسا² والولاية الأولى، ولتعميدات هذه القضية الغياب أو التغييب حسب ما أشارت إليه بعض المصادر - سنتحدث عنها في مواضعها حين نتطرق للمواقف المختلفة من مؤتمر الصومام، أو حتى حين نتحدث عن مبررات بعض الخلافات حسب أصحابها حول مقررات المؤتمر -.

2.1- قرارات مؤتمر الصومام :

ترجع بعض المصادر الخلافات حول مؤتمر الصومام إلى المرحلة التي سبقت عقده وإلى الاختلافات الإيديولوجية، وإلى انصهار مختلف تشكيلات الحركة الوطنية الجزائرية، وما حمله ذلك من ترسبات وهو أمر طبيعي قياسا بقصر الفترة الزمنية ما بين تفجير العمل المسلح الذي بادر به جناح معين داخل التيار الثوري، ودعا كافة القوى الوطنية الأخرى للالتحاق بالثورة متخليين عن التوجهات السياسية من أجل تحقيق الهدف الواحد³، والذي عبّرت عنه النصوص الأساسية للثورة الجزائرية⁴، فحتى داخل نفس التيار كانت هناك خلافات وأزمة حادة أدت إلى تصدع التيار وانقسامه إلى ثلاثة أطراف منذ

1- يحيى بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، ص 62.

2 - Gilbert Meynier, Histoire Intérieure du FLN 1954-1962, Edition Fayard Cameron, Paris, 2002, p 191.

3 - Mohammed TEGUIA, L'Algérie en guerre, Office des publications universitaires, Alger, s.d, p 157-158.

4- عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص 17-21.

مؤتمر حزب الشعب- حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1947م وما تبعته من تطورات من هذه السنة إلى غاية تفجير الثورة سنة 1954م.

فليس من الموضوعي ونحن نتكلم عن تجارب بشر أن ننتظر زوال تأثيرات هذه الأزمات تماما بهذه السرعة، بل ستطفو للسطح من حين لآخر بين أبناء نفس الحزب الذين فرقهم تطورات السنين، ولم تعد الأفكار بل وسائلها موحدة في أذهان المجموعة فتحولت إلى مجموعات، فما بالك بالشخصيات الوافدة من أحزاب وتيارات أخرى، فليس من الطبيعي أن يتخلى الإنسان عن هذه التوجهات والمشارب بهذه السرعة كذلك، ومن أجل هذا سنحاول التركيز على الجانب الآخر لما أحدثته القرارات التي خرج بها المؤتمر، وأثارت الكثير من الجدل فقد كان جدول الأعمال كالتالي:

- دواعي وأسباب عقد الاجتماع.

- تقديم تقارير عسكرية ومالية وسياسية.

يمكن اختصار القرارات فيما يلي¹:

* إعادة الترتيب الجغرافي: ووضع تنظيم هيكل جغرافي جديد اعتمادا على بعض المعطيات الجغرافية السابقة التي اعتمدها عند تفجير الثورة، وإنشاء وإضافة تغطية تنظيم الثورة لبعض المناطق الأخرى التي لم تتمكن الثورة من تغطيتها، فقد أنشأت الولاية السادسة التي تضم مناطق الجنوب الشرقي الجزائري، وكانت بعض مناطقها تابعة للمنطقة الأولى - الأوراس- قبل مؤتمر الصومام وهي المناطق الواقعة في شمال الصحراء والأخرى-، والمقصود مناطق أقصى الجنوب البعيدة-، فلم تكن هناك استراتيجية واضحة إزائها قبل مؤتمر الصومام والتي سنعود للحديث عن بعض التفاصيل الخاصة بها لاحقا، إضافة إلى

1- ينظر نص قرارات مؤتمر الصومام كاملة في:

إنشاء ولاية جديدة فإنّ التقسيم الجغرافي تغير فالمنطقة أصبحت ولاية والولاية تضم مجموعة من المناطق والمنطقة مقسمة بدورها إلى مجموعة من النواحي والناحية مقسمة بدورها إلى مجموعة من القسامات¹.

يتيح هذا التنظيم للثورة الجزائرية التوغل في كل مناطق الوطن، واستغلال كل الطاقات وكل الإمكانيات لدى المجتمع لخدمة الثورة من جهة، ومن جهة أخرى تمكن الثورة من التأقلم مع الظروف الخاصة بكل منطقة أو رقعة جغرافية للاستفادة من كل الإمكانيات الآنف ذكرها².

وقد تمّ رسم الحدود ما بين الولايات الستة، وتحديد المناطق التابعة لها، ف جاء التقسيم على النحو التالي: الولاية الأولى أوراس النمامشة، والمنطقة الثانية: الشمال القسنطيني، والولاية الثالثة: القبائل الصغرى والكبرى، والولاية الرابعة: مناطق الجزائر العاصمة ونواحيها، والخامسة: وهران والجنوب الوهراني، والسادسة تضم كل مناطق الجنوب الشرقي للجزائر حيث رسمت لكل منها حدود واضحة تم الاتفاق عليها كما يلي³:

- الولاية الأولى: أوراس النمامشة، ويحدها شمالا سدراته وسطيف، وجنوبا الصحراء، وغربا برج بوعريريج والمسيلة وبوسعادة، وشرقا الحدود التونسية.

- الولاية الثانية: الشمال القسنطيني، من الشمال يحدها القالة وسوق الاثنين، وجنوبا الولاية الأولى على الخط المار بسطيف وطريق الجزائر إلى غاية الحدود التونسية، وشرقا تحدها الحدود التونسية وغربا سطيف وخراطة.

1- محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص ص135-139.

2- عمار قليل، المصدر السابق، ص 394.

3- وزارة المجاهدين، المتحف الوطني للمجاهد، وثائق مؤتمر الصومام ...، المصدر السابق، ص ص14-16.

- الولاية الثالثة: القبائل، يحدها شمالا سوق الاثنين وكوربي مارين وجنوبا سطيف وبرج بوعريريج والمسيلة وبوسعادة وشرقا الولاية الثانية بحدودها الغربية السابقة الذكر وغربا كوربي مارين وثنية بني عيشة، الأخضرية، البويرة، عين بسام وسور الغزلان.

- الولاية الرابعة: الجزائر العاصمة، يحدها شمالا كوربي مارين وتنتس، وجنوبا البويرة وعين بسام، بئر أغبالو، قصر البخاري، تيارت، وشرقا الولاية الثالثة، وغربا تحدها عمالة وهران بحدودها السابقة¹.

- الولاية الخامسة: وهران، وتشمل عمالة وهران بنفس حدودها السابقة.

- الولاية السادسة: الصحراء، تحدها شمالا الولاية الأولى والرابعة، وغربا الولاية الخامسة، وجنوبا الحدود المالية والنيجرية وشرقا الحدود التونسية والليبية².

وفي كل هذه الولايات المعطيات الخاصة بالتقسيم الجغرافي والقيادة والنظم والعلاقات بين الشعب والثورة، ونظام المجندين في جيش وجبهة التحرير موحدة، ولأول مرة يتم توحيد الرؤية، وبالرغم من الانتقادات التي وجهت للمؤتمر إلا أن هذه من بين أهم المعطيات التي تعطيه القوة حسب البعض، أو هي من بين النقاط الإيجابية حسبهم.

***توحيد نظام القيادة:** ولأول مرة تم وضع نفس النظام لقيادة الولايات الستة على مستوى الداخل الجزائري، ومطبق على مستوى كل الولايات، حيث يقود الولاية قائد يمتلك الصفة العسكرية والسياسية معا، وهي قضية جد مهمة خاصة - لما سناحول لاحقا مناقشة واحد من القرارات التي أثارت ولازمت تثير الكثير من الجدل وهي أولوية السياسي على العسكري، وكيف تم فهمها؟ وكيف تم تفسيرها؟ ما يطرح سؤالا حول موقع قائد الولاية من هذا؟ - وهو

1- أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 356.

2- يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار البعث، الجزائر، 1980، ص ص 320-

أمر سنعود إليه لاحقاً-ولكن ما يهمنا هنا هو أنّ القائد الأول للولاية هو قائد يتمتع بالبعدين السياسي والعسكري برتبة عقيد يساعده ثلاثة نواب برتبة رائد، كل واحد مكلف بمجال من المجالات التالية، السياسي، أو العسكري، أو الاستعلامات والاتصال، وليست الولاية لوحدها من تضم مركزاً للقيادة كذلك الشأن بالنسبة للمنطقة والناحية والقسمه طبعاً مع رتب أقل¹.

* إنشاء وتوحيد الرتب والشارات العسكرية: لأول مرة تمّ الاتفاق على كيفية تنظيم قوات جيش التحرير، فتمّ اعتماد الرتب ومكونات فرق ومجموعات الجيش، على ذكر هذه الأخيرة، فإنّ وحدات جيش التحرير كانت مقسمة إلى أفواج وفرق وكتائب وفيالق، حيث يتكون الفوج من أحد عشر(11) جندياً من بينهم عريف وجنديان أولاً، ونصف الفوج يتألف من خمسة (05)رجال من بينهم جندي أول، والفرقة تتألف من خمسة وثلاثين (35) رجلاً- ثلاثة أفواج ورئيس الفرقة ونائبه-، والكتيبة تتألف من مائة وعشرة (110)جنود-ثلاثة فرق وخمسة من الأركان-²، والفيلق يتألف من ثلاثة(03) كتائب ما يقابله ثلاث مائة وخمسون رجلاً(350)- ثلاثة كتائب وعشرين من الأركان-، كما تمّ اعتماد الرتب العسكرية، وتذكر المصادر أنّ المؤتمر أقرّ باستخدام نفس الرتب ورموزها التي كانت مستعملة في منطقة القبائل، وهي³:

- الجندي الأول: ويرمز له برمز (^) أحمر اللون يوضع يحمله على يده اليمنى.

- العريف: و يرمز له برمز (^^) بلون أحمر.

- العريف الأول: ويرمز له برمز (^^^) بلون أحمر.

- المساعد: ويرمز له برمز (v) أحمر اللون تحته خط أبيض.

1- وزارة المجاهدين، المتحف الوطني للمجاهد، وثائق مؤتمر الصومام ...، المصدر السابق، ص20.

2- نفسه، ص16.

3- نفسه، ص17.

- الملازم: يرمز له بنجمة بيضاء.
 - الضابط أول: يرمز له بنجمتين واحدة حمراء والأخرى بيضاء.
 - الضابط الثاني: يرمز له بنجمتين حمراوين.
 - الصاغ الأول: يرمز له بثلاث نجومات اثنتان حمراوان وثالثة بيضاء.
 - الصاغ الثاني: يرمز له بثلاث نجومات حمراء.
- وبناء على هذه الرتب كان يمكن أن تسند لكل منها مسؤولية ما، كما يلي:
- قائد الولاية: يكون برتبة صاغ ثاني ونوابه الثلاثة برتبة صاغ أول.
 - قائد المنطقة: يكون برتبة ضابط ثان ونوابه الثلاثة برتبة ضابط أول.
 - قائد الناحية: يكون برتبة ملازم ثان ونوابه الثلاثة برتبة ملازم.
 - قائد القسم: يكون برتبة مساعد ونوابه الثلاثة برتبة عريف أول¹.

وذهب المؤتمرين بعيدا حيث اتفقوا على نظام للرتب والمنح من بين أهم القرارات التي تزيد تلاحم الثورة بالشعب، لأنّ عائلات المجندين والمنتسبين للثورة بصفة عسكرية أو شبه يتقاضى مرتبا شهريا².

1- عمار ملاح، المرجع السابق، ص122-123

2- تحدّدت الرتب كما يلي: الجندي الأول 1200 فرنك. الجندي 1000 فرنك، العريف 1500 فرنك، العريف الأول 1800 فرنك. المساعد 2000 فرنك، الملازم 2500 فرنك، الملازم الثاني 3000 فرنك، الضابط الأول 3500 فرنك، الضابط الثاني 4000 فرنك، الصاغ الأول 4500 فرنك، الصاغ الثاني 5000 فرنك، الصاغ الثاني 5000 فرنك. ينظر:

وزارة المجاهدين، المتحف الوطني للمجاهد، وثائق مؤتمر الصومام ...، المصدر السابق، ص18

وبالنسبة للممرضين والممرضات، فإنهم يمنحون نفس مرتبات العرفاء والمحددة بـ 1500 فرنك في الشهر، وبالنسبة للأطباء العسكريين فإنهم يمنحون نفس مرتبات الملازمين والمحددة بـ: 2500 فرنك في الشهر، وبالنسبة للأطباء فإنهم يمنحون نفس مرتبات الضباط الأوائل المحددة بـ: 3500 فرنك في الشهر.

كما أقرت الثورة الجزائرية لأول مرة نظاما موحدا للمنح العائلية، فكل مجاهد يعول عائلة يستفيد من معونة شهرية، وحتى تصرف هذه المعونة لمستحقيها و حفاظا على أموال الثورة يجب أن يعتمد على الحس الوطني لكل مجاهد، وسوف تعطى التعليمات إلى رؤساء الفرق والمحافظين السياسيين فيما يتعلق بهذا الموضوع، كما يستفيد المسبلون من الإعانة حسب القاعدة نفسها التي تخضع لها إعانة المجاهدين متى قاموا بعمل دائم على امتداد ثلاثين يوما في الشهر، وربع الإعانة متى عملوا أسبوعا فقط في الشهر، ولم ينسى المؤتمرين الأسرى وعائلات الشهداء الذين تمنح لهم إعانات تختلف ما بين سكان المدن وسكان الأرياف، فسكان الريف يتم منحهم 2000 فرنك، وسكان المدن 5000 فرنك كأساس¹.

*إنشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية: وقد كان إنشاء المجلس خطوة تدل على تطور أفكار الثورة الجزائرية بغض النظر عن الآراء المختلفة حوله، إلا أن إنشاء هكذا هيكل يتم العودة إليه في القضايا والقرارات الكبرى التي تستلزم نقاشا واسعا، وقرارات تتجاوز أو لا يمكن للقائد أو القادة العسكريين أو السياسيين اتخاذ القرارات فيها بشكل منفرد أو لجزء من مجموعة، والمجلس الوطني للثورة الجزائرية يتكون من أربعة وثلاثين (34) عضوا منهم

1- وزارة المجاهدين، المتحف الوطني للمجاهد، وثائق مؤتمر الصومام ...، المصدر السابق، ص19.

سبعة عشر (17) دائمين¹، وسبعة عشر (17) إضافيين².

ويعد المجلس الوطني للثورة الجزائرية من بين أهم الهياكل المنبثقة عن مؤتمر الصومام والذي تعتبره بعض المصادر بمثابة الهيئة التشريعية³، ومن الطبيعي أن يكون هذا الهيكل هو الآخر مجال للصراع بكل أنواعه، بل ستتضح فيه المنابر المختلفة، خاصة أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية اضطلع بالفصل في القضايا التي تخص التحركات والاستراتيجية المبتغاة عشية ظهور أي قضية مهمة، سواء كانت متعلقة بالتوجهات الداخلية أو الخارجية للثورة الجزائرية، جعله من أهم الهياكل التي تؤثر وتحدد كل القرارات السياسية والعسكرية منها إلى غاية نهاية معركة الثورة الجزائرية مع الاحتلال الفرنسي سنة 1962م، ولتنوع تشكيلة المجلس فمن الصعب جدا فهم الكثير من حيثيات الخلافات داخله، ومرّد ذلك لربّما يعود إلى هذا التنوع في حد ذاته، فقد ضمّ في تشكيلته شخصيات من مختلف التيارات ومن أحزاب عدة⁴.

فإن كان هذا الأمر هو موطن الانتقادات لبعض المصادر حين تتناول الموضوع بينما الحقيقة أنّ هذا الأمر طبيعي، وكان على أنصار العمل المسلح داخل التيار الثوري أن

1- الدائمون : مصطفى بن بولعيد - زيغود يوسف - كريم بلقاسم-عمار أوعمران - العربي بن مهدي - راجح بيطاط- محمد الأمين - فرحات عباس - عبان رمضان- بن يوسف بن خدة - عيسات إيدير - محمد بوضياف- حسين آيت أحمد - محمد خيضر - أحمد بن بلة - توفيق المدني - محمد يزيد . للتفصيل أكثر ينظر:

C.A.O.M, G.G.A, 7G/1287, « Mémento de l'organisation extérieure du FLN », Aout 1960.

2- الإضافيون : نائب مصطفى بن بولعيد - الأخضر بن طوبال - محمدي السعيد - سليمان دهيليس - علي ملاح - عبد الحفيظ بوصوف- بن يحيى محمد - محمد لبجاوي - عبد الحميد مهري- سعد دحلب - رضا مالك - ممثل الإتحاد العام للعمال الجزائريين- صالح الونشي - الطيب الثعالبي : ممثل الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين -أحمد فرنسيس - إبراهيم مزهودي . للتفصيل ينظر Ibid.

3 - **le journal el moudjahid**, N° 4, n°spécial 1^{er} Novembre 1956.

4- سعد دحلب، المصدر السابق، ص31-40.

يتجاوزوا الخلفيات السابقة لأنهم صاغوا هذا في بيان أول نوفمبر 1954م، والذي دعا كل الجزائريين للانصهار في بوتقة واحدة، لكن الملاحظ أنهم لم يستصيغوا بعدها انضمام عدة كفاءات وتبوءها مناصب قيادية في الثورة، وإن لم يتم التصريح بهذا إلا أنها كانت من بين أهم الخلفيات التي تصنع الصراع وتؤسس له في العديد من المواطنين.

ثم إنه لا يجب إغفال أمرين اثنين الأول ذكرناه أعلاه، وهو دعوة كافة الطاقات الوطنية القادرة على العمل من أجل تدعيم الثورة بغض النظر عن انتماءاتها الحزبية وتوجهاتها السياسية، والثاني هو من بين المميزات الخاصة بالثورة الجزائرية، وهو عدم وجود زعيم محدد للثورة الجزائرية، والتي فسرها كل حسب وجهة نظره، فيما يتعلق بموضوعنا هناك من رأى أن غياب الزعيم - أو عدم وجود زعيم محدد - نقطة ضعف للثورة الجزائرية بحيث أن كل الثورات لها زعيم يسعى لدى حلفائه من أجل الحصول على المؤازرة والدعم لثورته، بينما هناك آراء أخرى ترى أن الأمر فيه من القوة بمكان للثورة الجزائرية لأن مشكلة التيار الثوري، والتي أدت إلى تطور الأزمة من سنة 1947م إلى سنة 1954م هي قضية الزعامة - وهو ما يؤكد حكمنا السابق¹.

فليس من المعقول أن نتعامل مع بعض القضايا على أساس أن هذا الانسان قد تخلص نهائيا من هاجس الصراعات الماضية، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، أو لنقل أن عقدة الزعامة أصبحت مشكلا، ولهذا سيّتحسّس منها ويتمّ تبني خيار القيادة الجماعية، ومكمن قوتها أنها لا تركز القرار ولا تشخصنه ولا يمكن توقف الثورة بمقتله أو اعتقاله، وهو أمر وارد الحدوث، وقد وقع إثر اختطاف طائفة الزعماء الخمسة الذين كانوا يمثلون القيادة الجماعية للثورة، ولم تتوقف الثورة بعدها وهو دليل على قوة هذا الطرح كذلك، وإن كان هناك رأي آخر يرى أنه كان بإمكان المجموعة المفجرة أن تختار واحدا منها، وفي حال وقع

1- عبد الحميد زوزو، الأصول السياسية ...، المرجع السابق، ص 24-25.

شيء من الظروف التي ذكرناها كالأستشهاد أو الموت، فإنّ واحداً آخر يحل محله لأنّ هذا الرأي كان يرى أنّ هذا المنهج ما هو إلاّ ذريعة تبطن الصراع المتكافئ بين الأطراف المتعددة داخل هذه المجموعة كانت تطمح كلها لنفس الهدف، أو كانت تخشى حصول ظاهرة الزعيم التي مازالت تداعياتها راسخة في الذهن أو بعبارة أوضح هذا الخيار كان حتمياً¹.

ثمّ إنّ موضوع تركيبة المجلس الوطني للثورة الجزائرية يجده متنوع الانتماءات السياسية التي يرى البعض أنّها من بين أهمّ أسباب الصراع الداخلي للثورة الجزائرية، فتجد فيه مناضلي حزب الشعب - ح.إ.ح.د ومن المركزيين، ومن قداماء المنظمة الخاصة ومن جمعية العلماء ومن حزب البيان وغيرها من المشارب السياسية المختلفة التي جعلتهم الثورة ينصهرون في بوتقة واحدة بالرغم من أنّ بعضهم لم يكن بهذا الخيار، حتى وإن كان يرغب في تحقيق نفس الهدف، والبعض الآخر لم يكن هذا منهجه أو لم يكن يرى أنّه مضطر للوصول إليه في أهدافه القريبة المدى، أو أنّ بعضهم كان يرى أنّ الظروف ليست مناسبة بعد للدخول في عمل مسلح ضد مصالح وقوات الاحتلال الفرنسي في الجزائر كلها وجدت نفسها داخل بوتقة واحدة وبهدف واحد، فهل يمكن القول أنّ نفس الآراء ستعود بطريقة أخرى أو تظهر كأساليب جديدة يمكن أن تحدث الخلافات المتعددة بين أبناء الثورة الواحدة.

وقد عقد المجلس ما بين سنة 1956 و1962 خمسة (05) دورات² هي:

- من 20 إلى 27 أوت 1957 بالقاهرة.

- من 16 ديسمبر 1959م إلى 18 جانفي 1960م بطرابلس الليبية.

1- عبد النور خيثر، تطور الهيئات...، المرجع السابق، ص 419.

2- للتفصيل أكثر في محتوى ومقررات دورات المجلس الوطني للثورة. ينظر: سعد دحلب، المصدر السابق.

- من 09 إلى 27 أوت 1961م بطرابلس الليبية.

- من 28 فيفري إلى 09 مارس 1962م بطرابلس الليبية.

- جوان 1962م بطرابلس الليبية.

كان المجلس الوطني للثورة الجزائرية بحكم التركيبة التي أشرنا إليها سابقا مكانا لعدد من الصراعات متنوعة الطبيعة ما بين السياسيين، وما بين السياسيين والعسكريين ويمكن العودة إلى ما حصل في مؤتمر القاهرة كمثال على مواطن الصراع ، وبقراءة قرارات هذا المؤتمر بتمعن، فمن أوضحها اعتبار قرار أولوية السياسي على العسكري أمرا لاغيا لا يعتد به، ونفس الشيء بالنسبة لمبدأ أولوية الداخل على الخارج¹.

بالعودة إلى ما تحدثت عنه بعض المصادر عن ما تم تناقله من آراء وأحكام وصراعات وتصنيف لها خاصة ما حصل بين الوفد الخارجي للثورة الذي كان مستقرا في القاهرة وبين لجنة التنسيق والتنفيذ المنشأة بموجب مقررات مؤتمر الصومام وخاصة صراع عيان رمضان مع الوفد الخارجي².

وأول نتائج هذا الصراع بدا جليا هو رفع عدد أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى أربع و خمسين (54) عضوا إذ عمل كل طرف على تعزيز تواجدته في هذه الهيئة، حيث ترى بعض الآراء أنّ هذا إحدى صور الصراع خاصة بعد أن أدرك أطراف الصراع أهمية تواجدها وتواجد حلفائها أو من يتوقع منهم أن يكونوا حلفاء لهم داخل منبر هذا المجلس، الذي أدركوا أنّه أهمّ هيئة يمكن أن تصدر القرارات الهامة والمؤثرة³، كما تمّ

¹- للاطلاع على المحضر ينظر إلى: مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص67-77. وكذلك:

Mohamed Harbi, Les archives... , Op Cit, pp 160-175.

²- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ج3، ص490-491.

³- مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص68-69.

الملاحظة مما ورد في العديد من المصادر أنّ حدّة الصراعات أو الخلافات الداخلية بكل أنواعها المذكورة آنفا راحت تزداد حدة، وتتوسع الهوة بين الإخوة الفرقاء كلما تقدمت وتطورت ظروف المعركة¹.

3.1- مبدأي أولوية السياسي على العسكري وألوية الداخل على الخارج:

حدث ابتداء من سنة 1955 تحولا خطيرا وهاما في العلاقة بين قادة معاقل الداخل وأعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، وفي توجهات قيادة العاصمة لأن المراسلات التي أعادت بعث قنوات الاتصال بين قيادة الداخل والخارج، سرعان ما كشفت عن بروز خلافات كثيرة حول مهام وصلاحيات كل منهما في قيادة الثورة²، وأظهرت أيضا تباينا كبيرا بين الطرفين في تحديد أولويات النشاط الثوري وفي تصوراتهما للخطوات المستقبلية ولتقاسم عضوية القيادة التنفيذية للثورة³.

إلا أنّ هذه الخلافات لم تكن بمستوى ما أحدثته المبادئ التنظيمية التي جاءت بها مقررات مؤتمر الصومام إذ فتحت الباب على مصراعيه لأزمات وصراعات داخل الثورة في المواقف إلى ما بعد استعادة السيادة الوطنية، ونخص بالذكر الجدل الذي استمر بين قادة الثورة حول مبدأي أولوية السياسي على العسكري وألوية الداخل على الخارج⁴.

1- توفيق المدني، المصدر السابق، ج3، ص490-491.

2 - للإطلاع على هذه الرسائل التي نشرها المحامي مبروك بلحسين في كتابه "المراسلات بين الداخل والخارج" (الجزائر - القاهرة) 1954-1956. ينظر: Mabrouk Belhocine, op.cit pp 233-337.

3- محمد عباس، خصومات تاريخية...، المرجع السابق، ص154-160. وأيضا: عبد النور خيثر، تطور الهيئات...، المرجع السابق، ص 147 .

4 - رابح لونيبي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، ط1، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص 17. وأيضا:

Pierre le Coyet, La Guerre d'Algérie, édition Perrin, paris, 1989, p 68.

إن إقرار المؤتمرين للمبدأين يعني أنّ الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني يصبح طبقاً لقرارات المؤتمر تابعا للجنة التنسيق والتنفيذ الذي سيبيرز عبان رمضان زعيما لها¹، وهو ما سيرفضه العديد من القادة، خاصة أعضاء الوفد الخارجي، وذلك لاعتقادهم أن عبان رمضان والمجموعة المقربة منه من السياسيين² من أمثال بن يوسف بن خدة وسعد دحلب إنّما يريدون احتواء الثورة والسيطرة عليها من خلال موقعهم القوي في لجنة التنسيق والتنفيذ³، ممّا حرم المؤتمر من أن يكسب إجماع قيادات الثورة في الداخل والخارج.

1.3.1- أولوية السياسي على العسكري:

ممّا لا شك فيه أنّ هذا المبدأ أثار جدالا ونقاشا حادا خلال طرحه في مؤتمر الصومام ولا يزال يطرح الكثير التساؤلات⁴، وقد تعددت آراء الذين عاصروا الحدث والمؤرخين الذين كتبوا عن الموضوع في إعطاء تفسيرات واضحة لمبدأ أولوية السياسي على

¹ - رمضان بورعدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962، سنوات الحسم والخلص، ط1، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، 2012، ص 42.

² - أغلب عناصر تلك المجموعة كانوا من المركزيين وكانوا في نظر مفجري الثورة ولاسيما أحمد بن بلة -الخصم العنيد لتواجدهم في الهيئات القيادية للثورة -بأنهم ذوي نزعة إصلاحية داخل التيار الاستقلالي، وبأنهم كانوا آخر من ركب قطار الثورة. أنظر: رياض الصيداوي، "صراع النخب -دراسة في الصراع بين النخب السياسية والعسكرية في الجزائر-"، رسالة الأطلس الأسبوعية، ع294، 28/22 ماي 2000، ص 15. وأنظر أيضا:

Benyoucef Benkhedda, Abane- Ben M'hidi... ,op.cit , p3.

³ - يذهب صالح بلحاج إلى تقييم مبدأ أولوية الداخل على الخارج والسياسي على العسكري بصورة تظهر أهميته ولا تخفي أيضا إمكانية ارتباطه بالصراع حول القيادة قائلا: " كلا المبدأين كانا في انسجام واضح مع العقل والمنطق وتاريخ حركات التحرر، غير أن سلامة المبدأين من الناحية السياسية والثورية لا يجب أن تنقص من حقيقة مطابقتها لطموحات عبان رمضان الساعية إلى الانفراد بالسلطة العليا في جبهة التحرير". أنظر: صالح بلحاج، "تطورات حرب التحرير الوطني في عهد الجمهورية الخامسة 1958-1962"، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، جوان 2004، ص 276.

⁴ - رابح لونييسي، الجزائر في دوامة ...، المرجع السابق، ص 52.

العسكري، فهناك من وصف القرار بالخطير إذ من شأنه أن يحدث شرخا داخل قيادة الثورة بسبب تداخل العمل السياسي والعسكري، في هذا الصدد أورد فتحي الديب مسؤول الشؤون الجزائرية في المخابرات المصرية في كتابه "عبد الناصر وثورة الجزائر" أن أحمد بن بلة عضو الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني أكد له بأن صراعا قد بدأ بين السياسيين والعسكريين، وهذا خاصة بعد انتشار نغمة سياسي وعسكري في أوساط جيش التحرير الوطني¹.

ويذهب علي كافي إلى القول، بأنّ التأكيد على هذا المبدأ ارتبط بشخص عبان رمضان الذي لم يكن استجابة طوعية للمعايير الديمقراطية وإنما استخدمه لفرض نفسه زعيما للثورة وافتكاك السلطة من القيادات العسكرية ووضعها في يد السياسيين باعتباره محسوبا منهم، حيث لم تكن تأثيراته ايجابية إذ ساهم في إحداث شرخ كبير في هياكل الثورة وبهذا الخصوص كتب: "أثبت التاريخ أنّ قرار أولوية السياسي على العسكري تسبب في شرخ كبير وأليم في صفوف الثورة وهو الذي لم يرد ذكره في بيان أول نوفمبر².

ومن النتائج السلبية لهذا القرار أن تصدعت الجبهة الثورية العسكرية في الداخل، فهناك من والا فلاتا من السياسيين فتهاطلت عليه الأسلحة، كما فتح الباب للاتصال بالعدو ومحاولة التفاوض دون استشارة من في الداخل أو قادة الولايات، وكذلك اختطاف الطائرة، الذي ليس من المستبعد أن يدرج في إطار محاولات التفاوض ومسايرة ما جرى على الجناحين في تونس والمغرب، حتى لا تذهب الثورة بعيدا ولا تحقق الاستقلال الكامل... وفق أهداف أول نوفمبر³. مضييفا "...وتكرست الخلافات بين الداخل والخارج، وازداد التسابق نحو السلطة وتبلورت الأطماع وعادت الانقسامات ومخلفات ما قبل الثورة، وظهرت

1 - فتحي الديب، المصدر السابق، ص 248 .

2 - علي كافي، المصدر السابق، ص 102-103.

3- نفسه، ص 103-104.

مراكز قوى أدت إلى تناقضات واصطدامات في صفوفها كادت أن تمزق جبهة الثورة لولا يقظة وتضحية وإيمان جيش التحرير الوطني في كامل الولايات وارتباطهم بمبادئ الثورة¹.

ويتضح من خلال قراءة ما كتبه علي كافي أنّ أحكامه بخصوص هذا المبدأ قد جانبت وابتعدت كثيرا عن الحقيقة التاريخية وذلك لاعتبارات عدة منها²:

- الدارس بتمعن وتفحص لمحتويات بيان أول نوفمبر يتبين له مدى الاهتمام الكبير الذي أعطته جبهة التحرير للنضال السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي، وهذا دليل على إيمانها بأنّ الوسائل العسكرية لوحدها غير كافية لجعل فرنسا تجلس إلى مائدة المفاوضات التي حددت الجبهة شروطها في نفس البيان، كما أنّ البيان اعتبر الدخول في مفاوضات مع فرنسا وسيلة من وسائل الكفاح، فهو إذن يتحدث عن العمل السياسي والعسكري على حد سواء.

- إنّ الذين حضروا مؤتمر الصومام وصادقوا على قراراته ومن ضمنهم مبدأ أولوية السياسي على العسكري كانوا في معظمهم من العسكريين، ممّا يجعلنا لا نساير علي كافي في طرحه ويذهب مصطفى هشماوي في نفس اتجاه علي كافي لما كتب بأنّ التصنيف بين ما هو سياسي وما هو عسكري لا يستند إلى أية مرجعية، ثم تساءل كيف يمكن أن يصنف هذا بأنه سياسي وذاك بأنه عسكري، فبمجرد أن يحلّل وله فصاحة يقال أنه سياسي، وكذلك العسكري إن هو نجح في معركة أو يعرف استعمال السلاح يعتبر عسكريا³.

وعلى النقيض من ذلك هناك من رأى أنّ إقرار المؤتمر لهذا المبدأ هو قرار منطقي وموضوعي حيث جاء في شهادة مصطفى بن عودة: " تحفظنا عليه لأننا لم نكن جيشا من

1 - علي كافي، المصدر السابق، ص 104.

2 - رابح لونييسي، الجزائر في دوامة...، المرجع السابق، ص 15.

3 - مصطفى هشماوي، جذور أول...، المصدر السابق، ص 125.

المحترفين وكانت المهام السياسية والعسكرية متداخلة في بداية الثورة ... إنَّ تخوفاتنا من هذا المبدأ سرعان ما زالت عندما أعطيت لنا توضيحات من واضعي الميثاق بأنَّ المقصود بالمبدأ هو التركيز على التفاوض مع فرنسا لضبط شروط وقف إطلاق النار، لأنَّ الانتصار العسكري على واحدة من أكبر الدول الاستعمارية في العالم يعد من باب المستحيلات تقريباً¹ " واستناداً إلى شهادة بن يوسف بن خدة فإنَّ مبدأ أولوية السياسي على العسكري مبدأ تبنته جميع الثورات، لذلك أكدَّ عليه مؤتمر الصومام حتى يبين أنَّ الهدف الأساسي للثورة هو سياسي².

وتدعيماً لهذا الرأي يقول سعد دحلب: "...بالنسبة لأولوية السياسي على العسكري أعتبرها مسألة بديهية ففضيئتاً سياسية ...، وهي ذات علاقة متواصلة مع أهداف سياسية...فما كان يجب أن تعرف جبهة التحرير هذا النوع من الصراع ..."³.

وعليه فإنَّه بالنظر إلى جملة الآراء المقدمة في تفسير هذا المبدأ فإنَّنا نرى أنَّ الدافع الأقرب إلى الموضوعية الذي أدى بعبان رمضان وبن مهدي إلى اعتماد مبدأ أولوية السياسي على العسكري كان يتمثل في السعي لتقويم التراكمات السلبية التي تمخضت عنها المرحلة الأولى من الثورة، والتي ظهرت من خلال التراجع الكبير للإشراف السياسي على النشاط الثوري من جهة، ووجود اتصالات جد متقدمة مع السلطة الفرنسية، ولذلك تطلب الأمر منح الفرصة للعمل السياسي، ومن جهة أخرى كان لا بد من إضفاء غطاء سياسي على العمليات العسكرية التي تعد بمثابة وسيلة ضغط في يد المفاوضين الجزائريين.

¹ - للإطلاع على هذه الشهادة راجع: محمد عباس، ثوار عظام...، المرجع السابق، ص 94.

² - Benyoucef Benkhedda, Abane- Ben M'hidi... ,op-cit , p3

³ - سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص 31. وأيضاً: رياض الصيدوي، المرجع السابق، ص 15.

ويمكن القول أنّ هذا المبدأ لم يطرح في إطاره الصحيح فلم يتم تناوله على أساس أولوية العمل السياسي على العمل العسكري - رغم أنّ هذا المقصود منه- بل أنّ جل من تناوله بالدراسة والتحليل تناوله على ضوء " أولوية الرجل السياسي على الرجل العسكري"، وهو ما أثار جدلاً ونقاشاً كبيرين، ولوتم تناوله في إطاره الصحيح لكنا في غنى عن هذا الجدل والنقاش.

2.3.1-أولوية الداخل على الخارج:

إنّ تقييم مبدأ أولوية الداخل على الخارج لا يكون موضوعياً إذا ما نظرنا إليه في ظل الظروف التي ميزت العلاقة بين القيادة المركزية في العاصمة وبين الوفد الخارجي في سنتي 1955-1956¹، لأنه كان في الأصل مبدأ أساسياً عند الانطلاقة، ولم يكن وليد مؤتمر الصومام، إذ نجده قد طرح بقوة أثناء عملية التحضير للثورة خلال اجتماعات لجنة الستة² وهو ما يشير إليه محمد بوضياف، حيث تم الاتفاق أثناء اجتماعات هذه اللجنة على مبدئين أساسيين وهما:

- اللامركزية، نظراً لاتساع البلاد، الذي يجعل من الصعوبة أن يقوم جهاز مركزي بالإشراف على الكفاح، ومن ثمة حرية المبادرة لكل منطقة.

- أولوية الداخل على الخارج، فالقرارات ينبغي أن تصدر عن المجاهدين في الداخل³.

1 - عن طبيعة هذه العلاقة عد إلى: مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 81 - 230.

2 - حسب شهادة مصطفى بن عودة فإن مبدأ الأولوية -أولوية الداخل على الخارج- كان مطروحاً أثناء التحضير للثورة التحريرية، فلما قام ديدوش مراد بإخباره هو وزيفود يوسف وبين طبال بأن لجنة الستة تعترض إضافة الثلاثي من الوفد الخارجي إليها بن بلة ، خيضر، وأيت أحمد، كان رأي زيفود يوسف أنّه ليس من المعقول انقسام قيادة الثورة بين الداخل والخارج، فإما أن تكون كلها بالداخل أو تلتحق كلها بالخارج. أنظر إلى شهادة مصطفى بن عودة في: محمد عباس، ثوار عظماء...، المرجع السابق، ص 91.

3 - محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر...، المصدر السابق، ص 68.

ونجده يشير إلى هذه القضية أيضا في الرسالة التي بعث بها إلى الوفد الخارجي من برن بتاريخ 29 أكتوبر 1954 والتي جاء فيها: "... إن أولئك الإخوة لهم مواقف ثابتة من هذا الجانب، ولا يقبلون أية وصاية وهذا السبب هو الذي يجب أن يكون دافعا لكم لتلتزموا بموقف مطابق للموقف الذي تم تحديده لتفادي سوء الفهم الذي قد يكون خطيرا على مستقبل العمل"¹.

ويظهر أنّ الدافع الذي جعل لجنة الستة تتبنى هذا المبدأ هو رفض مفجري الثورة لفكرة وجود قيادتين إحداهما في الداخل والأخرى في الخارج، لهذا قررت تفويض الوفد الخارجي ليتحدث باسم قيادة الثورة الموجودة بالداخل، وهو ما جاء صريحا في نص الرسالة المذكورة أعلاه: "...وبالنسبة للسلطة لقد تقرر حتى الآن وبالنسبة للخارج يكون لكم أنتم الثلاثة وليس لأحد آخر سلطة الكلام باسم هذا العمل..."².

أمّا عبان رمضان فيؤكد على مبدأ أولوية الداخل على الخارج، ويفسّر ذلك بـ:

- منطق الأشياء الذي يقتضي أن يكون الخارج تابعا للداخل.

- استحالة قيادة العمل الثوري من الخارج.

- مصدر أهلية الداخل: شمولية نظريته للوضع وتحكمه في القوة الرئيسية للثورة³.

وبهذا فإنّ مؤتمر الصومام لم يقدّم بسنّ هذا المبدأ وإنّما كرّس توجهها ومبدأ أصيلا من

المبادئ التنظيمية التي ارتكزت عليها الثورة منذ بدايتها⁴.

¹ - Mabrouk Belhocine, op.cit , pp 233-337.

² - مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص ص 81.

³ - محمد عباس، دروب الاستقلال، فصول من .. ملحمة التحرير، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 117.

⁴ - عبد النور خيثر، تطور الهيئات...، المرجع السابق، ص 149.

رغم ذلك لم يسلم مبدأ أولوية الداخل على الخارج من الانتقاد -على الرغم من أنه كان يتوافق مع الضرورات التي كان يتطلبها الأداء الثوري-، لأنّ تفسيره لم يستند إلى أهميته ومنطقيته وإنما تمّ ربطه بصورة مباشرة بالخلفيات المتعلقة بصراع الأشخاص، لأنّ كلّ القراءات السلبية لهذا المبدأ انطلقت من الفكرة التي تجعله ثمرة لنوايا عبان رمضان من أجل إقصاء عناصر الوفد الخارجي من قيادة الثورة¹.

وفي هذا السياق يشير المناضل عبد الرزاق شنتوف² أحد أعضاء لجنة الإعلام والتوجيه التي كونها عبان رمضان لإعداد المشاريع التمهيدية لأرضية الصومام" أنه لم يشاطر عبان رمضان رأيه لأنّ هذين المبدأين يترجمان -في نظره- اعتبارات سياسية واضحة ويهدفان إلى تكريس جماعة وتحييد أخرى لا غير...³.

ويذهب محمد حربي إلى أنّ التأكيد على المبدأ كان جد متوقعا من طرف قادة الداخل، لاسيما وأنّ كريم بلقاسم وعبان رمضان ابتداء من سنة 1956 نصبا نفسيهما قائدين فعليين

¹ - وقد يكون توفر مثل تلك النوايا صحيحا، ولكن ذلك لا يبرر انتقاد مبدأ كان يسعى إلى إبقاء قيادة الثورة داخل مجالها الحيوي وإلى منع انفلاق تلك القيادة وتشتتها. أنظر: رابح لونيبي، دوامة الصراع... المرجع السابق، ص15. وأيضا: مصطفى هشماوي، "تحديات مؤتمر الصومام"، مجلة أول نوفمبر، ع164، 2000، ص25. وكذلك: صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 276.

² - من مواليد تلمسان سنة 1919، احتك مبكرا بمناضلين نقابيين وطنيين مما جعله ينضم إلى حزب الشعب الجزائري سنة 1937، درس الحقوق وشغل عدة مناصب في الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، انضم إل لجنة الإعلام والتوجيه التي كونها عبان رمضان سنة 1955-1956 وبهذه الصفة شارك في إعداد وثائق مؤتمر الصومام، وقبيل انعقاد المؤتمر التحق بتونس، حيث اشتغل مساعدا لبن طبال خلال الفترة 1957-1962، بعد وقف إطلاق النار عين ضمن فريق جبهة التحرير الوطني في الهيئة التنفيذية المؤقتة، وغداة الاستقلال استأنف عمله في مجال المحاماة. للتفصيل أكثر أنظر: محمد عباس، رواد الوطنية...، المصدر السابق، ص ص 317 - 335.

³ - نفسه، ص 331.

لثورة، وإذ عينا دباغين رئيسا للوفد الخارجي، كانا يؤكدان هذه الأولوية ويشعران بن بلة وبوضياف بتبعيتهما للداخل¹.

على النقيض من هذه التفسيرات، يرى لخضر بن طبال أنه من الأحق أن تكون القيادة كلها بالداخل حتى يكون هناك فكر واحد ورأي واحد، وهو نفس ما ذهب إليه مصطفى بن عودة بقوله: " أن من لا يشارك في إطلاق رصاصة فاتح نوفمبر لا يجوز له أن يكون ضمن قيادة الثورة، فإذا أرادوا ذلك فما عليهم إلا أن يدخلوا ويتركوا مهامهم في الخارج لعناصر ثانوية بهدف التمثيل والدعوة لا القيادة"، ويضيف " إن ما تقرّر في مؤتمر الصومام بهذا الشأن ما هو إلا تحصيل حاصل"².

ويذهب محمد تقيّة أحد ضباط الولاية الرابعة إلى أن سنّ مبدأ أولوية الداخل على الخارج هو قرار حكيم، فالأولوية للذين يواجهون العدو³، بينما كتب سعد دحلب عن هذه الأولوية بوضوح ما نصّه: " في الحقيقة بتأكيدنا على هذه المبادئ لم نقم إلا بإعادة تأكيد الحقيقة الملموسة، وهي أننا نقيم في الداخل وفيه نقاتل، نعلم بمجريات الأمور نعلم إذا كان في إمكاننا التقدم والتراجع، إذا كان في إمكاننا الصمود أولاً، إذا كان الشعب يتبعنا يوافق أم لا، فمهما كانت القرارات في اتجاه أو في آخر للحرب أو السلم، فالقرار لا يمكنه أن يطبق أو يرفض إلا في الداخل ومن طرف الداخل... فالجزائر هي التي أوقفت إطلاق النار وليست تونس أو الرباط أو القاهرة"⁴.

يؤكد هذه التفسيرات سليمان الشيخ لما يقول: " نستطيع ترجمة مبدأ أولوية الداخل على الخارج من خلال تنصيب قادة الخارج أنفسهم ممثلين حقيقيين للشرعية الوطنية، ومن جهة

1 - محمد حربي، جبهة التحرير...، المصدر السابق، ص 148.

2 - شهادة لخضر بن طبال في محمد عباس، ثوار عظماء...، المرجع السابق، ص 91.

3 - Mohamed Tegui, op.cit, p 217.

4 - سعد دحلب، المصدر السابق، ص 31.

أخرى، فقرار الأولوية يهدف إلى دحض فكرة انقياد الحركة التحررية من الخارج وتأكيد تبعية مسؤولي الخارج للداخل¹.

يمكن القول انطلاقاً من التفسيرات المقدمة أنّ قرار مبدأ أولوية الداخل على الخارج نظرياً هو قرار منطقي بالنظر إلى تبني قادة الثورة له منذ الانطلاقة، ف جاء مؤتمر الصومام مؤكداً ومرسحاً له تبعاً لظروف الكفاح، ويعود الدافع الرئيسي وراء الإقرار بهذا المبدأ يكمن في محاولة قادة الداخل وعلى رأسهم العربي بن مهيدي وعبان رمضان وكريم بلقاسم الإثبات لزملائهم في الخارج ولاسيما لبن بلة وبوضياف شرعيتهم في اتخاذ القرارات -شرعية الداخل، خاصة بعد مساعي قادة الخارج لينصبوا أنفسهم ممثلين حقيقيين للشرعية الوطنية، مستندين في ذلك على شرعية المبادرة بتحضير الثورة المسلحة وإعلانها وقيادتها منذ الوهلة الأولى - الشرعية التاريخية-.

2- المواقف من مؤتمر الصومام:

تباينت مواقف الولايات في الداخل والوفد الخارجي من قرارات مؤتمر الصومام، فمنهم من أبدى ارتياحه لها، وهناك من قبلها حفاظاً على وحدة الثورة، فيما عارضها آخرون،

¹ - وانطلاقاً من هذا التفسير يمكن أن نقول بأنّ اعتماد الصومام لهذا المبدأ كان يهدف بصورة مطلقة إلى إزاحة قادة الوفد الخارجي من قيادة الثورة، إلى تفسير مناقض يجعل من ذلك المبدأ تحصيناً للثورة من المحاولات التي كان من خلالها قادة الخارج يسعون إلى أن ينصبوا أنفسهم كممثلين حقيقيين للشرعية الوطنية على حد تعبير سليمان الشيخ، وقد ظهرت تلك المحاولات عندما تم تقديم عرض بتقاسم القيادة بالتساوي بين الداخل والخارج، ثم تقديم اقتراح بإنشاء حكومة في المنفى لكن الموقف المبدئي من طرف قيادة العاصمة منذ أواخر 1955 كان الرفض لفكرة تواجد قيادة للثورة في الخارج. وقد أثبت تطور الثورة فيما بعد نظر واضعي ذلك المبدأ، لأن الخارج تحول إلى بؤرة استقطاب وجذب للقيادة بعد سنة 1957. وأصبح بعد سنة 1960 مرتعاً للصراعات الداخلية الأكثر خطورة في صفوف القيادة العليا للثورة. للتفصيل أكثر أنظر: سليمان الشيخ، المصدر السابق، ص78. وكذلك: محمد عباس، خصومات تاريخية...، المرجع السابق، ص 137 - 138.

وعملوا جاهدين لضمان عدم تطبيقها في الميدان، مبررين توجههم بتفسيرات سياسية وإيديولوجية فتحت أبوابا للصراع، سيكون أشد وطأة في المراحل اللاحقة¹.

1.2- موقف الولايات التاريخية:

1.1.2-موقف الولاية السادسة:

ظهرت الولاية السادسة للوجود بعد مؤتمر الصومام الذي أقر بوجود ولاية الصحراء ذات المساحة الكبيرة²، وكما سبق ذكره من القرارات المتعلقة التي لها صلة بالموضوع الذي نحن بصدد مناقشته هو ذلك القرار الذي أنشأت بموجبه الولايات الستة بدل المناطق الخمسة السابقة وحدد المؤتمر حدود الولاية السادسة حيث تحدها شمالا الولاية الأولى والرابعة وغربا الولاية الخامسة وجنوبا الحدود المالية والنيجرية وشرقا الحدود التونسية والليبية³.

كان أول قائد للولاية السادسة بعد مؤتمر الصومام مباشرة هو "علي ملاح" المدعو "سي شريف"، والذي تم تكليفه بتأسيس الولاية السادسة والإشراف عليها، ولكن الملاحظ أن كل المناطق - سابقا - قدمت تقاريرها لتقييم الوضع، ولكن المنطقة التي تقرر أن تكون الحيز الجغرافي للولاية السادسة قدم تقريرها "أوعمران"، وتذكر بعض المراجع عن هذا التقرير أنه كان بعيدا عن الواقع، ومن بين الذين ذهبوا إلى هذا الرأي "الهادي درواز"⁴.

فالولاية السادسة كانت بعض تخومها الشمالية تابعة للمنطقة الأولى والبعض للخامسة، وتشتت القوى في المناطق الوسطى، وانعدام الاتصال بعد بأقصى الجنوب، إضافة إلى

1- للتفصيل أكثر ينظر إلى: الطاهر الزبيري، مذكرات آخر...، المصدر السابق، ص 164-168. وأيضا: علي كافي، المصدر السابق، ص 102-109.

2- وزارة المجاهدين، المتحف الوطني للمجاهد، وثائق مؤتمر الصومام...، المصدر السابق، ص 16.

3 - بوعزيز، الثورة في الولاية...، المرجع السابق، ص 320-321.

4- علي زغود، ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الرويبة، د.ت، ص 53.

شساعة المساحة، كلها مجتمعة إضافة إلى ظروف أخرى، لا يمكن حصر الأوضاع بدقة في التقرير المقدم، ولهذا انتقدته الكثير من المصادر، إضافة إلى كون أوعمران قدم التقرير باسم ولاية لن يكون قائدها، ولم يكن له اطلاع على ظروفها الحقيقية زاد من حدة الانتقادات الموجهة للتقرير، الذي سنعرض ما جاء فيه - فيما سيأتي-، ومن جهة أخرى فإن البعض يعتبر الأمر حلقة من حلقات الصراع وإحدى أهم الدلائل على تكريس المنابر داخل الثورة الجزائرية.

اهتم المحضرون لمؤتمر الصومام بالولاية السادسة مبكرا وألوهها اهتماما كبيرا ويرجع سبب هذا الاهتمام إلى عدم إحاطة لجنة التحضير للمؤتمر بأوضاع الكفاح المسلح في هذه المنطقة، ومما يدل على هذا الاهتمام والمكانة ما ذكره محمد عباس في كتابه "الثورة الجزائرية - نصر بلا ثمن-" أن كريم بلقاسم وجه دعوة لأحد المسؤولين بالناحية الصحراوية، والذي يدعى "حسين بن عبد الباقي"، وذلك قبل انعقاد مؤتمر الصومام، ولكن جهل هذا الرجل حسبه هو ما جعله لا يتكلف عناء السفر إلى المنطقة الثالثة مكان انعقاد المؤتمر ما يعني أنه لم يحضر، ولا شخص على دراية بما يجري في الميادين الصحراوية¹.

بالتالي فلا غرابة في أن يكون التقرير المقدم باسم الولاية غير عاكس لواقعها، وهو التقرير الذي قدمه أوعمران نيابة عن علي ملاح، ونص على ما يلي:

- عدد المنخرطين في جبهة التحرير بلغ خمسة آلاف (5000) منخرط.

- عدد المجاهدين ألفين (2000) مجاهد.

- عدد المسبلين مائة (100) مسبل.

1- محمد عباس، نصر بلا ثمن...، المرجع السابق، ص190-191.

- الأسلحة: خمسون (50) مسدس، مائة (100) بندقية صيد، عشر (10) رشاشات، بندقية رشاشة واحدة.

- الأموال الموجودة بالصندوق عشرة ملايين (10.000.000) فرنك قديم، وقد خصّ هذا التقرير جهات سور الغزلان وسيدي عيسى وعين بوسيف والشلالة، وخصّ أيضا جهات وادي ميزاب والجلفة والأغواط وأقصى الجنوب¹.

فالولاية السادسة حاضرة ميدانيا وغائبة جسديا عن المؤتمر، وهو الذي أقرّها ووضع حدودها الجغرافية، رغم أنّ المسؤولين الميدانيين في الصحراء آنذاك لم يكونوا راضين عن التقرير المقدم باسم ولايتهم واعتبروه بعيدا عن الحقيقة في جميع الجوانب التنظيمية، والعسكرية وحتى المالية².

غير أنّ المؤتمر حاول إعطاء المنطقة حقها وإبعادها عن دائرة الإهمال والتحييد، اللذين خضعت لهما من قبل، ففي هذا المؤتمر أنشأت العديد من الهيئات واللجان المنظمة، والمسيرة للثورة، والتي كان من أهمها لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة، ولأول مرة أنشأ جيش وطني منظم، وحقوقي تجاوز مجرد تسمية الجيش ووضع أرضية واضحة للتنسيق بين الولايات فعليا، ومن ضمنها الولاية السادسة، فرغم أنّ هذا المؤتمر لم يجمع كافة ممثلي المناطق إلاّ أنّه حدد المبادئ الأساسية المؤدية للوحدة الوطنية في جميع الميادين³.

مما سبق نستنتج أنّ المؤتمر أقرّ الولاية فكل المصادر -رغم اختلافها- لم تختلف في هذه النقطة، وهذا لا يعني أنّ القيادة أدركت الأهمية الإستراتيجية للمناطق المشكلة للولاية

1 - Mohamed Harbi , les archives..., op.cit , p162.

2- الهادي أحمد درواز، من تراث الولاية السادسة التاريخية، دار هومة، الجزائر، 2006، ص76.

3- مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص73.

السادسة وردت لها الاعتبار، وبعد نهاية المؤتمر وصل العقيد أوعمران إلى الولاية الرابعة وعقد اجتماعا بمعوية علي ملاح، ومجموعة من الإطارات أطلعهم فيها على كامل مقررات مؤتمر الصومام، وبعدها باشر علي ملاح عمله، وكان هذا الاجتماع من 22 إلى 24 أكتوبر 1956 فانطلق ملاح صوب الصحراء لتشكيل الولاية الحديثة النشأة، بعد ما دعم من طرف الولاية الرابعة بفرقتين إضافة إلى الإطارات التي جاءت معه إلى الولاية السادسة حيث كان عددهم 35 كمّا أمدته الولاية الثالثة بفرقة يقودها "الروحي"¹.

هكذا يبدو أنّ قائد الولاية سيعتمد في تنظيمها على عناصر أجنبية عنها، فإن كانت لجنة التحضير لمؤتمر الصومام لم تعتمد في تقريرها المقدم باسم الولاية على القادة الميدانيين في الصحراء فلماذا لم تتصل بهؤلاء القادة ؟ الذين كان لهم تنسيق مع الشهيد مصطفى بن بولعيد أمثال زيان عاشور والحواس والحسين بن عبد الباقي، وهذا التساؤل الذي طرحه المجاهد عمر صخري في مداخلة له² ما يعني أنّه رغم إقرار مؤتمر الصومام لوجود الولاية وإنشاءها فإنّ التنسيق الذي ظهر لا يبدو أنّه بذلك العمق الذي ينبغي أن يكون عليه فهناك قادة فاعلون في الصحراء، وانضموا طواعية إلى الثورة ولم يأخذ برأيهم وعين المؤتمر علي ملاح قائدا لتعميم الثورة في الجنوب وتنظيمها.

فهل سيعتمد على هؤلاء القادة الذين أوجدوا لهم قاعدة شعبية، ونظموا فرق قتالية أخذت على عاتقها قتال قوات العدو الفرنسي وقوات بلونيس التي فرّت إلى المناطق الصحراوية وبالتحديد منطقتي سور الغزلان، وسيدي عيسى وهل اتصل بهم ؟ وكيف كانوا يعملون في هذه الفترة الحساسة من تاريخ الثورة؟

1 - مصطفى بن عمر، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 56-57.

2- الهادي درواز، المصدر السابق، ص 114.

ومنه فإنّ الموقف من مؤتمر الصومام بالنسبة للولاية السادسة، ومجاهديها لا يتضح مباشرة بعد المؤتمر لعدة أسباب منها أنّ المؤتمر أنشأ الولاية، ولكن مجمل القرارات بداية من التقرير الذي قدم في المؤتمر باسم الولاية السادسة لم يكن مرضيا وبالرغم من إيجابية قرار إنشاء ولاية، ولكن بالرغم من هذا ستحترم الولاية السادسة مقررات المؤتمر، وتعمل بها في الميادين العسكرية والسياسية.

2.1.2- موقف الولاية الأولى:

تعتبر الولاية الأولى من بين أهم الولايات التاريخية لعدة عوامل خاصة المتعلقة منها بعمليات غرة أول نوفمبر، والتي منحت المنطقة الأولى سابقا سمعة، فإنّه وبالعودة إلى الكتب والمراجع التي تناولت موضوع مؤتمر الصومام نجد أنّ كل المناطق سابقا قدمت تقاريرها أو تمّ تقديمها نيابة عنها ما عدا الولاية أو المنطقة الأولى سابقا، ولكن الظروف الاستثنائية التي مرّت بها الولاية كانت السبب في غيابها عن المؤتمر¹.

بالرغم من حديث الكثير من المراجع عن المشاورات التي قام بها مصطفى بن بولعيد بعد فراره من سجن الكدية، إذ راسل الولاية الأولى والثالثة بهذا الشأن، لا بل وقام باجتماعات تحضيرية للاجتماع الذي أصبح كل قادة الداخل يرونه ضرورة ملحة للتنسيق، حيث كان بن بولعيد يرى أنّ المكان الأمثل لعقد المؤتمر هو نواحي سوق أهراس، نظرا لأمنها وقربها من الحدود التونسية ما سيتيح فرصة لمشاركة الإخوة في الخارج²، ما يعني أنّ المنطقة الأولى كانت تدعم فكرة عقد اجتماع تنسيقي يجمع قيادات كل المناطق، في اجتماع وطني جامعي، وما حال دون المشاركة هو استشهاد قائد المنطقة الأولى مصطفى بن بولعيد، وما خلفه

1 -Alistaire Horne, histoire de la guerre d'Algérie, Ed Albin Michel, paris, 1987, p149.

2- الطاهر الزبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2008، ص 163. وأنظر: مصطفى هشماوي، جذور أول... المصدر السابق، ص111.

غيابه عن القيادة من خلافات استمرت تداعياتها حتى بعد عقد مؤتمر الصومام، ولأهمية الولاية الأولى خصّها المؤتمرون بحيز من النقاشات وكانوا يرون ضرورة حل المشاكل العالقة في كل مناطق هذه الولاية، وضرورة تبليغ مقررات مؤتمر الصومام وتجسيديها، وهو الأمر الذي أوكلته لجنة التنسيق والتنفيذ لكل من عميروش وزیغود وأوعمران ومزهودي حيث على هؤلاء العمل على إعادة النظام والروح إلى هذه الولاية، وتعيين قياداتها من جديد والتحقيق في قضيتي وظروف استشهاد مصطفى بن بولعيد وشيهاني بشير، ولم يتحرك بالسرعة اللازمة التي كانت تتطلبها الظروف السيئة في الولاية الأولى نظرا لوصول الخلافات إلى مرحلة صعبة تتطلب تدخل أطراف محايدة إذا استثنينا القائد عميروش فإن زيغود استشهد، ومزهودي غادر الجزائر إلى تونس¹.

وعبر في ذلك العقيد الطاهر الزبيري بقوله: "كلف مؤتمر الصومام العقيد زيغود يوسف قائد الولاية الثانية وإبراهيم مزهودي بالاتصال بالولاية الأولى وبالنامشة وسوق أهراس لحل المشكلة التي طرأت على المنطقة والتحقيق في مقتل بشير شيهاني، كما كلف عمر أوعمران وسي الشريف -من الولاية السادسة- وعميروش بمهمة الاتصال بالأوراس للتحقيق في قضية مقتل مصطفى بن بولعيد وحل المشاكل والصراعات التي عرفتها المنطقة.."².

والمتتبع للمهمة التي كلف بها مؤتمر الصومام، يرى أنّ تبليغ القرارات الصومام التي انبثقت عنه، لم تجد معارضة للمقررات التنظيمية في حد ذاتها، وإن حاولت بعض المصادر أن تعزو ذلك إلى خطورة الخلافات وسيطرتها على ساحة الأحداث في الولاية الأولى هي التي جعلت حسبها قادة الولاية لا يلتفتون إلى مقررات المؤتمر³.

1- يحيى بوعزيز، الثورة في الولاية...، المرجع السابق، ص 85-86.

2- الطاهر الزبيري، مذكرات آخر...، المصدر السابق، ص 167-168.

3 - نفسه، ص 169.

ولكن المتصفح لها أيضا يجد أنه لم يكن هناك اعتراض على المقررات - كما سنرى مع ما يسمى بالقاعدة الشرقية والوفد الخارجي - ومن ثمة محاولة بعض الأطراف المعارضة لمقررات مؤتمر الصومام هو الذي أخط وأظهر بعض التفسيرات البعدية، في حين أنه وبالعودة إلى الظرف الزمكاني للأحداث التي تلت مباشرة مؤتمر الصومام، والمتعلقة بالمهمة التي أوكلت للمجموعة المذكورة آنفا، فإنه ومن حدة الخلافات أدت إلى عرقلة المهمة المخولة للوفد الذي جاء للأوراس من أجلها، ولم ترد اعتراضات على مقررات المؤتمر حين كان عميروش ومرافقوه يجسدونها ميدانيا، ويحاولون إعادة التلاحم إلى مناطق الولاية الأولى¹.

كان ذلك أمرا عاديا قياسا بمحاولات وتوجه الولاية الأولى للدعوة لنفس الفكرة حسب ما أشارت بعض المصادر، وبالتالي فإنها ما كانت لتعارض بعض الأفكار التي كانت ستدعو إليها، هذا بعيدا عن الخلاف حول الملاحظات حول التوجهات الإيديولوجية التي لوحظت على أرضية مؤتمر الصومام بعدها².

3.1.2 - موقف الولاية الثانية والثالثة والرابعة والخامسة:

كانت كل من الولاية الثانية والثالثة والرابعة والخامسة حاضرة وممثلة فيه حيث مثل الولاية كل من قائدها زيغود يوسف ونائبه بن طبال إضافة إلى بن عودة وعلي كافي وإبراهيم مزهودي، أما الثالثة والتي احتضنت المؤتمر مثلها كل من كريم بلقاسم ومحمدي السعيد وقاسي السعيد وعميروش، أما الرابعة فمثلها أوعمران وسليمان دهليس وأحمد بوقرة³، والخامسة أثير حولها نوع من الجدل بالرغم من مشاركة قائدها العربي بن مهدي الذي قدم

1- عمار ملاح، المرجع السابق، ص 134-156.

2- أسعيد أعلوان، المرجع السابق، ص 127-150.

3- شاوش حباسي، المرجع السابق، ص 15.

تقريراً باسم ولايته، وما دعم هذا الرأي هو التساؤلات التي طرحت حول عدم مشاركة كل من بوصوف وبومدين مثلاً¹.

لكن عموماً لم تعترض هذه الولايات على مؤتمر الصومام وهو أمر طبيعي لأنها كانت حاضرة في نقاشاته، ولو بدرجات متفاوتة إلا أنها طبقتها، ومثال ذلك ما ورد في مذكرات العقيد علي كافي الذي خصص حيزاً من مذكراته لكيفية تطبيق الولاية الثانية لمقررات مؤتمر الصومام لم تخلو من نبرة تدل على عدم رضى كامل عن المقررات، ويتضح ذلك من قوله: "...رغم تبني مؤتمر الصومام لأغلبية محتويات التقرير الذي عرضه زيغوت باسم المنطقة الثانية خاصة التنظيمية منها، وعمودها الفقري المجالس الشعبية فقد كان لمجلس الولاية بعض التحفظات إذ أنهم لم يرفضوا القرارات ولكنهم تصرفوا بأسلوبهم الخاص..."².

4.1.2- موقف مجاهدي وضباط القاعدة الشرقية:

من بين أبرز القضايا التي بلغت تعقيداتها أبعاداً خطيرة على مسرح الأحداث قضية سوق أهراس، إذ يعود سبب ذلك إلى بعض الخلافات التي عرفت مناطق سوق أهراس ونواحيها قبل مؤتمر الصومام، والتي أدت بتأرجح العديد من مناطقها ما بين المنطقة الأولى والثانية، ممّا نجم عنه بعد مطالبة هذه المنطقة بوضعية خاصة مثل الولايات التاريخية الستة، وطالبت بأن لا تكون تابعة لا للولاية الثانية ولا للولاية الأولى، واستمرت التطورات التي استمرت في التعقيد والتشابك إلى أن وصلت إلى أزمات وخلافات داخلية خطيرة على الثورة منها ما سمي بمؤامرة مجموعة لعموري.

1- عمار ملاح، المرجع السابق، ص 118.

2- علي كافي، المصدر السابق، ص 138.

لهذا فإنّ القاعدة الشرقية كانت من بين أبرز المعارضين لمقررات مؤتمر الصومام، وإن حاولت بعض المصادر التخفيف من هذا الحكم، فهل استغلت القاعدة الشرقية من قبل أطراف أخرى كانت معارضة لمقررات مؤتمر الصومام مستغلة مطالبها المذكورة أعلاه؟ كانت منطقة سوق أهراس تابعة للمنطقة الثانية -الشمال القسنطيني-، وكانت ترغب في أن تكون منطقة أو ولاية مستقلة عن المنطقة الثانية، فبالرغم من ذكر الكثير من المصادر أنّ المنطقة كانت تابعة للمنطقة الثانية تحت قيادة باجي مختار في بدايات الثورة، إلا أننا نستشف منها عمق الخلافات بينها وبين المنطقة الثانية، والذي استشهد إثر قيامه بعمليات غرة أول نوفمبر في نواحيها¹.

بعد استشهاد باجي مختار دخلت المنطقة في دوامة من الخلافات لم يجد نفعا تدخل المنطقة الأولى -الأوراس-، ويبدو أنّ حالة عدم التفاهم كانت سائدة بين قادة القاعدة الشرقية و بن عودة - المسؤول المكلف بالناحية الثانية التي تضم هذه المناطق -مناطق ما يسمى بالقاعدة الشرقية-، حيث لم يقم بالمجهودات اللازمة حسبهم لتنظيم صفوف المجاهدين، والذي قام بالعمل هو عمارة بوقلاز، الذي أبان عن كفاءة كبيرة في تنظيم الأمور وفي قيادة صفوف المجاهدين، وما إن انتظمت الأمور حتى جاء بن عودة لتولي المسؤولية خلف بوقلاز، ممّا أدى إلى توتر العلاقة بين الرجلين².

أما عن ظهور تسمية القاعدة الشرقية فنقول بعض المصادر أنّ المنطقة كانت تطمح للتمثيل في مؤتمر الصومام، وحين لم يتم ذلك أصرّ قادتها بنبرة من التحدي على منطقتهم ولاية سوق أهراس بالرغم من إقرارهم بأن هذا لم ينبثق عن مقررات المؤتمر ولكنهم يطالبون

1- الطاهر سعيداني، مذكرات الرائد الطاهر سعيداني-القاعدة الشرقية، قلب الثورة النابض-، دار الأمة، الجزائر،

2013، ص 32.

²- نفسه، ص 41.

بذلك وسيشرعون في الأمر، وعينوا على رأسها عمارة بوقلاز يساعده مجموعة من النواب مثل ما يساعد قادة الولايات نفس النواب¹، وراح القادة والضباط ينسقون فيما بينهم واجتمعوا بالحدود مع تونس وتدارسوا جيدا فيما بينهم تشكيل ولاية جديدة، إذ كانوا يرون أنه الحل الوحيد والأفضل للخروج من دوامة المشاكل التي لا يمكن للولاية الأولى ولا الثانية حلها².

ومن بين أشهر قادة القاعدة الشرقية الذين كتبوا مذكراتهم³ نجد الشاذلي بن جديد الذي نقل الكثير من الشهادات حول الكثير من القضايا المتعلقة بالقاعدة الشرقية وعن قرب كونه كان أحد ضباطها، وله علم بالكثير من خلفيات الأحداث، فقد أكد في مذكراته أن "عمارة بوقلاز" لم يكن في منطقة سوق أهراس ونواحيها فقط، بل في كامل المنطقة من أجل تنظيم العمل المسلح وجلب السلاح إلى جبهات القتال، مؤكدا على الفراغ الكبير الذي خلفه استشهاد باجي مختار، والذي نجم عنه مجموعة من الإشكاليات لم تتمكن المنطقتين الأولى والثانية التحكم فيها⁴.

وبعد عرض مجموعة من الأحداث أشار الشاذلي إلى فكرة انشاء ولاية سوق أهراس التي بدأت تتبلور وتم تكليف عمارة بوقلاز، بذلك وهو الذي نجح حسب تعبير الشاهد في تنظيم شؤون الثورة بنواحي القالة، إذ يقول بوقلاز على لسان الشاذلي: ".بعد إصرار المسؤولين والمجاهدين في المنطقة رغم أنني لم أكن مطلعاً على ما كان يجري بها من

1- مصطفى هشماوي، جذور أول...، المصدر السابق، ص 118-120.

2- نفسه، ص 156-157.

3- خصص كل من الرائد الطاهر سعيداني مذكراته حول القاعدة الشرقية بعنوان: "القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض"، إضافة إلى العقيد طاهر الزبيري الذي أورد تفاصيل هامة حول ظروف تشكيل القاعدة الشرقية وهيكلتها، وأهم المعارك بها، ناهيك عن مسائل أخرى منها قضية إنقاذ نوورية من الموت، وإنقاذ أحمد بن شريف من الإعدام، كما أفرد المجاهد عوادي عبد الحميد دراسة مهمة خاصة حول القاعدة الشرقية، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 1998.

4- الشاذلي بن جديد، مذكرات 1929-1979، ج 1، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2012، ص 74-75.

أحداث باعتباري كنت أشرف على الثورة بناحية القالة ولا أحضر إلى جبل بني صالح إلا للمشاركة في الاجتماعات الشهرية ..¹.

وما يجلب الانتباه في مذكرات الشاذلي بن جديد الفصل الرابع الذي تحدث عن موضوع القاعدة الشرقية وكيفية نشأتها لا بل ربط بين مؤتمر الصومام، ونشأة القاعدة الشرقية حيث ورد فيها العنوان بصيغة: "مؤتمر الصومام وإنشاء القاعدة الشرقية 1956-1958"، وأهم قضية تمت مناقشتها هي الاجتماع الذي تم بين قادة القاعدة الشرقية وممثل لجنة التنسيق والتنفيذ المكلف بالمحادثات والمفاوضات مع قادة المشروع الجديد الذي حاول فيها أوعمران تقريب وجهات النظر بين مطالب قادة القاعدة الشرقية، وبين ما تم اتخاذه من قرارات في مؤتمر الصومام والذي رفض فيه أوعمران على لسان لجنة التنسيق والتنفيذ وضعية الولاية بالنسبة للقاعدة الشرقية².

وستتحول قضية القاعدة الشرقية إلى إحدى أسباب الخلاف ما بين الولاية الثانية ولجنة التنسيق والتنفيذ، ومن ثمة تكون سبب المواقف والآراء والانتقادات التي وجهت لهذه الأخيرة حيث رفضت الولاية الثانية انفصال منطقة سوق أهراس ونواحيها عن الولاية الثانية³، والتي - أي القاعدة الشرقية - يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط والولاية الأولى جنوبا، والحدود الجزائرية التونسية شرقا، ومن الغرب الولاية الثانية أي أنها تمتد من عين باب البحر بأم الطبول إلى عنابة ومن عنابة إلى قالمة، ومن تبسة وسدراته إلى الحدود التونسية الجزائرية⁴.

ومما يستنتج مما سبق ومن صفحات المصادر أن السبب الرئيسي في ظهور قرار أو رغبة في إنشاء القاعدة الشرقية هي الظروف التي مرت بها المناطق المعنية في المرحلة

1- الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص 76.

2- نفسه، ص 92-93.

3- نفسه، ص 91-92، وأيضا: الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 178-179.

4- الطاهر سعدياني، القاعدة الشرقية...، المصدر السابق، ص 45.

الأولى، وهي المرحلة ما بين تفجير الثورة وعقد مؤتمر الصومام، وحتى حالة اللاقبول اتجاه بن عودة الذي من المفروض هو المسؤول عن هذه المناطق بصفتها ناحية من نواحي المنطقة الثانية زمانياً، أيضاً خلاف سابق لمؤتمر الصومام واختلّفوا مع هذا الأخير والتفوا حول بوقلاز كلها خلافاً سابقة للمؤتمر، ولم تناقش فيه بحكم أنّ المناطق المعنية تابعة للمنطقة الثانية التي ستصبح الولاية الثانية بعد مؤتمر الصومام، وعرضت الولاية تقريرها في المؤتمر، ومما سبق تبين أنّ الولاية الثانية من بين الولايات التي استدعيت وحضرت وساندت وطبقت مقررات هذا المؤتمر.

ثم إنّ علي كافي يذكر في مذكراته -مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري- أنّه بعد اقتراحات المنطقة الثانية عقد المؤتمر أصلاً في منطقة المشروحة، وقد وصل سعد دحلب للمعاينة وبدأت قيادة المنطقة الثانية الإعداد لعقد المؤتمر ولكن المكان لم يعد مناسباً حسب "كافي" بسبب انشقاق مجموعة سوق أهراس¹، وهو الأمر الذي جعل قيادة المنطقة الثانية تغيير المكان واتجه الاختيار إلى منطقة "بو الزعرور" في شبه جزيرة القل، بل وشرع في التحضير الجيد لعقد المؤتمر في ظروف جيدة².

وفي الوقت الذي يرى فيه بلحسين أنّ القاعدة الشرقية أو مناطقها تابعة للولاية الثانية أو المنطقة الثانية قبل مؤتمر الصومام، وما دامت قد شاركت قيادة المنطقة الثانية فلا يحق للقاعدة الشرقية المشاركة في المؤتمر³، وهو عكس ما ذهب إليه الشاذلي أنّ القاعدة الشرقية همشت بعدم مشاركة قائدها بوقلاز بل وتحدث عن أمر مهم جداً وهو أنّ قائد القاعدة الشرقية كان على علم بعقد المؤتمر وأرسل إليه تقريراً⁴.

¹ - علي كافي، المصدر السابق، ص 97-98.

² - نفسه، ص 98-99.

³ - مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 58.

⁴ - الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص 86.

وبالرغم من إحساس قادة منطقة سوق أهراس ونواحيها بأهمية القرارات التي خرج بها مؤتمر الصومام والتي لم يرفضوها بل طغت على ذلك الرغبة الكبيرة في تكوين ولاية جديدة منفصلة عن الولايتين الأولى والثانية، وهو ما جعلهم من المعارضين لمقررات مؤتمر الصومام ليس نقدا للمقررات في حد ذاته، بل لأنّ المؤتمرين لم يأخذوا طلبهم¹، وهو الأمر الذي استغله الوفد الخارجي -أبرز المعارضين لمقررات المؤتمر- حيث اتصل بهم بواسطة مهساس خاصة أنّ هذا الأخير ورفاقه كانوا لا يخشون من إظهار موقفهم المعارض وهو الأمر الذي نقل الخلافات إلى خارج الجزائر.

وقد توسعت مجموعة الرفض في اجتماع على الحدود الشرقية بتاريخ 15 ديسمبر 1956 أي بعد نهاية ثلاثة أشهر ونصف من انعقاد المؤتمر حضره: عمار بوقلاز، عبد الله بلهوشات، مسعود بن عيسى، عمر بن بولعيد، الباهي شوشان، الأزهر شريط وغيرهم... ممثلين عن سوق أهراس، سدراتة، خنشلة وتبسة، وبعد مناقشات ومداولات خرج بالقرارات التالية:

- عدم الاعتراف بقرارات الصومام بحجة ضعفها التمثيلي داخليا وخارجيا.
- تطهير منطقة تونس بإبعاد العناصر التي سببت الفوضى وعرقلت المسيرة الثورية.
- تعهد لمنطقة سوق أهراس بمهمة التموين بالسلاح للولايات الداخلية.
- تجديد الثقة في المناضل أحمد مهساس ممثل وفد الثورة في الخارج -القاهرة- بجميع أعمال الجيش السياسية والعسكرية بالخارج وتمثيل جيش التحرير الوطني².

ولتطويق إتساع رقعة المعارضة للمؤتمر كلفت لجنة التنسيق والتنفيذ عمار أوعمران إلى تونس وهو ما نجح فيه إذ تمكن من إبعاد مهساس وأتباعه من تونس، والانفراد بقيادة

1- الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص 89-90.

2- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 236.

القاعدة الشرقية والاجتماع بهم للنقاش من أجل إيجاد حل¹، وهو اللقاء الذي اقنع فيه أوعمران قادة القاعدة الشرقية بأنّ مطالبهم مخالف لمقررات المؤتمر ولا يمكن تطبيقه ولكنه تمكن من نقل الوضعية ووصفها بدقة، ما أسهم في إقناع لجنة التنسيق والتنفيذ بإيجاد وضعية خاصة لمنطقة سوق أهراس ونواحيها².

2.2- موقف الوفد الخارجي:

كانت أزمة أو مشكلة السلاح العقدة الحقيقية التي سببت جل الخلافات وخاصة المشار بها إلى الوفد الخارجي للثورة الجزائرية، وقد كانت مهمة تزويد الثورة بالسلاح المهمة الأساس من عند الحلفاء الحاليين للثورة والمحتلمين، ولكن هذا الأمر خاصة مع بدايات الثورة لم يسر كما توقع الثوار الجزائريين لعدة أسباب، منها ردة الفعل العنيفة لفرنسا ومجهوداتها لمحاصرة والقضاء على الثورة الجزائرية في الداخل، والحد من اتصالاتها في الخارج كلها مجتمعة سببت ضغوطا كبيرة على الداخل وعلى الخارج، وأدت إلى تعميق الخلاف بينهما حيث أصبح كل طرف يرى أن الطرف الآخر لم يبذل الجهد الكافي في القضية الأساس، تعمقت هذه الخلافات بالتحاق عبان رمضان بالثورة الذي أصبح يجاهر بالانتقادات الموجهة للوفد الخارجي³.

وإن كان الحديث عن علامات ظهور أزمة بين الداخل والخارج بسبب فشل الوفد الخارجي فإنّه وبالعودة إلى تتبع الأحداث والآراء المختلفة فإن الأزمة كانت حادة ولم تتوقف الأمور عند حدود ظهور البوادر بل وصلت إلى حدود خطيرة بعد إرسال دباغين للتحاق بالوفد الخارجي، ولكن ما زاد الانسداد هو ذهاب دباغين للقاهرة لقيادة الوفد، وليس لتدعيمه ما زاد من تفاقم الأمور وفهم الأمر على أساس أنّه محاولة من قيادة الداخل إجراء تغيير لم

1- الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 167-168.

2- الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص 91-93.

3- مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 92-97.

يقبلوه واعتبروه محاولة لتهميشهم، ولم يلق الترحيب من قبل بن بلة وآيت أحمد ورفضوا تعيينه عليهم، وفي محاولة لتلطيف الجو حاولت الأطراف كلها الاجتماع مطلع عام 1956م الذي حضره بوضياف وخيضر ودباغين وابن مهدي وآيت أحمد، حيث كان أبرز دوافعه مناقشة آليات التنسيق بين الداخل والخارج¹.

3- لجنة التنسيق و التنفيذ ومواجهتها لمعارضتي مقررات الصومام:

1.3- لجنة التنسيق والتنفيذ:

كانت لجنة التنسيق والتنفيذ من بين الهيئات السياسية التي تمخضت عن قرارات مؤتمر الصومام² الذي لم يحضره الوفد الخارجي ولم يستسغ قراراته ولعله من باب أنه قام بإنتاج صيغة لقيادة الثورة في ظل وجود مقترح وصيغة من طرف الوفد الخارجي - كما ذكرنا آنفا- وإحساسهم بأن قيادة الداخل بزعامة عبان تنافسهم زعامة الثورة³.

عبر فتحي الديب مسؤول المخابرات المصرية عن ذلك في كتابه عبد الناصر وثورة الجزائر، والمتمعن فيما يقوله هذا المسؤول الذي كان قريبا جدا من دوائر قيادة الثورة الجزائرية في الخارج يشعر بإقراره بفشل عمليات إدخال السلاح إلى المناطق الداخلية ومبرزا المجهودات التي قام بها من أجل تسليح كافة الولايات بدل اقتصاره وبقائه على جبهتي الحدود الشرقية والغربية⁴.

وهو ما يشير بطريقة غير مباشرة في اعتماده على رأي بن بلة حول مؤتمر الصومام إلى العلاقة الموجودة بين بن بلة ونظام جمال عبد الناصر - ما يؤكد ما تم ذكره سابقا-

1- محمد عباس، خصومات تاريخية...، المرجع السابق، ص 136.

2- وزارة المجاهدين، المتحف الوطني للمجاهد، وثائق مؤتمر الصومام...، المصدر السابق، ص 14-16.

3- مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 92-97.

4- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 244-247.

وتكمن أهمية المؤتمر من حيث القرارات التي أثرت على مسار الثورة الجزائرية بغض النظر عن الجدل الذي يطرح في بعض الدراسات عنه خاصة أنه أضاف على مستوى التنظيم بدل التركيز على الخلاف على من حضر ومن لم يحضر، لاسيما الوفد الخارجي الذي يشير البعض إلى علمه بانعقاد المؤتمر، ولكن بقي في الخارج في انتظار الضوء الأخضر للانضمام إليه بسبب الظروف الأمنية، فقد كان مقررا عقد المؤتمر في المنطقة الأولى أو الثانية لتسهيل دخول الوفد الخارجي، ولكن الظروف الاستثنائية حالت دون ذلك فتم تغيير المكان،¹ الذي لعبت فيه ظروف الداخل العسكرية الدور الأساس من أجل ذلك أعدّ المحضرون خطة بديلة تكون أكثر أمنا وضمانا².

وعلى ما يبدو هو نفس الخلاف بين الداخل والخارج، حيث أنّ المؤتمر سيقرّ أولوية الداخل على الخارج، مما جعل بن بلة يعبر عن رفضه لقرارات مؤتمر الصومام حين وصله محضره ومقرراته، واعتبر بأنّ البساط سحب على قدمي القادة في الخارج، لتعمد تغييب الوفد الخارجي، فبالتحقيق في الرسالة التي وجهها بن بلة إلى قيادة الداخل يمكن أن نستنتج هذا الأمر بكل بساطة، فهو يتحدث عن انتظار إذن بالدخول للمشاركة حالما تسمح الظروف الأمنية في الداخل بإشارة من عبان، حيث مكث الوفد بروما الإيطالية وطرابلس الليبية في انتظار خبر يمكنهم من المشاركة في المؤتمر³.

سعى عبان لتشكيل هيئة تشرف على قيادة الثورة -لجنة التنسيق والتنفيذ- المشكلة من أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية المقيمين بالداخل هذه الهيئة، وعلى ما يبدو هو نفس الصراع الذي اندلع بين عبان والوفد الخارجي وبموجب الصلاحيات المخولة له يمكنه

1- مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص52.

2- للاطلاع على المزيد حول التحضيرات التي تمت قبل عقد مؤتمر الصومام. أنظر: علي كافي، المصدر السابق، ص97-99.

3- أنظر رسالة بن بلة إلى لجنة التنسيق والتنفيذ في: مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص206-207.

أن يعدل الوفد الخارجي ويغير أعضائه¹، حسب ما يمكن استنتاجه من فتحي الديب الذي لم يكن يريد أن يحصل أي تغيير يمس نفوذ بن بلة خاصة، وشعور بن بلة باستغلال عبان للمؤتمر وتغيب الوفد الخارجي جعله يرفض المقررات التي خرج بها²، ولم يكن وحده من رفض القرارات بل كامل الوفد الخارجي والذي أثار حفيظتهم تركيبة لجنة التنسيق والتنفيذ كونها احتوت على بعض المركزيين، وهناك من المصادر والمراجع ما ينسب أسباب الانتقادات إلى أمور أخرى³.

هنا تكمن صعوبة الموضوع كون جبهة التحرير ذو تركيبة تختلف عن الأحزاب السياسية التي سبقت حيث شكل جبهة تنصهر فيها كل القوى، وهي ذو واجهة سياسية وعسكرية مما يصعب الفصل بين هياكله السياسية من العسكرية⁴ خاصة أن مؤتمر الصومام على سبيل المثال لا الحصر منح قائد الولاية الصبغة السياسية والعسكرية في نفس الوقت، ومبدأ أولوية السياسي على العسكري، ستثير مزيدا من الجدل والخلاف وعاملا يصعب تطبيقه قياسا بظروف الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى على الأقل⁵، وحتى وإن حاول مؤتمر الصومام وضع خطوط عريضة تنظيمية قد تفصل بين هذا وذاك (سياسي - عسكري) فإن المناضلين لم يكونوا مهيين لهذا وليسوا على أهبة لاستصاغته⁶.

فجبهة التحرير استنادا إلى بيان أول نوفمبر تحمل صفة مميزة عن صفات الأحزاب فقد تم توجيه الدعوة إلى كامل الطاقات الجزائرية بمختلف تياراتها للانضمام إلى الثورة والتخلي

¹ - فتحي الديب، المصدر السابق، ص 247.

² - نفسه، ص 248.

³ - Mohammed TEGUIA , *L'Algérie en guerre ...*, op.cit, p161-162.

⁴ - Mustapha LACHRAF, *L'Algérie nation et société* , S.D.ED, Alger , p 161-162.

⁵ - Mohamed LEBDJAOUI, *Vérité sur la révolution algérienne* , Gallimard, Paris, 1970, p82.

⁶ - الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 164-166.

عن خلفياتهم السياسية من أجل الهدف المشترك، وهو استرجاع السيادة¹، وما تحاول بعض المراجع التركيز عليه من حيث المشارب والنوازع الإيديولوجية للكثير من الجزائريين الذين لبوا النداء خاصة بعد اتضاح الأمور لصالح ثورة تختلف عن التجارب السياسية السابقة التي خاضتها مختلف تيارات الحركة الوطنية، وخاصة بعض الذين لعبوا دورا قياديا فيما بعد لما التحقوا بالثورة، إنما هو تركيز غير مبرر وطبيعي جدا إذا ما قيس بالفترة الزمنية القصيرة والسرعة التي قامت بها الثورة الجزائرية وفجائيتها، وما هو غير طبيعي أن تعتقد أن كل هؤلاء يمكنهم أن يتخلصوا بهذه السرعة من أفكارهم ومشاربهم الإيديولوجية، بمختلف مشاربها.

فالتركيز على هذا الجانب لتبرير القضايا الخلافية بشكل مبالغ فيه أحيانا، ولا علاقة له بالدراسة التاريخية التي تتطلب من المؤرخ أو الباحث المتعمق في دراسة هذه الخلفيات، ومحاولة فهمها دون التأثير بها حتى يقارب الموضوعية قدر الإمكان لأنها نسبية في العلوم الإنسانية كلها، فما بالك بالدراسات التاريخية التي تكتسي الصعوبة لأهمية هذا العلم وخاصة من الناحية الإيديولوجية واعتماده على الوثائق ومذكرات صانعي الحدث.

أخذنا بهذه الاستنتاجات حتى لا نجد أنفسنا مضطرين لتفسير كل القضايا التي تخص مؤسسات الثورة الجزائرية بنفس الطريقة، أو نحاول أن نعطيها بعض التفسيرات التي تعطيها بعض الدراسات، وكأن الأمر لا يتعلق بمجموعة من البشر تحدوا مجموعة من الظروف فحتى بعض المبادئ التي دافع عنها بعض من حضروا مؤتمر الصومام، ومنها تواجد القيادة في الداخل الذي اعتبر أكثر من ضرورة سرعان ما سيقاس بمحك أرض الواقع كما سنرى بالنسبة للجنة التنسيق والتنفيذ.

¹ - ينظر إلى: المصادر الأولية في ثورة أول نوفمبر 1954...، المصدر السابق، ص ص 25-30.

إنّ بعض المصادر ثمنت من جهة قرار إنشاء لجنة التنسيق والتنفيذ حيث اعتبرت أول محاولة جدية من الثورة الجزائرية لإنشاء هيئة تنفذ القرارات، وتحاول تنسيق العمليات العسكرية، وبدأت تتصرف على أساس أنها حكومة، وبالفعل شكلت النواة الأولى لتجسيد فكرة إنشاء حكومة التي ستحل محل لجنة التنسيق والتنفيذ، حيث يمكننا اعتبار مشاركتها في اجتماعات حكومية عقدت في كل من تونس والمغرب جمعتها مع كل من حكومتي هذين البلدين أنّها كسبت الشرعية، ممّا جعل محمد ليجاوي يصفها في كتابه الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961 بأنّها حصلت على الصفة الشبه حكومية¹.

وفشلت لجنة التنسيق والتنفيذ في البقاء في الداخل بعد أن تم اعتقال العربي بن مهيدي من قبل قوات الاحتلال الفرنسي عقب إضراب الثمانية أيام حينها اضطرت إلى الخروج من الجزائر حيث توجه مجموعة من أعضائها إلى تونس وجزء إلى المغرب².

ووجدت نفسها تعمل في ظروف صعبة جدا حتمت عليها الخروج من الجزائر، وبالتالي سقط أهم ركائز قوتها وهو قيادتها المعركة من الميدان، ممّا اضطرها لعقد اجتماعات بالخارج بل ووسعت من تشكيلتها وعدد أعضائها ابتداء من مؤتمر القاهرة سنة 1957م، والذي جعلها عرضة لمجموعة من الانتقادات بعض منها قديم جديد كان يوجه للوفد الخارجي، بل أصبحت نفسها موجهة لمن كان يوجهها، حيث أنّ التركيبة الجديدة للجنة التنسيق والتنفيذ أصبحت تضم أربعة عسكريين، فبالإضافة إلى كريم بلقاسم وعبان اللذين كانا في تشكيلة لجنة التنسيق والتنفيذ ضمت كل من بن طبال ويوصوف وأوعمران ومحمود الشريف -كلهم عسكريون- وفرحات عباس وعبد الحميد مهري والدكتور لامين دباغين³.

¹ - محمد ليجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، تر: ببيير كوت، دار اليقظة، دمشق، 1965، ص130-132.

² - الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص167.

³ - علي كافي، المصدر السابق، ص211.

2-4 - لجنة التنسيق والتنفيذ ومواجهتها لمعارضى مقررات مؤتمر الصومام:

كانت مؤسسات الثورة التي استحدثت في مؤتمر الصومام، ومنها المؤسسة التنفيذية لجنة التنسيق والتنفيذ في حاجة لمن يختبر مدى صلابتها، وقد اصطدمت منذ توليها مهامها منتصف شهر 1956¹، بعدة عقبات، أولها كيفية التعامل مع المعارضين لقرارات الصومام سواء تعلق الأمر بأعضاء البعثة الخارجية - المتواجدين في سجن الصحة بباريس بعد عملية اختطاف الطائرة التي كانت تقلهم نحو تونس في 22 أكتوبر 1956- أو المناوئين لها في المناطق الحدودية الشرقية- منطقة سوق أهراس وبعض قادة الأوراس - وفي تونس².

حيث أن موقف المساجين كان معارضا للقرارات، ولاسيما أحمد بن بلة الذي صمّم على منع لجنة التنسيق والتنفيذ من بسط سلطتها على الثورة، وقد وجد الدعم اللازم من علي مهساس الذي شكّل تحالفا مع مجموعة من القادة الميدانيين لمنطقة سوق أهراس، وبعض قادة الأوراس في مواجهة كل من إبراهيم مزهودي وعبد القادر بن عودة اللذين كلفتهما اللجنة بتولي تمثيل الثورة لدى السلطات التونسية، وباستعادة الإشراف على قاعدة تونس التابعة لجيش التحرير الوطني³.

كانت مبررات مهساس أنّ قرارات مؤتمر الصومام تعبر عن انزلاق خطير للتوجه الثوري نحو الانهزامية بالنظر إلى أنّه شهد استيلاء العناصر الإصلاحية على قيادة الثورة، وأنّها لم تصدر عن إجماع كافة المناطق بما في ذلك أعضاء الوفد الخارجي وفيدرالية فرنسا⁴، ومما ساعده في مواجهة ممثلي لجنة التنسيق والتنفيذ القادمين من تونس هو موقعه

¹ - لم يجتمع شمل لجنة التنسيق والتنفيذ لغاية شهر أكتوبر بفعل تأخر كريم بلقاسم عن الالتحاق برفاقه في العاصمة.

أنظر: Hamdani Amar, op.cit,p170.

² - حميد عبد القادر، عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003، ص 115.

³ - محمد حربي، جبهة التحرير ...، المصدر السابق، ص 159.

⁴ - علي مهساس، يومية الشعب، ع 6661، 26 - 03 - 1985، ص 12 .

قائدا للقواعد الخلفية لجيش التحرير الوطني في طرابلس وتونس ومساندة المناطق الشرقية التي لم تحضر مؤتمر الصومام، واتهمت القيادة التنفيذية الجديدة للثورة بتجاهل خصوصية منطقتهم وتصنيفها قاعدة دعم لوجيستكية هامة، وكانت طموحاتهم تتجه نحو الحصول على وضع تنظيمي شبيهه ببقية الولايات التاريخية الستة الأخرى¹.

أما قادة الأوراس فقد نقموا على لجنة التنسيق والتنفيذ تسرعها في تعيين قيادة للولاية الأولى لا تحظى بالقبول في أوساط المجاهدين بالنظر إلى ماضيها السياسي والعسكري، وقد توسعت مجموعة الرفض في اجتماع على الحدود الشرقية² بتاريخ 15 ديسمبر 1956، أي بعد نهاية ثلاثة أشهر ونصف من انعقاد المؤتمر وبعد مناقشات ومداولات خرج بالقرارات التالية:

- عدم الاعتراف بقرارات الصومام بحجة ضعفها التمثيلي داخليا وخارجيا.
- تطهير منطقة تونس بإبعاد العناصر التي سببت الفوضى وعرقلت المسيرة الثورية.
- تعهد لمنطقة سوق أهراس بمهمة التموين بالسلاح للولايات الداخلية.
- تجديد الثقة في المناضل أحمد محساس ممثل وفد الثورة في الخارج (القاهرة) بجميع أعمال الجيش السياسية والعسكرية بالخارج وتمثيل جيش التحرير الوطني³.

ولتطويق إتساع رقعة المعارضة للمؤتمر كلفت لجنة التنسيق والتنفيذ عمار أوعمران إلى تونس وهو ما نجح فيه إذ تمكن من إبعاد مهساس وأتباعه من تونس والانفراد بقيادة

¹ - Y. Courriere, **La Guerre d'Algérie 1958-1962, L'heure des colonels**, Fayard, Paris, 1970, p78-79.

² - حضره: عمار بوقلاز، عبد الله بلهوشات، مسعود بن عيسى، عمر بن بولعيد، الباهي شوشان، الأزهر شريط وغيرهم... ممثلين عن سوق أهراس، سدراتة، خنشلة و تبسة.

³ - فتحي الديب، المصدر السابق، ص 236.

القاعدة الشرقية والاجتماع بهم للنقاش من أجل إيجاد حل¹، وهو اللقاء الذي اقنع فيه أوعمران قادة القاعدة الشرقية بأنّ مطالبهم مخالف لمقررات المؤتمر ولا يمكن تطبيقه ولكنه تمكن من نقل الوضعية ووصفها بدقة ما أسهم في إقناع لجنة التنسيق والتنفيذ بإيجاد وضعية خاصة لمنطقة سوق أهراس ونواحيها².

وقامت من ناحية أخرى بإرسال لجنتين للتحقيق في الأوراس، قادهما كل من العقيدين محمدي السعيد وعميروش، ثم تحولت لجنة التنسيق إلى استخدام القوة ضد مخالفيها، وتمكن أوعمران من إزاحة علي مهساس بعدما ألقى عليه القبض وسجنه، كما تم إلقاء القبض على عدد من أبرز القادة الميدانيين للأوراس، وعلى رأسهم عباس لغرور ولزهر شريط اللذين تمت محاكمتهم بتهمة العصيان والتمرد، وتسرّعت لجنة التنسيق والتنفيذ في تنفيذ حكم الإعدام عليهما، وهو ما أّجج روح انتقامية استمرت لفترة طويلة في الأوراس نظرا للسمعة الثورية الكبيرة التي كانا يتمتعان بها في مناطق التبسة وخنشلة وسوق أهراس³.

وفي مقابل اللجوء إلى منطق القوة في مواجهة المنشقين في المناطق الشرقية والحدودية، نجحت الجهود الدبلوماسية في تحقيق اعتراف المجموعة الجديدة، التي أصبحت على رأس للوفد الخارجي بسلطة اللجنة.

ويمكن القول أنّ سهولة والسرعة التي تحققت بها خضوع الوفد الخارجي للجنة التنسيق والتنفيذ، لم تكن بسبب جهود قادة الهيئة التنفيذية للثورة بقدر ما كانت نتيجة للقبول لدى عناصر الوفد الخارجي، من أمثال عبد الحميد مهري وتوفيق المدني ودباغين وغيرهم.

1- الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 167-168.

2- الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص 91-93.

3- عبد النور خيثر، تطور الهيئات...، المرجع السابق، ص 160-161.

وكان ذلك الموقف من التداعيات الإيجابية لاعتقال التاريخيين الأربعة بالنسبة للجنة التنسيق والتنفيذ.

2.3- اختطاف طائرة الوفد الخارجي:

عرفت لجنة التنسيق والتنفيذ منذ تعيينها تحديات كثيرة داخلية وخارجية، ولعل أولها التعامل مع المعارضين لقرارات مؤتمر الصومام، وتبني استراتيجية لمواجهة السياسة الاستعمارية، التي وفي ردها على عقد مؤتمر الصومام قامت باحتجاز السفينة أتوس¹ المحملة بالسلح لصالح الثورة، ثم لجأت إلى اختطاف زعماء الثورة في حادثة القرصنة الشهيرة بتاريخ 22-10-1956².

في نهاية سبتمبر 1956، وبعد عدة اتصالات وُجّهت الدعوة لجبهة التحرير الوطني للمشاركة في الندوة المغاربية المقرّر عقدها في تونس يوم 22 أكتوبر 1956 للتنسيق حول النضال المشترك ضد الاستعمار الفرنسي وتأكيد البعد المغاربي للثورة الجزائرية والسعي مع مختلف الأطراف لتحقيق هذه الوحدة، وإبداء التضامن الحقيقي، وتخليص أقطار المغرب العربي من الهيمنة الاستعمارية³.

كان الهدف من الندوة توضيح رؤية جبهة التحرير الوطني للرأي العام الدولي وفرنسا بوحدة قضايا الشمال الإفريقي، وارتباط استقرار المنطقة بإيجاد حل للمشكلة الجزائرية،

¹ - بعد انعقاد مؤتمر الصومام وعلم السلطات الفرنسية بحيثياته وقراراته سعت إلى تشديد الخناق أكثر على الثورة في الداخل والخارج ومن أساليبها في ذلك قيام القوات البحرية الفرنسية في 6 أكتوبر 1956، باعتراض الكثير من السفن في عرض البحر المتوسط أشهرها احتجاز السفينة أتوس المحملة بالأسلحة لصالح الثورة. عن تفاصيل احتجاجها ينظر:

SHAT, boîte N 1H1766.

² - الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص170.

³ - جريدة الشعب، ع 17163، الأحد 23 أكتوبر 2016، ص 17.

وتتمين المساعي التي باشرها الوفد الخارجي للثورة من أجل تحسين وضعية الثورة في أية مفاوضات محتملة، خاصة فيما يتعلق باعتراف الأطراف المغاربية بتمثيل الجبهة لكفاح الشعب الجزائري، وقد تشكل الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني من محمد خيضر، حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، محمد بوضياف، ورافقهم في هذه المهمة المناضل مصطفى الأشرف¹.

كان من المتوقع أن تُجرى المحادثات مع الرئيس "الحبيب بورقيبة" والسلطان المغربي "محمد الخامس"، لبحث القضية الجزائرية وتقييم آفاق السلام في الجزائر، وهذا على ضوء اللقاءات التي قام بها مندوبو جبهة التحرير الوطني مع الحكومة الفرنسية، في جويلية وسبتمبر 1956 في كل من بلغراد وروما، كما كان من المتوقع التطرق إلى قضية "اتحاد شمالي إفريقيا المحرر كليا"، مع تحديد طبيعة علاقات هذه الدول مع فرنسا².

وقد أورد فتحي الديب في كتابه أن أحمد بن بلة اجتمع مع جمال عبد الناصر يوم 13 مارس 1956، وأخبره بوصول المندوب من السلطان محمد الخامس يحمل رسالة يطلب فيها الاجتماع بالإخوة ممثلي الثورة بالخارج، للتشاور معهم في أسلوب ومتطلبات حل القضية الجزائرية، وأنهم قرروا أن يحضر بوضياف وحسين آيت أحمد ممثلهم نيويورك وحذر الرئيس عبد الناصر بن بلة من الوقوع في شرك التآمر الفرنسي فغادر القاهرة 16 أكتوبر 1956³.

أثناء زهاب الوفد من المغرب لحضور المؤتمر في تونس على متن طائرة مغربية يقودها فرنسي تمت عملية القرصنة باستعمال سلاح الطيران الفرنسي وبتأمر مع الطيار

¹ - للتفصيل أكثر حول الموضوع. ينظر أحمد منصور، المصدر السابق. وكذلك حسين آيت أحمد، المصدر السابق.

² - جريدة الشعب، ع 17163، الأحد 23 أكتوبر 2016، ص 17.

³ - فتحي الديب، المصدر السابق، ص 266 - 267.

أرغمت الطائرة على الهبوط في مطار الجزائر العاصمة يوم 22 أكتوبر 1956¹.

وفي الليل أذاعت قناة مونتيكارلو بيانا، جاء فيه أن السلطات الفرنسية قد ألقت القبض على الزعماء الجزائريين الخمسة، الذين سافروا من المغرب الى تونس من أجل المشاركة في المؤتمر وأنزلتهم في مدينة الجزائر حيث سارت بهم مقيدين إلى السجن².

أثار هذا الاختطاف الإرهابي موجة واسعة من الاستنكار والتنديد الشديدين على المستوى الداخلي والخارجي، وجاء رد قيادة الثورة الجزائرية على عملية القرصنة، من خلال البيان الذي أصدره عبان رمضان في اليوم التالي من حادثة الاختطاف، ووُزِعَ في العاصمة الجزائرية أكد فيه صمود الثورة قيادة وشعبا ومما جاء فيه: "إنَّ اختطاف مسؤولين من جبهة التحرير الوطني الجزائرية، ليس سوى انقلاب طارئ لن يغيّر شيئا من تصميم الثورة"³. ومن جهته أكد بلاغ رسمي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية: "بأنّ الدعاية الفرنسية تحاول أن توهم الرأي العام بأن الثورة الجزائرية، قد فقدت الرأس المفكر بعد إلقاء القبض بتلك الصورة الشنيعة على الإخوان بن بلة، وخيضر، آيت أحمد، الأشرف وبوضياف...، إنَّ الذين يعرفون حركات المقاومة السرية يعلمون أنّ إلقاء القبض على قائد أو جمع من القادة لم يوقف في يوم من الأيام تلك الحركات..."⁴.

ظلت قيادة الثورة الجزائرية تطالب بإطلاق سراح وزراءها المعتقلين بدون قيد ولا شرط، ومن جهتهم واصل قادة الثورة المختطفون نضالهم داخل السجون الفرنسية، تعبيرا عن رفضهم المطلق للتجاوزات المرتكبة في حقهم، حيث أعلنوا إضرابا عن الطعام والمطالبة بحقّ التمتع بنظام المساجين السياسيين.

¹ - فتحي الديب، المصدر السابق، ص 266 - 267.

² - أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ج3، ص 214.

³ - جريدة الشعب، ع 17163، الأحد 23 أكتوبر 2016، ص 17.

⁴ - نفسه، ص 17.

ويذكر فتحي الديب فيما سمعه عن أحمد بن بلة أنّ العملية تمت بتواطؤ جهات رسمية مغربية¹، وهو ما يتوافق وطرح الملك المغربي محمد بن يوسف الذي حمل مسؤولية ما حدث لأطراف رسمية مغربية لما أدلى بتصريح من تونس أعرب من خلاله بأنه لم يعد يثق في أطراف في الحكومة المغربية التي اتهمها بالتواطؤ مع السلطات الفرنسية².

04-الخلافات بين السياسيين والعسكريين:

يعد مؤتمر الصومام من أهم الأحداث في الثورة، إذ كان الاجتماع الوحيد لقادة الداخل وذلك في 20 أوت 1956³، وترجع أهميته إلى المسائل المهمة التي قام بتسويتها والإنجازات التنظيمية والسياسية التي حققها، إلا أنّ هذا المؤتمر - على أهميته - فتح باب الصراع من أجل الاستحواذ على القيادة.

1.4 - الباءات الثلاث في مواجهة نفوذ عبان رمضان:

وقد كانت نزاعات الزعامة برزت منذ سنة 1955، لاسيما بين الوفد الخارجي⁴، وجماعة العاصمة⁵، أما الخلافات الرئيسية فقد تسببت فيها قرارات الصومام لاسيما بعد سن مبدأ أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج⁶.

وفي هذا الصدد يقول صالح بلحاج: "كلا المبدئين كان في انسجام واضح مع العقل والمنطق، وتاريخ الحركات التحريرية، غير أنّ سلامة المبدئين من الناحية السياسية والثورة

¹ - فتحي الديب، المصدر السابق، ص 721.

² - أرشيف الخزنة الملكية المغربية، ملف الجزائر، رقم 1376.

³ - محمد لحسن أزغدي، المرجع السابق، ص 117.

⁴ - ضم الوفد الثلاثة الذين كانوا في القاهرة، آيت أحمد، خيضر، بن بلة، وبوضياف المنسق للجنة السنة الذي التحق بهم.

⁵ - ضمت الجماعة على الخصوص: عبان، كريم، بن مهدي، او عمران. أنظر: صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير

الوطني والصراع على السلطة 1956-1965، دار قرطبة، ط1، الجزائر، 2000، ص 13.

⁶ - عبد النور خيثر، تطور الهيئات...، المرجع السابق، ص 152.

العامّة لا تتقص شيئاً من حقيقة مطابقتها لانشغالات عبان رمضان الظرفية الساعية للإنفراد بالسلطة العليا في الجبهة".

لم تكن مهمة عبان سهلة، لكن الظروف التي انعقد فيها المؤتمر مكنته من تمرير مشروعه بسهولة نسبية، حيث كان أعضاء الوفد الخارجي غائبين عن المؤتمر¹، وبدعم وانسجام بين ممثلي المنطقة الثالثة -كريم بلقاسم- والمنطقة الخامسة -العربي بن مهدي- والمنطقة الرابعة -عمر أوعمران، وبحضور المنطقة الثانية -زيغود يوسف- التي كانت متحفظة²، وبفضل هؤلاء تمكن من إنجاز تصوراتّه، كذلك فتح عبان باب الجبهة واسعا أمام قيادات الأحزاب الوطنية الإصلاحية التي التحقت بالجبهة سنة 1955، وبالنسبة للمركزيين وسنة 1956، فيما يخص العلماء والحزب الديمقراطي للبيان الجزائري، استطاع من خلالهم بسط نفوذّه³ في لجنة التنسيق والتنفيذ التي ضمت عبان، بن خدة ودحلب، وهم من السياسيين، وبن مهدي وكريم، وهم عسكريان⁴.

لكن النجاح الذي حققه عبان في مؤتمر الصومام لقي معارضة داخل المؤتمر وخارجه، فخلال المؤتمر، نجد عميروش نائب كريم قد أبدى استياءه من تصرفات عبان وواجهه قائلاً بأنّه يتصرف في المؤتمر كأنه السيد⁵، كذلك علي كافي أحد نواب زيغود يوسف، حيث يذكر: "أنّ قيادة المنطقة الثانية سكتت عن أشياء كثيرة حفاظا على الثورة ووحدة قيادتها"⁶.

¹ - صالح بلحاج، أزمات جبهة...، المرجع السابق، ص 14.

² - عبد المالك عريوة، المرجع السابق، ص 74.

³ - صالح بلحاج، أزمات جبهة...، المرجع السابق، ص 35.

⁴ - بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف...، المصدر السابق، ص 72.

⁵ - حميد عبد القادر: عبان رمضان...، المرجع السابق، ص 102.

⁶ - شهادة علي كافي لمحمد عباس، يومية الشعب، الحلقة الأولى، ع 7163، الجزائر، 1986/10/27، ص 12.

أما الوفد الخارجي فرفض صراحة نتائج المؤتمر، وخاصة أحمد بن بلة، وذلك لأسباب عديدة تضمنت غياب الطابع التمثيلي للمؤتمر لعدم حضور الوفد الخارجي، وممثلي الأوراس ووفد وهران والمناطق الشرقية، وما يلاحظ هو أنه لم يتم التأكيد على البعد الإسلامي للثورة مما يتناقض مع مبادئ أول نوفمبر، وجود وإدماج ممثلي الأحزاب القديمة داخل الهيئات القيادية للثورة، هذه النقاط بعثها بن بلة إلى الهيئة التنفيذية لجبهة التحرير وأكد خطورة قرارات المؤتمر وطالب بإعادة النظر فيها قبل نشرها¹.

من خلال هذا الموقف يتضح أن الأسباب القوية لرفض قرارات مؤتمر الصومام من قبل قادة الخارج تتمثل في خروج القيادة من أيديهم، فقرار أولوية السياسي على العسكري، والداخل على الخارج يعد إقصاء لهم، وذلك من خلال صعود قدماء السياسيين إلى لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة²، ثم جاءت قضية اختطاف طائرة الوفد الخارجي يوم 22 أكتوبر 1956.

وحسب بن عودة فإنّ الحادث وبالرغم من خطورته، يعد مناسبة للتخلص من الشقاق والنزاع بين زعامات الثورة، وبذلك نقول أنّ فرنسا أنقذت وحدة الثورة بدون أن تعلم³، رغم ذلك استمرت عن طريق أحمد مهساس الذي ساند بن بلة في رفضه لقرارات الصومام، حيث حصل مهساس على مساندة المناطق الشرقية⁴، لكن هذه المعارضة تم إخمادها في تونس

¹- أنظر إلى نص الرسالة عند: Mohamed Harbi : Les archives ..., op.cit, p168.

²- أنظر إلى قائمة أعضاء المجلس في وثيقة محاضر وقرارات مؤتمر الصومام عند:

Mohamed Harbi, Les archives ..., op.cit , p16.

³- بن عودة في حديث لمجلة أول نوفمبر، ع 108-109، أكتوبر/نوفمبر 1989، تصدر عن المنظمة الوطنية للمجاهدين.

⁴- حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص53.

عن طريق العقيد أوعمران وإقرار سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ وفرض الاعتراف بالأميين
دباغين رئيساً للوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني¹.

إبتداءً من نوفمبر 1956 بدأت لجنة التنسيق والتنفيذ تخطط لمواجهة العدو وطبقاً
لسياسة نقل العمليات الحربية إلى المدن، ثم الإعلان عن إضراب الثمانية أيام بداية من
28 جانفي 1957²، وأمام هذا التضيق والحصار الناتجين عن هذه المواجهة الحربية غير
المتكافئة، اضطرت قيادة جبهة التحرير الوطني إلى اتخاذ قرارها مغادرة الجزائر في جانفي
1957، واستقرت بالعاصمة المصرية القاهرة، حيث قرّر المجلس الوطني للثورة عقد
اجتماع من 21-28 أوت 1957 لإعادة تنظيم وهيكل المؤسسة الوطنية السياسية،
والعسكرية وعرف هذا الاجتماع بمؤتمر القاهرة، ويقول الكاتب محمد عباس أنّ قرار الخروج
كان باقتراح من الشهيد العربي بن مهيدي الذي قال: ".. فلنذهب بعض الأشهر إلى الخارج
على أن نشغل ذلك لمعالجة أمور الوفد الخارجي و مشاكل الحدود و بوسعنا أن نسوي
بأنفسنا مشكلة التسليح العويصة.."¹.

منذ بداية سنة 1957 اتجه كريم بلقاسم إلى التنسيق مع عبد الله بن طبال قائد الولاية
الثانية بعد استشهاد زيغود يوسف، بعدما أحسّ بعزلته أمام عبان والمركزيين وهو يعلم أنّ بن
طبال لم يكن راضياً على أولوية السياسي على العسكري، التي تقبلها على مضض في
مؤتمر الصومام، فاقترح عليه أثناء مروره بولايته متوجهاً إلى تونس رفقة بن خدة، تكوين
تجمع من العسكريين لمواجهة سلطة السياسي في لجنة التنسيق والتنفيذ، فكانت فرصة بن

¹ - مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 57.

² - "لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني تبلغ: إضراب عام لثمانية في القطر الجزائري كله"، جريدة المقاومة،
ع17، جانفي 1957، ص6.

¹ - محمد عباس، بن بلة عبان، مواجهة من أجل الحقيقة...، المرجع السابق، ص 126.

طبال لرد الاعتبار¹، وفي نفس السياق اتصل كريم بعبد الحفيظ بوصوف قائد الولاية الخامسة، هذا الأخير الذي ساءت علاقته مع عبان وذلك أثناء وصول عبان إلى المغرب رفقة دحلب لتفقد ولايته، حيث لم يخف استياءه من أسلوب بوصوف في التسيير إضافة إلى ذلك توترت علاقة عمر أوعمران بعبان.

هذا التقارب يصرح عمار بن عودة بخصوصه قائلا: " أحسّ رجال أول نوفمبر بالخطر، وإنّ احتمال تحييدهم أصبح قائما، مما جعلهم يتقربون من بعضهم، وقد تبلور ذلك في علاقة الثلاثي، كريم، بن طوبال، وبوصوف (الباءات الثلاث)، التي كانت لها الوزن الثقيل في شأن التأثير على المستوى القيادي²، وبالفعل هذا التحالف العسكري أدى إلى زيادة التوتر بين السياسيين والعسكريين، وكشفت عن دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة³.

يمكننا القول أنّ قرارات مؤتمر الصومام فتحت باب الصراع على مصراعيه بين لجنة التنسيق والتنفيذ بالداخل وبين أعضاء الوفد الخارجي، ورغم حادثة اختطاف أعضاء الوفد الخارجي، التي قللت من حدة التوتر والصراع إلا أنّ الأولوية المزدوجة للسياسي على العسكري والداخل على الخارج، التي أقرّها مؤتمر الصومام، استمرت في تغذية النزاع بين السياسيين والعسكريين وبين الداخل والخارج خلال مراحل الثورة، وبرزت على إثرها بداية نفوذ وسلطة الباءات الثلاث التي دخلت في مواجهة مع عبان رمضان.

2.4- معركة الجزائر وإضراب الثمانية أيام -مناورة غير محسوبة العواقب-:

شهدت سنة 1956 تطورا محسوسا بعد قرار لجنة التنسيق والتنفيذ القيام بعمليات مكثفة ضد المصالح الاستعمارية، لتخفيف الضغط على الجبال والأرياف التي ما فتئت

¹ - حميد عبد القادر، عبان رمضان مرافعة...، المرجع السابق، ص 137.

² - عمار بن عودة، يومية الشعب، ع 6930، الجزائر، 1986/03/25، ص 12.

³ - حميد عبد القادر، عبان رمضان مرافعة...، المرجع السابق، ص 193.

تتحمل أعباء الثورة إلى غاية خريف 1956، وإشراك الجماهير الحضرية في الثورة، في الوقت نفسه استغلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة التي كانت المسألة الجزائرية على جدول أعمالها بهدف تدويل النزاع الفرنسي - الجزائري، وإثبات للرأي العام الدولي أن الشعب منخرط في الكفاح تحت إمرة جبهة التحرير الوطني¹.

وفي هذا السياق جرى الحديث في مؤتمر الصومام عن انتفاضة مسلحة في المدن، تم تجسيدها ابتداء من شهر نوفمبر 1956، كانت تلك الخطوة باتجاه دفع الثورة نحو "الحرب الحضرية" ذات خطورة بالغة، ولكنها كانت بالنسبة لكل من بن مهدي وعبان ذات أهمية قصوى، لأنّ توظيف الجماهير كدعامة أساسية وبشكل معلن، كان يمثل انتصارا سياسيا ومعنويا أكبر من الانتصارات الميدانية التي يتم تحقيقها في المناطق الريفية البعيدة والمعزولة عن الرأي العام والصحافة الدوليين².

بدأ اختبار القوة في جانفي 1957، لما قرّرت لجنة التنسيق والتنفيذ شنّ إضراب عام لمدة ثمانية أيام، الذي كان من أخطر القرارات التي اتخذتها هذه اللجنة، وقد عبّر محمد حربي عن هذا التوجه قائلا: "إنّ معركة الجزائر الدموية تمت بإيحاء من قادة الطبقات الوسطى، وخاضتها العامة المدنية المجتمعة حول ياسف سعدي، وجرى استخدام النساء في تنفيذ العمليات الفدائية على نطاق واسع، وتسببت ضخامة الوسائل التي استخدمها الجيش الفرنسي لتحطيم جبهة التحرير الوطني في الجزائر العاصمة بأضرار كبيرة"³.

وقد استفاقت لجنة التنسيق والتنفيذ على وقع رد فعل استعماري قمعي شديد، تميز بإعطاء الفرقة العاشرة للمظليين لصلاحيات الشرطة من أجل اكتساح العاصمة بهدف تدمير

¹ - محمد حربي، جبهة التحرير الوطني...، المصدر السابق، ص 165.

² - عبد النور خيثر، تطور الهيئات...، المرجع السابق، ص 161.

³ - محمد حربي، جبهة التحرير الوطني...، المصدر السابق، ص 167.

التنظيم الثوري وتصفية قاداته، وقامت بمحاولة الرد على اجتياح الجنرال ماسو عن طريق الدعوة إلى شن إضراب شعبي عام لمدة ثمانية أيام في الفترة 28 جانفي -04 فيفري 1957 بهدف تدويل القضية الجزائرية، لأنّ اختيار ذلك التاريخ كان بفعل تزامنه مع انعقاد إحدى دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة¹.

وقد ترتب عنه خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني وبذلك وضعت نفسها أمام امتحان عسير، يتعلق بممارسة مبدأ أولوية الداخل على الخارج²، وكان من نتائج هزيمة جبهة التحرير الوطني في هذه المعركة - حسب محمد حربي - : " أن امتد الإحباط إلى أوساط عديدة، حتى أن أناسا من الشعب انخرطوا حديثا في الحياة السياسية، وكانوا مقاتلين مثاليين تتكروا لماضيهم وتحولوا إلى مجموعات من المخبرين، وأصبحوا مساعدين لقوى القمع واستخدمت دوائر العمل البسيكولوجي تتكروهم وارتدادهم لتطلق باتجاه الأدغال عمليات تسميم كانت لها نتائج قاتلة".

وشهد التنظيم الثوري في العاصمة نهاية مأسوية بعد تفكيك المجموعات الفدائية وتصفية واعتقال عدد من أبرز عناصرها في فيفري ومارس 1957، و تحولت العاصمة إلى مدينة مفتوحة بالتعبير العسكري، ممّا عرض أكثر من 1500 فرد من المناضلين للسجن والتعذيب على يد جلاذيتهم من الفرنسيين، في ذات الوقت شهدت معركة الجزائر اعتقال محمد العربي بن مهيدي أحد أبرز قاداتها على يد مضللي ماسو، ولم تعط له أدنى فرصة للحصول على الحق في محاكمة علنية، وإنما تمّ اغتياله في 03 مارس 1957³، تحت التعذيب بعد أسبوع من إلقاء القبض عليه، وروّجت الدعاية الفرنسية أخبارا مزيفة عن انتحاره شبيهة بنفس

¹ - عبد النور خيثر، تطور الهيئات...، المرجع السابق، ص 161.

² - محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر...، ج2، ص 97 - 98.

³ - CAOM, 91/3F/145, « A.L.N- F.L.N- diffusion d'un tract dénonçant l'assassinat de Larbi Ben M'hidi », 18-03-1957.(07 أنظر الملحق رقم

الدعاية التي تمت بها تغطية جريمة أخرى ذهب ضحيتها المحامي المناضل علي بومنجل في فترة قريبة من تصفية بن مهدي¹.

3.4 - خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر:

الإستراتيجية التي اتبعتها لجنة التنسيق والتنفيذ في الجزائر العاصمة والقائمة على تفعيل العمل الثوري داخل المدينة تصاعدت على إثر إعلان إضراب ثمانية أيام، قابلتها فرنسا بحملة عسكرية مركزة مدعومة من قوات المظليين بقيادة الجنرال ماسو، إضافة إلى المdahمات والتفتيش بـ"القصبه" معقل النشاط الثوري، ومقر لجنة التنسيق والتنفيذ، وأمام هذا التضيق والحصار الناتجين عن هذه المواجهه الحربية غير المتكافئة اضطرت قيادة جبهة التحرير الوطني إلى اتخاذ قرارها مغادرة الجزائر في جانفي 1957، واستقرت بالعاصمة المصرية القاهرة²، حيث قرّر المجلس الوطني للثورة عقد اجتماع من 21-28 أوت 1957 لإعادة تنظيم وهيكله المؤسسة الوطنية السياسية و العسكرية، وعرف هذا الاجتماع بمؤتمر القاهرة.

بمجرد الالتحاق بالعاصمة التونسية اجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ لتقييم المرحلة المقطوعة، لكن السيد كريم بلقاسم الذي كان من المقررين الرئيسيين في مؤتمر الصومام أبدى رغبته في التخلي عن المبادئ الرئيسية، ولوّح بضرورة إسناد القيادة للمسؤولين التاريخيين، علما بأنّه الوحيد من بينهم الذي ظل طليقا وعلى قيد الحياة ورفع شعار التصالح مع رفاقه المعتقلين لتمكين العسكريين من شغل مناصب الحل والربط في أجهزة الثورة³.

¹ - عبد النور خيثر، تطور الهيئات ...، المرجع السابق، ص 161-162.

² - سعد دحلب، المصدر السابق، ص 56 - 60.

³ - محمد حربي، جبهة التحرير ... المصدر السابق، ص 215.

سعد دحلب وبن خدة لم يظهرًا معارضتهما للأفكار الجديدة لكريم بلقاسم لكن عبان رمضان بذل قصارى جهده للتصدي لها، لكنّه لم يصبح هو الأمر النهائي وهو ما سيكون له الأثر البالغ في مسيرة الثورة، وسوف يكون عبان رمضان هو من يدفع ثمن سوء التقدير¹، فبعد وصولهم إلى تونس توجهوا إلى القاهرة حيث تقرّر عقد اجتماع للمجلس الوطني للثورة بالقاهرة..²

4.4- لقاء القاهرة-أوت1957-وتصاعد الخلافات بين القادة السياسيين والعسكريين:

انعقدت دورة المجلس الوطني للثورة بالقاهرة في 20-28 أوت 1957، في ظروف كانت خلاله لجنة التنسيق والتنفيذ تعيش أزمة، تمثلت في الصراع بين قادتها السياسيين والعسكريين وتميزت باجتماعات مزدوجة وسرية³.

فقبل دعوة جميع القادة لحضور دورة المجلس الوطني للثورة تشير وثيقة مناقشات الدورة إلى اجتماع مسبق وقع بين العسكريين يوم 02 أوت 1957، دعا إليه كريم بلقاسم تمّت فيه مناقشة الخلاف القائم بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، كما تمّ فيه التطرق لدراسة الوضع الراهن للثورة الجزائرية في الداخل والخارج، وفي الأخير اتفق الجميع على تشكيل لجنة تنسيق وتنفيذ أقصى منها عبان وبن خدة، وسعد دحلب لتصبح تضم كلا من: كريم بوصوف، بن طبال، محمود الشريف، أو عمران، عباس، مهري، دباغين، يضاف إليهم المساجين الخمسة: بن بلة، خيضر، آيت أحمد، بوضياف، وبيطاط⁴.

¹ - محمد العربي الزبيبي، تاريخ الجزائر المعاصر...، ج2، المرجع السابق، ص 98.

² - نفسه، ص 98.

³ - أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ج3، ص 330.

⁴ - حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص 63.

بعد هذا اللقاء انطلقت أشغال مؤتمر المجلس الوطني للثورة يوم 20 أوت 1957 بالقاهرة في شكل اجتماعات يومية استمرت إلى غاية يوم 28 أوت من نفس السنة¹، وانصب النقاش في اليوم الأول حول إدخال عبان إلى لجنة التنسيق والتنفيذ حيث ساند الفكرة كل من دباغين، فرحات عباس، مهري، وفي الأخير تم تثبيت عبان في اللجنة².

هذا الاجتماع كرس هيمنة العسكري على السياسي، وتجلى ذلك فيما أسفرت عنه تلك الدورة من قرارات تنظيمية، عكست بمنتهى الوضوح ميزان القوى الجديد وجاءت مطابقة لإرادة العسكريين عموماً، والوزن الفعلي الذي يملكه كل واحد منهم بوجه خاص³، حيث تضمنت القرارات التي صادق عليها المجلس ما يلي:

- إلغاء أولويتي مؤتمر الصومام أي ليس هناك أولوية للسياسي على العسكري ولا فرق بين الداخل والخارج.

- توسيع المجلس الوطني للثورة ليرتفع من 34 عضواً إلى 54 عضواً دون تمييز - أي إلغاء صفة الاحتياطي -.

- زيادة أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من 05 إلى 9 أعضاء.

- اعتبار القادة المساجين أعضاء شرفيين فقط.

- الإبقاء على هدف الثورة الأول وهو تأسيس جمهورية جزائرية ديمقراطية اشتراكية لا تتناقض مع مبادئ الإسلام⁴.

¹ - أنظر وثيقة محاضر الاجتماع في كتاب: Mohamed Harbi: les archives..., op.cit, P175.

² - حكيمة شتواج، المرجع السابق، ص 64.

³ - صالح بلحاج، أزمت جبهة...، المرجع السابق، ص 17.

⁴ - أنظر وثيقة محضر اجتماع المجلس الوطني للثورة أوت 1957 في كتاب:

أما بخصوص تشكيلة لجنة التنسيق والتنفيذ التي أصبحت تضم 14 عضوا خمسة شرفيون وهم السجناء الخمسة: بن بلة، آيت أحمد، بوضياف، خيضر، بيطاط، وتسعة عاملون فنجد أربعة سياسيين وهم: عبان، فرحات عباس، مهري، دباغين)، وخمسة عسكريين وهم قادة الولايات الخمسة¹ حسب هذا الترتيب: محمود الشريف، بن طبال، كريم، أوامرمان، بوصوف، هناك إذا تفوق من جانب العسكريين (5 مقابل 4)، بينما أقصى بن خدة ودحلب من القيادة، وأسندت إليهم مهام أخرى، بن خدة ممثل الجبهة في لندن، ودحلب كلف بمهمة الإعلام في الجبهة².

تتضح لنا أكثر سيطرة العسكريين على أهم المناصب القيادية من خلال توزيع المهام داخل لجنة التنسيق والتنفيذ، حيث كلف كريم بالقوات المسلحة وبوصوف بالاتصالات والمعلومات، بن طبال بالداخلية، أوامرمان بالتسليح، محمود الشريف بالمالية، في حين كلف السياسيون عبان بالأخبار ومهري بالشؤون الاجتماعية ودباغين بالشؤون الخارجية، وعباس بالدعاية الدولية³، حتى أنّ تعيين قادة الولايات قام به القادة العسكريون، إذ عين بن طوبال علي كافي على الولاية الثانية أما كريم فوافق على تعيين محمد لعموري على الولاية الأولى خلفا لمحمود الشريف، وتعيين عميروش على الولاية الثالثة، وتمّ تعيين سليمان دهيليس قائدا على الولاية الرابعة خلفا لأوامرمان، أما بوصوف فقام بتعيين نائبه بومدين قائدا على الولاية الخامسة⁴.

¹ - لم تشارك الولاية السادسة في الدورة الثانية للمجلس الوطني بسبب الأوضاع الغامضة والاضطراب الذي شهدته نتيجة شغور القيادة فيها على إثر اغتيال علي ملاح في مارس 1957.

² - صالح بلحاج، "أزمات جبهة ...، المرجع السابق، ص 18.

³ - Ben khedda : l'Algérie à l'indépendance, la crise de 1962, éditions Dahlab, Alger ,2000,P134.

⁴ - حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص 65.

ومن هنا يمكننا القول، أنّ تيار العسكريين، برغم قلة عدد أفراده الحاضرين في المؤتمر -عشرة أعضاء-، إلا أنّه استطاع فرض وجهة نظره على السياسيين -إثني عشر عضو-، وذلك من خلال حصوله على أكبر عدد من المقاعد داخل لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة¹.

كان رد فعل السياسيين ضعيفا حيث لم يظهر كل من بن خدة ودحلب أي معارضة للأفكار الجديدة، بينما عبان رمضان بذل كل ما في وسعه للتصدي لها، ويذكر سعد دحلب أنّ عبان حاول التمرد لكن " لم نمده بأي دعم"، ويقول أيضا بأنّه بعد ذلك بفترة من الزمن اجتمع بي على انفراد، وكذلك فعل مع بن خدة ووصفنا بجميع الكلمات التي يعرفها وصب علينا كامل غضبه وسخطه².

لكن الظروف تغيرت ولم يعد عبان هو الأمر الناهي، ولم يعد كريم منبر بشخصيته الفذة، وتبين أنّ حساباته التي جعلته يختار بن خدة ودحلب في عضوية لجنة التنسيق والتنفيذ كانت خاطئة³، لأنّ إبعاد بن خدة ودحلب كان الهدف منه عزل عبان، وهذا ما يؤكد سعد دحلب حيث يقول: "أنّ هدف كريم بلقاسم من خلال المؤتمر، كان وضع عبان رمضان في حجه الحقيقي وإقصاء صديقيه دحلب وبن خدة"⁴.

لم يهضم عبان هذه الهزيمة التي نزلت به من منسق لجنة التنسيق والتنفيذ إلى مجرد عضو بسيط فيها مكلف بالإعلام والدعاية⁵، فدخل بعد رجوعه في مواجهة حادة مع العقداء

¹ - أنظر تشكيلة حكومة بن خدة في كتاب: Benkhedda, l'Algérie à l'indépendance..., op.cit, p 134.

² - saad Dahleb, **pour l'indépendance. De l'Algérie, Mission accomplie**, édition Dahleb, Alger , 1990, P84.

³ - إبراهيم لونيبي، الصراع السياسي...، المرجع السابق، ص 74.

⁴ - Saad Dahleb, op.cit, p 83.

⁵ - محمد عباس: **فرسان... الحرية - شهادات تاريخية-**، دار هومة، الجزائر، 2001، ص 99.

الذين اتهمهم بالدكتاتورية والتطلع للسلطة باسم النضال¹.

وحاول عبان الاتصال مع بعض العسكريين، حيث كانت له علاقة جيدة مع العقيد دهيليس، كما استطاع أن يكسب أحد ضباط الولاية، الأولى وهو الحاج علي، ويذكر علي كافي في هذا الصدد حيث يقول: "وأذكر أنه جاءني يطلب مساعدتي له، وبعد أن شكرني حاول استمالي نحوه في خلافه مع كريم وبين طوبال ولكنني بقيت محايداً"².

ورغم محاولات باقي السياسيين، خاصة فرحات عباس لتهدئة الوضع، إلا أنهم فشلوا أمام إصرار عبان على المواجهة فانفتحت بذلك جولة جديدة من الصراع بين السياسيين والعسكريين لتتطور المواجهة فيما بعد، وتؤدي إلى تصفية عبان رمضان في ظروف غامضة يوم 27 ديسمبر 1957 في تطوان بالمغرب الأقصى³.

لكن كريم بلقاسم استنكر من جهته الأمر وأكد من خلال شهادة نشرها حربي أنّ عبان رمضان كانت له علاقات سرية مع الرائد حاج علي من الولاية الأولى اتفق معه على تصفية القادة العسكريين للجنة التنسيق والتنفيذ، وعندما علم العقداء بالأمر، أصدروا قرار اعتقاله، لكن ما كاد الحكم ينفذ حتى وقع في أيدي أجهزة بوضوف، وبعد اغتياله بأيام نفذ حكم الإعدام في حق حليفه حاج علي⁴.

قام العقداء باستدراج عبان إلى المغرب بذريعة أنّه الوحيد القادر على حل بعض المشاكل التي نشبت بين جبهة التحرير الوطني والجيش الملكي المغربي، فاستنقل الطائرة

¹-yves Courierre , l'heure des colonels..., op.cit, P147.

²- علي كافي، المصدر السابق، ص 123.

³- صالح بلحاج، أزمت جبهة...، المرجع السابق، ص 22.

⁴- حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص 67-68.

ليستقبله العقلاء في المغرب، ثم يسلم إلى رجلين من رجالات بوصوف، ولم يعلم هذين الرجلين أنّهما قتلا عبان رمضان واعتقدوا أنّهما أعدموا أحد الخونة كما قيل لهما¹.

وبعد أكثر من أربعة أشهر نشرت صحيفة المجاهد الناطقة باسم جبهة التحرير في 29 ماي 1958 -وفي صفحتها الأولى- صورة كبيرة لعبان تحت عنوان "عبان رمضان يستشهد في ميدان الشرف"، وكتبت "لقد خسرت جبهة التحرير الوطني أحد أهم منظميها، وخسرت الجزائر المجاهدة أحد أبنائها البررة..، إنّنا نرثي أخوا لنا في الجهاد، وستكون ذكراه قائدة لمسعانا وأنّه قتل أثناء اشتباكه بالعدو حيث أصيب بجراح أدت إلى وفاته²."

تعددت واختلفت الآراء حول خلفيات وأسباب تصفية عبان إلا أنّ رابح لونييسي يرجعها إلى أنّ العسكريين تخلصوا منه لأنّه أراد أخذ الحكم بدفاعه المستميت عن مبدأ أولوية السياسي على العسكري³، أما الباحث رياض الصيداوي فقد أرجعها إلى طبيعة الثورة الجزائرية المسلحة التي خاضت حرب عصابات ومخابرات يومية ضد الاحتلال الفرنسي، فلم يعد هناك مجال للديمقراطية والشفافية واستمرت هذه السرية وهذا الصراع في الخفاء⁴.

ومهما اختلفت الآراء حول تصفية عبان فإنّه يعد أحد ضحايا الصراع الذي شهدته الثورة الجزائرية بين قادتها، هذا الأسلوب المتميز بالسرية والتأمر استمر خلال مراحل الثورة ثم بعد الاستقلال.

¹- رابح لونييسي، الجزائر في دوامة...، المرجع السابق، ص ص 20.

²- أذاعت الإذاعة الوطنية المغربية خبر وفاته بتاريخ 26-05-1958 على الساعة 20:30، وحسب ما أذيع فإن سبب الوفاة يعود إلى تعرضه لجروح بالغة خلال اشتباكه مع القوات الفرنسية في شهر فيفري، بينما كان يتفقد قوات جيش التحرير في الداخل. ينظر بالتفصيل: «Aban Ramdane succombe a ses blessures», **CAOM**, 91/3F/143.

وهو نفس ما جاء في جريدة المجاهد: ع24، يوم 29 ماي 1958.

³- رابح لونييسي، الجزائر في دوامة...، المرجع السابق، ص 20.

⁴- رياض الصيداوي، المرجع السابق، ص 15-19.

خلاصة الفصل:

شكل مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 نقلة نوعية في مسار تطور الثورة التحريرية، وبرزت من خلال مقرراته بداية مرحلة التنظيم والشمولية، حيث تزودت الثورة بهياكل ومؤسسات، وبالكثير من المبادئ التنظيمية التي أعطت الثورة دفعا سياسيا وعسكريا قويا.

لكن في الوقت نفسه شهدت الثورة أزمات متتابة أنتجتها ردود الفعل من مقررات الصومام، إذ فتحت الباب على مصراعيه لأزمات وصراعات داخل الثورة في المواقف إلى مابعد استعادة السيادة الوطنية، ونخص بالذكر الجدل الذي استمر بين قادة الثورة حول مبدئي أولوية السياسي على العسكري وألوية الداخل على الخارج، ولعل أولها هي الحركة الاحتجاجية التي رافقت عملية تبليغ ونشر مقرراته، والتي كانت محل سخط من قبل الوفد الخارجي، فضلا عن القيادتين في المنطقة الأولى ومنطقة سوق أهراس، وهو ما أوجد حالة من التملل وسط الثورة بلغت مبلغا خطيرا، جسده الجنوح إلى التصفيات لبعض المعارضين، وقد كان التجاذب حول قيادة الثورة العامل الأبرز في ظهور الصراعات بين واضعي مقررات الصومام ومعارضيه و برز هذا التجاذب بصور مختلفة وأشكال متباينة بين قيادات الداخل والوفد الخارجي.

إن إقرار المؤتمرين للمبدئين يعني أن الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني يصبح طبقا لقرارات المؤتمر تابعا للجنة التنسيق والتنفيذ الذي سيبرز عبان رمضان زعيما لها، وهو ما سيرفضه العديد من القادة، خاصة أعضاء الوفد الخارجي، وذلك لاعتقادهم أن عبان رمضان والمجموعة المقربة منه من السياسيين من أمثال بن يوسف بن خدة وسعد دحلب

إنّما يريدون احتواء الثورة والسيطرة عليها من خلال موقعهم القوي في لجنة التنسيق والتنفيذ، ممّا حرم المؤتمر من أن يكسب إجماع قيادات الثورة في الداخل والخارج.

كما أحدث مبدأي الأولويات- أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج- شرخا كبيرا في التفاعلات بين قياديي الثورة في الداخل والخارج، بسبب التناقضات في فهم وتطبيق هذين المبدأين، ونتج ذلك عن أزمات خطيرة بين القادة، انتهت نظريا بتحوير المبدأين في الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة شهر أوت من سنة 1957، لكن سرعان ما عاد الصراع من جديد داخل لجنة التنسيق والتنفيذ، فقد من خلالها عبان رمضان نفوذه القوي من على رأس قيادة الثورة في الداخل، ثم حياته باغتياله شهر ديسمبر 1957.

في ذات الوقت فإنّ فشل معركة الجزائر دفع القيادة التنفيذية للثورة الخروج من التراب الوطني واستقرارها في الخارج، فكان ذلك مؤشرا لوضع جديد عاشته قيادة الثورة تميز بانبعث الخلافات القديمة حول المبادئ التنظيمية والعضوية في الهيئات القيادية التي أقرها مؤتمر الصومام.

الفصل الرابع

الفصل الرابع

العقبات الميدانية والهيئات الداخلية للحكومة المؤقتة

.1962-1958

1- تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وموقف الولايات منها

2- التناقضات والنزاعات داخل الثورة على عهد الحكومة المؤقتة

3- الصراع بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهيئة الأركان العسكرية

1- تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وموقف الولايات في

الداخل منها:

أدرك قادة جبهة التحرير الوطني مبكرا أهمية تشكيل حكومة مؤقتة تكون لها سلطة الإشراف على العمل المسلح تحت رقابة المجلس الوطني للثورة الجزائرية، لتعزيز المجهود الحربي لجيش التحرير في مواجهة الهجمة العسكرية الفرنسية الجهنمية التي بلغت ذروتها في عهد الجنرال ديغول من خلال مخطط شال، وكذلك تأطير الجماهير الشعبية والعمل على كسب المزيد من الاعتراف والدعم الدولي من خلال إقناع المجتمع الدولي بعدالة القضية الجزائرية¹.

لذلك عرفت الثورة الجزائرية تحولا جديدا في مؤسساتها بتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بديلة للجنة التنسيق والتنفيذ التي أصبحت مشلولة تقريبا منذ اغتيال عبان رمضان من قبل العسكريين، إلا أن هذا التغيير لم يضع حدا للصراعات التي ظلت قائمة بين قادة الثورة أو حتى التخفيف من حدتها، حيث لم تمر سوى أشهر على إنشائها حتى دخلت في دوامة من الأزمات والنزاعات².

ذلك ما دفع ببعض المؤرخين إلى تبرير الخلفيات التاريخية للجنة التنسيق والتنفيذ في إنشائها للحكومة المؤقتة إلى فشلها في تفعيل النشاط السياسي والعسكري، مما دفعها لتحويلها إلى أول تشكيلة من تشكيلات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

في 19 سبتمبر 1958³.

¹ - أنظر الملحق رقم: 22.

² - رايح لونيبي، الجزائر في دوامة...، المرجع السابق، ص76.

³ - Harbi, Mirage et réalité..., Op.cit, P222.

1.1- تأسيس الحكومة المؤقتة:

سأحاول من خلال هذا العنوان تتبع الظروف والخلفيات التي أحاطت بتشكيل أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية ثم الإعلان عنها في يوم 19 سبتمبر 1958.

1.1.1- جذور فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة:

إنّ فكرة تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة لم تكن من بنات أفكار لجنة التنسيق والتنفيذ ولم تكن أيضا ثمرة لمقررات الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية (20-28 أوت 1957)¹، كما أنها ليست وليدة لتوصيات مؤتمر طنجة في أبريل 1958، لكنّها برزت للمرة الأولى من صلب مشروع اقترحه عناصر الوفد الخارجي².

فقد جاء ذكر موضوع "حكومة مؤقتة" أول مرة في تقرير للعبّاس بن الشيخ الحسين العائد من القاهرة أواخر سنة 1955 إلى عبان أشار فيه إلى أنّ عناصر الوفد الخارجي تفكر بجديّة في إنشاء حكومة مؤقتة³، ورد عبان بالرفض في رسالة إلى محمد خيضر بتاريخ 29 فبراير 1956 مبديا امتعاضه الكبير من الفكرة " إنّ

وأیضا: لزهري بديدة، التطور السياسي والتنظيمي للثورة الجزائرية في الفترة 1957-1960، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2001، ص 65.

¹ - حول تلك المساعي ينظر: الملحق رقم 10.

² - تذكر بعض المصادر التاريخية أنّ أول اقتراح لتشكيل الحكومة المؤقتة كان لثلاثي الوفد الخارجي بن بلة، وخبضر، وآيت أحمد في عام 1956 من خلال الرسائل التي كان أعضاء الوفد يتبادلونها مع قيادة العاصمة، وأمام امتعاض ورفض عبان رمضان لهذا الاقتراح بقي المشروع معلقا، في ذات السياق أشار رضا مالك أنّ آيت أحمد بعد اعتقاله بتاريخ 22 أكتوبر 1956 بقي يرأس لجنة التنسيق والتنفيذ ويلح عليها للإسراع بتشكيل الحكومة المؤقتة في بداية عام 1957. للتفصيل أكثر راجع رسائل عبان رمضان للوفد الخارجي والردود عليه من قبل الوفد في: رضا مالك، المصدر السابق، ص 44-46.

³ - محمد عباس، خصومات تاريخية...، المرجع السابق، ص 137.

الإخوة بعمالتي الجزائر وقسنطينة يعترضون على إنشاء حكومة مؤقتة بالخارج¹، وقد طرح محمد خيضر على عبان فكرة إنشاء قيادة مشتركة مناصفة بين الداخل والخارج (سنة لكل منهما)، فرد عبان رمضان بلهجة عنيفة في رسالة 13 مارس قائلاً: " إن الحكومة المؤقتة إما أن تكون داخل البلاد أو لا تكون"، مضيفاً: " إن إنشاءها بالخارج سيضطرنا إلى التنديد بكم علانية وستكون القطيعة بيننا"²، وبعد أشهر عاد خيضر في رسالة بتاريخ 16 أوت 1956³ إلى الموضوع بإلحاح على أساس تشكيل الحكومة المؤقتة في الداخل وقدم مبررات لذلك، أهمها:

-إنّ عدم تشكيل حكومة مؤقتة سيبقي الرأي العام الدولي ينظر إلى الحركة الثورية على أساس أنّها مجرد حركة تمرد بينما قضيتنا هي قضية عادلة ومشكلة دولية لا جدال في ذلك.

-إن مسؤول العلاقات الدبلوماسية والسياسية للوفد الخارجي لجبهة التحرير حسين آيت أحمد في أمس الحاجة لتشكيل هذا الكيان، فما انفك يلح على الوفد بضرورة التعجيل في إنشاء الحكومة المؤقتة، ثم أن الوقت جد مناسب لتأسيسها كونها ممرا إجباريا عاجلا أم آجلا.

ومن خلال الرسالة المرفقة بقرارات مؤتمر الصومام المؤرخة في 23 سبتمبر 1956 يتضح أنّ عبان رمضان وكأنّه لم يستلم الرسالة، فقد جاء فيها " نحن في انتظار آراءكم حول الحكومة المؤقتة"⁴.

¹ - ينظر الرسالة المؤرخة في 29 فبراير 1956 في كتاب: Mabrouk belhocine, Op.cit, P192.

² - محمد عباس، فصول من ملحمة...، المرجع السابق، ص163-164.

³ - راجع نص الرسالة في كتاب: Mabrouk belhocine, Op.cit, P 322-323.

⁴ - محمد عباس، دروب الاستقلال...، المرجع السابق، ص164.

أدى تباين المواقف حول مشروع إنشاء الحكومة المؤقتة إلى احتقان وتوتر في العلاقة بين ما أصبح يعرف بالداخل والخارج في قيادة الثورة،¹ وقد توقف الحديث عن الحكومة المؤقتة بعض الوقت بسبب التطورات السياسية والعسكرية التي عرفتتها الثورة في خريف 1956 ليعود في أول دورة لمجلس الثورة في أواخر أوت 1957 بالقاهرة في شكل توصية للجنة التنسيق والتنفيذ الثانية بالتفكير مجددا في هذا المشروع والعمل على تحقيقه.²

وعلى الرغم من مغادرة لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائر بعد إضراب 8 أيام في بداية 1957، إلا أن فكرة تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة لم تكن أولوية بالنسبة للقيادة الثورية³، ويرجع بعض المؤرخين السبب الرئيسي في عدم إثارة هذا الموضوع إلى الأزمات الداخلية والعقبات الميدانية التي عرفتتها الثورة في ظل القيادة التنفيذية للجنة التنسيق والتنفيذ الثانية ابتداء من دورة القاهرة شهر أوت من عام 1957⁴، ولعل أبرزها تصفية عبان رمضان وانشغال لجنة التنسيق والتنفيذ المستقرة في الخارج

¹ - إن الاطلاع على بريد الجزائر-القاهرة الذي يحتوي على الرسائل المتبادلة بين عبان رمضان والوفد الخارجي خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 1955 إلى أكتوبر 1956 يتيح لنا الوقوف عند جملة من الخلفيات التي كانت وراء الصدام وتوتر العلاقة بينهما، فلم يتوقف الاختلاف بينهم في مسألة الدعم اللوجستيكي للثورة بل تعداه إلى تباين وجهات النظر بين القيادتين في الداخل والخارج في تحديد أولويات النشاط الثوري. للتفصيل أكثر ينظر:

Mabrouk belhocine, Op.cit.

² - محمد عباس، دروب الاستقلال...، المرجع السابق، ص164-165.

³ - عبد النور خيثر، تطور الهيئات...، المرجع السابق، ص 183.

⁴ - سليمان الشيخ، المصدر السابق، ص145.

بصورة نهائية بترتيب أوضاعها وتوزيع المهام بين أعضائها في انتظار تجسيد مشروع تشكيل حكومة جزائرية في الخارج مستقبلاً¹.

2.1.1 - ظروف وخلفيات تأسيس الحكومة المؤقتة:

تشكلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في ظروف عصيبة شهدتها الثورة التحريرية، فكانت حلاً أو مخرجاً لجأت إليه لجنة التنسيق بغية إيجاد حلول عملية للمشاكل العسكرية والسياسية التي تواجه الأداء الثوري.

حيث دفعت المعطيات العامة للحرب سنة 1958 القيادة الثورية إلى اتخاذ مبادرة سياسية تمثلت في ميلاد أول حكومة للجمهورية الجزائرية منذ نكسة الاحتلال الفرنسي، كان القصد من وراء ذلك معالجة المشاكل السياسية والعسكرية القائمة وفتح آفاق جديدة للنشاط الدبلوماسي، وقد حققت المبادرة نتائج إيجابية للثورة على الصعيد الدولي².

لكنها في الوقت نفسه فتحت باب الصراع بين قيادات الثورة على مصراعيه، فما هي ظروف وخلفيات إنشاء أول تشكيلة للحكومة المؤقتة؟

شهدت الثورة سنة 1958 صعوبات ميدانية في الداخل بسبب السياسة العسكرية الاستعمارية التي أدت إلى عزل البلاد وتحويلها إلى ساحة حرب مغلقة من خلال إقامة الحواجز الحدودية المميّنة وقطع التموين عن الداخل، وقد نتج عن ذلك تصلب شرايين النشاط المسلح في الداخل بسبب مشاكل نقص السلاح والذخيرة ومصادر التمويل، ولاسيما بعد مغادرة لجنة التنسيق والتنفيذ التراب الوطني واستقرارها إلى

¹ - رابح لونيبي، الجزائر في دوامة...، المرجع السابق، ص 85-86. وأيضاً: عبد النور خيثر، تطور الهيئات...، المرجع السابق، ص 184.

² - صالح بلحاج، أزمت جبهة...، المرجع السابق، ص 27.

جانب الهيئة التشريعية وهيئات القيادة العسكرية في المنفى مع نهاية 1957 مما صعب على قادة الداخل التعايش مع ظروف الكفاح المسلح في ولايتهم¹.

وأصعب امتحان عرفته الثورة آنذاك هو أزمة القيادة والتسابق نحو زعامة الثورة، حيث كانت قرارات الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة في شهر أوت 1957 بالقاهرة ذات تأثير مباشر على موازين القوى داخل القيادة بتفوق العسكريين على السياسيين، وكان الحدث البارز بعد اجتماع القاهرة هو انتقال صناعة القرار في لجنة التنسيق الثانية إلى العقءاء الخمس الذين سيطروا على الثورة التي دخلت عهدا جديدا أطلق على تسميته "بعهد أسياى الحرب"².

وتأكدت بذلك هزيمة عبان رمضان نهائيا بعد اغتياله يوم 27 ديسمبر 1957³، ولم تجتمع لجنة التنسيق والتنفيذ بعدها إلا في شهر أبريل 1958⁴، حيث قامت اللجنة بمبادرتين تضمنتا إعادة تنظيم الجيش بإنشاء قيادتي العمليات العسكرية الشرقية والغربية، وإنشاء دوائر ضمن لجنة التنسيق والتنفيذ، أدت المبادرة الأولى إلى تعقيد الأمور أكثر على الحدود الشرقية، ولم تحسن من الوضع في الداخل، أما المبادرة الثانية فلم تأتي بالجديد فيما تعلق بفعالية القيادة حيث ظلت لجنة التنسيق والتنفيذ

¹ - عبد النور خيثر، تطور الهيئات...، المرجع السابق، ص 445-446.

² - حميد عبد القادر، عبان رمضان...، المرجع السابق، ص 181-182.

³ - تعددت الآراء حول خلفيات تصفية عبان رمضان وغلب الرأي القائل بأن العسكريين تخلصوا منه لأنه أراد الزعامة بدفاعه المستميت عن أولوية السياسي على العسكري، ويذهب أصحاب هذا الطرح إلى تفسير الأزمات السياسية الحالية بفشل عبان رمضان في تجسيد هذا المبدأ أمام العسكريين لأنه منذ تصفيته أصبح الحكم الفعلي في يد العسكريين. للمزيد من التفصيل راجع رابح لونيبي، الجزائر في دوامة...، المرجع السابق، ص 20-23. وأيضا: حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 183-184. (أنظر أيضا الملحق رقم 11)

⁴ - Ferhat Abbas, **Autopsie d'une Guerre**, édition Garnier, Paris, 1980, P 228.

يُميزها الركود والإخفاق في الإبقاء على إشرافها المباشر على الولايات¹، مما أعاد تلك الولايات على وضع شبيه بذلك الذي كانت تعرفه المناطق في مرحلة الانطلاقة، وقد برز ذلك جلياً من خلال لجوء القادة في الداخل إلى المبادرات الفردية في تسوية المشاكل التي كانت تعترضهم².

أما على صعيد آخر فقد شهدت الساحة الفرنسية أحداث هامة للغاية منها انقلاب 13 ماي 1958³ الذي توج بعودة الجنرال ديغول إلى الساحة السياسية ووصوله إلى السلطة في فرنسا، ومحاولة تأكيده لفكرة الجزائر الفرنسية، من خلال توالي زيارته إلى الجزائر ثم إجرائه لاستفتاء 28 سبتمبر 1958⁴.

كما فتحت الجهود الدبلوماسية للوفد الجزائري في مؤتمر طنجة آفاقاً سياسية بالنسبة لقادة الجهاز التنفيذي للثورة الذين بدأت تراودهم فكرة بعث مشروع إنشاء حكومة مؤقتة في المنفى⁵، أما على الصعيد الإقليمي، فقد حرصت القيادة الثورية على وضع حد لكل محاولات فرض الوصاية الخارجية، حيث طرأ تغير كبير على موقف كل من الحكومتين التونسية والمغربية اتجاه القضية الجزائرية وانتعاش آمالهما في جرها نحو الحلول الاعتدالية من خلال المحاولات التي اتخذت أشكالاً مختلفة وجمعت بين الضغط على قيادة الثورة من أجل العدول عن تشكيل حكومة مؤقتة لصالح فكرة القبول بالتفاوض مع الجنرال ديغول.

¹ - صالح بلحاج، أزمت جبهة...، المرجع السابق، ص 28.

² - Alistair Horne, op.cit, P339.

³ - **C.A.O.M**, Aix en Provence, Boite 81F/87 « réponses du général de gaule au questions posées par les journalistes », le 19-05-1958.

⁴ - دحو ولد قابلية، "تأسيس الحكومة المؤقتة ومسألة السلطة أثناء حرب التحرير الوطني"، مجلة الجيش، ع508، 2005، ص 30.

⁵ - Yves Courrière, L'heur des Colonels..., Op.cit, P 209.

كما تعرض قادة الثورة على المساومة من طرف النظام الملكي في المغرب الذي أثار مسألة الحدود في الجزائر، وقد تزامن ذلك مع صدور تصريحات رسمية مغربية مؤيدة لمشروع التعاون الأوروايفريقي الذي سعى ديغول من خلاله إلى تدويل الصحراء الكبرى وجعلها منطقة حرة للتعاون بين فرنسا ومستعمراتها الإفريقية¹.

أما بالنسبة لتونس فقد انخرطت في مشاريع استعمارية هدفت لاستغلال الصحراء الجزائرية أسابيع قليلة من وصول ديغول للسلطة بفرنسا²، ناهيك عن تهديدات كل من تونس والمغرب غير المباشرة إلى قادة الثورة عن طريق التضييق على حركة جيش التحرير الوطني في القواعد الحدودية³، وبلغ التوتر دروته في الجبهة الغربية في أوت 1958⁴.

¹ - عبد النور خيثر، تطور الهيئات...، المرجع السابق، ص181.

² - من مظاهر التحول الذي طرأ على موقف تونس اتجاه القضية الجزائرية الاتفاق التونسي الفرنسي في جوان 1958 القاضي بتحويل البترول الجزائري عبر أنبوب نفط من آبار "إيجلي" بالجنوب الجزائري مروراً بالأراضي التونسية ليتم تصديره عن طريق ميناء "الصخيرة" بقابس، وهو التصرف الذي أدانته جبهة التحرير بشدة واعتبرته تواطؤ مع الاستعمار الفرنسي، لاسيما وأن هذا الأخير استغل هذا الاتفاق إعلامياً ليروج بأن الثورة الجزائرية غير مرغوب فيها حتى من طرف جيرانها. أنظر إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية، ط1، دار هومه للنشر، الجزائر، 2000، ص110-111.

³ - C.A.O.M, G.G.A, 91G/3F/143, «Des rebelles stationnées au Maroc», le 28-04-1959.

⁴ - تشير بعض الكتابات التاريخية إلى حدوث صدامات مسلحة بين جيش التحرير والقوات الملكية لاسيما وأن سعي قيادات الثورة لإنشاء الحكومة المؤقتة كان بهدف تجنب المساومات والضغط والحلول الانهزامية. للتفصيل أكثر ينظر: جمال قنان، "تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني"، مجلة الذاكرة، ع4، 1996، المتحف الوطني للمجاهد، ص25. وأيضاً: شتواح حكيم، المرجع السابق، ص77-78.

وكذلك: عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص181.

3.1.1- ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

قدمت لجنة الدراسة¹ التي شكلتها لجنة التنسيق والتنفيذ تقريرها يوم 6 سبتمبر 1958 وكان مفاده هو تأييد تشكيل الحكومة المؤقتة،² أما من الناحية الرسمية فقد اتخذت لجنة التنسيق والتنفيذ في اجتماعها المؤرخ يوم 9 سبتمبر من نفس السنة قرارا يقضي بتأسيس الحكومة دون استشارة الداخل ولا استدعاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية، بعدها باشرت اللجنة عملية اختيار الأعضاء الذي دام قرابة الأسبوع.

وفي اليوم 17 من نفس الشهر والسنة وعلى إثر اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ أعلن عبد الحميد مهري³ للحاضرين أنّ لجنة التنسيق والتنفيذ قد حلت رسميا مقدا تشكيله الحكومة الجديدة البديلة⁴، وفي يوم 19 سبتمبر على الساعة الثانية عشر زوالا تم الإعلان رسميا عن تشكيل الحكومة المؤقتة وأسندت رئاستها إلى فرحات عباس، وتزامن ذلك مع ندوة صحفية بتونس نشطها كل من كريم بلقاسم ومحمود الشريف، وقد تلى ذلك اعتراف العراق، وتونس، والمغرب، وليبيا بالحكومة الجديدة⁵.

¹ - تشكلت لجنة الدراسة التي شكلتها لجنة التنسيق والتنفيذ من ثلاثة أعضاء هم الأمين دباغين، وعبد الحميد مهري، ومحمود الشريف، في حين يذكر محمد العربي الزبيري أنّ لجنة التفكير في موضوع تأسيس الحكومة المؤقتة ضمت كل من كريم بلقاسم بن طبال، وأوعمران، فرحات عباس. حول الموضوع ينظر صالح بلحاج، أزمت جبهة...، المرجع السابق، ص30.

وأیضا: محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ج2، ص105.

² - صالح بلحاج، أزمت جبهة...، المرجع السابق، ص28.

³ - عبد الحميد مهري: من مواليد 03 أفريل 1926 بالخروب، شخصية وطنية ومناضل سياسي، انضم مبكرا إلى حزب الشعب الجزائري، شغل منصب عضو في اللجنة المركزية للحزب، تقلد عدة وزارات في الحكومة المؤقتة أبرزها وزارة الشؤون الاجتماعية والثقافية. أنظر: "ملف خاص بالحكومة المؤقتة"، مجلة الذاكرة، ع3، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص240.

⁴ - مصطفى هشماوي، جذور أول...، المصدر السابق، ص144.

⁵ - "حديث مع الرئيس فرحات عباس"، جريدة المجاهد، ع30، 10 أكتوبر 1958، ص2.

أما فيما يتعلق بتشكيلة الحكومة المؤقتة وتوزيع الحقائق داخلها، فقد احتفظ أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بمسؤولياتهم، مع خلق هيئات وزارية جديدة، ويلاحظ من خلال تصفح القائمة الإسمية للحقائب الوزارية الموزعة أنها ضمت كل التوجهات السياسية من العلماء إلى المركزيين إلى البيانين والنشطاء، أي مؤسسو جبهة التحرير¹.

يمكن القول أنّ ميلاد الحكومة المؤقتة بديلا للجنة التنسيق والتنفيذ يعد نفسا جديدا للثورة بغية تحقيق الصفة التمثيلية للكفاح المسلح والتأكيد على مواصلته حتى استعادة السيادة الوطنية.

2.1- موقف الولايات من تأسيس الحكومة المؤقتة:

من الإشكالات الرئيسة التي ارتبطت بإنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وأثرت بشكل كبير على مواقف قيادات الداخل وأحيت من جديد مسألة الشرعية، هي المتضمنة ما يلي:

- هل امتلكت لجنة التنسيق والتنفيذ تفويضا لتشكيل الحكومة المؤقتة أم أنّها اتخذت قرارها من تلقاء نفسها دون استشارة المجلس الوطني للثورة الجزائرية باعتباره الهيئة التشريعية العليا للثورة؟

- وما موقف القادة في الداخل من تأسيس الحكومة المؤقتة ومن طبيعة تشكيلاتها؟

1.2.1- تأسيس الحكومة المؤقتة بين التأصيل التنظيمي والمدلول القانوني:

اختلفت الكتابات التاريخية وتباينت آراءها في محاولتها لضبط عملية تشكيل الحكومة المؤقتة، فتذكر بعضها أنّ لجنة التنسيق والتنفيذ قامت بهذه المبادرة بناء

¹ - "ميلاد أول حكومة حرة للجمهورية الجزائرية يعلن عنه داخل الجزائر وفي عواصم الاقطار العربية"، جريدة المجاهد، ع. خ، الجمعة 19 سبتمبر 1958، ص 1-4.

على توصيات الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة الذي انعقد في أوت 1957¹، والذي منحها صلاحيات واسعة للنظر في الموضوع، وهو ما أكده أحمد توفيق المدني في مذكراته².

لكن معظم المؤرخين³ يرون أنّ هذا الطرح غير سليم لمعطين، المعطى الأول أن اجتماع المجلس الوطني في دورته الأولى لم يتضمن أي توصية صريحة حول تشكيل الحكومة المؤقتة وبالتالي فإنّ هذا الفعل يعد تجاوزا وانتهاكا لسلطة وصلاحيات المجلس الوطني، أما المعطى الثاني فإنّ القوانين الداخلية للثورة كانت تنص على عقد اجتماعات سنوية وتسمح بعقد دورات طارئة عند الحاجة وفق شروط محددة، فكان بالإمكان للقيادة التنفيذية -لجنة التنسيق والتنفيذ- أن تبادر بطلب عقد اجتماع للبحث في الموضوع، كما تقف بعض الكتابات⁴ أنّ الأمر لم يتوقف عند تجاوز المجلس الوطني كهيئة، بل أنّ قادة الداخل وهم يمثلون ثلثي أعضاء المجلس

¹ -C.A.O.M, Aix en Provence, Boite 81F/530 « extrait du procès verbal de déclaration du CCE/réunion de 09-09-1958 », Publier par le Département de l'information de la presse, Bureau du Maroc.

² - أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ج3، ص399.

³ - للتفصيل أكثر في الآراء المقدمة حول الموضوع أنظر: محمد لجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، تر: بيير كوت، دار اليقظة العربية، دمشق، 1965، ص ص77-78. وإبراهيم لونيبي، الصراع السياسي...، المرجع السابق، ص 87. وكذلك محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 172. وأيضا خيرعبدالنور، المرجع السابق، ص183.

⁴ - سليمان الشيخ، المصدر السابق، ص145. وإبراهيم لونيبي، الصراع السياسي...، المرجع السابق، ص 87. وكذلك: الطاهر بن خرف الله، "المؤسسات السياسية للثورة الجزائرية"، مجلة الذكرة، ع1، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1994، ص42.

هم أيضا لم يستشاروا في الموضوع، وعليه كان العمل منفردا من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ¹.

وقد وصف المؤرخ فيليب تريببي أنّ إقدام قادة الخارج على تأسيس الحكومة المؤقتة كان يمثل محاولة لترميم الثورة التي كانت تمر بفترة عصبية، واعتبرها الورقة الأخيرة التي راهن عليها القادة في البحث عن التأييد الخارجي²، في الوقت الذي يرى رضا مالك أنّ تأسيس الحكومة المؤقتة كان قفزة سابقة لأوانها، لأنّ الاستشارات التي قام بها قادة الثورة لم تكن تبعث على التفاؤل³.

وعليه يظهر أنّ الخطوات العملية في مشروع تشكيل الحكومة المؤقتة كانت محصورة في نطاق ضيق على مستوى قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ⁴.

2.2.1-قراءة نقدية في تشكيلة الحكومة المؤقتة الأولى:

بتشكيل هذه الحكومة برزت قيادة جديدة للثورة في الظاهر حيث اختير على رأسها فرحات عباس، وهو الرجل الذي كانت تتطلبه المرحلة لعوامل عدة منها:

— أنّ فرحات عباس رجل معروف بحنكته السياسية، ثم إنّ بعض القادة في الخارج ذوي النفوذ من أمثال عبد الحفيظ بوصوف، ولخضر بن طبال حرصا على أن يتولى هذا المنصب شخصية سياسية معروفة محليا ودوليا، لأنّ الحكومة المؤقتة كان في

¹ - إبراهيم لونيبي ، الصراع السياسي...، المرجع السابق ، ص 87.

² -Philippe Tripier, Autopsie de la guerre d'Algérie, Ed France-Empire, paris , 1972، P263.

³ - رضا مالك، المصدر السابق، ص95.

⁴ - سليمان الشيخ، المصدر السابق، ص90.

انتظارها معارك دبلوماسية ضارية على الساحة الدولية في مواجهة فرنسا التي أصبحت تتمتع بثقل هام في العلاقات الدولية بفضل شخصية الجنرال ديغول¹.

- كان فرحات عباس يمثل رمزا للاعتدال وهو رسالة واضحة لفرنسا والمجتمع الدولي مفادها أنّ جبهة التحرير الوطني الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري مستعدة للدخول في مفاوضات سلمية مع الحكومة الفرنسية بهدف التوصل إلى حل مشرف للقضية الجزائرية ولا يتجاهل المصالح المشروعة لفرنسا².

لكن هناك من المؤرخين من يرجع تعيين فرحات عباس على رأس الحكومة المؤقتة إلى اشتداد الصراع بين الباءات الثلاث حول زعامة الثورة ولكي يحسموا الأمر بينهم فظلوا تنصيب رجل سياسي بعيدا عن صراعاتهم لأنّ موازين القوى بين ثلاثتهم كانت متكافئة من جهة³، ومن جهة غلق الطريق أمام طموحات كريم بلقاسم -الذي بدا أكثر حضوة من رفقاءه باعتباره من الستة التاريخيين- لتبوأ هذا المنصب⁴.

والمتأمل أيضا في التشكيلة الأولى للحكومة المؤقتة⁵، فإنّها تحقق الاستراتيجية الجامعة وتعكس بحق فكرة الجبهة فكل التشكيلات السياسية ممثلة، أما بخصوص

¹- Gilbert Meynier, l'histoire intérieure ..., op.cit, PP 352-353.

²- للتفصيل أكثر في تشكيلة الحكومة المؤقتة الأولى والمواقف المختلفة منها أنظر: سعد دحلب، المصدر السابق، ص ص 103-132.

³- اتسمت العلاقة بين الباءات الثلاث بالتوازن داخل نظام الثورة أمام أي إخلال يمكن أن يعرض الثورة للخطر في العمق لذلك حرص كل واحد منهم على إبعاد الآخر في تولي رئاسة الحكومة، فكانوا يلجأون إلى اختيار رئيس حكومة يبقى تحت نفوذهم.

⁴- رابح لونيبي، دوامة الصراع ...، المرجع السابق، ص 27-28.

⁵- ينظر إلى قائمة أسماء أعضاء الحكومة ومهامهم الوزارية وسيرهم الذاتية في: الملحق رقم 18. وكذلك

« Le GPRA est constitué », El moudjahid, n spécial, du 19-09-1958, pp 5-8.

المساجين الخمسة فقد نصب أحمد بن بلة نائبا ثاني لرئيس الحكومة، أما البقية فاعتبروا وزراء دولة¹، وبهذا الخصوص ذكر محمد حربي بأن التفضيل في المناصب للمساجين الخمسة فتح صراعا جديدا بينهم، حيث كتب راجح بيطاط إلى الحكومة المؤقتة يطالبها بوضع جميع القادة التاريخيين على نفس القدر والمستوى².

3.2.1-مواقف قيادات الداخل من إنشاء الحكومة المؤقتة:

أما بخصوص الجبهة الداخلية فقد أحدث تشكيل الحكومة المؤقتة حسب المناضل علي كافي مفاجئة كبرى لدى قادة الولايات في الداخل، لأنهم لم يستشاروا بصفتهم أعضاء في المجلس الوطني للثورة بل كانت قيادة الخارج تبعث إليهم برقيات المتكررة، ومحتواها: "انتظروا حدثا هاما يوم 19 سبتمبر"، وهذا ما يؤكد أنّ تشكيل الحكومة لم يتم بالطريقة القانونية إذ لم يخطر المجلس الوطني للثورة الجزائرية، فلم يجتمع ولم يقرر وهو الهيئة العليا للثورة التي تقوم بدورين أساسيين دور اللجنة المركزية والدور التشريعي³.

كما لم تتم استشارة قادة الولايات رغم أنّ الاتصالات كانت قائمة يوميا عن طريق اللاسلكي، ثم أنغالبية أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية كانوا في الداخل، لا سيما بعد توسيع تركيبة المجلس سنة 1957، حيث أضيف أعضاء مجلس الولايات إلى المجلس الوطني بحكم مراكزهم، وهكذا استأثرت لجنة التنسيق

¹ - ضمت التشكيلة الأولى للحكومة المؤقتة مختلف التشكيلات السياسية للحركة الوطنية قبيل تفجير الثورة، فمثلها من المركزيين بن يوسف بن خدة وأحمد يزيد، ومن العلماء أحمد توفيق المدني، ومن البيانين كل من قرحات عباس، وأحمد فرانسيس، ومن الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية كريم بلقاسم، وبن طوبال، وبوصوف وغيرهم.. للمزيد حول موضوع التشكيلة الأولى للحكومة المؤقتة راجع: جريدة المجاهد، ع. خ، الجمعة

19 سبتمبر 1958، ص 1-4. (أنظر الملاحق رقم 16-17-18)

² - محمد حربي، جبهة التحرير...، المصدر السابق، ص 186.

³ - علي كافي، المصدر السابق، ص 225.

والتنفيذ بسلطة تشكيل الحكومة، واختيار وتعيين الوزراء وكتاب الدولة دون أخذ أي اعتبار للداخل الذي وضع أمام الأمر الواقع، وبضيف علي كافي على لسان أعضاء مجلس قيادة الولاية الثانية لأنهم قبلوا هذا الإجراء: "حتى لا نزيد من شرخ الثورة ونكرس فصل الداخل عن الخارج"¹.

وفي ذات السياق، وبخصوص تعيين فرحات عباس رئيسا للحكومة المؤقتة الأولى فإنّه على حد تعبير المناضل علي كافي أنّ هذا التنصيب لقي رد فعل سلبي من مجاهدي الولاية الثانية الذين تأكدوا من أن صراعا قويا سينطلق في صفوف قيادة الثورة²، وهو نفس ما أكدّه المكلف بالشؤون الجزائرية في المخابرات المصرية فتحي الديب حين ذكر وصول عدة برقيات احتجاج من قادة الداخل ابتداء من شهر أكتوبر انتقدوا خلالها قيام لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيل الحكومة دون دعوة المجلس الوطني للانعقاد معتبرين الأمر مخالفة صراحة للمبادئ التنظيمية للثورة³.

والواقع أنّ قرار تشكيل الحكومة المؤقتة في نظر عضو المجلس الوطني حينها سعد دحلب أنّه لم يثر أي اعتراض بين مختلف قيادات جبهة التحرير الوطني⁴ -رغم ما كانت تعانيه من خلافات وصراعات على السلطة -، حيث أكد في هذا الإطار أنّ: ". لجنة التنسيق والتنفيذ حولت نفسها إلى حكومة مؤقتة، وإتني لا أذكر أنّ أحدا من أعضاء المجلس الوطني للثورة قد طلب حتى مجرد توضيح حول هذا القرار بل

¹ - علي كافي، المصدر السابق، ص ص 225-227.

² - نفسه، ص 227.

³ - فتحي الديب، المصدر السابق، ص 400.

⁴ - نشرت من جهتها فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا مذكرة تتضمن الأسس القانونية التي تستمد منها الحكومة المؤقتة مشروعيتها، وأنّ إنشاءها يتطابق مع متطلبات القانون الدولي. ينظر إلى:

C.A.O.M., Aix en Provence, Boite 81F/197, « FLN documents, memorandum juridique », éditée par la fédération de France du FLN.

إنّ الجميع صفق له بحرارة ورغم أنّي كنت عضواً في المجلس الوطني للثورة، إلاّ أنّي لم أعلم بهذا الأمر إلاّ من خلال الصحافة الفرنسية والألمانية، حيث كنت في مهمة لدى قيادة فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا التي اتخذت من ألمانيا الاتحادية مقراً لها¹.

وإن اتسم موقف قادة الداخل بالتحفظ حفاضا على وحدة الثورة، فإنّه قبيل تأسيس الحكومة المؤقتة لم تكن الاستشارات التي قام بها قادة الثورة حول المواقف الإقليمية والدولية تبعث على التفاؤل، وهو ما أورده إيف كوريير لما وصف موقف بورقيبة من مشروع تأسيس الحكومة المؤقتة "بالمحافظة"، ومواقف جمال عبد الناصر "بالباردة والمتشككة"²، وموقف كل من المغرب وتونس الراض لهذه الفكرة، وفي ذات السياق أشار رضا مالك بأنّ الرئيس اليوغسلافي تيتو طلب من جمال عبد الناصر التدخل لكبح هذا المشروع لتفادي رد الفعل الفرنسي³.

كما حاول فتحي الديب في هذا الخصوص إلى إفشال ذلك المسعى، وهو الأمر الذي يفسر ما ذهب إليه حمداني عندما ذكر أنّ عبد الناصر رفض استقبال التشكيلة

¹ - SAAd Dahlab, op.cit, PP 96-98.

² - Yves Courrière, L'Heur des Colonels..., Op.cit, P327.

³ - علق الفرنسيون على تشكيل الحكومة المؤقتة واعتراف الدول بها بأنّ الأمر يتعلق بفعل لا سابق له، وهو خلاصة تحقيق قام به صحفي جريدة لوفياغرو فيليب نوري لدى عدد من فقهاء القانون ويرر هذا الحكم بأنّ الحكومة ليس لها أي أرض تمارس عليها سيادتها، ولا تستطيع أن تعتبر نفسها منتخبة من قبل السكان، ومع ذلك تزعم أنها مسؤولة عنهم، على أساس هذه المبررات وصلوا إلى نتيجة مفادها أنّ الحكومة المؤقتة ولدت من العدم وتبسط سلطتها على العدم، ولهذا يمكن القول أنّها لا شيء، وبالتالي لا تستحق الاعتراف بها، لأنّها لا تتوفر على أي شرط من ثلاثة شروط تتطلبها الممارسة الدولية. للتفصيل أكثر عد إلى:

C.A.O.M, Aix en Provence, Boite, 81F/197 : Le Figaro, 22-09-1958.

الحكومية بعد الإعلان عنها في القاهرة بتاريخ 19 سبتمبر 1958¹، أما الجنرال ديغول وإن اعترف بأن جبهة التحرير الوطني تمثل قوة معتبرة، فقد رفض الاعتراف بها وهدد بأن فرنسا ستعتمد إلى قطع العلاقات مع أي دولة تعترف بها².

2-التناقضات والنزاعات داخل الثورة على عهد الحكومة المؤقتة:

عرفت الحكومة المؤقتة منذ توليها الإشراف على الثورة التحريرية أزمات متعددة ومتلاحقة، وفي كل مرة كانت تلك الأزمات تكلف الجزائر أثمانا باهضة في الأرواح، وبدلا من التوقف عند كل أزمة من أجل البحث عن أسبابها الحقيقية والعمل على اجتثاث المرض من أصله، فإن القيادات المختلفة والمتلاحقة كانت تفضل الحلول المؤقتة والأدوية المسكنة، وهي في ذلك مدفوعة بعوامل معقولة عند النظر إليها بمنظار المصلحة الآنية في ذلك الوقت، وظلت بقايا تلك الأزمات تتراكم وتنتظر المفجر لها.

إن سلسلة الأزمات التي تعرضت لها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خلال الفترة الأولى من نشأتها تعود أسبابها إلى التسابق والتنافس الشديد بين مختلف الشخصيات القيادية والتنظيمات المكونة لجبهة التحرير الوطني³.

¹ - رضا مالك، المصدر السابق، ص 96-97.

² - مما جاء في تصريح الجنرال دوغول: "...لأنني لا أريد أن اعترف بهذه المنظمة إنها حقا تمثل قوة معتبرة، لكنها لا تمثل الجزائر، بل لا تمثل حتى مسلمي الجزائر.."، وعلق على مساعي الحكومة المؤقتة لكسب التأييد والاعتراف فقال: "...لقد حاولت المنظمة الخارجية-في إشارة منه إلى الحكومة المؤقتة- كسب الاعتراف من قبل عدد كبير من الدول، ولكن دون جدوى، وقد بينت لكل الأمم الرصينة أن فرنسا ستسحب سفراءها مباشرة من كل البلدان التي تعترف بهذه المنظمة..". للتفصيل ينظر:

C.A.O.M, Aix en Provence, Boite, 93/.4359

³ - Harbi Mohamed, le FLN mirage et réalité...,op .cit, P209.

كان كريم بلقاسم يرى نفسه القائد الحقيقي للثورة وذلك لكونه الشخصية التاريخية الوحيدة التي مازالت بعد استشهاد كل من: ديدوش مراد، العربي بن مهيدي، مصطفى بن بولعيد، وأسر رابح بيطاط ومحمد بوضياف بناء على ذلك يبرر مطالبته بحق انتقال الزعامة الفعلية إليه بدلا من إبقاء الزعامة السورية في يد فرحات عباس، لكنّه تراجع عن مطلبه بسبب معارضة بن طبال وبوصوف اللذان ركزا على المطالبة بالقيادة الجماعية المتمثلة في القيادة الثلاثية: كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف، وهكذا حسمت زعامة الثورة إلى حين¹.

كما أن سوء توزيع المسؤوليات على مستوى الحكومة المؤقتة في صيغتها الأولى قد جعلها تتعرض لأزمات حادة، كادت أن تصيبها بشلل تام، فبالإضافة إلى المؤامرة التي حيكت من طرف العموري -التي سنشير إليها في العنوان اللاحق- وجماعته، هناك أحداث أخرى وخلافات قد عمقت في حجم التصدع في بنية قيادة الثورة ومن بينها حادثة "عميرة علاوة" التي وقعت بتاريخ 10 فيفري 1959، والتي قيل عنها أنها لم يمت فيها عميرة علاوة فحسب بل ماتت الحكومة المؤقتة نفسها².

ومن جهة أخرى فإن الحكومة المؤقتة قد اتهمت من طرف العقيد هواري بومدين بالتقصير في إمداد الناحية الغربية من البلاد بالسلح³، كما اتهمت أيضا بإبعاد جنود جيش التحرير - بعد تدريبهم بالحدود التونسية - من تونس وإجبارهم على الدخول إلى الجزائر بهدف منعهم من التدخل في شؤون الحكومة المؤقتة⁴.

¹ - محمد عباس، رواد الوطنية...، المصدر السابق، ص 102.

² - أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ج3، ص 408.

³ - نفسه، ص 415.

⁴ - فتحي الديب، المصدر السابق، ص 401.

أما الخلاف الآخر الذي يعتبر هاما أيضا فهو ذلك الذي وقع بين أعضاء الحكومة، والجمهورية العربية المتحدة-مصر وسوريا- بشأن السلاح الذي كانت تبعث به هذه الأخيرة إلى الثوار الجزائريين لكن الحكومة المؤقتة كانت تكده بمخازن ليبيا وتونس، وتتماطل في تسليمه إلى قادة الثورة داخل الجزائر¹.

أمام هذا الوضع الخطير، اضطر رئيس الحكومة المؤقتة إلى التنازل لكن اشترط أن تسند مسؤولية إمعان النظر في الأزمة الحكومية وإيجاد الحل المناسب لها إلى 10 عقدا² يمثلون الحكومة المؤقتة الجزائرية وأركان الجيش والولايات وشرع هؤلاء العقدا فور ذلك إلى التفكير في إعادة النظر في تشكيل مجلس الثورة الذي يستولي بدوره انتخاب أعضاء الحكومة المؤقتة الجديدة².

وبعد 15 شهرا من الاجتماعات المتقطعة في تونس العاصمة، اتفق العقدا العشر على التركيبة الجديدة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ودعوة الهيئة العليا للثورة الجزائرية إلى اجتماع بطرابلس في منتصف ديسمبر 1959³.

1.2- قضية لعموري:

في نوفمبر 1958 بتونس كانت محاولة القيام بانقلاب عسكري ضد الحكومة المؤقتة وقد تزعم هذا الانقلاب: العقيد محمد العموري بعد عودته من منفاه إلى تونس مع أحد أنصاره المدعو الجمعي سعدية - مصطفى لكحل-، وخلال الجمعية العامة التي ضمت إدارات الولاية الأولى والقاعدة الشرقية التي ترأسها العقيد

¹ - فتحي الديب، المصدر السابق، ص 416-418.

² - العقدا العشر هم: كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال، من أركان الحدود، العقيدان: محمد السعيد، وهواري بومدين، من الولايات: الحاج لخضر(1)، علي كافي(2)، السعيد بربرش(3)، الصادق دهبلس(4).

² - محمد عباس، رواد الوطنية...، المصدر السابق، ص 355.

³ - Mohamed Harabi, le FLN..., op.cit ; p 98.

لعموري، تقرر التخلص من محمود الشريف (وزير التموين والتسليح) والعقيد كريم بلقاسم¹.

لكن العقيدين محمود الشريف وكريم بلقاسم، تمكنا من اكتشاف المؤامرة قبل تنفيذها، ولما تأكدا من صعوبة الاستجداد بعناصر الجيش لإلقاء القبض على مدبري الانقلاب، قررا اللجوء إلى الحكومة التونسية لتزويد الحكومة المؤقتة بالجيش التونسي²، وبالفعل فقد استغل الجيش التونسي فرصة الاجتماع 20 من المتآمرين على رأسهم لعموري - بمدينة كاف التونسية في 16 نوفمبر 1958 لإلقاء القبض عليهم، وتقديمهم للمحاكمة³.

يبدو أنّ العقيد عبد الحفيظ بوصوف قد لعب دورا كبيرا في محاكمة المتآمرين عن الحكومة المؤقتة، إذ تقرر تعيين العقيد هواري بومدين رئيسا للمحكمة والرائد علي منجلي وكيلا، والعقيد الصادق محاميا وانتهت المحاكمة بإصدار الحكم بالإعدام على العقيدين: لعموري ونواوة والرائدين عواشيرة والجمعي سعديّة الذين نفذ فيهم الحكم في مارس 1959⁴.

أما المتآمرين الآخرون، فقد حكمت عليهم المحكمة بالسجن لمدة سنتين، يوجد من بين هؤلاء المتآمرين: عبد الله بلهوشات، أحمد دراية، محمد الشريف ومساعديه وضباط عسكريون آخرون.

¹ - تقرير كريم بلقاسم حول قضية لعموري، نقلا عن علي زغدود، المصدر السابق، ص 213 - 223.

² - تقرير محمود الشريف حول أزمة الحكومة المؤقتة، نقلا عن علي زغدود، شهادات العقيد محمود الشريف قائد الأوراس النمامشة ووزير التسليح والتموين في الحكومة المؤقتة، متبعة للطباعة، الجزائر، د.ت، ص 213 - 223.

³ - فتحي الديب، المصدر السابق، ص 408.

⁴ - محضر المحاكمة، نقلا عن محمد حربي، مؤامرة لعموري، مجلة نقد، ع 14-15، الجزائر، 2001، ص 25_35.

يلاحظ أنه خلال المحاكمة لم يتم التطرق إلى علاقة بوصوف وبن طوبال واتصالهما بالقاهرة وتونس بالرغم مما كانت تردده الألسنة حول دور بوصوف وتورطه في المؤامرة المدبرة ضد الحكومة المؤقتة¹. وهكذا بفضل المحاكمة السريعة والأحكام القاسية الصادرة عن المحكمة العسكرية ضد لعموري والقادة العسكريين المتآمرين معه، أعيد الأمن والاستقرار للقاعدة العسكرية بالحدود الشرقية الجزائرية التي مرت بظروف جد صعبة في خريف 1959 للجمهورية الجزائرية قد استعادت مصداقيتها التي كادت أن تفقدها بسبب الاعتماد على جيش دولة أخرى للتغلب على الخلافات التي حصلت بين مسؤوليها.

تعد قضية لعموري إحدى القضايا الكبر التي ترتبت عن المشكلات والصراع على إخضاع الأوراس، وأراد من خلالها الباءات الثلاث تأكيد سلطتهم على الجميع، كانت نهاية لعموري مأسوية خاصة وأنه عرف طيلة حياته بالإخلاص والتضحية.

2.2- اجتماع العقداء الأربعة 6 -12 ديسمبر 1958 واستشهاد العقيد

عميروش وسي الحواس:

بمجرد تنصيب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بدأت التحديات والمشاكل تتهاطل عليها، حيث واجهت في أشهرها الأولى مصاعب خارجية وداخلية عويصة، تسببت فيها سياسة الجنرال ديغول، وانحصر الدعم الدبلوماسي للقضية الجزائرية بسبب النقل الهام والسمعة التي أصبحت تتمتع بها فرنسا في العلاقات الدولية بفضل شخصية الجنرال ديغول، كما شهدت ذات الفترة تأزما في علاقات الثورة مع دول

¹ - فتحي الديب، المصدر السابق، ص 408.

الجوار، وعلى رأسها تونس، والمغرب، ومصر¹.

فضلا عن كل هذا فقد ورثت الحكومة المؤقتة وضعية متأزمة في الداخل ناجمة عن أزمة القيادة التي خلفت امتعاضا في أوساط بعض القادة في الداخل، في الوقت الذي تصاعد فيه الصراع واستفحل بين الباءات الثلاث حول زعامة الثورة، وقد اعتقد قادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية² أنهم مستهدفين من قبل كريم بلقاسم الحريص على جعل جيش الحدود الشرقية أداته لفرض السلطة، وما زاد الوضع تأزما هو قرار حل لجنة العمليات العسكرية وتنفيذ حكم الإعدام على محمد العموري ورفاقه، المتهم بتدبير عمل انقلابي للإطاحة بالحكومة المؤقتة³.

واتضح مع مرور الوقت أنّ قيادة الداخل متدمرة من سياسة الحكومة المؤقتة التي انشغلت بالصراعات وتكريس التحالفات في وقت عانت الثورة في الداخل من نقص السلاح، والذخيرة، والتموين، واشتداد الحصار عليها وتصاعد عمليات الجيش الفرنسي المكثفة والمركزة، وكان قائد الولاية الثالثة عميروش آيت حمودة من أكثر قادة الولايات تحمسا لتجميع قوى الداخل ضد سياسة الحكومة المؤقتة⁴، لكل هذا دعا

¹ - عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962، دار المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر، 2012، ص 122-124.

² - قاعدة عسكرية تقع كما يدل إسمها على ذلك في الشمال الشرقي للجزائر، كان إسمها في بادئ الأمر منطقة سوق أهراس، ولم يطلق عليها إسم القاعدة الشرقية إلا عقب مؤتمر الصومام، أين أصبح مقرها في غار الدماء على الحدود التونسية الجزائرية. أنظر الطاهر سعيداني، القاعدة...، المصدر السابق، ص 45-46.

³ - كانت المحاولة الانقلابية التي قادها محمد لعموري أول تحد للحكومة المؤقتة منذ نشأتها، فقد تمكنت من إفشالها واعتقال قادة هذا الانقلاب الذين قدموا للمحاكمة التي قضت بإعدام العقيدين لعموري ونواورة والرائدين لعواشيرة ومصطفى الأكل.

⁴ - محمد العربي الزبير، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ج2، ص 211.

إلى عقد اجتماع بالشمال القسنطيني¹ بتاريخ 6 إلى 12 ديسمبر 1958، لتدارس الأوضاع وإيجاد الحلول لمختلف التحديات والمشاكل التي تعيق تطور واستمرارية الثورة،² ومنها ما تعلق بندرة المال والسلاح، وطبيعة العلاقة بين قادة المعاقل في الداخل والحكومة المؤقتة في الخارج، وقد حضر الاجتماع أربعة عقدا هم :

- **الولاية الأولى:** وكان يرأسها في الداخل العقيد حاج لخضر بالنيابة عن المسؤول الأول الذي كان في تونس.

- **الولاية الثالثة:** مثلت في شخص قائدها العقيد عميروش آيت حمودة.

- **الولاية الرابعة:** ممثلة من طرف العقيد سي أحمد بوقرة.

- **الولاية السادسة:** ممثل من طرف العقيد سي الحواس³.

هذا فيما غابت الولاية الخامسة التي كان قائدها في المغرب على الرغم من وجود قائد يرأسها في الداخل، أما الولاية الثانية فلم يحضر قائدها العقيد علي كافي لموالاته لبن طبال على الرغم من ادعاء بعض الكتاب الفرنسيين -حسب ما أورده محمد تقيّة- أنّه أرسل مراقبين لحضور اللقاء⁴، وتذكر بعض المصادر أنّ رفض العقيد لطفي حضور الاجتماع كان بسبب موالاته لعبد الحفيظ بوصوف أحد أعضاء الحكومة المؤقتة، فيما يرى المناضل علي كافي أن سبب تغيب الولايتين الثانية والخامسة يعود بالأساس إلى اعتقادهما بأنها محاولة من عميروش لجمع قادة

¹ - انعقد الاجتماع بضواحي جيجل.

² - أصدرت الحكومة المؤقتة تعليمية بتاريخ 28-04-1959، تهدف إلى تقوية تنظيم جيش التحرير الوطني ومصالحه الاستعلاماتية لمواجهة تأثيرات مخطط شال. ينظر :

C.A.O.M, G.G.A, 91/3F/143, «Note de renseignements du GPRA ».

³ - محمد تقيّة، المصدر السابق، ص529.

⁴ - نفسه، ص529-530.

الولايات والسيطرة على الداخل، ودفعهم إلى دعم كريم بلقاسم الحليف الأكيد ضد غريميه بوصوف وبن طبال¹.

وقد درس المجتمعون وضعية الثورة في الولايات وناقشوا المشاكل التي يمر بها الداخل خاصة فيما تعلق بندرة المال والسلاح، كما أثار عميروش مسألة الخلاف بين الداخل والخارج، وانتقد وجود هيئة الأركان والحكومة المؤقتة بالخارج، كما عبروا عن امتعاضهم من سياسة هذه الأخيرة التي تجاهلت احتياجاتهم وطالبوا بدخول القادة العسكريين إلى المعامل في الداخل وتشكيل قيادة للتنسيق بين قادة الولايات، ووضع خطط كفيلة بإدخال الأسلحة عبر الحدود²،

ومن القرارات التي اتخذت في اجتماع العقداء الأربعة هي:

- ضرورة حفر ممرات في الحدود الجزائرية الشرقية لتمير السلاح عبرها إلى الداخل، مما يتطلب إمكانيات تقنية هائلة وجب التنسيق حولها مع الحكومة المؤقتة المطالبة بتوفير الدعم المادي للعملية.

- توحيد القيادة العامة وجعلها جماعية طبقا لتوصيات مؤتمر الصومام.

- ضرورة الموافقة على تدعيم الداخل بممثلين عسكريين من الحدود الشرقية والغربية للتنسيق بين الولايات³.

بعد مصادقة العقداء على محضر جلسات هذا الاجتماع تكلف عمر أوصديق بنقل

¹ - علي كافي، المصدر السابق، ص 142.

² - محمد عباس، نصر بلا ثمن...، المرجع السابق، ص 468-469.

³ - نفسه، ص 469-470. وأيضا رايح لونييسي، الجزائر في دوامة...، المرجع السابق، ص 36.

مقرراته إلى الحكومة المؤقتة،¹ وبعد تسلم هذه الأخيرة المحضر المذكور أعلاه واستمعت إلى شروح في الموضوع قدمها عمر أوصديق، رأت بأن قرارات الاجتماع خطيرة وتهدد وحدة الثورة، لاسيما وأنها تهدف إلى فصل الداخل عن الخارج.² وتفاديا لأي انزلاق قد يؤدي إلى التأزم أكثر سارعت الحكومة المؤقتة إلى دعوة العقداء في الداخل لحضور اجتماع هام في تونس لإيجاد مخرج وحل توافقي يرضى به قادة الداخل والخارج، وفي طريقهما لحضور الاجتماع استشهدا القائدان عميروش وسي الحواس يوم 29 مارس 1959 بجبل ثامر ببوسعادة³، وقد شكك البعض في ظروف استشهادهما لما اتهموا الحكومة المؤقتة بأنها وراء كشف مواقعهما للجيش الفرنسي.⁴

3.2- اجتماع العقداء العشرة والاحتكام إلى القادة العسكريين:

لما احتدمت أزمات القيادة في الخارج لم تجد بديلا أو حلا سوى العودة إلى الشرعية الميدانية مقدمة تفويضا للباءات الثلاث بالتحضير لاجتماع العسكريين قصد

¹- حسب محمد العربي الزبيري فإنّ هذا المحضر قد تضمن نقدا لاذعا للطريقة التي تم بها تأسيس الحكومة المؤقتة، واشتمل على توبيخ للقيادة على تقاعسها ونهاونها بالنسبة لعملية التسليح لاسيما أمام عراقيل خطي شال وموريس. للتفصيل أكثر أنظر: محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر..، المرجع السابق، ج2، ص179.

²- محمد عباس، "ذكرى مؤامرة لعموري"، جريدة الخبر، ع5268، ص18.

³- "نداء إلى جيش التحرير الوطني الجزائري"، جريدة المجاهد، ع39، 2-04-1959، ص1. (الملحق

⁴- من الذين اتهموا الحكومة المؤقتة كونها وراء الحادثة نجل العقيد عميروش نورالدين آيت حمودة، وقد قدم موقفه هذا في جريدة الخبر، ع5463، يوم 30-10-2008، ص5. ونفس هذا الطرح تبناه الضابط في الولاية الثالثة ثم الرابعة محند أعراب مسعود. للتفصيل أكثر راجع

تجاوز هذه المرحلة العصبية.

1.3.2-خلفيات انعقاد الاجتماع:

لقد تزايد الضغط على الحكومة المؤقتة الأولى برئاسة فرحات عباس بسبب عجزها عن إيجاد حلول للمشاكل التي خلفتها سياسة ديغول على الثورة، وعلى رأسها صعوبة إدخال الأسلحة بسبب خطي شال وموريس، وتعقدت وضعيتها أكثر باحتدام الصراع بين الباءات الثلاث داخلها، وهذا ما أكدها المناضل عبد الحميد مهري بقوله: "إن عدم فعالية الحكومة يعود لانشغالها بحل الصراعات بين الباءات الثلاث الذين كانوا يضعون مسدساتهم فوق الملفات"¹.

فقبل انعقاد الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس ما بين 16 ديسمبر 1959 و 18 جانفي 1960، وبناء على ما جاء في تقارير ممثلي الولايات كانت الوضعية في الداخل والخارج مقلقة ومخيفة، فجيش التحرير الوطني معزول ومهمل في الداخل بفعل اشتداد الحصار على الثورة وتساعد عمليات الجيش الفرنسي المكثفة والمركزة، والوحدات المجددة في الحدود².

وأمام ضعف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والخلافات الكبيرة بين أعضائها، قرّر المجتمعون تقوية الثورة عن طريق خلق قيادة موحدة منسجمة وذات نفوذ في الداخل والخارج، وتحقيقا لهذا الهدف تقرر تشكيل لجنة من القادة العسكريين

¹ - رابح لونيبي، الجزائر في دوامة...، المرجع السابق، ص38.

² - شاوش حباسي، " من وثائق الثورة الجزائرية ،محاضر جلسات اجتماع لجنة العشرة (11أوت إلى 16 ديسمبر 1959) "، مجلة دراسات إنسانية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، العدد الأول، 2001، ص 294-297 .

للتغلب على الصعاب التي تواجهها الثورة في الداخل وعلى الحدود¹، ففي أبريل 1959 استدعي قادة الولايات إلى اجتماع تونس للتحكيم في الخلافات الخطيرة التي جرت داخل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية²، وفعلا تمّ الاجتماع الذي عرف في ما بعد باجتماع العقداء العشرة الذي تواصل لأكثر من مئة يوم³.

وقد لمس قادة الولايات أنّ الأزمة أخطر ممّا صورتها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، واستخلصوا أنّ زمام تسيير الثورة على وشك أن يفلت من قيادة الخارج، في الوقت الذي كثرت الحملات والمناورات التي ما فتئت المخابرات الفرنسية تحيكها، من خلال المناشير والإذاعات الموجهة للشعب الجزائري، تسعى فيه للإساءة ولتلطخ صورة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ووصفها بغير المهتمة بما يعانیه الثوار في الداخل⁴.

2.3.2--أشغال الاجتماع-الحضور والجلسات-:

حضر الجلسة الثانية من اجتماع العقداء بتاريخ 11 أوت 1959 كل من: عبد الحفيظ بوصوف -وزير الاتصالات العامة-، لخضر بن طبال -وزير الداخلية-

¹-جاء في محاضر جلسات اجتماع لجنة العشرة (11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959) أنّ سبب انعقاد الاجتماع راجع إلى ضعف الحكومة المؤقتة وعجزها عن القيام بمهامها واتخاذ القرارات، فمن خلال تدخلات كل من بوصوف وكريم بلقاسم في الجلسة الأولى يتضح أنّ الباءات الثلاث هم من دعوا للاجتماع وأن بوصوف هو من قدم باسم الثلاثة لائحة إلى رئيس الحكومة فرحات عباس مما جاء فيها التأكيد على ضرورة إصلاح مؤسسات الثورة، وقد دعم طلب بوصوف كل من كريم بلقاسم وبين طبال ومحمود الشريف. للتفصيل أكثر حول دواعي انعقاد الاجتماع راجع: شاوش حباسي، " من وثائق...، المرجع السابق، ص ص 294-297 .

²- نفسه، ص ص 294-297 .

³- اختلفت المصادر حول المدة التي استغرقها اجتماع العقداء العشرة، حيث يذكر علي كافي في مذكراته أنّ الاجتماع دام 94 يوما، في حين يذكر سعد دحلب في مذكراته أنّه دام 108 يوم، كما يذكر عمار بوحوش في كتاب التاريخ السياسي للجزائر أنّه دام 110 يوما، ومهما يكن فالاجتماع كان ماراطونيا.

⁴- علي كافي، المصدر السابق، ص 255.

كريم بلقاسم -وزير القوات المسلحة-،محمدي السعيد المدعو سي ناصر -قائد القاعدة الشرقية-، محمد بوخروبة المدعو هواري بومدين -قائد القاعدة الغربية-، لعبيدي محمد الطاهر المدعو حاج لخضر -قائد الولاية الأولى-،السعيد يازورن موح محمد أمقران -فوض هذا الاخير بناء على رسالة وردت من الولاية الثالثة-، الصادق دهيليس -قائد الولاية الرابعة-، علي كافي -قائد الولاية الثانية-، بن علي بودغن المدعو لطفي -قائد الولاية الخامسة-، أما الولاية السادسة فلم تكن ممثلة في الاجتماع¹.

وقد امتدت نقاشات العقداء العشرة إلى غاية يوم 16 ديسمبر 1959، أين طرح المجتمعون عدة إشكاليات أهمها:

- لماذا احتكر العقداء هذا النقاش ولم يشارك فيه مسؤولو مجلس الثورة؟وماهي حدود الصلاحيات المخولة لهم؟

دار الحديث في الجلسة الرابعة بتاريخ 13 أوت عن حدود صلاحيات مجلس العشرة بالخصوص، فهل صلاحياتها تقتصر على تعيين مجلس وطني جديد أم بإمكانها اتخاذ كل القرارات، وخلص المجتمعون إلى ضرورة توسيع الصلاحيات من تعيين مجلس وطني جديد وتحضير المشاريع ومناقشة كل المسائل²، وأن سلطتهم ظرفية تستمر إلى حين تعيين مجلس وطني جديد³.

¹ - شاوش حباسي ، " من وثائق ...المرجع السابق ، ص ص294-318 .

² - نفسه ، ص ص297-318.

³ - مع مرور الوقت وتكرر لقاءات قيادات الثورة أصبحت لجنة العشرة هي السلطة الحقيقية العليا للثورة والمقرر الفعلي في كل الشؤون العسكرية والسياسية كما سنبين ذلك بوضوح في الفصل الخامس والأخير.

يبدو من خلال الاجتماع أنّ العقداء إنّما كانوا يهيئون الأرضية لاجتماع مجلس الثورة لاحقا ليكلف بالمصادقة على القرارات التي يخرجون بها في اجتماعهم، لذلك فإنّ اجتماع العشرة الذي يعد نهاية لأزمة مفتوحة، مكن من معرفة حجم السرطان الذي ينخر مؤسسات الثورة، وهذا ما تؤكدته المذكرة التي أعدتها هيئة الأركان، والتي تقدمت بها لـ "ح.م.ج.ج"، ويظهر أنّ توترا حادا كان يخيم على تلك النقاشات بفعل التحالفات الضيقة والمتعارضة¹، كان أصحابها يسعون لتقلد المسؤوليات وضمان الترقيات وتصفية خصومهم، وكانت الخلفية العامة للنقاشات هي احترام مبادئ الثورة. وفي الحقيقة فإنّ النزاع كان حادا حول المناصب الحساسة، وما يفسر ذلك تخلل الاجتماع لغة التهديد والابتزاز والانقلابات المفاجئة للمواقف، و الانقطاعات المتكررة للجلسات، فالاجتماع عقد -كما ورد في المذكرة- لحل الأزمة، وقد انتهى النقاش بطريقة غير عادية، و باجتماع مجلس الثورة في طرابلس من السادس عشر ديسمبر 1959 إلى غاية الثامن عشر من شهر جانفي 1960².

3.3.2- نتائج ومقررات الاجتماع:

أسفر الاجتماع على:

¹-ذكر محمد حربي -دون الإفصاح عن مصدر المعلومة- أنّ توترا كبيرا ساد الجلسة الأولى من الاجتماع حيث أورد عبارات نسبها إلى العقيد لطفي جاء فيها: "هناك أزمة داخل الحكومة فاستقدمت القادة العسكريين كحكام، ويوجد معنا أعضاء من الحكومة المؤقتة بصفتهم قضاة وطرف في نفس الوقت، لذا فإنني أتساءل عن مكانهم في هذا الاجتماع؟ فإمّا أن تخرجوا (والكلام موجه إلى الباءات الثلاث) وتتركونا كحكام أو تستدعوا كل أعضاء الحكومة، وقد توقفت الجلسة لمدة 12 يوما ولم تستأنف الجلسات إلا بعد تدخل وسطاء لتهدئة الأجواء، ومنهم أوصديق وبن خدة ومبروك بلحسين. عد بالتفصيل إلى

Mohamed Harbi, le FLN Mirage..., Op.cit, P243.

²- محمد تقيّة، المصدر السابق، ص 569-570.

1- تشكيل مجلس وطني جديد للثورة الجزائري يتشكل من قادة عسكريين ومن ممثلين للثورة الجزائرية في فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، ومن ممثلين جبهة التحرير الوطني في تونس والمغرب، كما تعزز المجلس الوطني بقيادة المجالس الولائية فيه، بالإضافة إلى القادة العسكريين المتواجدين في الحدود¹.

2- الاتفاق على ضرورة تقوية الثورة عبر خلق سلطة قوية قادرة على توجيه الأمور السياسية والعسكرية².

3- عقد الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة في طرابلس الليبية ابتداء من منتصف ديسمبر 1959، من أجل الحل النهائي للأزمة، عبر تعيين قيادة جديدة وإعادة تنظيم الجيش، فضلا عن وضع برامج وقوانين أساسية وتحديد برنامج عمل لآفاق ومستقبل الثورة³.

وعموما فإن لجنة العسكريين المفوضة لم تعتصب السلطة بل تلتقتها على طبق من ذهب من الباءات الثلاث، ويتضح ذلك من خلال بروز قيادة جديدة للثورة في خضم اجتماع الدورة الثالثة للمجلس، وبداية رسم معالم نهاية نفوذ الثلاثي العسكري.

¹ - من بين هؤلاء العسكريين الذين كانوا مرابطين على الحدود: علي منجلي، وقايد أحمد، وعلي سواعي، وعمار الرجائي، والطاهر الزبيري، وأحمد بن شريف.

² - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 493.

³ - علي كافي، المصدر السابق، ص 250-256. وأيضا: رايح لونيبي، الجزائر في...، المرجع السابق، ص 45.

4.2-الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959/12/16 إلى 1960/01/18:

1.4.2-أشغال الدورة:

في ظل سياسة الوسائل الكبرى التي باشرها الجنرال ديغول في الجزائر منذ توليه السلطة ونجم عنها تصاعد العمليات العسكرية بفضل عمليات التمشيط الضخمة التي عانت من خلالها ولايات الداخل ويلات الحصار، ولم تقتصر سياسته على الفعل العسكري، بل تعدتها إلى المشاريع السياسية المختلفة التي رمت إلى القضاء على الثورة وزرع بذور الشقاق بين قادتها¹.

في ظل الخلافات التي عشعت لدى قيادات الثورة واتضحت جليا في اجتماع العقءاء الأربعة، واجتماع تونس للعقاء العشر وجدت الحكومة المؤقتة نفسها بين فمي كلابة، وهو ما استعصى عليها إيجاد الحلول الكفيلة لمواجهة هذا الكم من التحديات، انعقدت الدورة الثالثة للمجلس الوطني في مقر المجلس التشريعي بطرابلس الغرب، ودامت ثلاثة وثلاثين (33) يوما²، من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960م، وبعد أن استمع المجلس للتقارير المتعلقة بنشاط "ح.م.ج.ج" انصرف إلى بحث الوضعية العسكرية واتخاذ مقررات تتعلق بالخطط العسكرية وبتنظيم طاقة "ج.ت. و" وتعزيزها، كما درس وضعية الشعب وكذلك السياسة التي تتبعها الحكومة

¹ - **C.A.O.M**, Aix en Provence, Boite, 81F/347, « discours prononcé par le général De Gaulle à Constantine », le 03/10/1958. Et aussi Boite, 81F/27, « Conférence de Presse Tenu par le général De Gaulle à Matignon », le 23/10/1958.

² - كل دورات المجلس بعد الدورة الثانية انعقدت في طرابلس الليبية، كان التبرير الرسمي لذلك الاختيار توفر الشروط الأمنية الملائمة في ليبيا، وهناك أيضا في تعبير القيادة عن استقلالها بالنسبة للحكومتين التونسية والمصرية، كذلك بالنسبة للسرية والتكتم، كانت ليبيا أبعد عن الأضواء الصحافية من القاهرة وتونس.

الفرنسية لكبت الثورة، واتخذ تدابير في الميدان التنظيمي لتقوية الكفاح وجعله أكثر شدة وصرامة¹.

وقد أبرزت الدورة الاختلاف العميق بين القيادات حول طرق تسيير الثورة، وشدة الخلاف فيما يتعلق بمشاكل التنظيم وبالقضايا ذات الطابع العسكري والتنظيمي².

وبالنظر لسير الأشغال فإنّ المساومات والمزايدات الكلامية والاتهامات المتبادلة والانتقادات في صورة التجريح، والإدانة ومقاطعة البعض للاجتماعات، تلك هي سمات الجو الذي ساد تلك الدورة طيلة ثلاثة وثلاثين (33) يوما، لم تحظ القضايا السياسية باهتمام كبير من المجلس الذي سارع إلى المصادقة على مشروع البرنامج والقوانين الأساسية من دون صعوبة ولا مناقشة معمّقة، ثم خصّص القسم الأكبر من وقته لمعالجة المشاكل العسكرية وتعيين القادة الجدد³.

وقد أكدت مناقشات المجلس العنصر الجديد في توازن القوى الذي ظهر في اجتماع العقداء العشرة، وهو بداية تراجع دور الباءات الثلاث⁴ بكامله، حسب فرحات عباس كانت الدورة الثالثة للمجلس الوطني من بيت الأساس عبارة عن محاكمة لكريم بلقاسم خاصة وبوصوف وبن طوبال من قبل العسكريين⁵، وبعد أيام من بداية الأشغال بات واضحا أنّ سلطة الثلاثي لم تعد مطلقة كما كانت، تجلّى ذلك في رفض اقتراحاتهم المتعلقة بإنشاء القيادة الجديدة حيث تمثّل مشروع الثلاثي بالنسبة

¹- جريدة المجاهد، 25 جانفي 1960 ص 08. أيضا لحسن أزغدي، المرجع السابق، ص 198.

²- علي كافي، المصدر السابق، ص 257. حميد عبد القادر، عبان رمضان ...، المرجع السابق، ص 227.

³- صالح بلحاج، تطورات حرب...، المرجع السابق، ص 472.

⁴- يقصد بهم كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف والأخضر بن طبال.

⁵- صالح بلحاج، تطورات حرب...، المرجع السابق، ص 473، وأيضا:

للقيادة الجديدة هو إلغاء "ح.م.ج.ج"، والعودة إلى هيئة مصغرة شبيهة بلجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام، كان كريم بلقاسم حريصا على أن يكون رئيسا لها، بينما كان كل من بوصوف وبن طوبال عازمين على الحيلولة دون ذلك، وقد حاول الثلاثة منذ بداية الدورة فرض هذه الصيغة على المجلس، لكن من دون تردد تكونت أغلبية واسعة معارضة للصيغة التي اقترحها الثلاثي، ثم تواصلت الانتقادات ضدّهم فاضطروا للتخلي عن مشروعهم¹.

2.4.2-القرارات والتداعيات:

بعد الانتهاء من مناقشة التقارير وإخفاق الصيغة التي حاول الثلاثي فرضها بقي للمجلس أن يعالج المشاكل العسكرية ويعين حكومة جديدة ويحدد استراتيجيته للمرحلة المقبلة، لأجل ذلك تشكلت عدة لجان كان عليها أن تستمع لكل أعضاء المجلس لتسجيل آرائهم فيما يتعلق بتشكيل الحكومة²، كان واضحا أنّ الرهان الأساسي في الدورة هو تعيين القيادة الجديدة والفصل في مسألة الرقابة على الجيش، واتخذ المجلس في نهاية الأشغال قرارات هامة، حيث:

1-تمت المصادقة على مشروع البرنامج الذي أعدته اللجنة التحضيرية بسرعة، وعلى القوانين الأساسية للجبهة والمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية، وقد كانت السمة البارزة في البناء التأسيسي الذي سنته الدورة هي الخلط التام بين

¹ - كان وزير القوات المسلحة كريم بلقاسم هو الذي تلقى أكبر عدد من الأسئلة والانتقادات طيلة ثلاثة أيام متتالية، وساهم تقرير مسعود الشريف المسؤول عن المالية في كتيبة التنسيق والتنفيذ الثانية ووزير للتسلح والتموين في الحكومة المؤقتة في ضرب مصادقية الثلاثي، كما شجع المعارضين لهم على الاستمرار في مهاجمتهم.

² - شكلت لهذا الغرض ثلاث لجان للقضايا العسكرية والسياسية والديبلوماسية ولجنة رابعة سميت "اللجنة الاستشارية"، كان عليها تدوين آراء أعضاء المجلس فيما يخص تكوين الحكومة.

السلطات، فالسلطة السياسية -الجبهة-ممتزجة بالسلطة العسكرية -جيش التحرير- من ناحية ومختلطة بجهاز الدولة من ناحية أخرى¹.

2-تأسيس حكومة مؤقتة جديدة برئاسة فرحات عباس للمرة الثانية وتعيين أعضاء المجلس الوطني الجديد².

3- قرّر المجلس إنشاء هيئة القيادة للأركان وإلغاء وزارة القوات المسلحة وتعويضها بلجنة وزارية للحرب³ تتكون من كريم بلقاسم، بوصوفين طبال، أما هيئة الأركان فأسندت مهمة قيادتها للعقيد هواري بومدين⁴، وتتكون من علي منجلي⁵ وقياد

¹-صالح بلحاج، تطورات حرب...، المرجع السابق، ص 477.

²-Gilbert Meynier, Histoire intérieure..., OP.cit, P362. (حول هذه التشكيلة أنظر الملحق 22)

³-**C.A.O.M, G.G.A**, 7G/1287, « Mémento de l'organisation extérieure du FLN », Aout 1960, Composition du GPRA, au 19-01-1960.

⁴-هواري بومدين: هو رئيس هيئة الأركان العسكرية لجيش التحرير الوطني، اسمه الحقيقي محمد بوخروبة، من مواليد 23 أوت 1932م بالقرب من قالمة، بعد متابعته للدراسة الابتدائية تنقل لقسنطينة والتحق بمدرسة الكتانية، ثم درس بالزيتونة في تونس، ثم بالأزهر في مصر، انضم لحزب الشعب ثم لح.إ.ح.د بعد الحرب العالمية الثانية، تبوأ عدة مناصب عسكرية خلال الثورة، بعد الإستقلال عين وزيرا للدفاع في أول حكومة للجزائر المستقلة، تزعم الإنقلاب ضد الرئيس بن بلة في 19 جوان 1965م، حكم الجزائر من 1965 إلى سنة 1978، توفي بتاريخ 27 ديسمبر 1978م. أنظر: Cheurfi, opcit, pp 88-89.

⁵-علي منجلي: ولد في 7 ديسمبر 1922 بعزابة (سكيكدة)، درس بمسقط رأسه، انضم مبكرا لحزب الشعب ثم "ح.إ.ح.د"، شارك في مظاهرات ماي 1945م واعتقل حينها بسجن سكيكدة ثم الكدية ثم لامبيز، أفرج عنه في 1946م، انتدب كمستشار بلدي ل"ح.إ.ح.د" خلال 1947-1952، انضم ل"ج.ت.و" في 1955م، شارك في هجومات 20 أوت 1955، بعد الصومام عين كعضو في الولاية الثانية ثم مسؤولا عن المنطقة الثالثة للولاية الثانية، قاد عدة معارك، في 1957 أسندت له مهمة قيادة الحدود الشرقية، وخلال 1958 عين عضوا في قيادة هيئة الأركان لجيش التحرير، في 1960 عين نائبا لقائد الأركان العامة، شارك في المرحلة الأولى من مفاوضات إيفيان. راجع: م.و.د.ب.ح.و. و.ث.أ. نوفمبر 1954م، موسوعة أعلام...، المرجع السابق، ص 285-286.

أحمد¹ ورابح زراري المدعو عز الدين²، وشرعت الهيئة في ممارسة مهامها ابتداءً من 23 فيفري 1960³، وكان الاعتقاد عند تشكيل هذه الهيئة هو توحيد جيش التحرير الوطني وجعله يناضل تحت قيادة موحدة، وبالتالي سيصبح أكثر انسجاماً وفعالية من ذي قبل سواء في الداخل أو في الخارج.

3- قرّر المجلس في نفس الدورة عودة ضباط جيش التحرير الوطني إلى داخل الوطن، معنى ذلك أنّ قيادة الأركان يجب أن تغادر الأراضي التونسية، إذ كانت تريد الإشراف الفعلي على سائر الولايات، وتنفيذاً لقرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية أصدرت "ح.م.ج.ج" أمراً صارماً يقضي بأن يكون يوم 31 مارس 1961 هو آخر أجل لاجتياز الحدود الشرقية الغربية، وعلى الرغم من امتثال بعض الضباط السامين لأوامر "ح.م.ج.ج"، فإنّ قيادة الأركان قد رفضت الدخول إلى أرض الوطن خوفاً من خط شال، ومن رد فعل الولايات التي لم تكن مستعدة

¹-قايد أحمد: ولد بتقادم بتيارت، نشأ في بيئة دينية، ألحقه أبوه بالمدرسة النظامية إلى جانب دراسته في الكتاتيب،تحصل على إجازة مدرس،جند في الجيش الفرنسي وشارك في الحرب العالمية الثانية بالنمسا وألمانيا،انتخب رئيس بلدية تيارت سنة 1951،التحق بالثورة سنة 1956م،عمل رفقة العقيد لطفي على تنظيم المنطقة الثامنة من الولاية الخامسة،في 1956 أصبح عضواً في قيادة في المجلس الوطني للثورة، شارك في مؤتمر طرابلس،توفي بتاريخ 05 مارس 1978 بالرباط. أنظر: موسوعة أعلام الجزائر، المرجع السابق، ص 285-286.

²- رابح زراري: من مواليد 08 أوت 1934م ببجاية،استقر في عنابة قبل الحرب العالمية الثانية،عاد للعاصمة في سنة 1951م واشتغل كلحام في الحراش، ثم التحق بالثورة في مارس 1955م في الولاية الرابعة،قائد فرقة علي خوجة 1957-1958 ثم رائداً عسكرياً للولاية الرابعة، وعضو بالمجلس.و.ث.ج 1959-1962وهيئة الأركان للمنطقة المستقلة للعاصمة من فيفري إلى جويلية 1962م، بعد الإستقلال انسحب من الحياة السياسية. Cheurfi, opcit, pp49-50.

³ بوحوش عمار، المرجع السابق، ص 494. وأيضاً: جريدة المجاهد، 25 جانفي 1960، ص 8-9. وكذلك: سعد دحلب، المصدر السابق، ص ص 109-111. وأيضاً: صالح بلحاج، تطورات حرب...، المرجع السابق، ص 478-479. وكذلك حميد عبد القادر، عبان رمضان...، المرجع السابق، ص 228 - 229.

للانضواء تحت قيادة موحدة، فعدم استجابة قيادة الأركان للأمر الصادر عن "ح.م.ج.ج" قد جعل القيادة المذكورة تخرج عن الطاعة، وتتحول بالتدرج إلى معارض سياسي، يمتلك قوة رادعة ويبحث عن شخصية بارزة يحتمي بها من أجل الإستيلاء على السلطة¹.

لذلك فتعد الدورة الثالثة للمجلس الوطني منعطفا حاسما في تطور موازين القوى داخل القيادة الثورية للقيادة الجزائرية، إذ كانت الدورة عبارة عن محاكمة للباءات الثلاث محاكمة من قبل العسكريين الجدد، الذين أنهوا نفوذ هؤلاء الذي دام من أوت 1957 إلى خريف 1959، وقد أُدغ الباءات الثلاث من حيث لم يتوقعوا، فهم من اقترحوا فكرة الاحتكام إلى العسكريين في أزمة كانوا هم من المتسببين فيها، كما أسفرت الدورة عن بروز جيل جديد من الضباط العسكريين تَوَطَّرهم هيئة الأركان العامة بقيادة هواري بومدين اللذين سعوا للتموقع جيدا في سباق الصراع على الأهلية القيادية في الثورة التحريرية.

5.2- أزمة الولاية الرابعة - قضية سي صالح:-

كانت استراتيجية ديغول² تهدف إلى اختبار مدى تلاحم صفوف جيش التحرير الوطني وصلابة والتزام قيادته، وفصل الداخل عن الخارج سعيا على فصل الشعب عنه، واطهاره بأن ليس له سلطة حقيقية على الداخل وتقسيم وحدته، وذلك بإثارة

¹-ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي .. المرجع السابق، ص 95. وأيضا: محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 176-177.

²- استهل الجنرال ديغول استراتيجيته العسكرية بإقالة الضباط السامين برتبة جنرال وإجراء حركة تنقل واسعة لجماعة 13 ماي الانقلابية بقيادة الجنرال "إيلي" الذي عين رئيسا لهيئة أركان الحرب العامة وقام بحل لجنة السلامة العامة لإبعاد الجيش عن السياسة، كما عين الجنرال شال وكلفه للقيام بعملية عسكرية ضخمة في الجزائر للقضاء على الثورة الجزائرية. للمزيد من التفصيل راجع شارل ديغول، مذكرات أهل، تر: سحنوني فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص73 وما يليها.

الفتنة بين قياداته بهدف تفكيك الجبهة العسكرية للثورة داخليا وبث الشك بين قادات الولايات.¹

ذهب الجنرال ديغول في استراتيجيته هذه إلى محاولة خنق الثورة داخليا وخارجيا،² عن طريق مشروع قسنطينة³، والدعوة إلى لما أسماه "بسلم الشجعان"⁴، وعملا بذلك وجه نداء إلى قادة ولايات الثورة في الداخل للاتصال بقيادة الجيش الفرنسي محليا، زاعما أنهم سيستقبلون استقبال الابطال ويعاملون معاملة الشرفاء، وبالفعل تلقت عدت ولايات رسائل من فرنسا⁵.

رغم أنّ أغلب الولايات كان ردها حازما على غرار الولاية الثانية، إلاّ أنّه هناك من لبي ذلك النداء، ومنهم قادة الولاية الرابعة الذين التقوا الجنرال ديغول في قصر الإليزي تزامنا مع المفاوضات السرية التي أجرتها الحكومة الجزائرية المؤقتة في مولان، مما جعل الجنرال ديغول يأمر مندوبيه بقطع الاتصالات السرية ظنا منه

¹ - علي كافي، المصدر السابق، ص 245-246.

² - أنظر في ذلك التقرير الفرنسي في الملحق رقم 21 حول وضع الثورة بعد استشهاد العقيد عميروش وسي الحواس.

³ - للاطلاع على تفاصيل مشروع قسنطينة أنظر:

C.A.O.M, Aix en Provence, Boite 81F/347 « discours prononcé par le général de gaule à Constantine », le 3-10-1958.

⁴ - يمكن الاطلاع على النص كاملا في:

C.A.O.M, Aix en Provence, Boite 81F/27, « la paix des braves ».

⁵ - يذكر علي كافي في مذكراته أنّ هذه الرسائل كانت من توقيع الجنرال "إيلي" وقد تلقت الولاية الثانية هذه الرسالة وردت على الفرنسيين ردا حازما وواضحا بأنّ المفاوضات تتم مع السياسيين في إشارة منه للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. ينظر: علي كافي، المصدر السابق، ص 246.

أنه اصطاد سمكة¹.

ففي شهر ماي سنة 1960 كثف الجنرال ديغول من مجهوداته الرامية لإنهاء الحرب، وبدا يتحرك في اتجاه جديد يدخل في إطار تطبيق سياسة تقرير المصير في الجزائر، وإجراء الاتصالات السرية والعلنية مع الثوار الجزائريين دون الحكومة المؤقتة، وفي 02 جوان من نفس السنة حاول تفجير الثورة من الداخل، وذلك بإجراء اتصالات مع قادة الولاية الرابعة،² وهذا ما عرف في أدبيات الثورة الجزائرية قضية الولاية الرابعة³، ويقال لها أيضا "بقضية سي صالح زعموم"⁴،

¹ - أرسلت الحكومة المؤقتة يوم 20 جوان 1960 وفدا إلى مدينة مولان يضم محمد بن الصديق بن يحيى، وأحمد بومنجل للشروع في محادثات مع الطرف الفرنسي، انتهى اللقاء يوم 29 جوان بالإخفاق التام، بسبب إصرار الطرف الفرنسي على أن هذه التسوية يجب أن تكون وفق مشروع سلم الشجعان، وهو ما رفضه الطرف الجزائري، وأكد على الشروط السياسية والعسكرية لوقف إطلاق النار. أنظر سعد دحلب، المصدر السابق، ص 117-118. وأيضا حميد عبد القادر، عيان رمضان...، المرجع السابق، ص 233-234.

² - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 443.

³ - من الكتاب والمؤرخين الذين تناولوا القضية بتوسع نذكر :

لخضر بورقعة، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 45-74.

- محمد تقيّة، المصدر السابق، ص 544-566.

- Bernard Tricot, Les Sentiers de la paix, Algérie 1958-1962, Plan, Paris, 1972, P P173-195.

- Yves Corriere, La guerre d'Algérie, le feu du désespoir, éd Fayard, Paris, 1971, P P86-103.

⁴ - محمد زعموم: هو قائد الولاية الرابعة بعد استشهاد سي أمحمد بوقرة، ويعد من الفاعلين في اللقاء الذي جرى بين ديغول وقادة الولاية الرابعة، للتوسع أكثر ينظر: صالح بلحاج، "قضية قادة الولاية الرابعة"، مجلة المصادر، ع18، السداسي الثاني، 2008، ص 155. وأيضا: Achour Chourfi, Op.cit, P P361-362.

كما أعطي لهذه القضية اسم "تلسيت"¹.

كانت هذه القضية بنت الظروف التي أنجبتها، وقد جاءت حاملة لدلالات سياسية عن الوضع العام للثورة بالداخل في فترة وقوعها، وعن نظرة الرئيس الفرنسي الجنرال ديغول وقتئذ لمسألة التفاوض².

فطيلة الفترة الممتدة من شهر ماي إلى شهر ديسمبر من عام 1959 لم يكن للولاية الرابعة قائد عسكري رسمي كما كانت القاعدة في بقية الولايات³.

فمنذ استشهاد العقيد سي محمد بوقرة أضحت الولاية تدار بقيادة ثنائية⁴، في ظل ظروف عصيبة نتجت عن شغور مجلس قيادة الولاية من إدارته لا سيما بعد خروج عمر أوصديق والرائد عزالدين إلى الخارج، في الوقت الذي اشتد الحصار على الثورة وتكثفت عمليات الجيش الفرنسي الكبيرة والمركزة، لاسيما عملية "كوروا" التي شنّها الجنرال شال على الولاية الرابعة⁵.

ولم يأت أي قرار من قيادة الخارج لإسناد المهام السياسية والعسكرية لواحد من الرائدتين محمد زعموم، وسي محمد بونعام، عندها حاولت القيادة المؤقتة للولاية سد الفراغ وتجاوز هذا الوضع العصيب، حيث أمر محمد زعموم بعقد اجتماع للولاية يوم

¹ - Claude Paillat, « L'étonnante affaire de Si Salah », Revue Historia, N°424 Bis, 1982, P50.

² - صالح بلحاج، "قضية قادة...، المرجع السابق، ص155.

³ - نفسه.

⁴ - أورد سي لخضر بورقعة في مذكراته -شاهد على اغتيال الثورة- أنّ العقيد سي محمد بوقرة استشهد يوم 05 ماي 1959 بجنوب المدينة، فأصبح محمد زعموم المدعو سي صالح أليا قائدا رسميا للولاية الرابعة. للتفصيل أكثر راجع: لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص46. وأيضا: محمد تقيّة، المصدر السابق، ص544.

⁵ - لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص46-47.

14 جانفي 1960 في منطقة "روايح"¹، حيث تم توسيع الحضور والمشاركة فيه للنقباء والمسؤولين السياسيين والعسكريين للمناطق، وقد تميز الاجتماع بحذر وحيطة شديدين تم خلاله تقييم المرحلة الصعبة التي شهدتها الولاية منذ استشهد العقيد سي محمد بوقرة والغموض الكبير الذي أحاط اختفائه، وكان يلقي بظلاله على الأجواء السياسية، مما حدى بالمسؤولين إلى التعامل مع القضية بحذر، وكأنهم تأثروا بالإشاعات التي كانت تروجها المخابرات الفرنسية²، التي مفادها أنّ لجيش التحرير ضلع في الغموض الذي لف استشهد العقيد سي محمد بوقرة، وكذا ملابسات اغتيال النائب الأول للعقيد سي الحواس الطيب الجغلاي في الولاية السادسة³.

كما تناول الاجتماع نتائج العمليات العسكرية التي شنّها الجيش الفرنسي على الولاية، وعقب النقاش الجاد والمسؤول تقرر:

1- إعادة تشكيل مجلس قيادة الولاية الرابعة، ويضم: محمد زعموم قائدا عسكريا وسياسيا للولاية، ومحمد بونعامه نائبا له، فيما عين الرائد عبد الحليم محافظا سياسيا، والرائد سي لخضر بوشمع⁴ مسؤول الاستخبارات والاتصال، ونشير إلى أنّ هذين الأخيرين كان لهما دورا مركزيا في تحظير اللقاء الذي جمع قادة الولاية الرابعة مع ديغول في قصر الإليزيه⁵.

¹ - تقع شمال غرب بوغار بالمدينة.

² - محمد تقيّة، المصدر السابق، ص 544.

³ - نفسه، ص ص 545-547.

⁴ - لخضر بوشمع: ينتمي على أسرة من أعيان شرشال، موظف قديم في مصلحة البريد، وهو متقف لجنة الولاية، من المقربين للعقيد سي أمحمد بوقرة، كان سياسيا متميزا يعد مهد مهندس ما سمي بقضية "سي صالح". ينظر:

Gilbert Meynier : Histoire intérieure du FLN..., Op.cit, p425.

⁵ - لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 47.

2-ضم المنطقة الخامسة إلى الولاية الرابعة بعدما كانت تابعة للولاية السادسة.¹

1.5.2-تحضير اللقاء:

نبتت فكرة الاتصال المنفرد والاتفاق على وقف إطلاق النار مع أحد قادة الولاية الرابعة الذي يعد مهندس العملية، وهو الرائد "سي لخضر بوشمع"، حيث أن واقع الولاية والثورة في الداخل دفعاه للتفكير في قبول مشروع "سلم الشجعان"، فضعف التعبئة العسكرية في الداخل ومحدودية الإمكانيات اللازمة لمواصلة القتال وإجراءات ديغول ووعوده بتقرير المصير، أفنعه بالسعي لإقناع الرفاق بقبول المشروع كحل مشرف لإنهاء الحرب وإيقاف القتال²، وقد تمكن "سي لخضر" من إقناع "الرائد عبد الحليم" واتفقا على توسيع الأمر ليشمل بقية قادة المناطق الأخرى لتأييد هذا المسعى³، حيث تمت الاتصالات الأولى المباشرة بين قادة الولاية الرابعة وبعض المسؤولين الفرنسيين في مدينة المدية⁴، أين وصلت أنباء هذا الاجتماع على الجنرال ديغول الذي تحمس للمبادرة، فكلف مستشار الإليزيه "برنار تريكو" بمتابعة القضية رفقة العقيد "ماتون" من الديوان العسكري لرئيس الحكومة الفرنسية آنذاك⁵.

جرى أول لقاء في عمالة المدية في 20 مارس 1960 بحضور " لخضر بوشمع" والرائدين "عبد اللطيف" و"عبد الحليم" من الطرف الجزائري وبرنار تريكو و"ماتون" من الطرف الفرنسي، وبعد ثلاثة أيام جرى لقاء ثان لنفس الغرض وهو

¹ - نجم عن هذا التغيير اغتيال قائد الولاية السادسة الطيب الجغالي وضباط آخرون.

² - صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010، ص152.

³ - أشار لخضر بورقعة في مذكراته لرواية مختلفة في مسألة فكرة اللقاء مع ديغول. للاطلاع على تفاصيل الرواية ينظر: لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص48-49.

⁴ - كانت الاتصالات الأولى بوساطة قاض جزائري وهو مزيغي قدور الذي تكفل بإبلاغ السلطات العسكرية الفرنسية عن المشروع.

⁵ - Bernard Tricot, Op.cit, P 168.

التباحث لأجل التوصل لوقف إطلاق النار في إطار سلم الشجعان الذي دعا إليه ديغول في أكتوبر 1958، وبقي متمسكا به لحل المسألة الجزائرية¹.

انضم قائد الولاية "محمد زعموم" لهذا المسعى-رغم تردده في بداية الأمر-²، وتذكر بعض المصادر الأجنبية أن "سي محمد بونعامة" كان أقل القادة تحمسا للمشروع المقترح، فقد بدى مرتابا من مبادرة رفاقه الفردية، رغم التحاقه بهم ومقابلته الجنرال ديغول في قصر الإليزيه، ويفهم من رسالته التي أرسلها للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أنه اشترك في الرحلة ليعرف مضمون اللقاء فحسب، وما يؤكد هذا الطرح هو التحاقه متأخرا بجماعته التي قررت الانتقال إلى باريس³.

حيث أعدت ترتيبات اللقاء فكان آخر مراحلها لقاء 2 جوان 1960 الذي تقرر فيه سفر قائد الولاية الرابعة رفقة بعض قيادات الولاية لمقابلة الرئيس ديغول، ففي يوم 9 جوان استقبل العقيد "جاكان" ضابط المخابرات وفد الولاية، واصطحبهم لملاقة "برنار تريكو" والعقيد "ماتون" أين تم نقلهم بمروحيات إلى مطار الدار البيضاء العسكري، ومنه على متن طائرة عسكرية لفرنسا، ليكون اللقاء يوم 10 جوان⁴.

استقبل الجنرال ديغول قادة الولاية الرابعة وحاورهم حول مشروعه لإنهاء الحرب بالجزائر، كما اشترط عليهم التعجيل في إقناع الولايات الأخرى وضمها للمشروع، دون إشراك الحكومة المؤقتة في هذه المبادرة، وقد تم الاتفاق على مواصلة

¹ -Yves Courrière, le feu du désespoir... Op.cit, P P 91-110.

²-Ibid.

³ -Bernard Tricot, Op.cit, P173.

⁴ - صالح بلحاج، تاريخ الثورة...، المرجع السابق، ص153.

الاتصالات بين الطرفين بعد إخطار مسؤولي بقية الولايات بالمشروع¹.

عاد الوفد الجزائري من فرنسا يوم 11 جوان وقد تحدد لقاء ثان بعد أسبوع لضبط الترتيبات اللازمة لوقف القتال الجزئي حتى يتسنى لقادة الولاية الرابعة الاتصال بالولايات الأخرى، وتجسيدا لذلك التقى ممثلو الطرفين في لقاء ثان في يوم 18 جوان، أعرب خلاله العقيد "محمد زعموم" أنه ورفاقه في حاجة للتنقل للولاية الثالثة لطرح المشروع²، وفعلا تم ذلك يوم 21 من نفس الشهر، أين تم اللقاء مع قائد الولاية الثالثة "أمحمد أولحاج"، وخلال تواجد الوفد بالولاية الثالثة وقع الانقلاب الذي غير مجرى الأحداث، فدون سابق إنذار ظهر تغير مفاجئ لنائب قائد الولاية "سي محمد بونعام" الذي غير موقفه في ظروف اختلفت المصادر بشأنها³.

ومهما كانت الأسباب والحيثيات الحقيقية لهذا التحول فإن بعض المصادر تشير إلى حيلة نفذها "سي لخضر بورقعة"⁴، حيث صدر أمر بالقبض على المشاركين والمتستريين على العملية، ونفذ في حقهم حكم الإعدام بتهمة المشاركة في الخيانة⁵ باستثناء العقيد "محمد زعموم" الذي تقرر نقله إلى تونس لمحاكمته من قبل الحكومة المؤقتة⁶.

¹ - عبد الرحمان كريمي، ومنهم من ينتظر، مذكرات النقيب سي مراد، حنفي، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2005، ص131.

² - صالح بلحاج، تاريخ الثورة...، المرجع السابق، ص154.

³ - نفسه، ص153.

⁴ - محمد تقيّة، المصدر السابق، ص561.

⁵ - محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر...، ج2، المرجع السابق، ص149.

⁶ - إن إيفاد قائد الولاية الرابعة محمد زعموم إلى تونس لمحاكمته من قبل الحكومة المؤقتة كان بأمر من رئيسها فرحات عباس، وتجلّى ذلك من نص الرسالة التي أرسلها إلى سي محمد بونعام. لمزيد من التفاصيل أنظر رضا مالك، المصدر السابق، ص93.

ظل "محمد زعموم"-المرتقب مثوله للمحاكمة بتونس-تحت الرقابة بعد القبض عليه وتحتيته من على قيادة الولاية الرابعة لغاية شهر جوان 1961، وخلال عملية نقله إلى تونس¹ عبورا بالولاية الثالثة وقع في كمين نصبه الجيش الفرنسي، فاستشهد يوم 20 جويلية 1961²، أي حوالي أسبوعين فقط قبل استشهد نائب "محمد بونعامه"³.

2.5.2-خلفيات اللقاء:

يظهر أن المبادرة الفردية لعناصر الولاية الرابعة لم تكن حدثا اعتباطيا عابرا، وإنما وليدة مجموعة من الأسباب المتداخلة والمعقدة، ونتيجة لنتائج أحداث ذات تأثير مؤكد أثر بعضها على بعض وتضافرت، فشكلت وضعا سمح لميلاد المشروع في أذهان قادة الولاية الرابعة، ومن هذه الأسباب:

1-تأثير الظروف الداخلية والخارجية على الوضع في الولاية الرابعة، وقد تمثل ذلك أساسا في خروج لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج بعد إضراب 1957، وانقطاع الاتصال بين الولاية الرابعة والقيادة في الخارج، ووجود شكوك حول نواياهم خاصة بعد اغتيال عبان رمضان وعدم دخول جيش التحرير المتواجد على الحدود، رغم ما

¹- كلفت الحكومة المؤقتة العقيد سي محند أولحاج بمرافقة محمد زعموم إلى تونس، وبحكم العلاقة الوثيقة بينهما قام سي محند أولحاج بفك قيود رفيقه العقيد سي صالح، وأقنعه بالامتثال لقرارات الحكومة المؤقتة، والمثول أمامها، وقبول حكمها وقرارها. أنظر إلى صالح بلحاج، "قضية قادة...", المرجع السابق، ص163-164.

²- أورد رضا مالك أن سي صالح سقط شهيدا والسلاح بيده في اشتباك مع الجيش الفرنسي في ناحية "مايو" أو "مشدالة" في نواحي البويرة، أما العربي الزبيري فيشير إلى رواية مختلفة مفادها أنه بمجرد وصول سي صالح إلى مشارف مدينة الأخضرية اشتبك ومن معه من المجاهدين مع دورية للجيش الفرنسي بتاريخ 8 جويلية 1961. أنظر رضا مالك، المصدر السابق، ص94.

³- محمد تقيّة، المصدر السابق، ص563.

نص عليه اجتماع العقداء في ديسمبر 1958¹.

إضافة إلى كل هذا فقد ترسخت قناعة لدى قيادات الداخل وبالأخص قادة الولاية الرابعة، على أنّ قيادة الخارج تعيش في ظروف ميسورة، وأنها ليست على عجلة من أمرها لإحلال السلام، ناهيك عن عجزها في إنقاذ الوضع الذي آلت إليه الولاية نتيجة نقص السلاح والذخيرة وتدني معنويات المجاهدين بها، فالوضع يزداد سوءا يوما بعد يوم بسبب غلق الحدود وتقوية الحصار المضروب على الجبال في الداخل²، وكذا الواقع الذي تعيشه الولايات حيث العزلة الخائفة وتدهور الوضع العسكري والتناقص المخيف للأسلحة والرجال، كل هذه المعطيات ولدت شعورا باليأس والمرارة والخيبة لدى مجاهدي الداخل³.

لخص القيادي علي كافي هذا الوضع في مذكراته بالعبارات التالية: "القطيعة شبه تامة بين الداخل والخارج، لا جواب على برقيات النجدة من جميع قيادات الولايات، الجنود مجمدون على الحدود، الأسلحة المتطورة المشتريات والمهداة من الخارج مكدسة، أموال الثورة تستعملها البنوك الأجنبية في حين جيش التحرير يعاني من قلة الأسلحة والذخيرة والتموين والجنود والإطارات والأموال، والشعب يتآكله الحرمان... وكان المعنيون في لجنة التنسيق والتنفيذ أنداك يردون على برقيات قيادات

¹ -Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, **Le FLN : les documents et l'histoire 1954-1962**, Casbah éditions, Alger, 2004, P 563-564.

² - صالح بلحاج، "قضية قادة...", المرجع السابق، ص 164.

³ - نفسه، ص 165.

الداخل سلاحكم في أيدي عدوكم..."¹.

هذا الوضع العصيب سرعان ما أدخل الولاية الرابعة في عزلة تامة وشعرت بتخلي قيادة الخارج عنها²، كما دفعت خلاله ضريبة جسيمة تمثلت في استشهاد العقيد سي محمد بوقرة، والقاء القبض على الرائد "زيراري رابح" المدعو "الرائد عزالدين"³، مما دفع بقيادة الولاية الرابعة إلى الاتجاه لتسوية القضية الجزائرية بشكل انفرادي⁴.

وفي الوقت نفسه قامت المصالح الفرنسية بممارسة الحرب النفسية والعمل السيكولوجي بتسميم الولاية إعلاميا عن طريق تقليد اختامها ورسائلها⁵، كما اهتم بمراقبة الحالة الذهنية للسكان والجيش الفرنسي، وحاول بث وزرع الشكوك في صفوف المجاهدين عن طريق المراسلات المزيفة⁶ والأخبار الكاذبة والإشاعات المغرضة التي راح ضحيتها أحسن إطارات الثورة، فكثر الشكوك والإشاعات وأصبح

¹ - يتضح مما كتبه المناضل علي كافي أنه كان يقصد زمن خروج لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج بعد إضراب 8 أيام سنة 1957 إلى تأسيس الحكومة المؤقتة، وازداد الأمر سوءا وازدادت العزلة شدة والوضع تدهورا نتيجة العمليات العسكرية الواسعة والمركزة للجيش الفرنسي. أنظر: علي كافي، المصدر السابق، ص 137.

² - شهادة العقيد يوسف الخطيب، قضية الإليزيه، مجلة أول نوفمبر، ع 116-117، ماي-جوان 1990، ص 19.

³ - دحمان تواتي، منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر، 1961-1962، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 131.

⁴ - عبد الرحمان كريمي، المصدر السابق، ص 128-129.

⁵ - تواتي دحمان، المرجع السابق، ص 132.

⁶ - قام النقيب "هوو" Hoëux بارسال برقيات مزورة إلى قيادات الولاية الرابعة التي نتجت عنها خلافات حادة. أنظر:

Mhamed Yousfi, Les Otages de la liberté, Quelques Aspects de dessous de la guerre d'Algérie, Alger, 1993, P44.

كثير من الإطارات مشكوك في تواطؤهم مع السلطات الفرنسية¹، وهو ما أدى بقيادة الولاية الرابعة وعلى رأسهم سي محمد بوقرة لتشكيل لجنة تصفية طالت 486 جندي، وعرفت هذه الأزمة بمؤامرة الزرق².

والملاحظ أنّ الدعاية الفرنسية حققت بعض النتائج لأنّها كانت تستند جزئيا إلى الواقع التي كانت تعيشه ولايات الداخل ولاسيما الولاية الرابعة، الذي تحول مع مرور الوقت إلى اقتناع المناضلين بأنّ قيادة الخارج مقصرة ولا تبذل جهدا لمعالجة الوضع، ثم إنّ الخطاب المثبط للعزائم الذي كانت المخابرات الفرنسية تنشره وتسعى من خلاله لزرع الشقاق والبلبلة واستغلال كل الثغرات والأزمات بدى واضحا، لاسيما وأنّ دواعي الفرقة والتأزم كانت موجودة فعلا بعد حملة التطهير والتصفيات³.

ومن الدواعي التي ساعدت أيضا على قبول المبادرة الديغولية هو انعدام الرؤية الشاملة، فالتحليل السياسي للوضع العام من خلال رؤية قادة الولاية الرابعة كان سطحيا وضيقا، إذ اعتبر هؤلاء أنّ ميزان القوى لم يكن في صالحهم انطلاقا من كونهم هم من يمثلون المعادلة السياسية والعسكرية ككل، في حين أنّ الوضع العسكري للداخل لم يكن يمثل سوى عنصرا واحدا في المعادلة، فالأزمة لم تمس الثورة لوحدها، فالطرف الثاني الممثل في الدولة الفرنسية هي الأخرى شهدت فتنا وانشقاقات أثرت على استقرارها السياسي والعسكري⁴.

ويبقى في تقديرنا أنّ أهم الأسباب الواقعة وراء هذه القضية الشائكة هي غياب قيادة وطنية مستقرة في الداخل، فغياب التنسيق بين الولايات -الذي هو شأن

¹ - رضا مالك، المصدر السابق، ص 94.

² - صالح بلحاج، "قضية قادة..."، المرجع السابق، ص 156.

³ - نفسه، 157.

⁴ - رضا مالك، المصدر السابق، ص 94.

وصلاحية القيادة الوطنية- كان من شأنه أن يخفف العزلة الخانقة ويسهل اكتشاف مثل هذه المؤامرات المشاريع، وخنقها قبل انتشارها.

أما بالنسبة لدوافع الجنرال ديغول فكان القصد من وراءها هو ضرب الثورة ونزع سلاح المقاومة في الداخل بتشجيع وقف إطلاق النار المحلي قصد وضع الحكومة المؤقتة أمام الأمر الواقع، وإضعاف موقفها خلال المفاوضات وجربها لقبول مشروع سلم الشجعان، فكانت خطته أكثر خطورة لأنه أراد القيام بعملية مناورة أشمل وأخطر، واتضح ذلك في خطابه يوم 14 جوان 1960¹ حين وصف أعضاء من الحكومة المؤقتة بمسيرى التمرد في الخارج.

وفي هذا السياق أورد رضا مالك في مذكراته أن "برنار تريكو" اعترف بأن الطرف الفرنسي المفاوضات في "مولان" اشترط على ممثلي الوفد الجزائري أن يكون النقاش حول وقف إطلاق النار في ظل مشروع سلم الشجعان²، لذلك اعتبر الكثير من المؤرخين أنّ خطاب 14 جوان كان مناورة سياسية بأهداف عسكرية، ويؤكد هذا الجنرال "كريبان" قائلاً: "لا تخافوا ممن يمثلني في مولان، فهذه المفاوضات لن تكون إلا استسلاماً لجبهة التحرير الوطني".³

¹- لمزيد من التفصيل حول مضمون خطابه بتاريخ 14 جوان 1960 ينظر:

C.A.O.M, Aix-en-provence, FRCAOM/93/4359, Section « des affaires politiques, 23-09-1959 (radio télévisée du général De Gaulle prononcée le 14 Juin 1960).

²-Rida Malek, L'Algérie à Evian histoire des négociation Secrète 1956-1962, Edition Dahleb, Alger, 1995, p64.

³- محمد تقيّة، المصدر السابق، ص563.

3.5.2- نتائج اللقاء وأثاره على مستقبل الثورة:

خلفت قضية قادة الولاية الرابعة انعكاسات كبيرة مست مختلف الأطراف المرتبطة بالقضية.

إنّ الشروع في المفاوضات في تصور الجنرال ديغول لحل المسألة الجزائرية كان يقتضي تهيئة كل الظروف لإدارتها على أكمل وجه، وذلك عن طريق إضعاف دور الجيش في التأثير على القرارات السياسية الفرنسية المرتبطة بالقضية الجزائرية، وإبعاد سياسيي الحكومة المؤقتة عبر القيام بمبادرات فردية اتجاه ولايات الداخل، لكن تداعيات الأحداث جاءت عكس هذه النظرة، فقد زادت هوة الخلاف بين ديغول وجيشه، حيث حمل العسكريون ديغول مسؤولية فشل المبادرة مؤكدين عدم حرصه على نجاحها، وأكد ذلك في نظرهم توجهاته الرامية إلى التخلي عن الجزائر بالتعامل مع الحكومة المؤقتة التي دعاها أسبوع من بعد للتفاوض في "مولان"، مما زاد من تصاعد التوتر بين ديغول وجيشه¹.

3- الصراع بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهيئة الأركان العسكرية:

شهدت المرحلة الأخيرة والحاسمة من عمر الثورة التحريرية أكثر الصراعات حدة بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبين هيئة الأركان العامة لمدة قاربت السنتين، زادت من تجذر أزمة القيادة في الثورة وفتحت الباب على مصراعيه لفتنة صيف 1962 بين الإخوة الفرقاء.

فإلى أي مدى يمكن اعتبار هذا الشكل من الصراع امتدادا لسلسلة الصراعات التي كانت قائمة بين السياسيين والعسكريين منذ مؤتمر الصومام؟ وما تأثيره على مستقبل الثورة في مرحلتها الأخيرة وبعد استعادة السيادة الوطنية؟

¹ -Bernard Tricot, Op.cit, P177.

1.3- تأسيس هيئة الأركان العسكرية والخلاف مع اللجنة الوزارية للحرب:

اختتمت أشغال اجتماع المجلس الوطني للثورة في دورته الثالثة يوم 18 جانفي 1960، واتخذت قرارات هامة من جملتها ما تعلق بالنشاط العسكري للثورة، إذ تم حل وزارة القوات المسلحة وتعويضها باللجنة الوزارية للحرب وإنشاء هيئة الأركان العامة التي أوكل إليها القيام بمهام محددة، وضحتها تعليمة الحكومة¹ المؤقتة في هذا الشأن.

فإلى أي مدى استطاعت هذه الهيئة أن تؤدي الدور المنوط بها؟ وما علاقتها باللجنة الوزارية للحرب؟

1.1.3- تأسيس هيئة الأركان العسكرية:

تعد الإستراتيجية الجهنمية الفرنسية والمشاكل الناتجة عنها الدافع الأساسي لقيام القيادة بإصلاحات في هياكل الثورة وإيجاد إطار تنظيمي لمؤسسات الثورة خاصة العسكرية منها، وهذا لإعطاء دفع جدي للكفاح على الحدود (عمليات الإمداد والعبور) وأيضا للتنسيق وربط الاتصال بين قادة الداخل والخارج، وتجلى هذا كما سبق الذكر في تأسيس لجنة العمليات العسكرية لتحول فيما بعد إلى قيادة أركان غربية وشرقية، فكانت هذه الخطوة النواة الأولى لتأسيس هيئة الأركان العامة ، ففي جانفي 1960 تمت المصادقة على الوريثة الشرعية للجنة العمليات العسكرية²(الغربية والشرقية)، والممثلة لجيش التحرير الوطني على الحدود بقيادة

¹- أنظر الملحق رقم 26.

²- جمال بلفردى، هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني الجزائري على الحدود الشرقية والغربية 1958-1962،

رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 103.

العقيد هواري بومدين ويساعده قايد أحمد (الرائد سليمان)¹ عن غرب البلاد، والرائد علي منجلي عن الشرق والرائد رابح زراري عز الدين عن الوسط، أما عن الجنوب لم يعين لها ممثل لأن الولاية السادسة لم تكن ممثلة على مستوى جيش التحرير الوطني على الحدود².

لقد قامت الحكومة المؤقتة بوضع اللجنة الوزارية الحربية³، التي أسندت لها المسائل الحربية ومراقبة وتوجيه عمل هيئة الأركان العامة⁴ بموجب نشأتها في 18 جانفي 1960، وبداية عملها في 23 جانفي 1960، وعن خطة عمل الهيئة فتمثلت في إبقاء القاعدتين الغربية والشرقية كقواعد أساسية لجيش التحرير الوطني على الحدود، بحيث أعيد تنظيمه ضمن فيالق كبيرة، وتم استحداث كتائب الأسلحة الثقيلة دون الخروج عن الأسس التي وضعها مؤتمر الصومام سواء في الرتب أو التقسيمات، لأنّ من الأهداف الرئيسية لإنشاء هيئة الأركان العامة تنظيم وحدات الجيش على الحدود، وكذا تنسيق عمله على مستوى الولايات، إضافة إلى العمل

¹ -قايد أحمد: أحد مناضلي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، شغل منصب محافظ سياسي بالمنطقة الثامنة بالولاية الخامسة ثم نقيب سنة 1957 وفي سنة 1958 أصبح عضوا بمجلس الولاية الخامسة، ثم عضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى جانب بومدين في نفس السنة ليقود العمليات العسكرية للهيئة الغربية سنة 1960، وعضوا بهيئة الأركان العامة بغار الدماء ليشارك في إيغيان مع الوفد المفاوض ممثلا لهيئة الأركان العامة، وفي سنة 1962 يتم اعتقاله بالولاية الثامنة (شمال القسنطيني) إثر أزمة صيف 1962، وهو من الأعضاء البارزين في جماعة وجدة ثم تلمسان ضد جماعة تيزي وزو. ينظر:

Benjamin Stora, op, cit, P P 346- 347.

² - محمد العربي الزبير، تاريخ الجزائر ...، المرجع السابق، ص 194.

³ - سليمان الشيخ، المصدر السابق، ص 254.

⁴ - عبد القادر حميد، عبان رمضان...، المرجع السابق، ص ص 196 - 197.

على اجتياز الخطوط المكهربة والشائكة من أجل التدعيم والتموين والنقل من عدد الضحايا والأرواح التي تحصدها الأسلاك المكهربة¹.

ظلت هيئة الأركان بقيادتها تشرف على الولايات -احتفظت الولايات بنظامها المنبثق عن مؤتمر الصومام-، والقاعدتين -الغربية والشرقية- والذي يهمننا من ذكر التنظيم المعتمد في القاعدة الغربية بحيث قسمت إلى منطقتين جنوبية وشمالية، ويقودها رائد يساعده ثلاثة نقيب، والمنطقة تحتوي على فيلقين يقود الفيلق نقيب ويساعده ثلاثة نواب برتبة ملازم أول، ويضم الفيلق كتيبتين تتشكل كل كتيبة من أربع فصائل يقودها ملازم وثلاث نواب برتبة ملازم أول، أما الفصيلة فتحتوي على ثلاثة أفواج يقودها مساعد وثلاثة نواب برتبة رقيب، والفوج يتكون من 11 فرد يقوده رقيب ويتشكل الفوج من زمريتين كل زمرة تتكون من 5 أفراد يشرف عليها عريف أول، فهذا هو الهيكل التنظيمي لهيئة الأركان عامة والقاعدة الغربية بالخصوص².

كان لهيئة الأركان العامة مقرا بالحدود التونسية بغار الدماء وذلك بسبب قربها من هياكل الثورة داخل التراب التونسي، فمن أجل السير الحسن لهذه الهيئة تم إنشاء عدة مصالح وهي: مصلحة الاستعلامات، مصلحة العتاد والتسلح، مصلحة

¹ - على الرغم من الصراعات التي ميزت الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة إلا أنّ هذه الأخيرة بذلت جهدا كبيرا لتقوية القدرات العسكرية لوحدها المرابطة في تونس والمغرب، وتخفيض الضغط على جيش التحرير الوطني في الداخل، وهو ما اعترفت به التقارير السرية الفرنسية منها تقرير لجنة المالية والاقتصاد العام والتخطيط التابعة للمجلس الوطني الفرنسي المؤرخ يوم 13 مارس 1961 المتضمن تطور قوات جيش التحرير في الخارج. للتفصيل أكثر ينظر إلى:

C.A.O.M, Aix en Provence, Boite 81F/156 « compte rendu à Mr le président de la commission des finance sur la mission de contrôle budgétaire effectuée en l'Algérie, du 12 au 21 Février 1961, 13-03-1961.

² - جمال بلفردى، المرجع السابق، ص 105-107.

الاتصالات، مصلحة التموين، مصلحة التدريب، مصلحة الصحة ومصلحة المحاكم العسكرية¹.

ظلت هيئة الأركان كخطوة لتوحيد جهود جيش التحرير الوطني بين الداخل والجيش المتأخم على الحدود، ورأت نفسها الممثل الوحيد والشرعي والمسؤول عن الجيش خلافا لوزارة القوات المسلحة بحيث أدخلها ذلك في النصف الثاني من 1960 إلى المجال السياسي، وراحت تطالب بالقيام بأدوار سياسية، إذ يتجلى ذلك في الانتقادات المتعددة والتي ظلت توجهها إلى اللجنة الوزارية للحرب المتكونة من بوصوف، كريم بلقاسم، وبين طبال، فبعدها كان ذلك سرياً، انتقل إلى خلافات وصراع علني بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان، لتقوم هذه الأخيرة بتشديد اللهجة بمناسبة بدأ المفاوضات واتخذتها كذريعة لتفجير تناقضاتها مع الحكومة².

2.1.3 - الخلاف بين هيئة الأركان العامة مع اللجنة الوزارية للحرب:

تقرر في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في ديسمبر 1959 وجانفي 1960 تأسيس هيئة الأركان العامة، وحل وزارة القوات المسلحة وتعويضها بلجنة وزارية للحرب تتشكل من الباءات الثلاث، وقد شرعت هيئة الأركان في مباشرة مهامها ابتداء من 23 فبراير 1960 هادفة من وراء عملها توحيد جيش التحرير الوطني، وجعله أكثر فعالية وانسجاماً سواء في الداخل أو في الخارج³.

برزت بوادر الخلاف الأولى بين هيئة الأركان العامة واللجنة الوزارية للحرب مباشرة بعد دورة طرابلس 1959-1960، وكان الخلاف بين الهيئتين حول من تكون له

¹-MohammedTeguia, op, cit, PP 565- 568.

²- صالح بلحاج، أزمت جبهة ...، المرجع السابق، ص 57. وأيضاً:

Gilbert Meynier, Histoireinterieure du FLN ..., op.cit, P 362.

³-Gilbert Meynier, Histoireinterieure du FLN ..., op.cit, P 363.

صلاحيات الإشراف على الجيش في الداخل، أي أحقية السلطة على الولايات، واعتبرت اللجنة الوزارية للحرب أنها المرجعية من حيث المراقبة والتوجيه، بالنسبة لهيئة الأركان العامة التي من المفروض أن تكون تحت سلطة اللجنة الوزارية للحرب، حسب قرارات اجتماع طرابلس الثالث، لأن مسؤوليتها تتوقف على المناطق الحدودية فقط-جيش الحدود-¹.

أما هيئة الأركان فرأت غير ذلك وكشفت منذ البداية أنّ مرجعيتها هو المجلس الوطني للثورة الذي أوجدها، وكذا مدى تطبيقها للوائح المتفق عليها في الدورة الثالثة في المجلس، ومنها إدخال أموال الثورة إلى الداخل، وهيكله جيش التحرير ودعمه ماديا وبشرياً، وحسب بن يوسف بن خدة فإن اللجنة الوزارية للحرب لم تمارس هذه السلطة لانشغال أعضائها بمشاكل أخرى، فكان من الطبيعي أن تملأ هيئة الأركان الفراغ وتستغل هذه الوضعية لتدعيم مركزها، حيث تمكنت من هيكله قوة عسكرية نشيطة مكنتها من ضم جميع الولاية المتاخمة للحدود².

وقد تميز الوضع العسكري سنة 1960 بميزتين بارزتين، هما تراجع دور "ج.ت.و" في الداخل و تزايد قوة جيش الحدود الذي أصبح القوة المسلحة الأساسية للجبهة³، ففي مدة قصيرة استطاعت هيئة قيادة الأركان أن تقيم سلطة مركزية قوية بحيث أصبحت وحدات الجيش منضبطة ومطيعه للقيادة، وأصبح جيش الحدود قوامه

¹- صالح بلحاج، أزمت جبهة ..، المرجع السابق، ص 58.

²- نفسه.

³- عبر تقرير سري فرنسي عن القلق من تنامي القدرات العسكرية لقوات جيش التحرير المرابطة في تونس والمغرب قرب الحدود الجزائرية لا سيما مع ارتفاع عدد كتائبه وتزايد نشاطه على الحدود مع ليبيا وفي الصحراء. للتفصيل أكثر ينظر:

C.A.O.M., Aix en Provence, Boite 81F/154, n°75, Etat-major, Division des renseignements, «Activités de ALN en zone Frontalière », Paris, le 5-6-1961.

23 فيلقا يضاف إليها خمس كتائب ثقيلة¹، ومن هنا أصبح للثورة جيشان: جيش في الداخل هدفه المقدس محدد وهو حماية الثورة، وجيش في الحدود يسعى للوصول إلى السلطة².

وبعد تراجع دور الولايات، أصبح جيش الحدود القوة الضاربة الأولى لحرب التحرير، وقد وفرت الحواجز الحدودية في آن واحد الحجة والذريعة لعدم الدخول إلى الجزائر، بينما شهد هذا الجيش وفرة الأسلحة والمعدات³، وكذلك التأطير السياسي والإيديولوجي.

فقد تمكن العقيد بومدين من أن يعيد تنظيم الوحدات الحدودية في ظرف قصير، وتمكّن من القضاء على حالة الفوضى التي كانت سائدة بصرامته المعهودة، فاخفت الولاءات للجهوية والمحلية، وحلّ محلها نظام الجيوش المحلية القائم على مبادئ التدرج العسكري والطاعة والانضباط والولاء للمؤسسة لا للأشخاص، كما تخلت هيئة الأركان عن محاولات العبور التي كانت تسبب خسائر كبيرة في الأرواح، وقرّرت أن يكون دور جيش الحدود هو تكثيف الهجمات على الحدود لتجميد أكبر عدد ممكن من القوات الفرنسية هناك تخفيفا للضغط على الجبال⁴.

¹ - علي كافي، المصدر السابق، ص 258. وأيضاً:

Gilbert Meynier, Histoireinterieure du FLN ..., op.cit p 321.

² - علي كافي، المصدر السابق، ص 484.

³ - أشار تقرير رسمي فرنسي إلى خطورة أي دعم عسكري ومادي يمكن أن تقدمه دول المعسكر الشرقي الشيوعي إلى جيش الحدود من شأنه أن يغير طبيعة العمليات التي سيقوم بها جيش التحرير ضد القوات الفرنسية. للتفصيل أكثر ينظر:

C.A.O.M, Aix en Provence, Boite 81F/154, n°75, Etat-major, Division des renseignements, «Activités de ALN en zone Frontalière », Paris, le 5-6-1961.

⁴ - صالح بلحاج، تاريخ الثورة...، المرجع السابق، ص 484 - 485 .

ويذكر مصطفى هشماوي أنّ النجاحات السريعة التي حققتها هيئة الأركان العامة في مجال تنظيم وهيكله جيش التحرير على الحدود، قد جعل اللجنة الوزارية تسعى لتجسيم صلاحيات هيئة الأركان وتتباطأ في إمدادها باحتياجات الجيش، وفي هذا السياق عبر هوارى بومدين في أحد الاجتماعات في بدايات 1961 قائلاً بأنه لم يصله أي شيء من الحكومة، وإنه لما كلم وزير التسليح أجابه: " إنّ جنودك متعودون على السير حفاة وأنت تطلب لهم الجوارب"¹.

ضمن هذه الظروف والخلفيات نشبت خلافات معقدة على مستوى القمة حول صلاحيات سير الحرب بين اللجنة الوزارية وبين هيئة الأركان العامة، مكنت العقيد هوارى بومدين من سحب البساط من تحت أقدام اللجنة الوزارية، ثمّ سار منذ جانفي 1960 نحو سحب السلطة من الحكومة المؤقتة ومن فرحات عباس الذي لا يثق في اعتداله، في الوقت نفسه اتّضح أنّ الخلافات التي كانت موجودة بين أعضاء الحكومة المؤقتة قد عرقلت نشاطاتها السياسية والدبلوماسية والعسكرية، وتحوّلت في النهاية إلى صراع سياسي بين القادة العسكريين وبين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة للجيش².

2.3- الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العسكرية:

إنّ الحكومة المؤقتة - حديثة النشأة - عايشة العديد من الأزمات الداخليّة، ولعلّ أبرزها الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة للجيش (EMG) الذي دام لما بعد استعادة السيادة الوطنية سنة 1962م، وهو ما سنحاول أن نقف عنده في هذا العنوان .

¹-مصطفى هشماوي، جذور أول...، المصدر السابق، ص 189.

²-حميد عبد القادر، عبان رمضان...، المرجع السابق، ص 235.

1.2.3-أصول الخلاف وتطوره:

أما عن أسباب الصراع المعلنة فجوهرها الزعامة التي نشأت وتطورت في ظل الخلاف بشأن السلطة على الولايات الداخلية بين هيئة الأركان العامة واللجنة الوزارية للحرب، وبشأنزيادة قوات الجيش في الخارج، ناهيك عن مسألة المفاوضات، ثم تراكمت الخلافات بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة وصار احتمال الانفجار واردا ولم يبق لوقوعه سوى المبررات، ومن العوامل التي تحكمت في طبيعة هذا الصراع نجد:

1.1.2.3-مسألة السلطة على الولايات في الداخل:

حيث كانت هيئة الأركان العسكرية ترى أنّ الولايات تابعة لسلطتها وعلى اللجنة الوزارية للحرب أن تتعامل معها على هذا الأساس، أمّا اللّجنة الوزارية فكانت ترى غير ذلك، فهئية الأركان العسكرية في تقدير وتصور اللجنة الوزارية أنّه من غير الممكن أن تمارس سلطتها على الولايات، بل يقتصر دورها على التكفل بجيش الحدود فقط لكونها كانت مستقرة في الخارج، ولم تعد إلى الداخل كما تقرّر¹. ومن هنا كانت مسألة التحكم في الولايات ورقة أساسية في طبقة الصراع على السلطة بين الطرفين، فكانت هيئة الأركان تريد أن تعزز سلطتها ونفوذها من خلال جيش الداخل في الوقت الذي أدركت اللجنة الوزارية-بعد أن أفلتت من رقابتها

¹ - صالح بلحاج، تاريخ الثورة...، المصدر السابق، ص 486-487. وعلي كافي، المصدر السابق، ص 257.

حسب العقيد كافي في مذكراته: كان من قرارات الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية دخول هيئة الأركان إلى الجزائر في الفترة اللاحقة تلت أوامر بذلك وتم تحديد تاريخ 31 مارس 1961 كآخر أجل للدخول إلى الجزائر، لكن هيئة الأركان لم تنفذ القرار. عن هذا أنظر أيضا:

Gilbert Meynier, Histoireinterieure du FLN ..., op.cit, p 370.

جيش الحدود- أنالاحتفاظ بالسلطة لن يأتي إلا بالحفاظ على ولاء جيش الداخل لها، ولأجل ذلك استصدرت اللجنة الوزارية من "ح.م.ج.ج" قرارا يقضي بدخول هيئة الأركان إلى الجزائر قبل تاريخ 31 مارس 1961، فكان القرار مناورة محرجة لهيئة الأركان المصممة على البقاء في الخارج، لاسيما وأنها كانت مصممة على عدم المخاطرة، وقد ينجر عن ذلك فقدانها السيطرة على جيش الحدود، وكذا عدم الوصول أصلا للداخل لخطورة العبور¹.

2.1.2.3-زيادة قوات الجيش في الخارج:

كان ذلك من خلال التجنيد في أوساط الفلاحين سواء في تونس أو المغرب وهذا ما أيدته هيئة الأركان العامة وشرعت في تجنيد هؤلاء دون موافقة اللجنة الوزارية التي كانت معارضة لتجنيد وحدات جديدة قد تبقى مجمدة في الحدود، كما طالبت هيئة الأركان العامة بتجنيد الأطباء والطلبة ورفض اللجنة الوزارية لهذا الإجراء².

3.1.2.3-مسألة المفاوضات:

التي اتخذتها هيئة الأركان العامة فرصة لمهاجمة الحكومة المؤقتة من بدء الاتصالات الأولى في مولان إلى التوقيع على اتفاقيات إيفيان، إذ يرى عموم المؤرخين أن موقف الهيئة من المفاوضات كان غامضا، بحيث لم تكن ضد قيامها، وكثيرا ما أعلنت أنها تسعى لتحقيق السلم، ولا تنكر ضرورة التوصل إلى تسوية، لكنها غالبا ما كانت تعترض على الطريقة التي اتبعتها الحكومة المؤقتة في إدارة المفاوضات وشككت في الأشخاص المفوضين لهذه العملية وكالت لهم الكثير من

¹-القليل ممن نجو في اجتياز الأسلاك ومنهم: الطاهر الزبيري وأحمد بن شريف مثلا، فيما سقط الكثيرون ومنهم العقيد لطفي، الرائد مبارك في الغرب، والرائد علي سواعي ورجاي في الشرق، وهناك من حاول العبور عدة مرات وفشل، ومنهم : حاج لخضر، وعمر أوصديق وعلى كافي .

²- صالح بلحاج، تاريخ الثورة...، المرجع السابق، ص488.

التهم¹، فبعد محادثات مولان تعرضت الحكومة المؤقتة لانتقادات من هيئة الأركان العامة التي عابت عليها الانفراد بالمبادرة وعدم استشارة الأطراف الأخرى². وفي أوائل مارس 1961 على إثر إعلان بدء مفاوضات إيفيان الأولى في 07 أبريل 1961، ازدادت لهجة هيئة الأركان العامة حدة إذ قامت بجملة تجريح وانتقاد استهدفت شخص كريم بلقاسم الذي عين رئيساً للوفد المفاوض، فكانت اللهجة المستعملة على أنّ هيئة الأركان حريصة على إنهاء الحرب، لكنّها لا توافق على التنازلات التي سوف ينجح ديغول في انتزاعها من سياسيي الحكومة المؤقتة، كما حرصت هيئة الأركان العامة على محاولة تلطّيح سمعة الباءات الثلاث أكثر، من خلال اتهامهم بتخليهم عن مهامهم، واستسلامهم لمغريات الحياة الرغدة والسهلة، وكانت هيئة الأركان العامة من وراء هذا تسعى لإضعاف موقف الثلاثة ليتسنى لها في مرحلة لاحقة أن تدين الوزراء الآخرين، لذلك فإنّ سعيها لتأجيل الشروع في المفاوضات نفسه برغبتها في حل مشكلتها مع الحكومة المؤقتة بشأن السلطة على الولايات، ومن ثمّ تضع يدها على الجيشين معا، جيش الحدود والولايات، ومعناه أنّها ضمنت لنفسها كل السلطة في الجزائر المستقلة³.

في شهر جوان 1961 كانت الحصيلة إذا جملة من الخلافات المتراكمة بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة بحيث صار الانفجار واردا، ولم يبق لوقوعه سوى المبررات أو الذرائع اللازمة، في ذلك السياق وقعت حادثة ما كان لها أن تؤدي في ظروف أخرى ما أدّت إليه في صيف 1961م، وهي قضية الطيار الفرنسي التي

¹ - فقد نسبت إليهم مثلا النية في إبرام سلام مع فرنسا يتنافى مع السيادة الوطنية ويؤدي لقيام نظام برجوازي كما هو الحال في تونس والمغرب.

² - حسب فرحات عباس في كتابه: Autopsie d'une Guerre ص 309 يذكر أنّ قيادة الأركان عارضت المفاوضات "للاحتفاظ بحق محاكمتنا" أي محاكمة الحكومة المؤقتة.

³ - صالح بلحاج، تاريخ الثورة...، المرجع السابق، صص 489-490.

اتخذتها هيئة الأركان العامة ذريعة لنشر غسيلها مع الحكومة المؤقتة، وخلافاتها المتعددة والعميقة، وتقديم استقالتها مرفقة بمذكرة مطوّلة وجهتها للرئيس عباس يوم 15 جويلية 1961¹، تكشف قراءة تلك المذكرة عن برنامج سياسي واستراتيجية واضحة لتبرير المطالبة بالسلطة من جهة، ومحاكمة الحكومة المؤقتة من جهة أخرى².

ومهما يكن فإنّ جوهر الصراع بين الجانبين هو السلطة والنفوذ، ولكن للتعبير عنه لا بد من أسباب هي في غالبيتها ذرائع للتبرير، ففي ظلّ الخلافات حول السلطة على الولايات ومضاغفة قوات جيش الحدود وتجنيد الطلبة والأطباء، والمفاوضات مع الحكومة الفرنسية، نجد أنّ هذه المسائل لم تكن تتطوي على دلالة سياسية كافية لتبرير ما أحدثته من آثار في تصعيد الأزمة بين الطرفين.

2.2.3- أزمة أسر الطيار الفرنسي واستقالة قيادة هيئة الأركان العامة:

في خضم النزاع القائم بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة، وفي يوم 21 جوان 1961م وقعت حادثة ماكان لها لتقع في مثل هذه الظروف، وهي قضية الطيار الفرنسي "لاقبارد"، حيث قام الطيران الفرنسي يومها بمهمات استطلاعية في الأجواء الحدودية بين تونس والجزائر، وبينما كانت الطائرة تحلق على ارتفاع منخفض فوق مركز ملاغ للتدريب العسكري التابع لجيش التحرير الوطني، أطلقت عليها المدفعية

¹-عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 499 و 500. وأيضا: علي كافي، المصدر السابق، ص 260-261، وأيضا: حميد عبد القادر، فرحات عباس...، المرجع السابق ص 239. وكذلك صالح بلحاج، تاريخ الثورة...، المرجع السابق، ص 291 و 492.

²- صالح بلحاج، تاريخ الثورة...، المرجع السابق، ص 491. وأيضا: علي كافي، المصدر السابق، ص 259 - 260.

المضادة للطيران نيرانها وأسقطتها فألقى الطيار بنفسه من الطائرة بواسطة مظلته، واستطاع الوصول سالما إلى الأرض فقامت قوات جيش الحدود باختطافه وأسره¹.

وبما أن الحادث وقع في التراب التونسي، تدخلت الحكومة الفرنسية لتطالب بإعادة الطيار لدى حكومة بورقيبية، فتدخلت هذه الأخيرة لتطالب الحكومة المؤقتة بذلك، لكن هيئة الأركان رفضت تسليمه إلى السلطات التونسية².

موازة مع إصرار هيئة الأركان العامة ورفضها تسليم الأسير الفرنسي قامت الحكومة التونسية ومن دون القيام بالمساعي الدبلوماسية لدى الحكومة المؤقتة، بفرض حصار تموين على قواعد جيش التحرير بتونس³.

وتذكر بعض المصادر التاريخية أنّ رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس تنقل شخصيا إلى مقر الجيش رفقة بن طوبال وبوصوف، واجتمعوا برئيس هيئة الأركان هواري بومدين الذي أوهمهم أنّ الطيار الفرنسي قد مات عندئذ طالبت الحكومة التونسية بتسليم جثته لكن هيئة الأركان أصرت على موقفها.

وأمام هذا الإصرار والتعنت وجهت الحكومة المؤقتة إنذارا شديد اللهجة لهيئة الأركان العامة مفاده أنّ السلطات التونسية سوف تتدخل وبعد أيام التأزم والتوتر قررت الهيئة تسليم الأسير الفرنسي⁴.

¹ - شهادة علي منجلي، في جريدة الشعب، ع 6367، 28 جويلية 1985، ص 05. وأيضا: عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 159. وأنظر أيضا: شهادة علي منجلي في محمد عباس، رواد الوطنية ...، المصدر السابق، ص 123.

² - نفسه، ص 410.

³ علي كافي، المصدر السابق، ص 260.

⁴ - صالح بلحاج، تاريخ الثورة ...، المرجع السابق، ص 492.

إلا أنّ أعضاء هيئة الأركان لم يستسيغوا هذا الضغط المؤثر عليهم، وللتعبير عن رفضهم لسياسة الحكومة المؤقتة قدموا استقالتهم بتاريخ 15 جويلية 1961¹، وأعدوا مذكرة مطولة قدموها لرئيس الحكومة المؤقتة، طرحوا من خلالها جميع الأسباب والوقائع التي دفعتهم إلى اتخاذ قرار الاستقالة كما ضمنوها أكواما من التهم والإدانة للحكومة المؤقتة التي ووصفوها بالمنحرفة².

بعد تقديم الاستقالة مباشرة انتقلت قيادة هيئة الأركان العامة إلى ألمانيا ملتجئين تحكيم الزعماء الخمسة المعتقلين³، فأحدثوا بذلك حالة شغور لا يمكن تعويضها على مستوى جيش الحدود الذي أضحي دون قيادة، وبعد استلامه لمذكرة استقالتهم، رفض فرحات عباس الاستقالة مشيرا إلى أنّ الوضع العسكري لا يسمح بذلك⁴، وتناديا لأي انحراف أو تمرد وأي محاولة من طرف الحكومة للسيطرة على الجيش وضمانا للسير الحسن للقوات في الحدود الشرقية والغربية، وولائه لهم شكلوا أمانة مؤقتة موالية لهم للإشراف هيئة الأركان⁵.

3.2.3- انعقاد الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة وتجذر الأزمة:

رغم التعديل الوزاري الذي أحدثه المجلس الوطني للثورة في دورته الثالثة المنعقد في ديسمبر 1959- جانفي 1960 على الحكومة المؤقتة، إلا أنّها لم تستطع الصمود أمام العقبات والتحديات المطروحة، وذلك لبروز معطيات جديدة في التوازنات

¹- ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي ...، المرجع السابق، ص 97.

²- أنظر مذكرة استقالة هيئة الأركان العامة: نقلا عن علي كافي، المصدر السابق، ص 260- 263.

³-Mohamed harbi, les archives...,op-cit, p 331.

⁴- رابح لونيسي، الجزائر في دوامة...، المرجع السابق، ص 46.

⁵-مصطفى هشماوي، جذور أول...، المصدر السابق، ص 189. وأيضا: حكيمة شتووح، المرجع السابق، ص

السياسية والعسكرية للقيادة الثورية ومن جراء صراعها مع هيئة الأركان العامة التي أبدت موقفا متصلبا تجاهها متهمة إياها بالميوعة والانحراف، ولاسيما بعد شروع الحكومة المؤقتة في التفاوض الرسمي مع الطرف الفرنسي.

1.3.2.3-التوازنات السياسية داخل القيادة الثورية قبيل الاجتماع:

شهدت الفترة الممتدة من ماي إلى أوت 1961 بروز ثلاثة مواقف أساسية للزمر التي شكلت القيادة الثورية¹، ولكل منها وسائلها في مواجهة بعضها لأجل التوقيع جيدا في هرم السلطة التي باتت قريبة مع انطلاق المفاوضات الرسمية مع الطرف الفرنسي، لذلك فقد ترافق إعلان بدء المفاوضات الرسمية بتزايد النزاعات والتحالفات في الدوائر القيادية²، حيث أفرز صيف 1961 ثلاث مجموعات تمثلت في:

- هيئة الأركان العامة التي اقترحت إنشاء قيادة جديدة موحدة للجبهة وجيش التحرير في الداخل والخارج، وتكون مستقرة في الحدود³، وتضم الباءات الثلاث وقادة هيئة الأركان، هذا الاقتراح كان من شأنه أن يقوي نفوذ العسكريين ويضعهم في أحسن رواق للسيطرة على قيادة الثورة.

- قداماء المركزيين بقيادة بن خدة الذين كانوا متمسكين بمشروع إنشاء قيادة جديدة للجبهة في الداخل متميزة وذات سلطة على الحكومة، كان هدفهم من وراء ذلك كبح

¹- صالح بلحاج، تاريخ الثورة...، المرجع السابق، ص 495.

²- تزايدت الإشقاقات والنزاعات في الدوائر القيادية للثورة في صورة معارضة الحكومة المؤقتة، تمثلت في تصعيد النزاع بين اللجنة الوزارية للحرب وهيئة الأركان العامة من ناحية، ومعارضة قداماء المركزيين لفرحات عباس وأنصاره في الحكومة. لمزيد من التفاصيل راجع: صالح بلحاج، تاريخ الثورة...، المرجع السابق، ص 495 - 496 .

³-G.Meynier, Histoire intérieure du FLN ..., op.cit, p 372.

نفوذ الباءات الثلاث في الحكومة المؤقتة، وإبعاد العسكريين-هيئة الأركان العامة-¹.
- الباءات الثلاث- وإن كانت الخلافات بينهم تتخر صلابة مجموعتهم -إلا أن وجودهم في خضم الحكومة المؤقتة من خلال حقائب وزارية أعطى التوازن للقيادة الثورية، وقد سعى كريم بلقاسم ليكون خلفا لفرحات عباس رئيسا للحكومة المؤقتة ليزيد من موقعه ومكانته على رأس الوفد الجزائري لكن هيئة الأركان رفضت ذلك².

2.3.2.3-أشغال الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة:

وسط الظروف العصيبة التي أصبحت تعيشها القيادة الثورية نتيجة النزاعات والانشقاقات اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الرابعة في طرابلس من يوم 09 إلى 27 أوت 1961³، حضره أيضا أعضاء قيادة هيئة الأركان العامة، وقد كتب المؤرخ جلبير ميني في هذا الصدد: "في خريف 1961 ثبت ضعف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فالأركان العامة التي شارك أعضائها في أشغال المجلس الوطني للثورة الجزائرية، قد استعادت وظائفها، كأن شيئا لم يكن، وكأنهم لم يستقبلوا"⁴.

تضمن جدول الأعمال مناقشة المسائل الشائكة المتراكمة والعالقة ولاسيما مسألة التفاوض مع فرنسا ومسألة القيادة⁵ حول المسألة الأولى فقد قدم رئيس الوفد المفاوض كريم بلقاسم عرضا عن ملف المفاوضات مبنيا على مظاهر التشدد التي أبداهها- في

¹- لمزيد من التفاصيل عن موقف قداماء المركزيين تجاه أزمة القيادة الثورية راجع:

Mohamed Harbi, Le FLN mirage et réalité... ,Op.cit,p283.

²- كان تبرير كريم بلقاسم مطالبته لرئاسة الحكومة المؤقتة أن ذلك سيزيد مكانته وتقله في المفاوضات. أنظر فرحات عباس، عيان رمضان...، المصدر السابق، ص 317.

³- « Communiqué du CNRA », **El moudjahid**, n°84,T3, du 29-08-1961, p551.

⁴-G. Meynier,Histoireintérieure du FLN ..., op.cit, p 377.

⁵- Saad Dahlab, op.cit, p150.

تقديره- الوفد الجزائري أمام المندوبين الفرنسيين، ودعم أقواله أعضاء الوفد المفاوض الآخرين، باستثناء عضوي هيئة الأركان العامة علي منجلي وأحمد قايد، وبعد أخذ ورد قرر المجلس مواصلة جولات المفاوضات للوصول إلى حل نهائي مشرف للقضية الجزائرية،¹ وتجديد ثقته في تشكيلة الوفد وعلى رأسهم كريم بلقاسم، فيما عارضت هيئة الأركان العامة هذا التوجه، واتهمت الحكومة المؤقتة بسعيها للتوصل إلى حل من النموذج الاستعماري الذي يضحى بالثورة لصالح التعاون مع فرنسا، مؤكدة على ضرورة تأجيل المفاوضات للحسم في المسائل الداخلية².

أما مسألة القيادة فكانت أهم بكثير من المسألة الأولى، ففي ظل تباين المواقف للزمر التي شكلت التوازنات السياسية الجديدة للقيادة الثورية، جرت الدورة التي طال النقاش فيها وامتد حتى الجلسات الأخيرة من المؤتمر³، حيث كان رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس محل انتقادات لاذعة، ومعارضة واضحة في المجلس، فتم الاتفاق على تنحيته، لكن المصاعب ظلت قائمة حول اسم الرئيس الجديد الذي سيتولى مسؤولية القيادة التنفيذية لجبهة التحرير الوطني من جهة، وحول الفصل في اقتراح هيئة الأركان العامة المتضمن إنشاء قيادة جديدة موحدة للجبهة وجيش التحرير في الداخل والخارج، واقتراح المركزيين المتضمن إنشاء قيادة للجبهة في الداخل متميزة وفوق الحكومة المؤقتة من جهة أخرى⁴.

¹ - حسين بن معلم، مذكرات اللواء حسين بن معلم، حرب التحرير الوطنية، ج1، دار القصة للنشر، الجزائر 2014، ص 222.

² - محمد حربي، جبهة التحرير ... المصدر السابق، ص 236.

³ - أنظر إلى محاضر هذه الجلسات في:

أرشيف المجلس الوطني للثورة على جهاز الميكروفيش fiche n°30

⁴ - صالح بلحاج، تاريخ الثورة... المرجع السابق، ص 499.

بعد الاستماع إلى جميع هذه الاقتراحات قدم سليمان دهيلس¹ تقريراً ضمّنه النتائج التي توصلت إليها اللجنة المكلفة بدراسة الأزمة، وهي:

- غياب قيادة فعّالة تكون في مستوى تطلعات الشعب والثورة أدى إلى تفاقم حجم الأزمة.

- التناقضات والنزاعات الداخلية عرقلت عمل الحكومة وأضعفتها.

لذلك أوصت اللجنة القيادة الجديدة التي ستنبثق عن هذا المؤتمر بالالتزام بـ:

- إرساء مبادئ تنظيمية واضحة فيما تعلق بالقيادة الثورية دون المساس بمبدأ القيادة الجماعية.

- وضع ضوابط وآليات للرقابة في مختلف القطاعات وعلى كافة المستويات².

بناء على هذه التوصيات قرر المجتمعون رفض الاقتراحين المقدمين من هيئة الأركان العامة والمركزيين بشأن إنشاء قيادة جديدة بديلة للحكومة المؤقتة، والإبقاء على الحكومة المؤقتة التي ستتولى مسؤولية القيادة التنفيذية لجهة التحرير الوطني مستقبلاً، ولم يبق لهم سوى الحسم في مسألة الرئاسة ووضع التشكيلة الجديدة، وفي هذا الصدد شكل المجلس لجنة خاصة³ كلفت باستطلاع ومعاينة آراء الحاضرين في

¹ - هو العقيد الصادق واسمه سليمان دهيلس، مجاهد وقائد الولاية الرابعة خلال الثورة التحريرية، شارك في مؤتمر الصومام بعد سفر أوعمران إلى تونس سنة 1957، أصبح عضو المجلس الوطني للثورة 1957-1962، عين نائبا للعقيد بومدين على الجبهة الغربية بصفة قائد العمليات العسكرية. للتفصيل أكثر أنظر: ولد الحسين محمد الشريف، المصدر السابق، ص 32.

² - أنظر جلسة 21 أوت في محاضر جلسات...، المصدر السابق، ص 346.

³ - ضمت اللجنة كل من عمر بوداود مسؤول فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا ومحمدي السعيد وزير الدولة في الحكومة المؤقتة.

اقتراح تشكيلة جديدة للحكومة¹.

3.3.2.4-القرارات والنتائج:

أسفرت الدورة الرابعة للمجلس على القرارات التالية:

- تشكيل حكومة جديدة برئاسة بن يوسف بن خدة خلفا لفرحات عباس الذي تمت تحييته بسبب معارضة الغالبية في المجلس لبقائه²، أما كريم بلقاسم المرشح بقوة لترأس الحكومة المؤقتة - كونه الوحيد من القادة التاريخيين الأحياء الموجود في طرابلس، وهو حينها أضحى معروفا في الساحة الدولية باعتباره رئيسا للوفد الجزائري المفاوض- فقد لقي معارضة شديدة من هيئة الأركان العامة له أولا وبوصوف وبن طبال على وجه الخصوص ثانيا، وعليه تم تعيينه نائبا لرئيس المجلس ووزيرا للداخلية³ خلفا للخضر بن طبال، الذي عين وزيرا للدولة إلى جانب محمدي سعيد وبقية القادة المعتقلين، أما بوصوف فبقي محتفظا بالإشراف على التسليح والعلاقات العامة⁴.

- حل اللجنة الوزارية للحرب⁵.

¹-Saad Dahlab, op.cit, p151.

²-C.A.O.M, G.G.A, 7G/1287, « Mémento de l'organisation extérieure du FLN », Aout 1960, Composition du GPRA, au 1-09-1961.

³-C.A.O.M, G.G.A, 7G/1287, « Mémento de l'organisation extérieure du FLN », Aout 1960, Ministre de l'intérieur, au 01-09-1961.

⁴- لمزيد من التفاصيل حول وزارة التسليح والعلاقات العامة. ينظر:

C.A.O.M, G.G.A, 7G/1287, « Mémento de l'organisation extérieure du FLN », Aout 1960, logistique MALG.

⁵- كان حل اللجنة الوزارية للحرب شيئا شبيها بتحصيل حاصل لأن تلك الهيئة كانت عبارة عن إطار فارغ خاصة منذ أن تبين أنها لا تملك أي سلطة على جيش الحدود وقياداته.

كما صادق المجلس على قرارات تتعلق بتقوية وتعزيز أداء جيش التحرير الوطني وتزويده بالأسلحة مكلفا الحكومة الجديدة بالإسراع في تطبيقها.

على العموم فقد تمخض عن الدورة الرابعة من حيث توازن السلطة في القيادة ثلاث نتائج تكمن في:

- أنّ المركزيين قد تأروا لأنفسهم على إقصائهم من قبل العسكريين أثناء الدورة الثانية للمجلس الوطني، إذ تولوا المناصب الهامة في الحكومة الجديدة بتحالفهم مع الباءات الثلاث¹.

- تجذر الأزمة وتطورها بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة، فلم تكن قرارات الدورة لتحل جزءا من صراع العصب الذي بات حقيقة واقعة، بل أفرزت سلطة ثنائية الرأس ووضعت الصياغة الأولى للتحالفات وحددت الفاعلين الرئيسيين في فصولها الأزمة التي ستجرى فصولها صيف 1962، هيئة الأركان العامة المتحالفة مع بن بلة وفرحات عباس ورفاقه من جهة، والحكومة المؤقتة وحلفائها من جهة أخرى².

- تأثرت هيئة الأركان العامة بخسارتها الجولة، وإخفاقها في تحقيق مشروعها الرامي لإنشاء قيادة جديدة، تكون تحت نفوذها وتمكنها من التحكم في القوات المسلحة في الداخل والخارج، لذلك عبّرت عن استنكارها للرفض الذي لقيته مقترحاتها المتعلقة بإنشاء هيئة قيادية جديدة للثورة وبتعليق المفاوضات مع الطرف الفرنسي، فانسحبت

¹ - حصل بن خدة على الرئاسة والشؤون الاقتصادية والمالية، وعادت حقيبة الخارجية لسعد دحلب، فيما احتفظ محمد يزيد بمنصبه منذ أول حكومة مؤقتة في سبتمبر 1958. أنظر تشكيلة الحكومة الجديدة في الملحق رقم 26.

² - صالح بلحاج، تاريخ الثورة...، المرجع السابق، ص ص 498-503.

من الاجتماع قبل اختتامه¹، وأشعرت الإطارات العسكرية في الحدود رفضها لقرارات الدورة²، أما الرائد "عز الدين" فقد أبطل تضامنه مع باقي أعضاء قيادة الأركان العامة التي غادرها تجسيدا لموقفه المخالف وطالب برجع قيادة الجيش إلى الجزائر³.

فإن أعادت الدورة الرابعة توزيع الأوراق بين مختلف الزمر المشكلة للتوازنات السياسية للقيادة الثورية، فإن هيئة الأركان العامة وإن فشلت في تمرير مشاريعها فقد واصلت معارضتها للحكومة الجديدة التي سعت من خلال محاولات رئيسها بن خدة التحكم في جيش الحدود، ولما فشلت في ذلك، وسّعت دائرة الصراع ليشمل الولايات في الداخل باتخاذ إجراءات لضمان دعمها، والوقوف في صفها في مواجهة هيئة الأركان العامة⁴.

4.2.3- ضعف الحكومة المؤقتة وبروز هيئة الأركان قوة صاعدة:

بمجرد انتهاء اجتماع المجلس الوطني للثورة في دورته الرابعة، كشف رئيس الحكومة المؤقتة الجديد بن خدة أوراقه وتوجهاته الحقيقية، إذ فتح جولة أخرى للمواجهة مع هيئة الأركان، حيث قام في شهر سبتمبر 1961 بزيارة إلى مقر هيئة الأركان بـ"غارديماو"، واقترح على الضباط مشروعا لإعادة تنظيم الجيش، يقضي بتفكيك القيادة العسكرية إلى قيادتين، واحدة في المغرب، والأخرى في تونس، لكن مشروعه لم

¹ - كان بالإمكان لرئيس الحكومة الجديدة بن خدة نقادي الكثير من المشاكل بعد هذه الأزمة لو أنه قبل استقالة هيئة الأركان بحلها حتى ولو اقتضى الأمر إيجاد منصب ليومدين بتولي الشؤون العسكرية في الحكومة المؤقتة ولو تحقق ذلك لتم خنق أي محاولة تمرد داخلها.

² - محمد حربي، جبهة التحرير...، المصدر السابق، ص 237-238.

³ - حسين بن معلم، المصدر السابق، ص 222.

⁴ - محمد حربي، جبهة التحرير...، المصدر السابق، ص 237-238. وأيضا: رايح لونيبي، الجزائر في دوامة...، المرجع السابق ص 46-47.

يلق القبول، ولقي معارضة شديدة من ضباط الجيش الذين وقعوا على وثيقة تطالب بعودة يومدين على رأس هيئة الأركان¹.

في ذات الموضوع فإنّ فشل هذه المحاولة لم يثن بن خدة من المحاولة ثانية للتحكم في الجيش، إذ عاود الكرة في أواخر سبتمبر 1961 بمحاولتين جديدتين، ففي 27 سبتمبر أعطى تعليماته إلى قادة الولايات في الداخل بإيقاف التعامل نهائياً مع هيئة الأركان السابقة،² وفي الوقت نفسه عرض على النقيب أحمد بن موسى³ منصب القيادة العامة للجيش، وإن نجح هذا الأخير في تأليب معسكر الدار البيضاء ضد هيئة الأركان إلا أنّ الهيئة تمكنت بسرعة من اعتقال المتمردين عليها فكانت النتيجة مزيداً من التوتر والتصعيد في العلاقات بين الجانبين⁴.

بعد هذه المحاولات الفاشلة بدا واضحاً عجز الحكومة المؤقتة في بسط سيطرتها على الجيش مثلما يؤكد التقرير⁵ الذي أرسله أعضاء مكتب المجلس الوطني للثورة إلى الحكومة المؤقتة بتاريخ 28 نوفمبر 1961 الذين نددوا بتأخر الحكومة المؤقتة في تطبيق قرارات الدورة الرابعة للمجلس الوطني لاسيما المتعلقة بتقوية وتعزيز جيش الداخل بالأسلحة والأموال والإطارات⁶.

¹ - محمد حربي، جبهة التحرير...، المصدر السابق، ص 237-238.

² - مصطفى هشماوي، جذور أول...، المصدر السابق، ص 193.

³ - أحمد بن موسى: مناضل في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، التحق بالثورة سنة 1956 بالحدود المغربية، وأصبح نقيباً في المنطقة الثامنة بالولاية الخامسة، عين من طرف يومدين قائداً للمناطق الحدودية الشرقية سنة 1960، ثم ضابطاً بالحدود الغربية.

⁴ - صالح بلحاج، تاريخ الثورة...، المرجع السابق، ص 508.

⁵ - علي كافي، المصدر السابق، ص 274.

⁶ - نفسه، ص ص 274 - 278.

خلاصة الفصل:

عرفت الثورة الجزائرية تحولا جديدا في مؤسساتها بتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بديلة للجنة التنسيق والتنفيذ التي أصبحت مشلولة تقريبا منذ اغتيال عبان رمضان من العسكريين، وقد أعطى هذا التحول الثورة بعدا سياسيا وديپلوماسيا قويا مع اعترافات الكثير من الدول بها، لكن هذا التغيير لم يضع حدا للصراعات التي ظلت قائمة بين قادة الثورة أو حتى التخفيف من حدتها، حيث لم تمر سوى أشهر على إنشائها حتى دخلت في دوامة من الأزمات والنزاعات.

مما دفع ببعض المؤرخين إلى تبرير الخلفيات التاريخية للجنة التنسيق والتنفيذ في إنشائها للحكومة المؤقتة إلى فشلها في تفعيل النشاط السياسي والعسكري، فبمجرد تنصيبها حتى دخلت في دوامة من الأزمات والنزاعات، برزت أولا من الإشكالات الرئيسة التي ارتبطت بإنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وأثرت بشكل كبير على مواقف قيادات الداخل، وأحيت من جديد مسألة الشرعية، ثم بسبب الهزات المتتالية التي شهدتها، ومنها قضية "مؤامرة لعموري" التي كانت إحدى القضايا الكبرى التي ترتبت عن المشكلات والصراع على إخضاع منطقة الأوراس، وأراد من خلالها الباءات الثلاث تأكيد سلطتهم - ولو بدفع أربعة من إطارات الثورة قربانا لذلك -، ثم قضية علاوة عميرة...، واتضح أنّ الصراع بين الباءات الثلاث - الذي برز بعد اغتيال عبان رمضان - قد وصل إلى ذروته حول مسألة القيادة .

وقد تميز الوضع العسكري سنة 1960 بميزتين بارزتين هما تراجع دور الولايات في الداخل وتزايد قوة جيش الحدود الذي أصبح القوة المسلحة الأساسية للجبهة، ففي مدة قصيرة استطاعت هيئة قيادة الأركان أن تقيم سلطة مركزية قوية بحيث أصبحت

وحدات الجيش منضبطة ومطبعة للقيادة وأصبح جيش الحدود قوامه 23 فيلقا يضاف إليها خمس كتائب ثقيلة.

وبعد تراجع دور الولايات، أصبح جيش الحدود القوة الضاربة الأولى لحرب التحرير، وقد وفرت الحواجز الحدودية في آن واحد الحجة والذريعة لعدم الدخول إلى الجزائر، بينما شهد هذا الجيش وفرة الأسلحة والمعدات وكذلك التأطير السياسي والإيديولوجي، وقد شهدت سنة 1961 عودة الصراعات لتدشن فصلا متميزا بين الحكومة المؤقتة ومع هيئة الأركان العامة.

التي انتهت باستقالة قادة هذه الهيئة ولم يستطع قادة الثورة رغم اجتماعاتهم المتكررة حسم قضية القيادة ووضع حد للخلافات القائمة بسبب التباين الكبير في الأفكار، وسيادة روح التحالفات وهذا ما اتضح في الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة سنة 1961م.

وقد كانت المفاوضات ومسألة التحكم في الولايات أهم دواعي الصراع بين القيادة التنفيذية وهيئة الأركان العامة، لذلك أحدث إشراف الحكومة المؤقتة على مسار التفاوض مع فرنسا انقساما بين قيادات الثورة السياسية والعسكرية في الخارج، واتضح أنّ المواقف المختلفة من مسألة التفاوض لم تكن سوى مناورات اقتضتها طبيعة المرحلة التي اتسمت بصراع التموقع بين العصب والمجموعات القيادية، وما زاد الأمور خطورة هو انتقال الصراع من الخارج نحو الولايات في الداخل.

وكانت أزمة صائفة 1962 أخطر هذه الأزمات ، إذ لغم الحياة السياسية على قياداته التي دخلت دوامة أزمة عرفت تصعيدا خطيرا وبقيت تداعياتها لعقود .

الخاتمة

عُدَّت الفترة الممتدة بين سنوات 1945 إلى 1954 من أصعب الفترات في مسيرة الحركة الوطنية الجزائرية، وبالخصوص التيار الاستقلالي الذي شهد تجربة مؤلمة مرت بها الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، نتيجة استفحال أزمة معقدة ومركبة ذات أطراف وأبعاد متعددة لازمتها من ميلادها على غاية تصدعها، وأثرت كثيرا على توجهاتها ومستقبلها.

فلم تكن أزمة الحزب أزمة القيادة فحسب بل هي أزمة هيكلية وإيديولوجية وتنظيمية شملت كل القوى الوطنية لكن تأثيرها على التيار الاستقلالي كان أقوى، لاعتبارات مرتبطة بطبيعة مناضليه وخصوصيتهم الثورية من جهة، وللصراع الداخلي الذي نشأ بين قياداته حول مسعى إحكام السيطرة على الحزب وعلى المشروع الثوري والذي يراد تبنيه من جهة أخرى.

فقد عجزت قيادة الحركة عن تحقيق برنامجها الثوري وغرقت في سياسة الشعارات والخطابات، مما أوجد هوة ما فتئت أن تتسع بسبب الخلافات بين تيارات متناقضة في قناعاتها داخلها، فأصبحت تعيش مهددة بانشقاق أخذ يدب في جسمها، وعاجزة عن تقبل الأخطاء السياسية والإيديولوجية.

كما طغت على خلافاتها السياسية خلافات إجرائية حول أساليب العمل مما أبرز عدم قدرة إدارة الحركة عن وضع خطة متكاملة تهيئ للانتقال إلى مرحلة العمل التحرري، ولم يظهر لا من مصالي ولا من أنصار أعضاء اللجنة المركزية قدرة حقيقية على استيعاب متطلبات المرحلة، وهو ما هيا الظروف ووضع العناصر التي مرت بتجربة المنظمة الخاصة إلى تفجير الثورة، وقد شهدت الفترة التي انفجرت فيها أزمة الحزب موجة من الديماغوجية

بسبب الحرب الكلامية بين التيارين المتصارعين، فكان من الصعب إصدار حكم أو إبداء رأي في وقت غرقت الحركة في المهاترات السياسية العميقة، والاتهامات المتبادلة.

إنّ مسؤولية تفجير الثورة وانقسامها يتحملها كل الأطراف ولا يجب تحييد فريق وتحميل آخر المسؤولية ما آل إليه مصير هذه الحركة الثورية.

إنّ انطلاق العمل المسلح جاء بعض مخاض عسير وولادة مبكرة وقيصرية، جاءت حبلى بالكثير من التطورات التي نتج عنها تفكك البناء السياسي والتنظيمي للتيار الاستقلالي وانقسام قاعدته النضالية، معلنا عن بداية مرحلة جديدة وإن كنا نجمع على أنّ الثورة هي ملحمة شعبية بكل مقاييسها من الوجهة التحريرية-فهي من الناحية البنائية جاءت لتدشن مرحلة من الرهانات والتحديات والعقبات والصراعات التي ارتبطت بالنخب الثورية وعرقلت سير الثورة التحريرية سياسيا وعسكريا.

برزت جبهة التحرير الوطني بمثابة تيار منشق عن الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية المتأزمة داخليا، لتدخل في صراعات متعددة، صراع ضد الاستعمار وآخر ضد المصالية التي اصطدمت معها منذ البداية، ودخلت بدورها مرحلة الصراعات الداخلية، وبرزت تناقضاتها واشتدت منذ شروعا في هيكلة وتنظيم أجهزة ومؤسسات الثورة، ففي الوقت الذي سعت لتوحد الجميع في سبيل مشروع التحرير والبناء ، ولكنها في الآن نفسه وهي توحد غرست بدور الصراع المتوارث داخلها، فتحوّلت إلى إطار صارت القوة فيه وسيلة وحيدة لتحديد العلاقات بين أطرافه.

وقد شكلت انطلاقة الثورة التحريرية مرحلة جدّ مهمة في تجربة البناء الوطني - التي كانت بدايتها مع الغزو الاستيطاني الفرنسي سنة 1830 وتواصلت مع مختلف مراحل الكفاح التحريري - بالنظر إلى مكتوبات ذلك الوقت وبالأخص بيان أول نوفمبر الذي تضمنت أهدافه تحقيق الاستقلال الوطني وإعادة بناء الدولة الجزائرية، لكن عند النظر إليها

بمنظار العمل البنائي يتضح لنا أنّ الظروف العسيرة التي أحاطت بعملية تفجير الثورة التحريرية وتطوراتها لغاية مؤتمر الصومام، أبرزت لنا الكثير من مكامن الخلل في النشاط الثوري، التّيلم تكن نتيجة تقصير للقادة الميدانيين بقدر ما كان لافتقاد الثورة للشروط الأساسية لاستمرار وديمومة العمل الثوري.

وهو ما وقف عليه قادة الثورة الذين اكتشفوا أنّ أعباء قيادة الثورة كانت أكثر تعقيدا وصعوبة من المبادرة بالإعلان عنها، لأنّ مستجدات وتطورات الأحداث لم تسمح لهم باستدراك الكثير من الهفوات التي تمخضت عن استعجالهم تفجير الثورة على حساب امتلاك الحد الأدنى من الشروط الضرورية لإنجاح العمل الثوري.

حيث دفعت الانطلاقة العرجاء للقادة الميدانيين إلى دقّ ناقوس الخطر والتحذير من التمادي في مواصلة العمل الثوري بمعزل عن أدواته الفاعلة، مثلما كان عليه الحال في المنطقة الخامسة التي تعرضت لضربة قاضمة كادت أن تفقد على إثرها كافة إطاراتها وقادتها، وقد واجهت الثورة التحريرية في مرحلتها الأولى صعوبات كبيرة وعوائق كثيرة تتعلق بمتطلبات العمل العسكري كالتمويل والتموين و التسلح من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ انطلاقتها اقترنت بالكثير من النقائص التحضيرية والجوانب السلبية للمبادئ التنظيمية الأولية التي سرعان ما تحولت إلى عقبات ميدانية ثم إلى أزمت داخلية بين النخب الثورية، ومن أهم هذه العقبات نجد:

- السرعة والطابع الاستعجالي والارتجالي التي تمت بها عملية التحضير لتفجير الثورة، لم تمكّن مجموعة الستة من ضبط وترتيب الكثير من المسائل التنظيمية والسياسية، وبناء إستراتيجية لاستشراف تطورات الفعل الثوري، ويتضح ذلك من خلال المظاهر التالية:

- غياب واجهة سياسية للإشراف على العمل الثوري لاسيما وأنّ مجموعة الستة التي فجرت الثورة لم تكن معروفة سياسيا، وكانت محدودة التأثير في محيطها، ولم تفلح في إقناع

عدد من الوجوه البارزة في التيار الاستقلالي بتولي قيادة الثورة، وهو ما انجر عنه غياب قيادة مركزية نتيجة تخلي محمد بوضياف عن مهمة التنسيق بين المناطق التاريخية لصالح مهام أخرى، فكانت المبادرات والاجتهادات الفردية لقادة المناطق هي من يحرك العمل الثوري الذي لم يكن متوازنا بفعل غلبة الأداء العسكري على حساب النشاط السياسي .

- الصعوبات والعوائق الكثيرة المحيطة بمساعي القيادة الثورية في ضمان الحد الأدنى من متطلبات العمل العسكري كالتمويل والتموين و التسليح .

- الفشل في احتواء التآزم الذي أصاب التيار الاستقلالي، وانطلاق العمل المسلح في ظل الانشقاق والتصدع ، وتداعيات ذلك على العمل الثوري الذي برز أولاً في ردود الفعل المتحفظة والغامضة لأغلب القوى الوطنية، التي لم تحتضن العمل المسلح إلا ابتداء من سنة 1956، بل أنّ التيار المصالي أنشأ تنظيمًا مناوئًا لجبهة التحرير الوطني ودخل مع جبهة التحرير الوطني في معارك هامشية - بعيدا عن المعركة الحقيقية- وفي صراع طويل ومرير ومؤلم بسبب المواجهات الدموية والمسّحة بينهما، أين كانت كل الوسائل فيه مباحة ، ونجم عنه خسائر بشرية جسيمة استنزفت طاقة الثورة.

- غياب تشريع القوانين الداخلية والتنظيمات السياسية والعسكرية للثورة، والغموض والضبابية اللذان لفّ المبادئ التنظيمية، ويتضح ذلك من خلال ازدواجية المهام عند القادة وانقسام القيادة بين الداخل والخارج، والغموض في تحديد العلاقة بينهما ، بالإضافة إلى التعارض الموجود بين مبدأ القيادة الجماعية ومبدأ استقلالية المناطق في ظل غياب المنسق العام للثورة، وغياب الضوابط المحددة للعلاقات بين القادة الميدانيين في الداخل والخارج والتداخل الموجود بين القيادتين العسكرية والسياسية، كل هذا بيّن أنّ الثورة لم تتمتع بجهاز تنسيق أعلى على المستوى الوطني ينسق الأعمال ويربط الاتصال بين قيادات المناطق.

- غياب نصف قيادة الثورة إثر استشهاد بعضهم على غرار ديدوش مراد ومصطفى بن بولعيد، وزينغود يوسف وبن عبد المالك رمضان.... واعتقال آخرين من أمثال رابح بيطاط .. وهو ما فتح الباب واسعا أمام حالات الشغور في قيادة الثورة لأكثر من منطقة .

-مسألة التسليح التي شكلت عبئا كبيرا على قادة الثورة وكانت إحدى أعقد المعارك ، ولم يتوقف الأمر عند ضمان الإمداد بالسلح فحسب ، بل أنّ أزمة التسليح تسببت في تأزم العلاقة بين الداخل والخارج خلال 1955-1956، ومثلت البداية الفعلية للتجادب والتفاعل بين قياديي الداخل والخارج التي ستستمر طويلا خلال الثورة التحريرية .

أمام كل هذه التحديات والعقبات الميدانية حاول قادة الثورة التكيف مع الظروف والمستجدات ومعالجة المشاكل والعقبات التي اعترضت استمرارية وديمومة العمل الثوري، أولا من خلال نجاحها في خلق قيادة مركزية في العاصمة - والتي تمكنت في ظرف قصير من استقطاب التشكيلات السياسية الوطنية لصالح الثورة- ، كما غطت على الكثير من نقائص غياب الواجهة السياسية، وثانيا إشرافها التحضير لمؤتمر وطني لتقييم المرحلة الأولى من الثورة.

انعقد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 و شكل نقلة نوعية في مسار تطور الثورة من الشَّخصنة إلى المؤسَّسة ، وبرزت من خلال مقرراته بداية مرحلة التنظيم والشمولية، حيث زود الثورة بهياكل ومؤسسات، وبالكثير من المبادئ التنظيمية التي أعطت الثورة دفعا سياسيا وعسكريا قويا.

لكن لا يمكن إغفال الجوانب السلبية التي أفرزتها الحركة الاحتجاجية التي رافقت عملية تبليغ ونشر مقرراته، والتي كانت محل سخط من قبل الوفد الخارجي، فضلا عن القيادتين في المنطقة الأولى ومنطقة سوق أهراس، وهو ما أوجد حالة من التملل وسط الثورة بلغت مبلغا خطيرا، جسده الجنوح إلى التصفيات لبعض المعارضين، وقد كان التجاذب

حول قيادة الثورة العامل الأبرز في ظهور الصراعات بين واضعي مقررات الصومام ومعارضيه و برز هذا التجاذب بصور مختلفة وأشكال متباينة بين قيادات الداخل و الوفد الخارجي.

كما أحدث مبدئي الأولويات- أولوية السياسي على العسكري وألوية الداخل على الخارج- شرخا كبيرا في التفاعلات بين قياديي الثورة في الداخل والخارج، بسبب التناقضات في فهم وتطبيق هذين المبدئين، ونتج ذلك عن أزمات خطيرة بين القادة، انتهت نظريا بتحويل المبدئين في الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة شهرأوت من سنة 1957، لكن سرعان ما عاد الصراع من جديد داخل لجنة التنسيق والتنفيذ، فقد من خلالها عبان رمضان نفوذه القوي من على رأس قيادة الثورة في الداخل، ثم حياته باغتياله شهر ديسمبر 1957.

في ذات الوقت فإنّ فشل معركة الجزائر دفع القيادة التنفيذية للثورة الخروج من التراب الوطني و استقرارها في الخارج، فكان ذلك مؤشرا لوضع جديد عاشته قيادة الثورة تميز بانبعثت الخلافات القديمة حول المبادئ التنظيمية و العضوية في الهيئات القيادية التي أقرها مؤتمر الصومام.

وإن شهدت سنة 1958 تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الذي أعطى الثورة بعدا سياسيا وديبلوماسيا قويا مع اعترافات الكثير من الدول بها، إلا أنّها بمجرد تنصيبها حتى دخلت في دوامة من الأزمات والنزاعات، برزت أولا من الإشكالات الرئيسة التي ارتبطت بإنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وأثرت بشكل كبير على مواقف قيادات الداخل، وأحيت من جديد مسألة الشرعية، ثم بسبب الهزات المتتالية التي شهدتها، ومنها قضية "مؤامرة لعموري" التي كانت إحدى القضايا الكبرى التي ترتبت عن المشكلات والصراع على إخضاع منطقة الأوراس، وأراد من خلالها الباءات الثلاث تأكيد سلطتهم -ولو بدفع أربعة من إطارات الثورة قربانا لذلك-، ثم قضية علاوة عميرة...، واتضح أنّ الصراع

بين الباءات الثلاث - الذي برز بعد اغتيال عبان رمضان- قد وصل إلى ذروته حول مسألة القيادة .

بينما المتتبع لمسار جيش التحرير في الولايات و الحدود بعد 1958م، يسمح بمعاينة التباين الكبير في انعكاسات الحرب على كل منها، فجيش الداخل شهد أحلك فتراته، حيث تكبد خسارة تلت صفوفه في مختلف الولايات التاريخية، وفقد نصف قاداته الذين شكلوا مجالس قيادة الولايات، أمّا جيش الحدود فعلى العكس من ذلك حيث أصبح عند الإعلان عن تشكيل هيئة الأركان العامة في بداية سنة 1960م جيشا نظاميا يضم مختلف الوحدات العسكرية، لتعود الصراعات من جديد وتندشن فصلا متميزا بين الحكومة المؤقتة و مع هيئة الأركان العامة، التي انتهت باستقالة قادة هذه الهيئة ولم يستطع قادة الثورة رغم اجتماعاتهم المتكررة حسم قضية القيادة ووضع حد للخلافات القائمة بسبب التباين الكبير في الأفكار، وسيادة روح التحالفات و هذا ما اتضح في الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة سنة 1961م.

وقد كانت المفاوضات ومسألة التحكم في الولايات أهم دواعي الصراع بين القيادة التنفيذية وهيئة الأركان العامة، لذلك أحدث إشراف الحكومة المؤقتة على مسار التفاوض مع فرنسا انقسامًا بين قيادات الثورة السياسية والعسكرية في الخارج، واتضح أنّ المواقف المختلفة من مسألة التفاوض لم تكن سوى مناورات اقتضتها طبيعة المرحلة التي اتسمت بصراع التموقع بين العصب والمجموعات القيادية، وما زاد الأمور خطورة هو انتقال الصراع من الخارج نحو الولايات في الداخل.

وبقدر ما كان وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 انتصارا عظيما للشعب الجزائري ، فإنه أضحى نقمة على قياداته التي دخلت دوامة أزمة عرفت تصعيدا صيف 1962 ، واللافت أنّ هذا الصراع لم تكن دواعيه إيديولوجية وهو ما اتضح في مؤتمر

طرابلس، حيث تمت المصادقة علميَّاته دون عناء - كما أنّ القيادة لم تولي اهتماما بمسألة تحرير النصوص وصياغة البرامج، وهذا ما يعطي الانطباع على أن التراكم الكبير للصراعات الشخصية وسعي المجموعات الثورية للوصول إلى السلطة، هو المحرك الأساسي لأزمة صيف 1962 التي أزلت قيادي الثورة وبقيت تداعياتها طويلة تنغص الحياة السياسية في جزائر ما بعد الاستقلال .

ويمكن القول في الأخير أنّ القيادات المختلفة والمتلاحقة للثورة التحريرية في معالجاتها السياسية والعسكرية للأزمات، بدلا من التوقف عند كل أزمة من أجل البحث عن أسبابها الحقيقية والعمل على اجتثاث المرض من أصله، كانت تفضل الحلول المؤقتة والأدوية المسكنة، وهي في ذلك مدفوعة بعوامل معقولة عند النظر إليها بمنظار المصلحة الآنية في ذلك الوقت، لكن لا بد من التأكيد على جوانب ايجابية لصراع المجموعات القيادية للثورة، ومنها أنّه رغم الاختلافات السياسية والإيديولوجية والصراعات القائمة بين نخبها طيلة فترة عمر الثورة التحريرية إلا أنّها حافظت بل وأبقت الصراع على مستواها، دون إنزاله لقواعدها النضالية - ولو كان ذلك لعرفت الثورة منعرجا آخر قد لا تحمد عقباه- وهذا ما يحسب لقيادة الثورة الذين أبدوا وعيا ونضجا وانضباطا حفاظا على وحدة الثورة وعلى التوازنات السياسية والعسكرية داخلها.

ومن حسناته أيضا أن أخلط أوراق السلطات الفرنسية في معرفة من يملك الحل والعقد والخيوط المعقدة داخل هياكل الثورة من النخب السياسية والعسكرية، سواء في الداخل أو في الخارج، وأرهق أجهزة المخابرات الاستعمارية التي كثيرا ما سعت لتتبع واكتشاف طبيعة موازين القوى المتقلبة بين المجموعات القيادية لاسيما في عهد الحكومة الخامسة.

قائمة الملاحق

فهرس الملاحق:

الملحق رقم: 01 افتتاحية جريدة "الجزائر الحرة" بخصوص عقد المؤتمر الاستثنائي

للمصاليين بـ "هورنو-بلجيكا- 14-15-16/07/1954.

الملحق رقم: 02 تصريح الديوان السياسي للحزب الشيوعي الجزائري بشأن الإنقسام

داخل ح.إ. ح. د من جريدة "الجزائر الجديدة"

الملحق رقم: 03 قادة بعض المناطق ثم الولايات التاريخية -الثانية-الثالثة-الرابعة-

السادسة-

الملحق رقم: 04 تقرير فرنسي مفصل عن الانقسامات داخل ح. إ. ح. د في عمالة

الجزائر ما بين 1946-1954

الملحق رقم: 05 دراسة مفصلة عن جبهة التحرير الوطني بتاريخ 20 سبتمبر 1956

أعدھا الجيش الفرنسي بالمنطقة العاشرة بناء على وثائق ومراسلات

بين عبان رمضان وكريم بلقاسم، احتجرت في أحد الاشتباكات

بمنطقة القبائل.

الملحق رقم: 06 خريطة توضح الحواجز العسكرية على الحدود الجزائرية المغربية

الملحق رقم: 07 جبهة وجيش التحرير الوطنيين يذيعان خبر اغتيال محمد العربي بن

مهدي 18-03-1957.

الملحق رقم: 08 تعليمة عن إعلان جبهة وجيش التحرير الوطني اغتيال العربي بن

مهدي في مخافر الشرطة الفرنسية

الملحق رقم: 08 خريطة توضح الاشتباكات بين جيش التحرير الجزائري والمغربي

على الحدود ما بين 01/10/1957-31/12/1957.

الملحق رقم:09خريطة توضح مناطق الاشتباكات بين جيش التحرير الجزائري
والمغربي 1958/02/1-1958/02/28

الملحق رقم:10تقرير بتاريخ 21-01-1958 عن تعليمة صادرة من لجنة التنسيق
والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة يلحان فيها على ضرورة إنشاء
حكومة مؤقتة جزائرية قبل الدخول في المفاوضات مع الطرف
الفرنسي.

الملحق رقم:11إذاعة خبر تفاصيل استشهاد عبان رمضان في الإذاعة الوطنية
المغربية 1958-05-26

الملحق رقم:12خريطة توضح مناطق الاشتباكات بين جيش التحرير الجزائري
والمغربي 1958/06/1-1958/06/30

الملحق رقم: 13خريطة توضح حركة فرق جيش التحرير الوطني عبر الولايات
الثالثة والرابعة باتجاه مراكز الثورة على الحدود الجزائرية المغربية

الملحق رقم: 14إنشاء مراكز وهياكل جبهة التحرير الوطني في المغرب الأقصى
1958-03-13

الملحق رقم:15خريطة توضح مناطق الاشتباكات بين جيش التحرير الجزائري
والمغربي 1958/09/1-1958/09/30

الملحق رقم:16الإعلان عن ميلاد أول حكومة جزائرية مؤقتة من القاهرة بتاريخ 19
سبتمبر 1958.

الملحق رقم:17أعضاء أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958
جريدة المجاهد-

الملحق رقم:18 أعضاء الحكومة المؤقتة الأولى 19 سبتمبر 1958

الملحق رقم:19 التنظيم داخل هياكل جبهة التحرير الوطني 19-09-1958

الملحق رقم:20 خريطة توضح مناطق الاشتباكات بين جيش التحرير الجزائري
والمغربي 1958/10/31-1958/10/31

الملحق رقم:21 تعليمية فرنسية حول وضع جبهة التحرير الوطني بعد استشهاده
العقيد عميروش وسي الحواس 1959-04-03

الملحق رقم:22 تعليمية فرنسية حول المشاكل التي تواجه جيش التحرير الوطني
بالمغرب جراء المخططات الفرنسية العسكرية لعزل الثورة خارجيا

الملحق رقم:23 تعليمية فرنسية حول سعي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
بشأن إعادة تنظيم جيش التحرير الوطني بالداخل 1959-04-28

الملحق رقم:24 محضر اجتماع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم
1959/07/02.

الملحق رقم:25 قائمة المشاركين في اجتماع المجلس الوطني للثورة (يسمى
1959-1960 جانفي)

الملحق رقم:26 هيكلة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد الدورة الثالثة
للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ديسمبر 1959/جانفي 1960

الملحق رقم:27 أعضاء الحكومة المؤقتة الثانية جانفي 1960.

الملحق رقم:28 تشكيلة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى غاية 19-01-
1960

الملحق رقم:29نداء فرحات عباس منشور بتاريخ 08-02-1960 بعد انعقاد
الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة

الملحق رقم:30خريطة توضح الحواجز ومناطق التفتيش للجيش الاستعماري على
الحدود الجزائرية المغربية 1961

الملحق رقم:32رسالة السجناء الخمس إلى الحكومة المؤقتة بتاريخ 17/04/1961
بخصوص المفاوضات

الملحق رقم:32رسالة السجناء الخمس إلى الحكومة التونسية بتاريخ
1961/06/24 بخصوص الحصار الذي فرض على جيش
التحرير الوطني.

الملحق رقم:33رسالة السجناء الخمس إلى الحكومة المؤقتة بتاريخ 24-06-
1961.

الملحق رقم:34رسالة من الرائد محمد بونعامة قائد الولاية الرابعة إلى العقيد هواري
بومدين رئيس هيئة الأركان العامة.

الملحق رقم:35تنظيم هياكل الثورة التحريرية 1960-1961

الملحق رقم:37-أعضاء الحكومة المؤقتة الثالثة أوت 1961.

الملحق رقم:38إعلان وزارة الإعلام عن تشكيلة المجلس الوطني للثورة بعد انتهاء
أشغال الدورة الرابعة له 27-08-1961.

الملحق رقم:39.قرار من الحكومة المؤقتة بتاريخ 26 أبريل 1962 يدعو القادة
والمناضلين للبقاء في أماكنهم واحترام الهرم القيادي.

افتتاحية جريدة "الجزائر الحرة" بخصوص عقد المؤتمر الاستثنائي للمصاليين بـ "هورنو-بلجيا" - 14-15-16/07/1954.

LE CONGRES EXTRAORDINAIRE DU M.T.L.D. s'est tenu A L'ETRANGER les 14-15 et 16 juillet 1954

L'ALGERIE PAR LE PEUPLE ET POUR LE PEUPLE

Redaction-Administration: 15, rue Marengo - ALGER. Vendredi 6 Août 1954 N° 119 - Prix: 20 francs. Bureaux parisiens: 22, rue Xavier Privas - PARIS.

A l'occasion de l'AID EL-KEBIR nous exprimons aux peuples musulmans, nos meilleurs vœux pour la réalisation de leurs aspirations.

- Condamnation de la déviation politique
- Redressement général du parti
- Hadj MESSALI Président à vie

Lire en page 2

LE FILM DU CONGRES



Hadj MESSALI, Président à vie du M.T.L.D. prenant connaissance des décisions prises par le Congrès extraordinaire.

Editorial DU «CALME»... A LA REALITE

Le Congrès extraordinaire du M.T.L.D. en lieu. Examinant la situation du parti à la lumière des événements, il a constaté une grave déviation dans la direction politique du mouvement.

En effet, cette déviation se manifestait progressivement dans la vie politique du parti et devenait chaque jour, une réalité plus concrète et plus inquiétante.

Sur le plan algérien, elle s'est nettement traduite par l'immobilisme de la direction qui n'a pu, prévoir les événements et enlever nos masses, réagir devant les événements et enlever nos masses, réagir devant les événements et enlever nos masses...

Le Mouvement pour le Triomphe des Libertés Démocratiques a tenu son Congrès extraordinaire les 14, 15 et 16 juillet 1954 à Pétranger par suite de l'éloignement de toutes les Libertés en Algérie.

Ces années nationales ont eu lieu à l'effet de franchir un grand pas, et de donner un statut politique, plus statuaire, sur lequel le Président du Parti d'aujourd'hui, le Président Hadj MESSALI, C.G. d'aujourd'hui, le différentiel qui aura pu être fait à notre Mouvement, devait trouver enfin, sa solution logique et positive.

A L'OCCASION DE LA FETE DU SACRIFICE HADJ MESSALI adresse ses souhaits de bonheur et de liberté AU PEUPLE ALGERIEN

« Bien que nous n'ayons ni fêté ni célébré avec l'impérialisme français, surtout avec la répression qui sévit sur tout le Maghrib Arabe, nous souhaitons cependant, au Peuple Algérien, à l'occasion de cette fête du sacrifice nos vœux de bonheur et un avenir brillant et proche dans la liberté et la dignité retrouvées ».

Le Peuple Algérien qui, de 1830 à ce jour, ne cesse de faire de sacrifices pour la sauvegarde de sa dignité et de son avenir, comprendra que dans cette fête qui marque l'anniversaire de la mort de notre héros, il y a une raison d'être de tenir un peuple qui veut, sur le territoire de ses ancêtres, travailler, s'élever et participer au bien-être national.

Les propositions françaises à la Tunisie vont-elles à un échec ?

Faites en présence du Maréchal Juin et du Général Boyer. Appuyées par un débarquement intensif des troupes. Accompagnées d'une agitation des milieux colonialistes.

« Le compte particulièrement sur la compréhension et l'unité de la population française ».

« Trop de gens ont insisté à faire échouer ses négociations avec elle, ont déjà échoué une fois ».

« La mission des négociateurs Tunisiens n'avait d'une importance et d'une gravité exceptionnelles ».

« C'est donc pour la première fois, qu'un homme d'Etat français, responsable du gouvernement de ce pays, a été contraint de se plier au diktat des congrégations colonialistes d'Afrique du Nord, des Balcans, des Indes, du Japon, et autres colonies ».

« L'indépendance n'a pas payé le lit de la France, elle a payé le lit de la France, elle a payé le lit de la France, elle a payé le lit de la France... »

Fin de l'occupation britannique en Egypte

Le 22 juillet a été signé l'accord, remis en question à plusieurs reprises, concernant la fin de l'occupation britannique sur le territoire égyptien. Cet accord, daté du 22 juillet 1954, a été signé par le gouvernement britannique et le gouvernement égyptien.

Le 22 juillet 1954, le gouvernement britannique a annoncé qu'il avait accepté de retirer ses troupes d'Egypte d'ici le 15 juin 1956.

Le 22 juillet 1954, le gouvernement égyptien a annoncé qu'il avait accepté de retirer ses troupes de Palestine d'ici le 15 juin 1956.

Le 22 juillet 1954, le gouvernement britannique a annoncé qu'il avait accepté de retirer ses troupes de Jordanie d'ici le 15 juin 1956.

Le 22 juillet 1954, le gouvernement égyptien a annoncé qu'il avait accepté de retirer ses troupes de Syrie d'ici le 15 juin 1956.

LE SUEZ A TUNIS

Le colonialisme vient d'effectuer deux replis considérables. Un gouvernement colonial anglais a consenti à l'abandon de Suez. M. Mendès-France est allé porter un langage amical à Téhéran. L'Autre repli est sur le terrain de la Tunisie.

Le 22 juillet 1954, le gouvernement français a annoncé qu'il avait accepté de retirer ses troupes de Tunisie d'ici le 15 juin 1956.

Le 22 juillet 1954, le gouvernement tunisien a annoncé qu'il avait accepté de retirer ses troupes de France d'ici le 15 juin 1956.

Le 22 juillet 1954, le gouvernement français a annoncé qu'il avait accepté de retirer ses troupes de Libye d'ici le 15 juin 1956.

Le 22 juillet 1954, le gouvernement libyen a annoncé qu'il avait accepté de retirer ses troupes de Tunisie d'ici le 15 juin 1956.

قادة بعض المناطق ثم الولايات التاريخية - الثانية - الثالثة - الرابعة - السادسة -

قادة المنطقة ثم الولاية الثانية

1- قادة المنطقة: 1954-1956

-ديدوش مراد: نوفمبر 1954-جانفي 1955

-زيغود يوسف: جانفي 1955-أوت 1956

2- قادة الولاية 1956-1962:

-زيغود يوسف: أوت 1956-أكتوبر 1956

-الأخضر بن طبال: أكتوبر 1956-ماي 1957

-علي كافي: ماي 1957-جوان 1960

-صالح بونيدر: جويلية 1960-جويلية 1962.

قادة المنطقة-الولاية الثالثة:

1- قادة المنطقة 1954-1956:

-كريم بلقاسم: نوفمبر 1954-أكتوبر 1956.

2- قادة الولاية 1956-1962:

- كريم بلقاسم: أوت 1956-أكتوبر 1956. (عقيد)

-محمدي السعيد: أكتوبر 1956-جويلية 1957. (عقيد)

-عميروش آيت حمودة: جويلية 1957-مارس 1959. (عقيد)

-عبدالرحمن ميرة: ماي 1959-نوفمبر 1959. (رائد=

-أمحمد الحاج: نوفمبر 1959-جويلية 1962. (رائد ثم عقيد)

قادة المنطقة-الولاية الرابعة:

1-قادة المنطقة 1954-1956:

-رابح بيطاط: 1954-1955.

-عمر أوعمران: 1955-أوت 1956.

2- قادة الولاية 1956-1962:

-الصادق دهيلس: أوت 1956-جويلية 1957. (عقيد)

-أحمد بوقرة: جويلية 1957-10 ماي 1959. (عقيد).

-محمد زعموم (سي صالح) والجيلالي بونعامة ماي 1959-09 أوت 1961. (قيادة جماعية)

-حسان الخطيب: أوت 1959-جويلية 1962. رائد ثم عقيد في جويلية 1962.

قادة المنطقة-الولاية السادسة:

1-قادة المنطقة 1954-1956:

لم يكن على رأسها قائد بل كانت جزء كبير منها تابع للمنطقة الأولى خلال نوفمبر 1954-نوفمبر 1956

2- قادة الولاية 1956-1962:

-علي ملاح: أوت 1956-مارس 1957. (عقيد)

-أحمد عبد الرزاق (سي الحواس): ماي 1958-مارس 1959. (عقيد)

-الطيب الجغلاي: مارس 1959-29 جويلية 1959. (عقيد)

-مجلس قيادة مشتركة: النقيب محمد شعباني-عمر صخري-سليمان سليمان-محمد روبنة-
شريف خير الدين.

-شعباني محمد: أبريل 1962-جويلية 1962. (عقيد)

تقرير فرنسي مفصل عن الانقسامات داخل ح. إ. ح. د في عمالة الجزائر ما بين 1946-1954

5/11

-- RAPPORT SUR LA SITUATION DU MOUVEMENT MESSALISTE --
DANS LE DEPARTEMENT D'ALGER

I.- 1946 - 1954 --

De 1946, date de sa création, à sa dissolution en 1954, le "MOUVEMENT POUR LE TRIOMPHE DES LIBERTES DEMOCRATIQUES" (M.T.L.D.) fut dans le département d'ALGER comme sur l'ensemble du territoire algérien, le seul mouvement nationaliste qui, en raison de la popularité de son chef MESSALI Hadj, de l'appui constant de la bourgeoisie musulmane et de la sympathie agissante des oulamas, pouvait s'appuyer sur une importante assise populaire et disposer d'une puissante organisation.

1°) - LA NAISSANCE DU M.T.L.D. -

MESSALI Hadj, en résidence surveillée à BRAZZAVILLE depuis le 21 avril 1945, revient à PARIS en juillet 1946 puis s'installe à la BOUZAREA (maintenant GRAND ALGER) le 13 octobre 1946.

Le "PARTI DU PEUPLE ALGERIEN" (P.P.A.) dissous depuis le 26 septembre 1939, qui, jusque là, pratiquait le boycottage des élections en préconisant l'abstention, décide de changer de tactique en présentant des candidats aux élections à l'Assemblée Nationale. Le "MOUVEMENT POUR LE TRIOMPHE DES LIBERTES DEMOCRATIQUES" est créé pour permettre aux candidats de se présenter sous une étiquette légale.

Cinq députés M.T.L.D. sont élus à l'Assemblée Nationale : MMrs. MEZERNA, KHIDER, BOUKADOUM, DERDOUR, LAMINE DEBAGHINE.

Le parti de MESSALI atteint alors son apogée et triomphe dans de nombreuses villes, notamment à ALGER, BLIDA, MAISON-CARREE, KOLBA, KOUBA lors des élections municipales d'octobre 1947.

Mais ces succès électoraux ne sont que provisoires et les élections à l'Assemblée Algérienne voient la victoire des "Indépendants" francophiles. Trois M.T.L.D. seulement sont élus dans les 17 circonscriptions. Ce sont MMrs. BOUDAA Ahmed, CHERCHALI Mohamed et FERROUKI Mustapha.

./.

2°) - L'ORGANISATION DU PARTI -

Cependant, les sphères dirigeantes du mouvement multiplient leurs efforts en vue de donner au M.T.L.D. l'ossature et la structure d'un véritable parti politique, tout en le dotant d'une "Organisation Spéciale" (O.S.) susceptible de mener la lutte dans la clandestinité.

En 1952, le but que se sont fixés MESSALI et ses fidèles sur le plan organisation est atteint.

Le M.T.L.D. a un siège social qui est situé au n° 2, de la place de Chartres à ALGER où se réunissent régulièrement les membres de son Comité Central.

Il a un bureau politique très actif comprenant notamment deux secrétaires généraux :

M^lrs. MEZERNA Ahmed
et LAHOUEL Hocine

Il possède un service dactylographique et différentes commissions :

- La Commission Centrale des Elus (C.C.E.), dont le responsable est Moulay MERBAH, (celui-ci est actuellement secrétaire général du M.N.A.).
- La Commission Centrale pour la Propagande et l'Information (C.C.P.I.).
- La Commission Centrale des Affaires Islamiques (C.A.I.)
- Le Comité d'Organisation (C.O.) chargé de veiller à la structure organique du parti, d'assurer le contrôle des effectifs et de procéder à l'affectation des cadres.

En ce qui concerne la structure interne le parti comprend plusieurs Wilayas divisées en Daïras, qui groupent à leur tour des Kamas, lesquelles sont constituées de sections et celles-ci de cellules. L'Algérie est divisée en sept Wilayas.

Sur ce qui représente le territoire de l'actuel département d'ALGER, le M.T.L.D. compte, en 1952, cinq Daïras, quatre composant la Wilaya 6 ou Wilaya de l'Algérois (Daïras d'ALGER-Centre, de Belcourt, de Maison-Carrée, de l'Alma), la cinquième étant celle de Blida, laquelle faisait partie de la Wilaya 7.

./.

Pour ALGER et sa banlieue, un certain BITAT a pour mission de constituer quelques groupes dont les éléments sont recrutés parmi les kasma qui ont continué de bloquer les fonds malgré les ordres de MESSALI, notamment parmi les militants de la kasma de BELCOURT. Pour BLIDA - SOUMA, c'est SOUIDANI, un individu particulièrement dangereux et recherché, qui est chargé de former les groupes dans une région où les éléments sont favorables à l'action.

II.- 1954 - 1960 -

Dans la nuit du 31 Octobre au 1er Novembre 1954, les groupes constitués par le C.R.U.A. déclenchent sur toute l'étendue du territoire une série d'actes de sabotage.

A ALGER, on enregistre en particulier des tentatives de destruction contre : l'usine à gaz du Gamma - les entrepôts de pétrole MORY - les locaux de la radiodiffusion - le Central Téléphonique - une fabrique de bouchons à HUSSEIN-DEY.

Le M.T.L.D. est alors dissous le 5 Novembre 1954.

1°) - FORMATION DU M.N.A. -

Surpris par ce brusque déclenchement du combat qu'ils envisageaient pourtant dans un avenir plus ou moins rapproché, les dirigeants Centralistes et Messalistes vont sous les formes différentes chercher à prendre part à la lutte.

Un accord dont le but principal est l'unification du combat est réalisé au CAIRE entre les représentants des différentes tendances notamment entre LAHOUEL et MEZERNA puis c'est la constitution le 20.2.55 au CAIRE du "FRONT DE LIBERATION NATIONALE" au sein duquel sont représentés les délégués des différentes tendances de l'ex-M.T.L.D. qui vient d'être dissous. En même temps à ALGER, les Messalistes, Centralistes, Oulema, et l'UNION DEMOCRATIQUE DU MANIFESTE ALGERIEN, parti de Mr. Ferhat ABBAS se groupent au sein du "MOUVEMENT NATIONAL ALGERIEN" (M.N.A.)

2°) - L'ELIMINATION PROGRESSIVE DU M.N.A. -

Déjà au moment de sa création, le M.N.A. subit le poids de plusieurs handicaps :

./.

- Il est privé de son chef, toujours en résidence surveillée.
- Il succède à un parti qui vient d'être secoué par des luttes intestines.
- Les arrestations qui ont suivi les événements du 1er novembre 1954 l'ont privé de ses meilleurs éléments et l'obligent à vivre complètement dans la clandestinité.

Au début de mai 1955, un nouveau malaise agite les milieux nationalistes. En effet, les membres de l'ex-C.R.U.A. ne tardent pas à entrer en opposition avec les dirigeants du M.N.A. Ils affirment être les authentiques représentants du F.L.N. et les Chefs de l'Armée. Il se livrent à de violentes attaques contre les dirigeants messalistes du M.N.A. tandis qu'au CAIRE les représentants de MESSALI, notamment MEZERNA, se séparent du F.L.N.

Une lutte impitoyable s'engage entre les partisans des deux groupes.

En 1955, le F.L.N. contrôle le Constantinois et la Kabylie tandis que les Messalistes du M.N.A. essaient de s'organiser en Oranie et dans l'Algérois.

Pour éviter d'être dépassé par le F.L.N. et le P.C.A., le M.N.A. se lance à son tour dans l'action terroriste.

Mais le M.N.A. ne recrute bientôt plus de militants et la plupart de ceux dont il dispose encore rallient peu à peu le F.L.N.

En 1956, les fidèles de MESSALI, presque totalement éliminés des centres urbains, sont également en voie de disparition dans les campagnes. Leur influence auprès des populations est à peu près nulle.

Depuis, malgré la libération de MESSALI, ce mouvement de décroissance du M.N.A. s'est poursuivi et accentué dans le département comme dans toute l'Algérie.

III.- SITUATION ACTUELLE DU M.N.A. -

Le M.N.A., dont les assises populaires sont maintenant réduites à l'extrême, n'a pratiquement plus aucune audience dans le département et il est considéré par la majorité de l'opinion musulmane comme n'ayant aucun caractère de représentativité.

Une petite fraction de la population reste néanmoins

encore attachée à la personne de MESSALI Hadj que les éléments modérés d'âge mûr tiennent pour le "père du nationalisme algérien". C'est en fonction de cette affection plus que par la foi en une idéologie M.N.A. que subsistent encore dans le département et plus particulièrement dans l'Algérois de petits groupes de militants et sympathisants.

Ces fidèles continuent à se rencontrer de temps à autre et à bâtir des projets le plus souvent velleitaires en attendant "des jours meilleurs".

Les responsables de ces groupes correspondent avec MESSALI près duquel ils se rendent parfois pour solliciter des directives ou exposer leurs doléances. Les contacts entre groupes sont rares et la coordination de l'action est beaucoup plus le fait de MESSALI que celui des quelques organes de direction mis en place en ALGERIE.

L'organisation ne paraît être en liaison suivie avec aucun autre mouvement nationaliste pas plus qu'avec le P.C.A. lui-même peu influent en ALGERIE.

L'activité des membres du mouvement est axée essentiellement à l'heure présente sur le recrutement, les effectifs étant trop faibles, trop âgés, et insuffisamment influents pour pouvoir prétendre contre-balancer actuellement l'action du F.L.N. - Ces efforts de recrutement sont demeurés, jusqu'ici à peu près stériles pour diverses raisons qui sont notamment :

- L'accusation de collusion avec le Gouvernement Français portée généralement contre le M.N.A.

- L'indifférence à son égard de la masse, peu désireuse de s'engager dans une voie contraire à celle du F.L.N. dont l'implantation, la puissance, les moyens militaires et l'influence sur le plan international ont impressionné au point qu'elle considère, dans sa grande majorité le "FRONT" comme le seul représentant valable du nationalisme.

- L'opposition de la majeure partie de la jeunesse surtout l'élément intellectuel teinté de progressisme qui, à MESSALI jugé trop vieux et aux idées rétrogradées qu'on lui prête d'un retour à une culture et à un mode de vie authentiquement islamiques, accorde sa nette préférence "aux dirigeants dynamiques du G.P.R.A." et aux institutions démocratiques et laïques prônées par ces derniers.

En dehors de ces efforts de recrutement, l'action du M.N.A. se limite dans le département.

- A des tentatives de réorganisation de l'appareil structural du parti.

./.

- A la reconstitution de sa filiale sur le plan syndical : l'U.S.T.A. (UNION DES SYNDICATS DES TRAVAILLEURS ALGERIENS).

- A une diffusion restreinte de tracts ronéotypés émanant d'ALGER ou de Métropole et à l'envoi à peu près régulier à partir de PARIS, du journal "LA VOIX DU PEUPLE".

- Enfin à l'encassement des cotisations et à des collectes de fonds parmi les adhérents et amis du mouvement.

L'hypothèse selon laquelle le M.N.A. jouerait un rôle important dans l'agitation qui perturbe les milieux musulmans populaires depuis le 10 Décembre 1960 ne peut guère résister à une analyse objective des faits. En effet :

- La nette insuffisance du nombre de ses militants,
- Le manque d'autorité, d'organisation et de prestige des responsables,
- Le discrédit du mouvement auprès de la masse musulmane,
- et surtout l'opposition de la jeunesse, dont la sympathie est acquise au F.L.N.

Interdisent pratiquement toute action à un parti que l'on taxe très généralement d'être "rétrograde" et "pro-français".

IV.- L'ORGANISATION ACTUELLE DU M.N.A. -

D'après certaines informations, le M.N.A. tenterait de réaliser depuis quelques mois et notamment depuis les manifestations de décembre dernier la réforme de son "organisation algérienne". C'est dans ce but que récemment des émissaires auraient été envoyés de Métropole par MESSALI Hadj, parmi ceux-ci figureraient notamment les nommés ARRES Mohamed et FOUNEI (non identifiés). Les intéressés auraient reçu pour mission de relancer le M.N.A. et de reconstituer l'U.S.T.A. -

Les instructions suivantes seraient diffusées parmi les militants :

- En priorité, élimination totale des hommes de main et des responsables (O.R.U.) du F.L.N. dans l'Algérois.

- Reprise en main des éléments de l'ex-P.P.A.-M.T.L.D.
- Réimplantation du Mouvement dans tout l'Algérois, le Sahel, les arrondissements de ELIDA et le MAISON-BLANCHE.

En ce qui concerne l'organisation M.N.A. on possède maintenant les indications suivantes :

- La direction du mouvement est assurée par un organe intitulé "COMITE- POLITICO-MILITAIRE-ALGERIEN" du M.N.A. -C.P.M.A.-M.N.A.-
 - Le C.P.M.A.-M.N.A. aurait été réorganisé après l'envoi par MESSALI Hadj en ALGERIE d'émissaires, à la suite du discours du 16 Septembre 1959.
 - Les réunions organisées par le C.P.M.A. se tiendraient au SAHARA où se rendraient sur directives de MESSALI Hadj, à des dates déterminées, certains responsables du M.N.A.
 - Des bandes messalistes tiendraient le maquis :
 - dans le Sud où serait installée la Wilaya 6 dont le chef, un nommé BELALMI Mohamed, recevrait directement ses ordres de MESSALI.
 - En Oranie, notamment dans le département de MOSTAGANEM et de MASCARA.
- Il n'existe pas, dans le département d'ALGER, de Wilayas M.N.A.

LA FEDERATION D'ALGER DU M.N.A. SE COMPOSERAIT COMME SUIT :

A.- COMITE DIRECTEUR :

20 membres parmi lesquels :

un secrétaire général :

- BOUDJEROUDI Saïd, né le 29 Août 1916 au douar SIDI-NAMANE, C.M. de Tiggart (Dépt. de Grande Kabylie), commerçant, demeurant à ALGER, 2 Impasse Silène.

un secrétaire général adjoint :

- SI BRAHIM (non identifié), il s'agirait de l'ex chef de la Wilaya M.N.A. de LYON récemment arrivé de Métropole.

Ce serait donc FOUJILI.

./.

un trésorier général :

- AMALOU Mohamed, alias "SI MOHAMED", né le 12.9.1904 au douar GUERROUMA PALESTRO, commerçant, demeurant à HUSSEIN-DEY, cité des Eucalyptus, Bâtiment U n° 79.

un trésorier général adjoint :

- KALGALLAH Mohamed, né en 1913 à SIDI-KHALED, gargotier, demeurant à ALGER, 5, rue de la Casbah.

un secrétaire :

- KAFFACH Iaid, alias "SI BACHIR" né en 1913 à TAGHZOURT, C.M. d'EL OUED (Touggourt) receveur à la R.S.T.A., demeurant à EL-BIAR, Grand-Alger, 2, rue Magnet. L'intéressé aurait été récemment supplanté par BOUDJEROUDI dans les fonctions de secrétaire général à la Fédération qu'il assumait depuis Octobre 1959.

contrôle général :

- MENACER Mohamed, alias "SUNDID" et "SI KOUIDER", né le 6.12.1903 à MEDESA, propriétaire, domicile inconnu.

Propagande - Action :

- SI BRAHIM (déjà cité)

Chef du "Groupe de Choc" (?)

- BENALAOUA Hamid, né le 6.11.1940 à AZROU M'BECHAR (Constantine), boulanger, demeurant à BIRMANDREIS, 22, rue Musette, lotissement "Les Sources".

Liaisons avec l'Intérieur :

- AMARI Ahmed, dit "LAMARA", dit "LAMARI", né le 11.3.1900 ou 1901 à AIN KERMA (Constantine), import-export, demeurant à ALGER, 28, rue Caussemille.

Responsables des collectes de fonds :

- LAMOUTI Bel-'d, dit "TOUIL", né en 1936 à DELLYS, demeurant à HUSSEIN DEY, cité Lévy.

- TAIBI Tahar, né le 3.4.1934 à ALGER, vendeur au marché auto à HUSSEIN-DEY, domicilié 2 ou 7, impasse Aristide Briand à HUSSEIN-DEY.

- "BEN ABDERHAMANE" (serait vagonneste à la S.A.S. de la cité Mahied-dine).

./.

دراسة مفصلة عن جبهة التحرير الوطني بتاريخ 20 سبتمبر 1956 أعدها الجيش الفرنسي بالمنطقة العاشرة بناء على وثائق ومراسلات بين عبان رمضان وكريم بلقاسم، احتجزت في أحد الاشتباكات بمنطقة القبائل.

ALGER, le 20 Septembre 1956

CG/JIB- 18.9.1956

10^{ème} REGION MILITAIRE

ETAT - MAJOR

BUREAU PSYCHOLOGIQUE

Télé : MOGADOR 21.15

N° 474 /EM.10/BF/DR

SECRET - CONFIDENTIEL

ETUDE sur le F. L. N.

(Front de Libération Nationale)

Au cours d'un accrochage entre une patrouille et une bande d'une quinzaine de rebelles au Sud-Ouest de TAZMALT, le 23 juillet, des documents furent saisis. Parmi ces documents très importants se trouvaient entre autres, une nombreuse correspondance entre ABANE RANDANE, chef des rebelles d'ALGER et KRIM BELKACEM, chef du département de Kabylie, un projet d'organisation du "Conseil de la Révolution" et la copie d'un rapport politique rédigé en conclusion d'une Conférence tenue au CAIRE, en décembre 1955, entre les principaux membres de la Délégation Extérieure du F.L.N.

Certains de ces documents datent de plusieurs mois; mais étant donné les lenteurs habituelles des échanges entre les différentes antennes situées sur le territoire algérien et l'Etat-Major du CAIRE, les difficultés et les longs délais pour obtenir un accord de tous, du fait de ces lenteurs et de la direction collégiale de la rébellion, il est possible de les considérer encore comme entièrement valables.

A l'aide de ces documents et de quelques autres, a été rédigée cette étude sur le F.L.N. qui précisera l'organisation interne de ce Mouvement, montrera sa rapide extension et indiquera les objectifs politiques qu'il vise, tant sur le plan intérieur qu'extérieur.

*
** **

.../.

I

ORGANISATION du F.L.N.

Le F.L.N. voit le jour avec l'insurrection du 1er Novembre 1954. Il est l'héritier direct du C.R.U.A. (1), qui groupait lui-même les militants activistes les plus agissants de l'Organisation Spéciale (O.S.) du M.T.L.D. (2). Par la suite, se rallièrent au F.L.N. certains transfuges du M.N.A. (3) de tendance "centraliste" (LAHOUEL - HOCINE par exemple).

Sa création est due également aux pressions des Services Spéciaux Egyptiens qui souhaitent qu'un parti jeune et dynamique succède aux anciens Partis trop marqués, et s'aligne sur ses homologues marocain et tunisien : Istiqlal et Néo-Destour.

A/- INTERIEUR - EXTERIEUR -

1/- Une "Délégation Extérieure" installée au CAIRE, en janvier 1955, mène une action politique dans l'ensemble du monde arabe et dans les milieux internationaux. La répartition des missions auprès des Gouvernements étrangers est actuellement la suivante :

a)- LE CAIRE : KHIDER (Zone d'action : Egypte, Arabie Séoudite, Soudan, Lybie.)

Adjoint : YAZID.

Itinérant pour le Moyen Orient : Dr LAMINE DEBAGHINE.

b)- DAMAS : MAHRI (Zone d'action : Syrie, Liban, Jordanie).

c)- BAGDAD : BOUDA (Zone d'action : Irak, Iran, Koweït et le Golfe Persique).

d)- JAKARTA : LAHOUEL (Zone d'action : toute l'Asie).

e)- NEW-YORK : AIT-AHMED (Zone d'action : U.S.A. et Délégation Permanente à l'O.N.U.)
Poste particulièrement important car le M.N.A. possède également un "représentant" à NEW-YORK.

En fait, il ne s'agit pas de représentants accrédités mais de bureaux destinés à conduire la propagande et à stimuler le zèle de personnalités influentes.

-
- (1) Comité Révolutionnaire pour l'Unité et l'action.
 - (2) Mouvement pour le triomphe des Libertés Démocratiques : fondé en 1946
 - (3) Mouvement National Algérien.
- .../...

A l'origine, un "Comité des 12" avait été prévu pour prendre en charge la direction de la Résistance. Ce "Comité des 12" devint par la suite un "Comité des 6" : BOUDIAF (dit TALEB), BEN BELLA - KHIDER - LAMINE - LARBI (dit HAKIM) - AIT AHMED - assurant spécialement outre la co-direction de la Résistance avec la Délégation d'ALGER, de la liaison avec l'extérieur et les contacts avec le Maroc et la Tunisie. Il semble bien qu'à l'heure actuelle, devant l'importance de plus en plus grande prise par la direction d'ALGER, une révision des pouvoirs de ce Comité a été faite.

2/- La Direction Intérieure ne semble pas encore très effective. ABANE RANDANE semble jouer le rôle de coordinateur pour l'Intérieur. Il transmet, en les adaptant, les Instructions du CAIRE, aux différents commandements en Algérie. Son P.C. habituel est ALGER où il est remplacé, lorsqu'il s'absente, par un des adjoints de KRIM : OUAMRANE (dit SI AREZKI). Il a mis en place deux représentations au Maroc et en Tunisie, quoique la Délégation Extérieure prétende se réserver les contacts avec ces deux pays. Jusqu'à ce jour, les grands commandements Opérationnels semblent avoir bénéficié d'une large, sinon complète, autonomie.

3/- Les rapports entre la Délégation Extérieure et l'Intérieure sont souvent tendus : méfiance réciproque, critiques, voire mépris. La délégation Extérieure (BOUDIAF) craint des contacts entre Chefs de l'Intérieur et les Français. Les chefs de l'Intérieur, au contact des dures réalités militaires et financières, méprisent les membres de la Délégation du CAIRE (les "Types" du CAIRE)(1), et se plaignent de leurs désaccords et de leurs zizanies perpétuelles.

En avril, le Dr LAMINE DEBAGHINE est accepté par les Chefs de l'Intérieur avec le titre provisoire de "Chef de la Délégation Algérienne à l'Extérieure", parce que le plus représentatif (2) mais en aucun cas, il ne saurait être question de lui donner carte blanche ainsi qu'aux autres Délégués du CAIRE. Le principe de la Direction Collective ou de la co-Direction est admis par les deux parties, mais en fait le problème de l'autorité politique permettant au F.L.N. d'avoir un porte-parole reste à résoudre.

.../...

(1)- "J'en ai plus que marre des types de l'extérieur, surtout BENBELLA, BOUDIAS, HAKIM qui, tu le verras dans l'avenir, ne sont pas sincères avec nous. Il est vrai que j'ai été violent dans mes lettres avec eux, ils sont en train de se méfier de nous (Kabyles (Lettre de ABANE RANDANE à KRIM BELKACEM du 12.4.1956).

(2)- Quant à LAMINE je lui ai répondu qu'il prendra le titre de "Chef de la Délégation Algérienne à l'Extérieure" parce que c'est l'élément le plus représentatif, mais que nous restons fidèles au "principe de la direction collective" et que LAMINE devra se soumettre à la majorité. Il n'a jamais été question de "carte blanche".

(d°)

La Direction d'ALGER semble d'ailleurs prendre le pas sur la Direction du CAIRE, si l'on s'en rapporte au projet d'organisation du "Conseil de la Révolution" établi par KRIM BELKACEM. Ce Conseil de la Révolution, appelé à remplacer la Délégation Extérieure au CAIRE, organiserait en fait la Direction Collective du F.L.N. dont le principe ^{seul} était établi jusqu'à maintenant

4/- Conseil de la Révolution :

Le projet était à l'étude qui devait être discuté lors d'une conférence qui devait avoir lieu en juillet ou Août.

Ce Conseil comprendrait 18 membres :

- 6 de l'Extérieur : le "Comité des 6" au CAIRE.
- -12 de l'Intérieur : 2 par "département". 6 "Départements" seraient ainsi constitués : Aurès, Nord-Constantinois, Kabylie, Algérois, Sud, Oranie.

Des réunions périodiques seraient prévues : (1 tous les 6 mois).

Il disposerait de deux organismes spécialisés :

- a) - un E.M. militaire : Un chef d'E.M. désigné par le Conseil pour 6 mois et responsable devant lui, assisté de 6 membres : 1 par département.
- b) - Un E.M. politique : Un secrétaire général du F.L.N. assisté d'une "Direction politique".

Les deux E.M. collaborent dans un "Commandement Civil et Militaire" où l'autorité militaire (c'est à dire l'Intérieur) a le pas sur l'autorité civile.

Cette organisation permet de tirer les conclusions suivantes :

- prédominance de l'"Intérieur" sur "l'Extérieur".
- à "l'Intérieur", prédominance des Berbères sur les Arabes : 8 membres sur les 12 de l'Intérieur seront à coup sûr Berbères : Aurès, Kabylie, Algérois et Sud.
- Parmi les Berbères, prédominance définitive des kabyles sur les Aurasians après la disparition de CHIBANI BACHIR et de BENBOULAI D MOSTEFA.

.../...

B/- ORGANISATION POLITICO-ADMINISTRATIVE DU F.L.N. A L'INTERIEUR -

Une double hiérarchie existe au sein de l'organisation territoriale du F.L.N. à l'Intérieur : Une hiérarchie militaire, et une hiérarchie parallèle politico-administrative : Chef de zone et C.P. zonal - Chef de Région et C.P. régional - Chef de secteur et C.P. de Secteur - Chef de douar et responsable politique de douar. Mais à tous les échelons, le chef militaire est supérieur au Commissaire politique correspondant quoique les directives mettent l'accent sur la coopération nécessaire des deux hiérarchies.

Le Commissaire Politique est assimilé à un militaire, mais ses compétences en fait de politique et d'organisation lui font, avant tout, jouer un rôle de chef de la population civile : il est, de ce fait : juge, percepteur d'impôts, responsable du ravitaillement, chargé de la propagande, de la Direction des réseaux de renseignements, de la liaison, du service de santé, de la presse et enfin, chef des cellules terroristes de douar et de village. Ses missions peuvent se définir ainsi :

- 1/- direction et contrôle idéologique de l'armée (par l'intermédiaire des chefs militaires) et des populations. Orientation et diffusion de la propagande sous toutes ses formes.
- 2/- contrôle des activités, tant des chefs militaires que des chefs civils, en ce qui concerne surtout la gestion financière et les rapports de moralité.
- 3/- collecte des fonds (impôts, amendes, rançons) et leur gestion.
- 4/- contrôle administratif : désignation des chefs de village. Organisation du recrutement et judiciaire : souvent les Commissaires politiques rendent eux-mêmes la justice.
- 5/- coordination et contrôle des réseaux de renseignements, des groupes de guérilleros de douar et de village.

(*) C.P. = Commissaire Politique.

EXTENSION du F. L. N.

Processus d'Extension et Rivalités entre partis nationalistes

Le F.L.N. est actuellement le principal agent de la rébellion en Algérie. Son influence est grande; elle croît encore, en Algérie comme à l'Etranger, au détriment de celle du M.N.A. en particulier. Il est le seul parti nationaliste algérien ayant audience au CAIRE et au Moyen Orient.

Pour comprendre cet accroissement d'influence, il convient d'étudier le processus d'extension de la rébellion sur les masses, et les rivalités auxquelles le F.L.N. a à faire face.

A/- Processus d'Extension

Les méthodes sont celles de la guerre révolutionnaire politico militaire, utilisées et mises au point par les Communistes, tant en Europe qu'en Asie.

Il s'agit de conjuguer deux actions :

- une extension dans l'espace se traduisant par des directions d'efforts à partir de bases, pour gagner de proche en proche de nouveaux douars afin que toute solution de continuité disparaisse entre les territoires acquis à la rébellion.
- une progressivité dans le temps se traduisant par un dosage des pressions effectuées sur les individus et la masse, au fur et à mesure de l'avance rebelle et de la contamination des douars.

On peut ainsi distinguer 3 phases, qui peuvent dans certains cas, se recouvrir partiellement :

1°)- 1ère Phase : Contacts et reconnaissance -

- il s'agit d'abord de poser le problème - d'informer la population (la presse amie bien souvent s'en charge involontairement) : c'est le rôle des propagandistes ou des sympathisants locaux.
- puis des contacts sont pris par des émissaires pour déceler ces sympathisants et procéder avec eux aux reconnaissances nécessaires (recensement des armes clandestines, des opposants, des informateurs adverses - possibilités de recrutement) et à la désignation des responsables locaux.

.../...

2°)- 2ème phase : Préparation du "Terrain" et création de l'infrastructure psycho-politico-militaire - en prévision de l'arrivée des troupes régulières.

a)- Préparation du terrain psychologique et conquête des âmes.

Elles se font en 2 temps :

- créer d'abord le "mur du silence" par la terreur et la propagande : en assassinant des personnalités, des musulmans francophiles, des informateurs, afin de marquer le sort réservé aux "traîtres", éliminer les agents d'autorité et tarir les sources de renseignements.

- puis transformer masse et individus en complices, en alliés et enfin en partisans fanatiques : création de cellules F.L.N., de groupes de militants, de groupes de tueurs dits de "l'Epée Noire"...

b)- Préparation du terrain logistique et conquête des moyens.

Là aussi, l'action rebelle revêt d'abord un caractère destructif : destructions et sabotages de tous moyens utilisés par les français (communications, transmissions, biens publics et privés), puis vise à créer toute une organisation plus ou moins secrète de moyens à la disposition de la rébellion : dépôts, système de guet et d'alerte - services de guides et de liaison - collecte de fonds et d'armes - création de petits ateliers clandestins de fabrication de munitions et de réparation d'armes etc....

3°)- 3ème phase : Intervention de l'armée régulière.

Lorsque l'infrastructure du douar ou du village est suffisamment assise, les groupes de réguliers font leur apparition :

- d'abord pour des opérations de prestige et de propagande afin de préciser le contact, exploiter les premiers résultats obtenus et transformer le village ou douar en base autour de laquelle s'ordonnera une nouvelle zone d'influence.

- puis pour des opérations militaires d'anéantissement des Forces de l'ordre.

E/- Lutte d'influence entre le F.L.N. et les autres partis rebelles.

1°)- Rivalités F.L.N.- M.N.A.

Le F.L.N. et le M.N.A. issus tous deux du M.T.L.D. (lui même issu du P.P. (1), poursuivent le même but : l'éviction de la France de l'Algérie. Cependant, ces deux mouvements sont en lutte ouverte. L'hostilité déclarée s'est manifestée sous forme de tracts dès avril 1955. Sous divers aspects plus ou moins violents, la lutte se poursuit depuis cette date en Algérie, au CAIRE, en France, à l'étranger.

.../...

(1) Parti du Peuple Algérien; lui-même créé par des transfuges de l'Etoile N.A. (communist

Malgré un long et virulent factum intitulé : "le panier à crabes" diffusé en décembre 1955 contre les dirigeants du F.L.N. au CAIRE, le M.N.A. dans ses tracts, prêche apparemment l'union, tandis que le F.L.N. devient de plus en plus violent : "... on ne s'allie pas aux traîtres, on les abat MESSALI devra, s'il veut être pardonné, dissoudre le M.N.A. et se soumettre à l'autorité du Front" répond le F.L.N.

Le M.N.A. reproche au F.L.N. ses méthodes sanguinaires et ses exactions et essaye d'exploiter à son profit la lassitude des populations en face du terrorisme. Des combats entre les deux mouvements ont lieu dans le maquis avec des morts des deux côtés, ainsi que des exécutions dans les villes et souvent même des dénonciations mutuelles. Mais, d'une façon générale, le F.L.N. semble l'emporter et le M.N.A. paraît gravement désorganisé.

En mai, des informations circulent au sujet d'un rapprochement entre les deux Mouvements. Mais tout accord est bientôt démenti et les deux représentants du M.N.A. au CAIRE : MEZERNA et CHADLY restent incarcérés.

Une réconciliation paraît difficile après le sang répandu de part et d'autre et les ordres actuels du F.L.N. sont d'abattre sans merci tous les chefs messalistes.

La rivalité entre les deux Mouvements se manifeste aussi sur le plan syndical. Le M.N.A. crée l'U.S.T.A. (1), le F.L.N. riposte en créant l'U.C.T.A. (2) et interdit sous la menace toute adhésion à l'U.S.T.A. Dès le départ l'U.C.T.A. gagne sur sa rivale et arrive très rapidement à se faire reconnaître par la C.I.S.L. (3) malgré l'opposition de la C.G.T. Force Ouvrière.

En conclusion, l'on peut dire que la position du F.L.N. est très nettement plus forte. Le M.N.A. connaît de grosses difficultés. Le F.L.N. appuyé par le CAIRE et par la Ligue Arabe est plus dynamique que le M.N.A.; il représente l'aile marchante du nationalisme algérien, mais doit encore compter avec son principal rival avec lequel une lutte à mort est engagée.

2°/- Collusion du P.C.A. avec le F.L.N.

Les dirigeants du P.C.A. ont toujours travaillé à réaliser l'unité d'action avec les nationalistes algériens. De nombreuses tentatives ont été effectuées en ce sens depuis 1946, mais toutes ont échoué, car les communistes se sont heurtés à la méfiance des nationalistes.

.../...

-
- (1) Union Syndicale des Travailleurs Algériens.
 - (2) Union Générale des Travailleurs Algériens.
 - (3) Centrale Internationale des Syndicats libres.

Dès le début de la rébellion (1^o Novembre 1954) la collusion entre le F.L.N. et le P.C.A. apparaît clairement : similitude des thèmes développés dans la presse et dans les tracts - organisation de réseaux de complicité. Collecte de fonds - participation de communistes à la lutte armée. Après la dissolution du P.C.A. en septembre 1955, cette collaboration devient clandestine mais n'en est que plus activement recherchée, de la part du P.C.A. tout au moins. Le P.C.A. en effet, croyant en la victoire des nationalistes, tient à figurer parmi les "interlocuteurs valables" et participer aux négociations qu'il souhaite voir s'engager entre le Gouvernement français et "l'Armée de Libération Nationale"; dans ses journaux clandestins et dans ses tracts, il souligne l'identité des objectifs poursuivis par lui et le F.L.N. et la nécessité d'une union d'une collaboration étroite.

Mais les avances du P.C.A. sont accueillies avec réserve par les dirigeants F.L.N. d'Algérie : les Communistes peuvent entrer à titre individuel dans l'A.L.N., mais il ne saurait être question de les intégrer en tant que Parti. C'est le F.L.N. ^{que} sait trop bien que les appels du P.C.A. à l'union ne sont pas sincères; ce que le P.C.A. veut éviter avant tout, c'est que la "libération" de l'Algérie soit acquise au profit des seuls nationalistes.

Il semble bien par contre que les avances du P.C.A. aient trouvé plus d'audience auprès des dirigeants F.L.N. du CAIRE, puisqu'il a obtenu finalement l'autorisation d'organiser des maquis lui appartenant en propre.

Sur le plan syndical on note la même tendance unitaire du syndicat d'obéissance communiste : l'U.G.S.A. (1) et la même réserve du syndicat F.L.N. : l'U.G.T.A. (2).

Un dernier point est à noter : l'attitude du P.C.A. et celle du P.C. français ne sont pas identiques à l'égard des Groupements nationalistes algériens : le P.C.A. soutient le F.L.N. et le P.C.F. le M.N.A.; l'opportunisme communiste oblige en effet à miser sur les deux tableaux.

Finalement, il reste que le P.C.A. étant donné ses faibles effectifs et le peu d'audience qu'il a dans la masse musulmane, est un rival peu dangereux pour le F.L.N. C'est pour cela que ce dernier le ménage, tout au moins pour le moment.

3^o/- Absorption de l'U.D.M.A. (3) par le F.L.N.

Parti d'intellectuels, non partisans par principe et par tempérament de l'action directe, l'U.D.M.A. dirigé par FERHAT ABBAS, s'est tenu dans une prudente réserve jusqu'à fin 1955. Mais la loi qui veut qu'en

----- .../...
(1) Union générale des Syndicats Algériens.

(2) Tout dernièrement la grève du 16 Août, déclenchée à l'initiative de l'U.G.S.A. fut un fiasco à peu près total. L'U.G.T.A. s'est empressé d'annoncer qu'elle n'y était pour rien.

(3) Union Démocratique du Manifeste Algérien.

période révolutionnaire les Modérés soient absorbés par les extrémistes, va jouer et c'est le F.L.N., plus dynamique et plus entreprenant, qui va absorber l'U.D.M.A., alors que l'U.D.M.A. est certainement plus proche du M.N.A que du F.L.N. Comme le M.N.A. en effet, l'U.D.M.A. est un parti "laïque". Dans leur programme, on ne trouve trace, ni de l'idéal panarabe, ni d'allusion à la Nation islamique, comme dans celui du F.L.N. appuyé par les "Oulémas".

Dès janvier 1956, l'attitude de l'U.D.M.A. se durcit, il favorise la propagande F.L.N. parmi les étudiants, participe à des manifestations anti françaises, condamne la repression. Au mois de mars, on parle de contacts que FERHAT ABBAS aurait eus avec certains dirigeants du F.L.N.; Deux membres de l'U.D.M.A. seraient admis au "Comité des 12" du CAIRE. Le 7 avril ABBAS quitte alger pour PARIS, puis gagne le CAIRE le 22 avril, via la SUISSE. Le 25, dans une Conférence de Presse, il se déclare publiquement rallié au F.L.N. et annonce que l'U.D.M.A. doit être considérée "comme n'existant plus".

Le F.L.N. a donc absorbé l'U.D.M.A. Mais on peut valablement supposer qu'il ne l'a pas encore digéré, que FERHAT ABBAS joue, et jouera dans l'avenir plus encore, le rôle d'élément modérateur qui pourrait faciliter certains contacts ou négociations.

III

OBJECTIFS POLITIQUES du F. L. N.

Dans une Conférence de Presse tenue au CAIRE le 6 février 1956, le F.L.N. expose sa position, qui n'a guère varié depuis :

- reconnaissance par la France du principe d'une Algérie indépendante.
- constitution d'un gouvernement algérien de négociation.
- amnistie aux condamnés politiques et libération des détenus.
- élection d'une Constituante souveraine, en vue de créer une Fédération Nord-Africaine.

Quelques jours plus tard, le F.L.N. précise : le F.L.N. est le représentant authentique du nationalisme algérien car il a rassemblé les nationalistes venus de tous les horizons politiques (M.T.L.D. U.D.M.A. OULAMAS - INDEPENDANTS), il n'y aura pas d'"AIX LES BAINS" algérien mais un GENEVE algérien; et si le gouvernement français ne veut pas comprendre, il y aura un "DIEN-BIEN-PHU" algérien.

Pendant ce temps, la propagande se développe et on accuse la France de commettre les pires atrocités et de pratiquer en Algérie une politique d'extermination.

.../...

L'analyse du Rapport Politique établi au CAIRE vers le 15 janvier 1956 et trouvé dans les archives de KRIM BELKACEM va nous permettre de préciser les objectifs politiques du F.L.N. qui viennent d'être brièvement énumérés.

A/- SUR LE PLAN INTERIEUR -

- 1°- Installer organiquement le F.L.N. dans tout le pays et politiser le maquis.
- 2°- Regrouper les forces traditionnellement modérées ou administratives autour du Front pour empêcher qu'elles ne soient manoeuvrées par l'adversaire.
- 3°- Empêcher toute existence organique du M.N.A.
- 4°- Se défendre contre toute tentative d'infiltration doctrinale communiste et d'infiltration organique modérée au sein du Front.
- 5°- Renforcer la non-coopération politique avec l'impérialisme par de fréquents mots d'ordre de grève et de boycott.
- 6°- Exploiter le vide syndical créé par la faillite de la C.G.T. et de sa tendance unitaire, en lançant et en développant une grande centrale syndicale algérienne, appuyée sur le syndicalisme marocain et tunisien et qui pourrait servir à renforcer le Front dans les milieux ouvriers?
- 7°- Utiliser les contradictions qui se manifestent au sein de la minorité européenne d'Algérie et qui se soldent par une perte d'influence des "Ultras".

B/- SUR LE PLAN NORD AFRICAIN -

- 1°- Travailler au renforcement d'un Front politique Nord-Africain. Creuser l'idée d'une Fédération Nord-Africaine, idée susceptible de captiver la jeunesse algérienne principalement.
- 2°- Travailler à la convocation d'une Conférence Nord-Africaine qui doit être l'ébauche politique d'une unification véritable.
- 3°- Toujours mettre en avant l'unité du Maghreb.

C/- SUR LE PLAN DES RAPPORTS AVEC LA FRANCE -

- 1°- Mobiliser l'opinion française et internationale en faveur du nationalisme algérien, en accusant la France de mener en Algérie une guerre d'extermination.
- 2°- Raidir la lutte et accroître le terrorisme pour provoquer des réactions violentes de la part des français.

.../...

- 3°- Affoler l'opinion française en renforçant la résistance marocaine (15.1.1956) et en ravivant la résistance tunisienne.
- 4°- Couper court à toute manœuvre de division politique de la France en Afrique du Nord, en transformant la résistance algérienne en guerre de libération Nord-Africaine.
- 5°- Amener le Gouvernement français dans une impasse politique en formulant nettement les buts de guerre du Front.

D/- SVR LE PLAN EXTERIEUR -

- 1°- Rechercher le maximum de soutien matériel, moral et psychologique de la part de l'étranger, spécialement des pays arabes et de l'Egypte.
- 2°- Renforcer le soutien diplomatique en provoquant la discussion du problème algérien dans toutes les instances internationales.
- 3°- Envoyer des missions dans le monde entier, en Asie, en Europe, en Amérique - mais attendre les initiatives des autres pays arabes et spécialement de l'Egypte, pour prendre contact avec les démocraties populaires.
- 4°- Provoquer des pressions diplomatiques, voire économiques (boycott) de la part des pays arabes sur la France.
- 5°- Se comporter vis à vis des dirigeants arabes en allié et non en instrument.
- 6°- Renforcer les moyens de propagande propres au Front.

IV

CONCLUSION.-

Points forts et Points faibles du F.L.N.

Le F.L.N. est actuellement l'élément moteur de la rébellion. Depuis 22 mois il s'est considérablement renforcé. Il s'est installé dans tout le pays et a réussi à politiser une grande partie de la population qui obéit à ses mots d'ordre. Il a regroupé autour de lui toutes les forces nationalistes algériennes, sauf les partisans fidèles de MESSALI. Sa réussite dans les milieux syndicaux est moins totale, mais réelle cependant. Que ce soit son œuvre ou celle conjuguée de tous les dirigeants nationalistes Nord-Africains, son idée de fédération nord-africaine a fait son chemin et la solidarité du Maroc et de la Tunisie avec l'Algérie, n'est pas

..../....

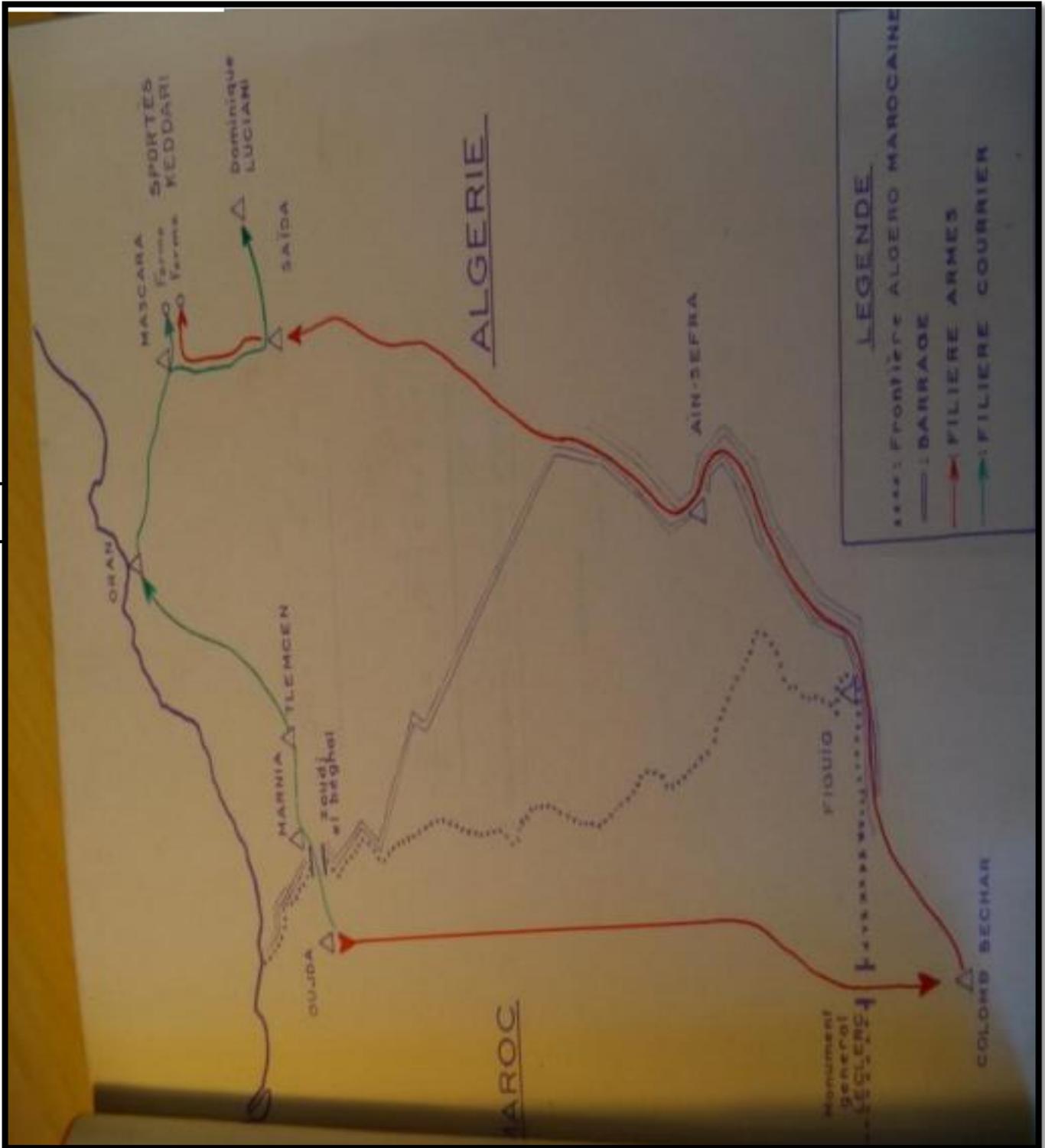
un vain mot. L'opinion internationale, grâce à sa propagande et plus encore à l'action diplomatique et psychologique des Pays arabes en sa faveur, a été sensibilisée et le problème algérien est bien, en fait, internationalisé. Devant ces prises de position politique extrémistes, la France n'a pu qu'opposer un refus catégorique; c'est là une position négative, inconfortable, qui ne pouvait se prolonger sans danger. Le F.L.N. a su utiliser adroitement les hésitations françaises pour renforcer sa position.

Mais le F.L.N. est loin d'être devenu invulnérable pour autant, il n'est pas ce bloc monolithique et sans fissures contre lequel toute action politique ou psychologique doit inévitablement se briser. La solidité du Front est encore assez superficielle et bien des divergences subsistent à l'intérieur. Cette unanimité apparente ne peut pas faire taire certains craquements. C'est d'abord par la terreur, il ne faut pas l'oublier, que l'emprise du F.L.N. sur la population a été obtenue; la population est fatiguée du terrorisme et aspire profondément à la paix; le boycott des marchandises françaises, les entraves à la circulation des biens et des personnes; les mots d'ordre de grève ont rendu la population encore plus misérable. Devant ce Front se dresse, toujours invaincue, la grande figure de MESSALI, auréolée aux yeux d'une fraction non négligeable de la population, d'un long passé de lutte au service du nationalisme algérien. Le Front n'a pu éviter l'infiltration organique modérée dont il voulait se défendre à tout prix et l'on a vu que FERHAT ABBAS est appelé à jouer le rôle d'élément modérateur en face des positions extrémistes des principaux leaders du CAIRE. Certes le Maroc et la Tunisie, comme le F.L.N., aspirent à une Fédération Nord-Africaine, mais chacun de ces trois pays voudrait en prendre la tête; pour cela, chacun d'eux a intérêt à voir prolonger les difficultés chez les deux autres jusqu'à satisfaction complète de ses objectifs propres (1). A ce sujet encore, les revendications marocaines sur une partie du territoire algérien en disent long sur cette solidarité nord-africaine pleine d'arrière-pensées. Par ailleurs, l'exemple de la confusion politique et économique actuelle du Maroc doit inciter les plus modérés des nationalistes F.L.N. à faire preuve de plus de patience dans la réalisation de leurs objectifs. Si le soutien moral des Nations Arabes est sans faille, leur soutien matériel est quelque peu illusoire et jamais la solidarité contre la France n'a pu jouer matériellement (boycott des produits français) depuis près d'un an qu'il en est question. Un nombre difficile à évaluer mais important, de nationalistes F.L.N. se demandent enfin si le F.L.N. ne se fait pas l'instrument, conscient ou non de l'impérialisme égyptien.

.../...

(1) Le F.L.N. le reconnaît pour son compte (15.1.1956) : l'Indépendance du Maroc et de la Tunisie reconnues rapidement peut jouer contre nous. Inversement, il faut empêcher tout mouvement de capitulation de la part du Maroc et de la Tunisie.

خريطة توضح الحواجز العسكرية على الحدود الجزائرية المغربية



جبهة وجيش التحرير الوطنيين يذيعان خبر اغتيال محمد العربي بن مهيدي 18-03-1957.

FRONT DE LIBERATION

ARMEE DE LIBERATION

NATIONALE

NATIONALE

LARBI BEN M'HIDI

lâchement assassiné dans les locaux
de la police française

Larbi BEN M'HIDI, membre du C.N.R.A. et du C.C.E. vient d'être lâchement assassiné dans les locaux de la police française. Après 10 jours de tortures et n'ayant rien pu tirer de lui, les français l'ont froidement supprimé. Le sinistre LACOSTE n'a pas hésité pour assouvir sa haine à commettre cet infâme forfait. Au moment même où le chef du Gouvernement français déclarait en Amérique qu'il était prêt à rencontrer les chefs de l'insurrection, l'assassinat de BEN M'HIDI, le seul membre du C.C.E. tombé entre les mains de la police française, démasque l'hypocrisie des gouvernements français.

La terreur étendue à Alger après avoir échoué à la campagne est la seule méthode qu'entend employer le gouvernement français pour résoudre le problème algérien. Les paras du général Massu ont abattu froidement tous ceux qui ont refusé de dénoncer leurs compagnons de lutte. Ces centaines de jeunes Algérois ont été emmenés et égorgés en public à Soumaâ.

En assassinant BEN M'HIDI LARBI, le sinistre Lacoste lance un défi, non seulement aux combattants algériens et au peuple, mais au monde entier qui a invité la France à chercher une solution au problème algérien. Ce défi signifie que la France n'entend rien abandonner de ses privilèges en Algérie ; il signifie une fois de plus qu'il n'y a rien à attendre d'elle. Le monde comprend pourquoi, le F.L.N. a déjà dit que la paix n'est pas pour demain et pourquoi il ne répond pas aux perfides appels de Guy MOLETT.

LARBI BEN M'HIDI, patriote authentique et résistant de la première heure a été assassiné dans des conditions atroces. La France pense s'être débarrassé d'un adversaire de taille. Plus que jamais elle le trouvera partout dressé devant elle, car, pour nous, LARBI BEN M'HIDI n'est pas mort; son âme vivra parmi nous, éternellement et sera pour tous nos combattants un exemple de foi, de courage et de ténacité. La cause pour laquelle il est tombé ne sera pas perdue. Le F.L.N. jure qu'il poursuivra le combat jusqu'à son triomphe final.

تعلیمة عن إعلان جبهة وجیش التحرير الوطنی اغتيال العربي بن مهیدی فی مخافر الشرطة الفرنسية

R.V./T.T.

Ex. 9 /15

MEDEA
P.R.G.
N° 1264

NOTE DE RENSEIGNEMENTS

OBJET : A.L.N. - F.L.N. - Diffusion d'un tract dénonçant l'assassinat de LARBI BEN M'HIDI.

I.- RENSEIGNEMENT :

Source : Informateur à l'essai

Date des faits : 18.3.57

Date du Renseignement : 18.3.57

Valeur : A/I

On donne ci-joint copie d'un tract P.L.N. diffusé le 18.3.57 à MEDEA, dans la matinée.

Ce tract a été glissé sous les portes de certains immeubles ou magasins.

II.- MESURES PRISES : Destinataires de la présente note, avisés.

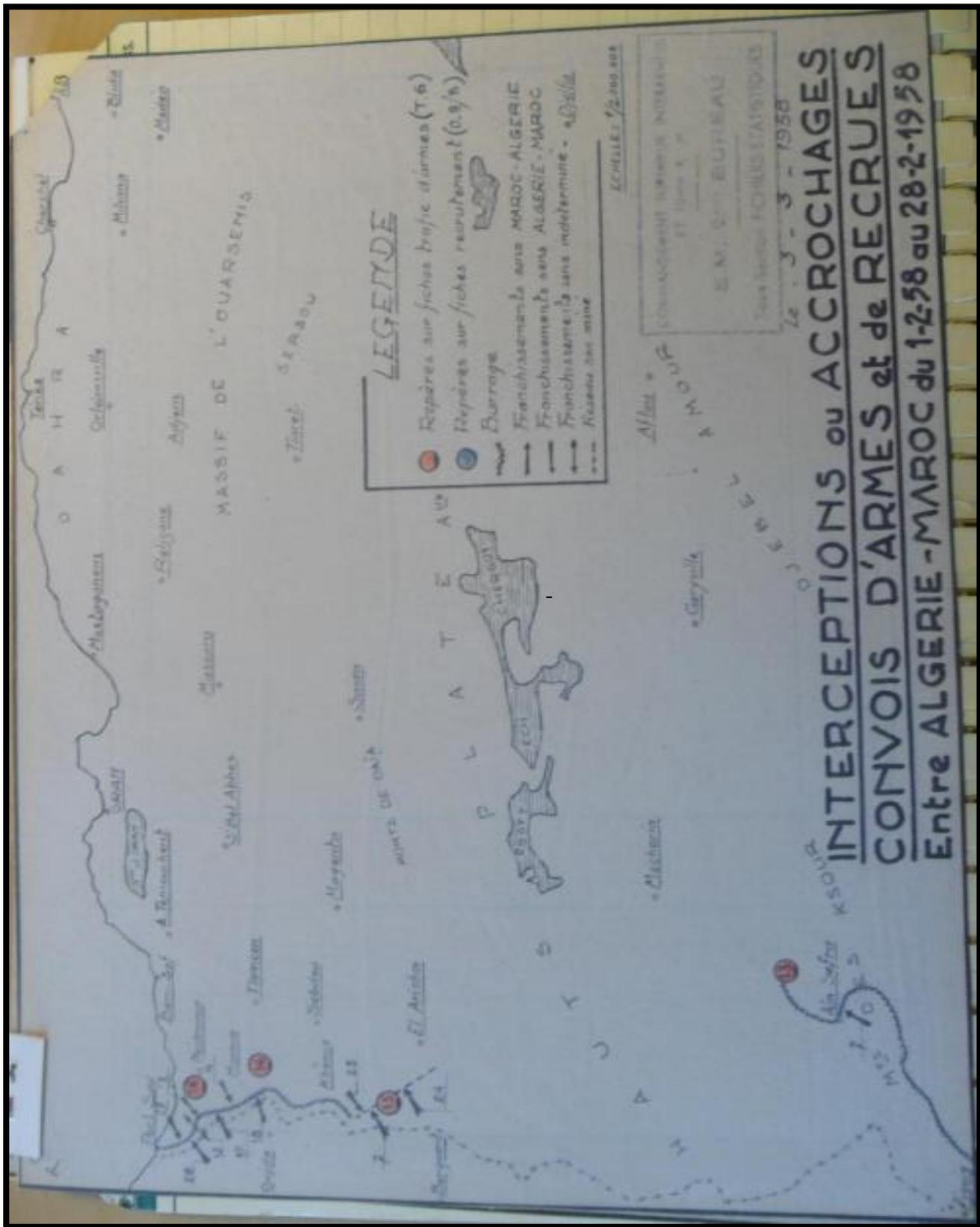
MEDEA, le 18 Mars 1957
Le Commissaire, Chef du Service
Départemental des Renseignements Généraux

R. VALENTINI

DESTINATAIRES :

- M. Le PREFET de MEDEA (2 ex.)
- M. Le GENERAL, Cdt la 20e DI.-E.M.- MEDEA (1 ex.)
- M. Le COLONEL, Cdt le Q.A.M. -MEDEA (1 ex.)
- M. Le DIRECTEUR de la S.N. en ALGERIE (1 ex.)
- M. Le DIRECTEUR de la S.N. en ALGERIE -S.C.R.G.- (1 ex.)
- M. Le COMMISSAIRE DIVISIONNAIRE, Chef de la P.R.G. d'ALGER (3 ex.)
- M. Le COMMISSAIRE de la P.J., Chef de la B.M. de MEDEA (1 ex.)
- M. Le COMMISSAIRE, Chef de la P.E. de MEDEA (1 ex.)
- M. Le Cdt de la Cie de Gendarmerie de MEDEA (1 ex.)
- Archives

خريطة توضح مناطق الاشتباكات بين جيش التحرير الجزائري والمغربي 1958/02/28-1958/02/1



تقرير بتاريخ 21-01-1958 عن تعليمة صادرة من لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة يلحان فيها على ضرورة إنشاء حكومة مؤقتة جزائرية قبل الدخول في المفاوضات مع الطرف الفرنسي.

G.
AF/GR. Ex.....24
ALGER, le 21 JANVIER 1958.
/RG.3

SECRET

-- NOTE DE RENSEIGNEMENTS --

OBJET : A/s. du C.C.E. et C.N.R.A.--

<u>SOURCE</u>	: EDOUARD,
<u>DATE DES FAITS</u>	: Actuelle,
<u>DATE DU RENSEIGNEMENT</u>	: 21 Janvier 1958,
<u>VALEUR</u>	: B/1.

-o-o-o-o-o-o-o-o-o-

Les responsables du C.C.E. et du C.N.R.A. à tendance militaire, envisagent très sérieusement à l'heure actuelle la possibilité de créer un " Gouvernement Provisoire algérien " avant d'entamer toutes discussions avec le Gouvernement Français.

Cet organisme se propose de prendre le nom de " Gouvernement Provisoire Algérien en Exil " et comprendrait parmi ses membres des responsables du F.L.N. ayant réellement combattu en ALGERIE et représentant " l'Algérie Combattante ".

Une fois constitué, ce gouvernement provisoire, serait présenté aux dirigeants des Etats Marocains et Tunisiens qui auraient accepté de le reconnaître officiellement les premiers, espérant être suivis dans ce geste par d'autres puissances Etrangères.

Pour donner à ce projet les plus grandes chances de réussite, les responsables du F.L.N. s'emploient à gêner par leur action, d'éventuelles alliances entre la

*Journal d'Alger
du 14.1.1958*

FRANCE d'une part et le MAROC ou la TUNISIE de l'autre.

Ils incitent en outre les Gouvernements Marocain et Tunisien à arracher leur liberté entière en s'élevant contre la présence sur leur territoire de troupes armées Françaises.

Ils voient dans le retrait de ces troupes un moyen d'éviter des incidents possibles au cas où Marocains et Tunisiens se rangeraient ouvertement à leurs côtés.

Enfin, ces mêmes responsables comptent fermement, pour la réalisation de leur projet, sur l'appui des Nations Etrangères qui ont eu, lors de la récente conférence Afro-Asiatique, l'occasion de leur affirmer une entière solidarité dans le domaine de leur marche vers l'Indépendance.

*Journé d'Alger
de 10 janvier 1958.*

DESTINATAIRES:

- M. le PRÉFET-IGAME(Cabinet)-ex.1-2
- M. le DIRECTEUR DE LA S.N.A.-ex.3-4-5-6
- M. le GENERAL, Cdt le C.A.A.-ex.7
- M. le GENERAL, Cdt la Z.N.A.-ex.8
- M. le COLONEL, Cdt le SECTEUR ALGER-SAHEL-ex.9
- M. le COLONEL, Cdt la 10^e Légion de Gendarmerie d'ALGER-ex.10
- M. le COMMISSAIRE CENTRAL d'ALGER-ex.11
- M. le COMMISSAIRE PRINCIPAL, Chef du Service Régional de la P.J.-ex.12
- MM. les PRÉFETS de TIZI-OUZOU-MEDEA-ORLEANSVILLE-ex.13-14-15
- MM. les S/PREFETS de BLIDA-ALGER-EST-ex.16-17
- M. le COMMISSAIRE PRINCIPAL, Chef du S.D.R.G. de Grande Kabylie-ex.18
- MM. les COMMISSAIRES, Chefs des S.D.R.G. de MEDEA-ORLEANSVILLE-ex.19-20
- M. le COMMISSAIRE, Chef Brigade R.G. de BLIDA-ex.21
- M. l'O.P., Chef Poste R.G. d'ALGER-EST-ex.22
- ARCHIVES-ex.23
- CHRONO-ex.24

Le Commissaire Divisionnaire, Chef
du Service Départemental
des Renseignements Généraux,

J. M. GONZALEZ



إذاعة خبر تفاصيل استشهاد عبان رمضان في الإذاعة الوطنية المغربية 26-05-1958

LE MONDE ISLAMIQUE

25-26 Mai 1958

Page 30

ABANE RAMDANE SUCCOMBE A SES BLESSURES

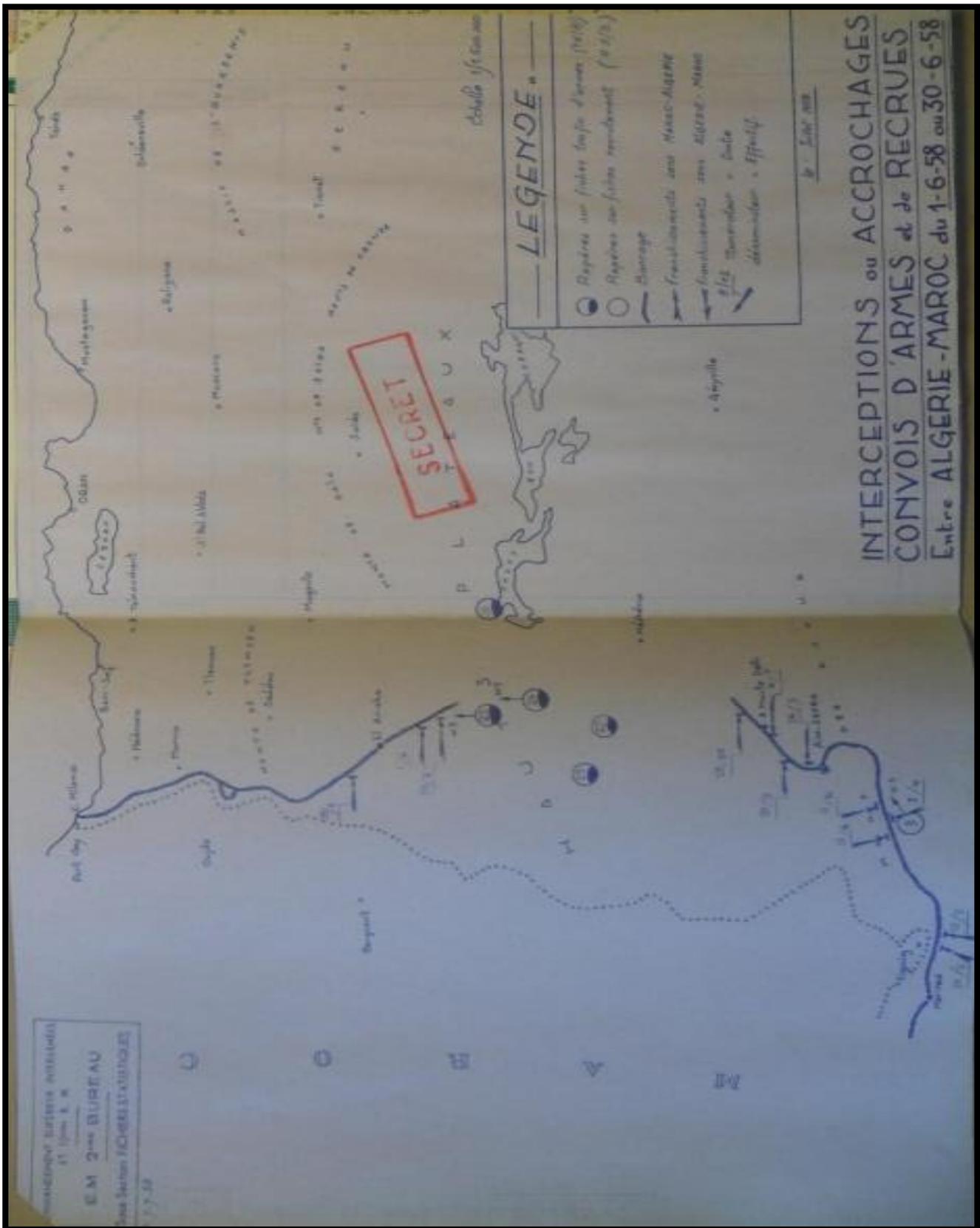
Radiodiffusion Nationale du Maroc
en arabe

20h?30 - 26/5/58

Selon une nouvelle en provenance de Tunis, M. ABANE Ramdane, un des chefs militaires de l'Armée de Libération Nationale algérienne et membre du comité de coordination et d'exécution du Front de libération nationale algérien est mort des suites des blessures dont il a été atteint le mois de février dernier, au cours d'une bataille qui eut lieu entre les combattants algériens et les forces françaises.

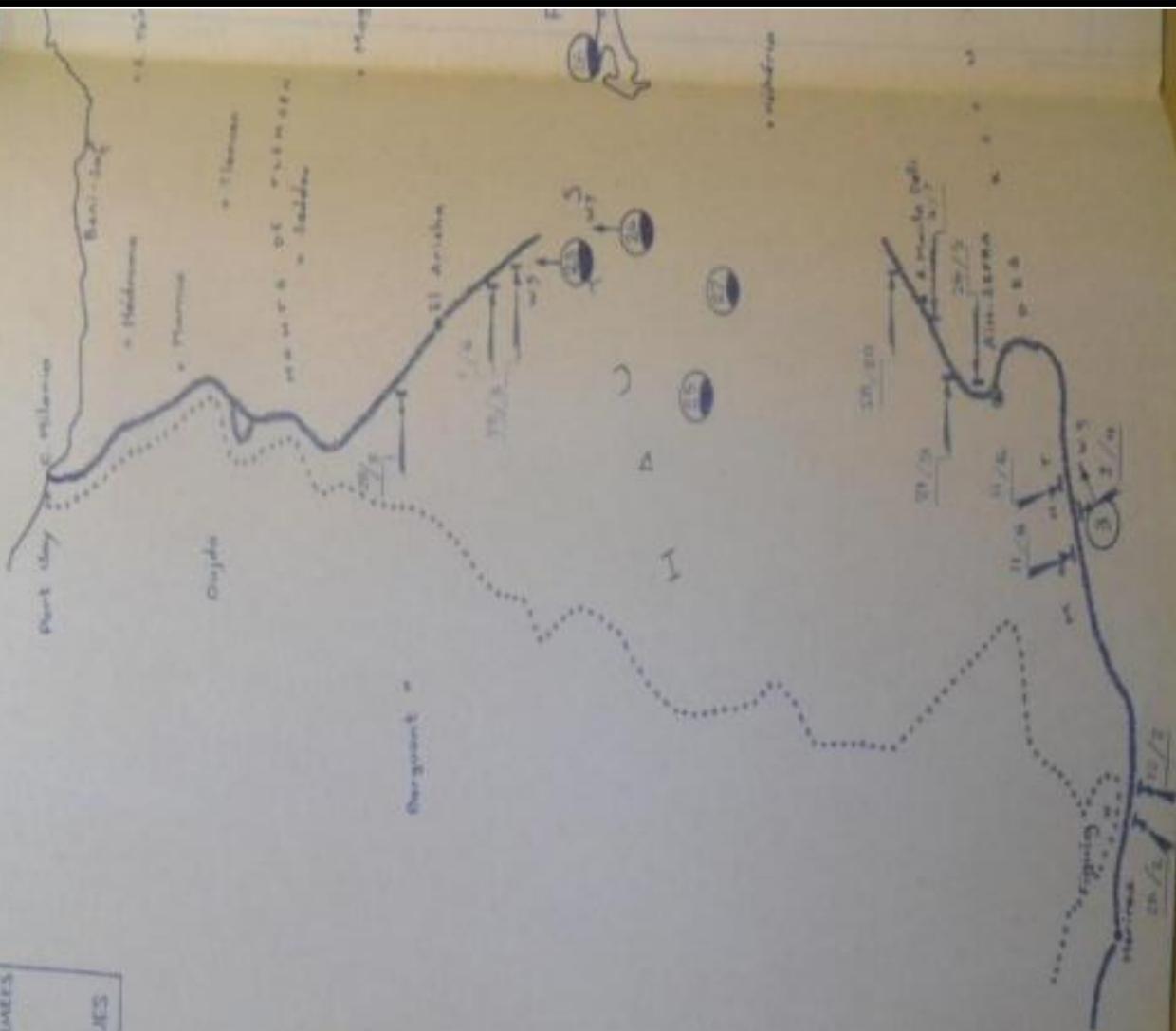
Cette bataille se déroula au moment où M. ABANE Ramdane effectuait une tournée d'inspection sur les fronts de bataille de l'Armée de libération nationale en Algérie.

خريطة توضح مناطق الاشتباكات بين جيش التحرير الجزائري والمغربي 1958/06/30-1958/06/1

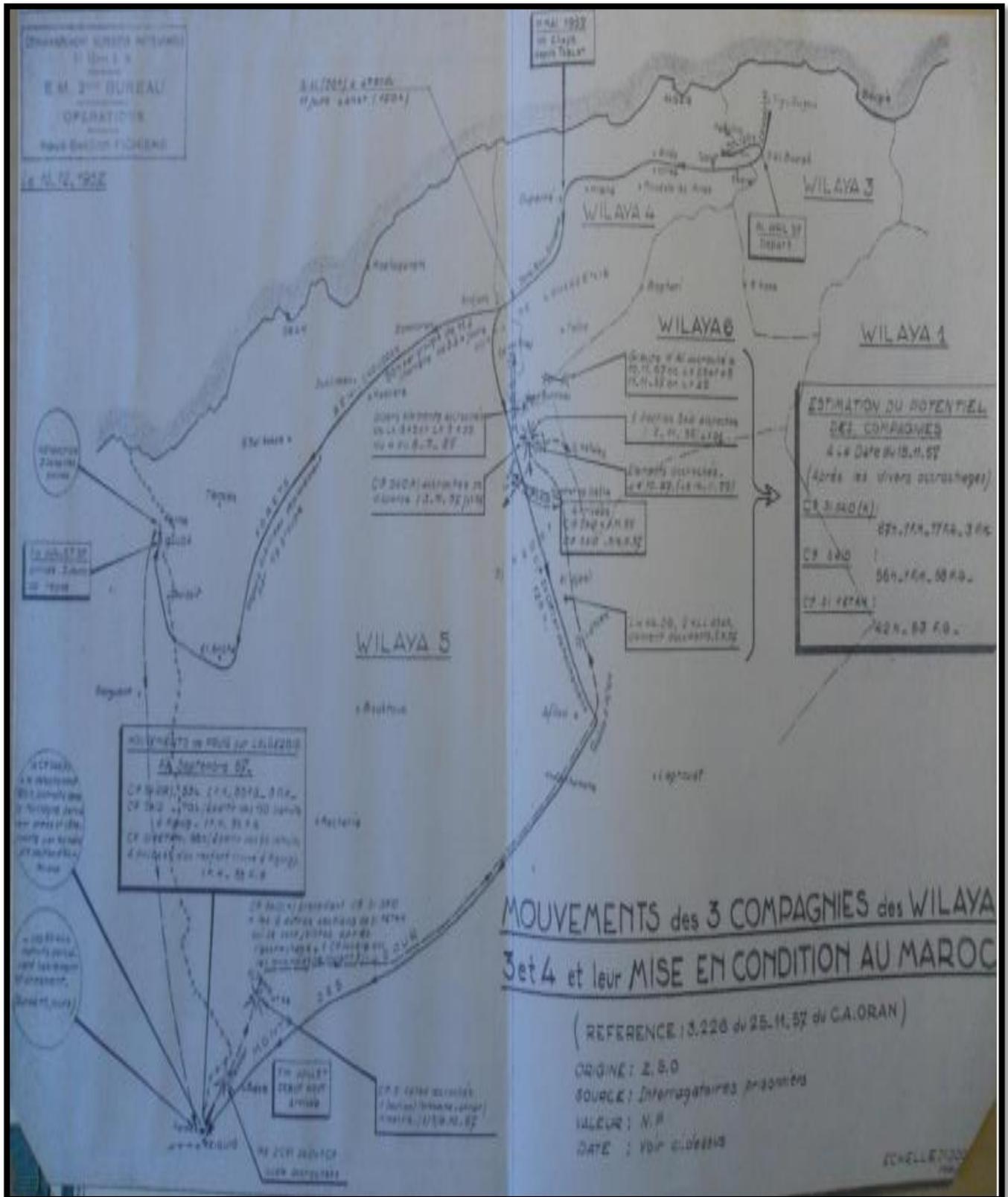


COMMANDEMENT SUPÉRIEUR INTERARMÉES
 ET 10^{me} B. M.
E. M. 2^{me} BUREAU
 Sous Section FICHERS STATISTIQUES
 7-7-68

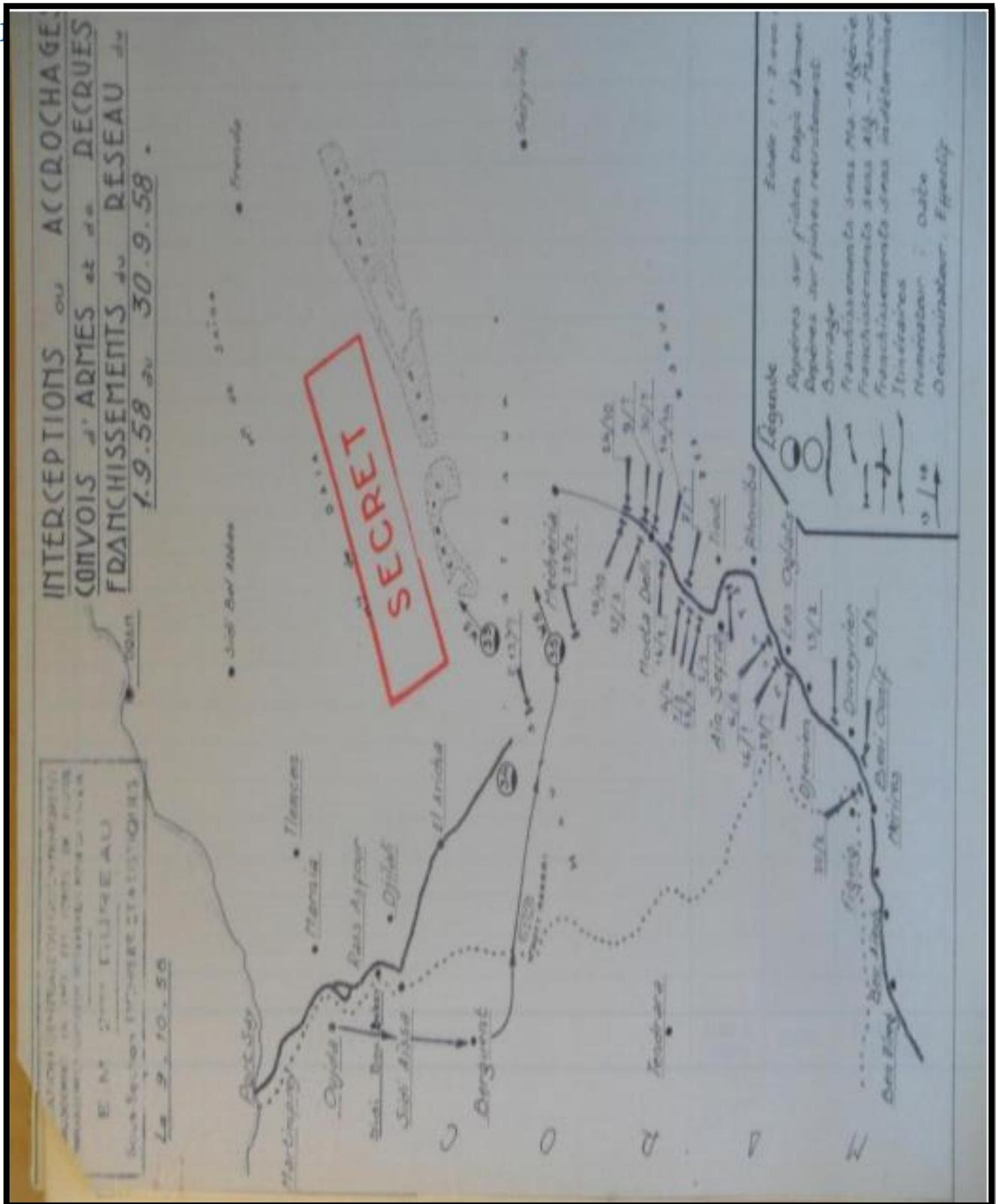
M A R C



خريطة توضح حركة فرق جيش التحرير الوطني عبر الولايات الثالثة والرابعة باتجاه مراكز الثورة على الحدود الجزائرية المغربية



خريطة توضح مناطق الاشتباكات بين جيش التحرير الجزائري والمغربي 1958/09/30-1958/09/1



الإعلان عن ميلاد أول حكومة جزائرية مؤقتة من القاهرة بتاريخ 19 سبتمبر 1958.

الثورة بين الشعب والشعب

المجاهد

الطبعة
١٩ سبتمبر
١٩٥٨
٣٠ فرنكا
طبعة خاصة
تسوية

ميلاد اول حكومة حرة للجمهورية الجزائرية
يعلن عنه داخل الجزائر وفي عواصم الاقطار العربية
حكومة تونس الشقيقة تعترف بحكومة الجزائر

بسم الله الرحمن الرحيم

جهة التحرير الوطني
الجزائري

بسم الشعب الجزائري

نظرا للسلطات التي حولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية الى لجنة التنسيق والتنفيذ (لائحة ٢٨ اوت ١٩٥٦) فان لجنة التنسيق والتنفيذ قد قررت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية وقد حددت تشكيلها كما يلي :

رئيس الحكومة :	فرحات عباس
نائب رئيس ووزير القوات المسلحة :	كريم بقلاسم
نائب رئيس :	محمد بن بلة
وزراء دولة :	حسين آيت احمد - دايع بطلاط محمد بوضياف - محمد خيضر
وزير الشؤون الخارجية :	محمد الامين ديباين
وزير السلاح والتسويين :	محمد الشريف
وزير الماطية :	الاخضر بن طيال
وزير الاتصالات العامة والمخابرات :	عبد الحفيظ بوالصوف
وزير شؤون المغرب العربي :	عبد الحميد مهري
وزير الشؤون الاقتصادية والمالية :	احمد فر تسيس
وزير الاخبار :	محمد يزيد
وزير الشؤون الاجتماعية :	ابن يوسف بن خدة
وزير الشؤون الثقافية :	احمد توفيق التندني
كتاب الدولة :	الامين خان - عمر الصديق مصطفى اسطغبول

ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مسؤولة امام المجلس الوطني للثورة الجزائرية - وهي ليأثر مسؤولياتها ابتداء من هذا اليوم الجمعة ٤ ربيع الثامن ١٣٧٨ هـ الموافق ليوم ١٩ سبتمبر ١٩٥٨ م. على الساعة الواحدة بعد الزوال بتوقيت الجزائر -

١٩ سبتمبر ١٩٥٨

أعضاء أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958

هؤلاء هم قادة الجزائر الثائرة واعضاؤها

محمد بن بلة

تم واجيل لثلاثة الثوري كادح مسير، حياة التحرير الوطني في الخارج - التي من وضعه تحت الانتداب في 22 أكتوبر سنة 1941 بينما كان في طريقه إلى مؤتمر تونس



عين مندوبا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية في جواني 50 أوت 1956 - ثم عضوا ثوريا في لجنة التنسيق والتنفيذ في مؤتمر القاهرة في 1956 وعضو سجين في سجنين بسجن لاسنلي في المغرب بفرنس

ولد ببنية بوعمر 24 سنة في بلدية العبدالي والتحق في المدرسة كان عضوا في حزب الشعب الجزائري حيث كان عضوا في حزب الشعب في وقت كانت في الحركة التنظيم الوطني للتنظيم الذي اوقفه على منظمة فيها الفرنسيون قبله - كل جهودهم لتقل الحركة الوطنية فيها وصبروها مركزا نظريا للاستعمار - فقبل فيها ابن بلة الوطنية بخاصة على قلبه في سنة في الجيش الفرنسي وكان يتبعه الشيوعيون والوطنيين قبل الاستقلال في سنة الجهاد - حتى يستلموا الكونغرس الدستوري المستعملة للثورة - وكان من الضباط العسكريين الذين اعترف لهم في حق الثورة - والعضوية بالثورة العربية والمشاركة في الحرب العالمية الأخيرة -

رابح بطلان



ولد في 24 شباط 1924 ببنية بوعمر في ولاية العبدالي في مدينة العبدلية - كان عضوا في جبهة الشعب في سنة 1948

كان عضوا في جبهة الشعب في سنة 1948 وكان عضوا في جبهة الشعب في سنة 1948 وكان عضوا في جبهة الشعب في سنة 1948

ولد في جامعة الجزائر وبعث من المنصر 24 سنة - شارك في جبهة الشعب في سنة 1948 وكان عضوا في جبهة الشعب في سنة 1948

حسين آيت احمد

ولد في 20 شباط 1924 في ولاية العبدالي في قرية العبدلية في تلمسان الجزائري ببنية بوعمر - كان عضوا في جبهة الشعب في سنة 1948 وكان عضوا في جبهة الشعب في سنة 1948

محمد الأمين دجاني



ولد في جامعة الجزائر وبعث من المنصر 24 سنة - شارك في جبهة الشعب في سنة 1948 وكان عضوا في جبهة الشعب في سنة 1948



ولد في 24 شباط 1924 في ولاية العبدالي في قرية العبدلية في تلمسان الجزائري ببنية بوعمر - كان عضوا في جبهة الشعب في سنة 1948

محمد الشريف



ولد في جامعة الجزائر وبعث من المنصر 24 سنة - شارك في جبهة الشعب في سنة 1948 وكان عضوا في جبهة الشعب في سنة 1948

ولد بالظهير في وادي العبدلية في ولاية قسنطينة في عمر 24 عاما - كان عضوا في جبهة الشعب في سنة 1948 وكان عضوا في جبهة الشعب في سنة 1948

ولد في 24 شباط 1924 في ولاية العبدالي في قرية العبدلية في تلمسان الجزائري ببنية بوعمر - كان عضوا في جبهة الشعب في سنة 1948

ولد في 24 شباط 1924 في ولاية العبدالي في قرية العبدلية في تلمسان الجزائري ببنية بوعمر - كان عضوا في جبهة الشعب في سنة 1948

محمد بوفسياني

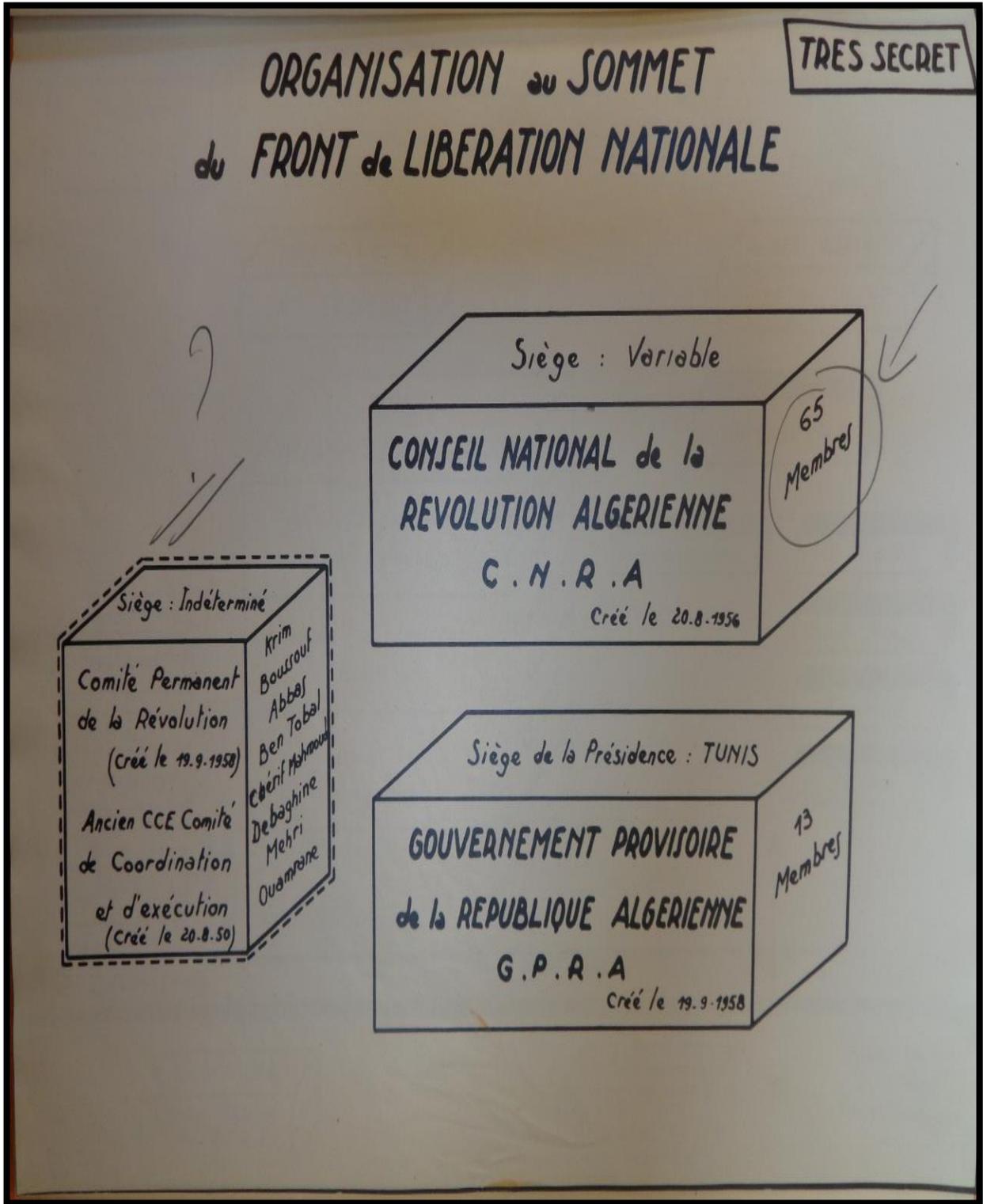
ولد في 24 شباط 1924 في ولاية العبدالي في قرية العبدلية في تلمسان الجزائري ببنية بوعمر - كان عضوا في جبهة الشعب في سنة 1948

ولد في 24 شباط 1924 في ولاية العبدالي في قرية العبدلية في تلمسان الجزائري ببنية بوعمر - كان عضوا في جبهة الشعب في سنة 1948

أعضاء الحكومة المؤقتة الأولى 19 سبتمبر 1958.

المهام	الأعضاء
رئيس الحكومة	عباس فرحات
نائب الرئيس و وزير القوات المسلحة	كريم بلقاسم
نائب الرئيس	بن بلة أحمد
وزير الدولة	أيت أحمد حسين
وزير الدولة	بيطاط رابح
وزير الدولة	بوضياف محمد
وزير الدولة	خيضر محمد
وزير الشؤون الخارجية	دباغين محمد لمين
وزير التسليح و التموين	شريف محمود
وزير الداخلية	بن طويال لخضر
وزير الاتصالات و الاستخبارات	بوصوف عبد الحفيظ
وزير شؤون شمال إفريقيا	مهري عبد الحميد
وزير الشؤون الاقتصادية و المالية	فرانيسيس أحمد
وزير الإعلام	أحمد يزيد
وزير الشؤون الاجتماعية	بن خدة بن يوسف
وزير الشؤون الثقافية	المدني توفيق
كاتب الدولة	الأمين خان
كاتب الدولة	أوسديق عمر
كاتب الدولة	سطنبولي مصطفى

التنظيم داخل هياكل جبهة التحرير الوطني 19-09-1958



تعلیمة فرنسیة حول وضع جبهة التحریر الوطنی بعد استشهاده العقیدین عمیروش و سی الحواس 03-04-1959

22/23
ALGER, le 3 AVRIL 1959.-

- NOTE DE RENSEIGNEMENTS -

OBJET : A/S. Activité F.L.N.-

I - RENSEIGNEMENT -

<u>Source</u>	: Informateur à l'essai
<u>Date des faits</u>	: Actuelle
<u>Date du renseignement</u>	: 3 Avril 1959
<u>Valeur</u>	: C/3.

Dellys

Le F.L.N. fait circuler des bruits dans la population musulmane selon lesquels l'Etat Major de la rébellion prend, actuellement, des dispositions pour venger la mort d'AMIROUCHE et de SI HAOUES.

Il précise que cette action doit revêtir une ampleur particulière pour remonter le moral de la population et bien montrer que la lutte continue et que l'A.L.N. n'est nullement diminuée par la disparition d'AMIROUCHE.

L'Etat Major indique que le F.L.N. laissera les élections se dérouler avant de passer délibérément à l'offensive.

Il déclare que le déclenchement des opérations aura lieu courant mai et sera généralisé sur l'ensemble du territoire.

تعلیمة فرنسیة حول المشاکل التي تواجه جيش التحریر الوطني بالمغرب جراء المخططات الفرنسیة العسکریة
لعزل الثورة خارجیا

Ex 19/20

R.G. AF/SA
N° 6312/S/B G/SPEC.-

ALGER, le 28 AVRIL 1959.-

- NOTE DE RENSEIGNEMENTS -

OBJET : A/S. des rebelles stationnés au Maroc.-

I - RENSEIGNEMENT -

<u>Source</u>	: Informateur à 1 ^o essai
<u>Date des faits</u>	: Actuelle
<u>Date du renseignement</u>	: 28.4.59
<u>Valeur</u>	: C/3.

Les rebelles stationnés au Maroc ren-
contreraient actuellement de grosses difficultés à pénétrer
en territoire algérien en raison de l'efficacité des barrages
établis à la frontière et du manque de munitions.

Pour surmonter ces difficultés, les
combattants suivent, en attendant de recevoir leur armement,
un entraînement spécial; des démineurs spécialisés venus
d'Egypte et de Tunisie leur sont adjoints et quelques instruc-
teurs de nationalité égyptienne auraient, pour relever le
moral des combattants et leur donner l'exemple, franchi eux-mêmes
les barrages électrifiés.

Dans les régions où les radars n'ont
que peu d'efficacité en raison des accidents de terrain, il
est préconisé de ne s'infiltrer que lorsque les guetteurs,
qui ont monté la garde toute la nuit, regagnent leur base à
l'aube.

تعليمية فرنسية حول سعي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بشأن إعادة تنظيم جيش التحرير
الوطني بالداخل 28-04-1959

ALGER

P.R.G. AF/SA

N° 6307 /C/RG/SPEG.-

Ex. 19/19

ALGER, le 28 AVRIL 1959.-

- NOTE DE RENSEIGNEMENTS -

OBJET : A/S. du G.P.R.A.-

I - RENSEIGNEMENT -

<u>Source</u>	: Informateur à l'essai
<u>Date des faits</u>	: Actuelle
<u>Date du renseignement</u>	: 28.4.1959
<u>Valeur</u>	: C/3.

Le Gouvernement Provisoire de la République Algérienne aurait consacré une de ses dernières séances à l'organisation d'un réseau intérieur de police secrète à mettre en place sur le territoire algérien.

L'ensemble de cet organisme serait placé sous l'autorité de BEN TOBAL, qui prendrait le titre de Chef de la "Sûreté Nationale du F.L.N."

La première tâche de ce service consisterait à implanter un réseau de renseignements et de voyantage pénétrant tous les milieux et, notamment, les différents services administratifs.

II - MESURES PRISES -

autorités avisées.



Le Commissaire Divisionnaire AUBLET Robert
Chef du Service Départemental des Renseignements Généraux.

محضر اجتماع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 02/07/1959.

REPUBLIQUE ALGERIENNE

GOUVERNEMENT PROVISOIRE

CONSEIL DES MINISTRES

2 JUILLET: SEANCE OUVERTE A 12 HEURES 20

SECRETARE DE SEANCE: ABDELHAFID BOUSSOUF

PRESENCE DU SOUS-SECRETARE D'ETAT OMAR OUSSEDIK

AVANT D'OUVRIR LES DEBATS, LE MINISTRE DES AFFAIRES CULTURELLES DEMANDE LA PAROLE POUR ANNONCER UNE NOUVELLE IMPORTANTE.

J'AI RECU LA VISITE DU 2^e SECRETARE DE L'AMBASSADE INDONESIENNE. IL EST VENU POUR NOUS TENIR AU COURANT DE LA PROTESTATION QU'A RECU SON GOUVERNEMENT, UNE PROTESTATION TRÈS DURE DE LA PART DE LA FRANCE AU SUJET DE LA RECONNAISSANCE DU GPRA. LA FRANCE A MIS EN GARDE L'INDONESIE SUR UNE EVENTUELLE VISITE DU PRESIDENT ARBAS ET DE CERTAINS MINISTRES DU GPRA. SI CETTE VISITE NE SERAIT PAS ANNULEE ET LA RECONNAISSANCE DU GPRA RETIREE LA FRANCE SERAIT DANS L'OBLIGATION DE RECONNAITRE LES NÉCESSITÉS DE SUMATRA. LE GOUVERNEMENT INDONESIEN APRES UN CONSEIL DES MINISTRES A REJETE LA PROTESTATION FRANCAISE.

IL M'A DEMANDE AUSSI SI NOUS AVONS RECU OU PAS LES 500.000 DOLLARS QUE LE GOUVERNEMENT INDONESIEN NOUS A DONNE APRES NOTRE VISITE EN MARS 1958.

LE GOUVERNEMENT INDONESIEN A PRIS AUSSI LA DECISION DE NOUS VERSER UNE AUTRE SOMME.

IL NOUS DEMANDE PAR QUELLE VOIE IL DOIT LE FAIRE.

NOUS SAVONS TOUS QUE C'EST A LA BANQUE ARABE DE DAMAS, MINISTERE DES FINANCES DU SYRIE, IL FAUT LUI FAIRE PRECISER QUE NOUS N'AVONS RIEN RECU ET LUI DEMANDER AUSSI PAR QUELLE VOIE CETTE SOMME A ETE ENVOYEE.

IL FAUT DEMANDER PAR QUELLE VOIE QUAND ET COMMENT.

VOIR LES AFFAIRES EXTERIEURES OU BIEN LES EGYPTIENS.

IL FAUT FAIRE DES RECHERCHES.

CEUX ETRE QUE CE SONT LES EGYPTIENS QUI LES ONT RETENUS COMME ILS L'ONT FAIT POUR LES 480 MILLIONS DES PAYS AFRO-ASIATIQUES.

IL N'Y A PAS RAISON POUR LES 480 MILLIONS.

ILS ONT PASSE A L'ORDRE DU JOUR.

LA PLUS GRANDE PARTIE DE MON EXPOSE EST FAITE DE CRITIQUES. LES CONSTATATIONS ET REMARQUES QUE JE VAIS VOUS LIRE PROVIENNENT AUSSI BIEN DE LA WILAYA IV QUE DES AUTRES WILAYAS QUE J'AI TRAVERSE. JE N'AI ENTENDU QUE DES CRITIQUES.

RAPPORT SUR LA SITUATION GENERALE: PAR LE SOUS-SECRETARE D'ETAT OMAR OUSSEDIK

QUATRE CONSIDERATIONS M'AMENENT A FOURNIR CE RAPPORT ECRIT QUE JE DEMANDE AU GOUVERNEMENT PROVISOIRE D'ETUDIER D'ABORD ET DE LE SOUMETTRE ENSUITE A LA COMMISSION DES CADRES PREVUE ULTERIEUREMENT.

1^o/. CHARGE DE MISSION PAR LA WILAYA IV, J'AI FAIT CONNAITRE AU GPRA LA SITUATION A L'INTERIEUR, LES DIFFICULTES QUE NOUS AFFRONTONS CONSTamment, LES SOLUTIONS QUE NOUS PENSONS POUR D'ABORD AMELIORER LA SITUATION, ENSUITE POUR REMPORTER SA VICTOIRE SUR L'ENNEMI. OR IL ME SEMBLE QU'AUCUNE SUITE SERIEUSE N'EST DONNEE AUX PROPOSITIONS AVANCEES ET QUI N'ONT D'AILLEURS ETE NI ETUDIEES NI DONC ADOPTES.

2^o/. MON MAINTIEN PROLONGE ET CE MALGRE MOI A L'EXTERIEUR M'A PERMIS DE CONNAITRE PLUS SERIEUSEMENT LES MAUX DONT NOUS SOUFFRONS A L'EXTERIEUR.

3^o/. LA MISSION QUE J'AI CONDUITE EN CHINE M'A PERMIS A LA LUMIERE DE L'EXPERIENCE CHINOISE DE VOIR MIEUX LES TACHES AUXQUELLES NOUS DEVONS NOUS ATTACHER.

...../

- 1. LE 14 AOUT 1957 LORS DE L'ELARGISSEMENT DES ORGANISMES DIRIGEANTS AVEZ-VOUS PROPOSE L'ELARGISSEMENT DU CNRA. L'INTERIEUR A-T-IL ETE CONSULTE LORS DE LA CONSTITUTION DU GOUVERNEMENT.
- 2. NOUS NOUS SOMMES PENCHES SUR CE RAPPORT. NOUS AVONS TRAVILLE PENDANT 25 JOURS A LE REDIGER. IL Y AVAIT UN EFFORT QUI DEVAIT ETRE PRIS EN CONSIDERATION.
- 3. NOUS AVONS RECU LE RAPPORT DE TOUTES LES WILAYAS. PLUSIEURS RESPONSABLES ONT ASSISTE A CE CONGRES. IL N'Y A PAS EU DE DEBATS, MAIS IL Y A UNE CHOSE CERTAINE, TOUTES LES WILAYAS ETAIENT REPRESENTEES SAUF LA WILAYA III. LE COLONEL SADDEK LUI-MEME ETAIT PRESENT.
- 4. LORS DE LA DESIGNATION DU GOUVERNEMENT NOTRE POSTE NE FONCTIONNAIT PAS. IL Y AVAIT L'IDEE D'UN GOUVERNEMENT EN L'AIR DEPUIS 1957 ET 1958.
- 5. EN 1957 LA WILAYA IV A DONNE NETTEMENT SON ACCORD. TOUS LES CADRES ONT ASSISTE A LA REUNION POUR LA CREATION DU GOUVERNEMENT EN NOVEMBRE 1957. A L'EPOQUE LA WILAYA IV ETAIT REPRESENTEE PAR LE COLONEL SADDEK ET LE COMMANDANT SALAH.
- 6. UN INDIVIDU VIENNT DE L'EXTERIEUR, IL REPRESENTE LA WILAYA, MAIS APRES SON DEPART LES ELEMENTS PEUVENT CHANGER. IL FAUT CONSULTER L'INTERIEUR SUR TOUTE INITIATIVE IMPORTANTE.
- 7. TU CONNAIS LES DIFFICULTES QU'A EU LE CONGRES DE LA SOUMAM POUR SE TENIR. TU AS ASSISTE A LA REUNION DES COLONELS A L'INTERIEUR. PEUX-TU NOUS DIRE SI UN CONGRES EST POSSIBLE ?
- 8. NON CE N'EST PAS MOI. C'EST MOHAMED QUI A ASSISTE A LA REUNION DES COLONELS.
- 9. TU AS TRAVERSE 4 WILAYAS. TU SAIS QUE SI ON RAPPELLE LES COLONELS ET LES COMMANDANTS ON PEUT PERDRE LA MOITIE DES CADRES EN ROUTE COMME CE FUT LE CAS POUR LES REGRETTES AMIROUCHE ET HAOURS. TU SAIS BIEN QU'ON NE PEUT PAS TENIR UN CONGRES A DEUX.
- 10. JE NE PEUX RIEN GARANTIR. JE NE FAIS PAS DE L'ASSURANCE-VIE.
- 11. JE REMERCIE LE FRERE OUSSADIK DE SA FRANCHISE.

LA SEANCE EST LEVEE A 14 HEURES 7

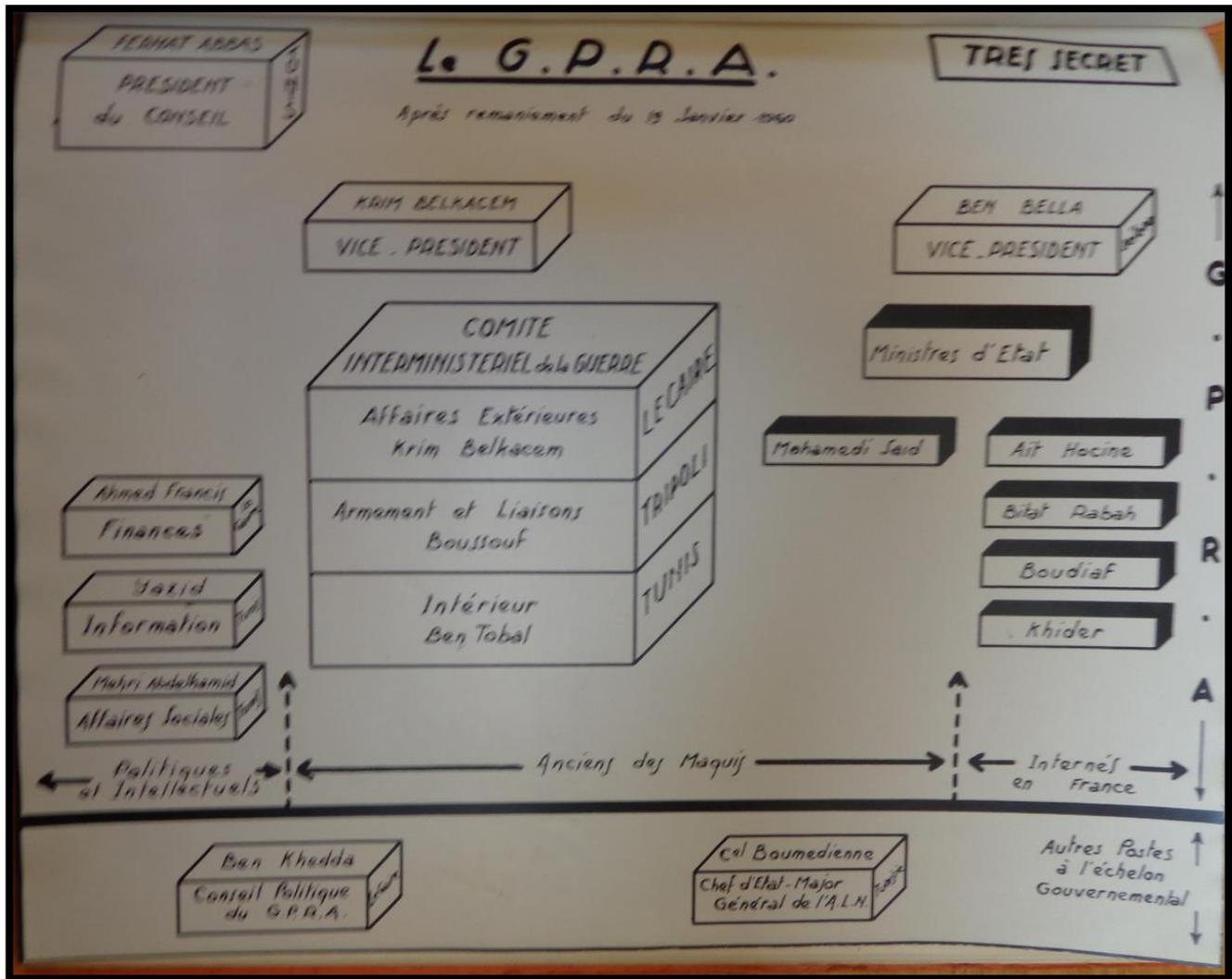
=====

Le Président
[Signature]

قائمة المشاركين في اجتماع المجلس الوطني للثورة (يسمبر 1959-جانفي 1960)

- | | |
|-------------------------------------|----------------------|
| 1- عبيدي الحاج لخضر | 20- فرانسيس أحمد |
| 2- عباس فرحات | 21- هارون علي |
| 3- عدلاني عمار | 22- قاسي (رائد) |
| 4- بن عودة بن مصطفى عمار | 23- كافي علي (عقيد) |
| 5- بن شريف أحمد | 24- قايد أحمد (رائد) |
| 6- بن خدة بن يوسف | 25- خير الدين () |
| 7- بن نوي مصطفى | 26- كريم بلقاسم |
| 8- بن سالم نور الدين | 27- منجلي علي (رائد) |
| 9- بن طوبال لخضر | 28- مهري عبد الحميد |
| 10- بن يحيى محمد | 29- محمدي السعيد |
| 11- بوعزيز رابح | 30- او عمران عمران |
| 12- بن داود عمر | 31- او صديق عمر |
| 13- بومدين هواري | 32- رجاي عمر |
| 14- بومنجل احمد | 33- السواعي علي |
| 15- بوصوف عبد الحفيظ | 34- سويسي عبد الكريم |
| 16- دحلب سعد | 35- أحمد يزيد |
| 17- دهيليس سليمان (العقيد صادق) | 36- الزبيري الطاهر |
| 18- دباغين بن علي (العقيد لطفي) | 37- زراري رابح |
| 19- لواج محمد بن أحمد (الرائد طاهر) | |

هيكلة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ديسمبر 1959/جانفي 1960



أعضاء الحكومة المؤقتة الثانية جانفي 1960.

المهام	الأعضاء
رئيس الحكومة	عباس فرحات
نائب الرئيس و وزير الخارجية	كريم بلقاسم
نائب الرئيس	بن بلة أحمد
وزير الدولة	أيت أحمد حسين
وزير الدولة	بيطاط رابح
وزير الدولة	بوضياف محمد
وزير الدولة	خيضر محمد
وزير الدولة	محمدي السعيد
وزير الداخلية	بن طوبال لخضر
وزير التسليح و الاستخبارات	بوصوف عبد الحفيظ
وزير الشؤون الاجتماعية و الثقافية	مهري عبد الحميد
وزير الشؤون الاقتصادية و المالية	فرانسيس أحمد
وزير الإعلام	أحمد يزيد

تشكيلة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى غاية 19-01-1960

"GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE"

au 19 Janvier 1960

PRESIDENT DU CONSEIL



FERHAT ABBAS

VICE-PRESIDENTS

B



BEN BELLA Mohamed

A



KRIM Belkacem

et Haouf des Affaires Etrangères

MINISTRES D'ETAT

B



BITAT Rabah

B



BOUGUET Mohamed

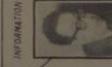
B



MOHAMED Sadi

MINISTRES

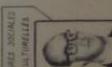
B



YAZID Mohamed

INFORMATION

B



MEHRI Abdelhamid

AFFAIRES SOCIALES
ET COLLECTIVES

A



BOUSSOUF Abdelfatid

ARMEMENT ET
LIGIERES MARITIMES

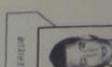
B



FRANCIS Ahmed

FINANCES ET
AFFAIRES ECONOMIQUES

A



BENTOBAL Lakhdar

INTERIEUR

A) Membre du Comité Interministériel de la Guerre
B) Arrêté

COPIE INTERMINISTRIELLE de GUERRE
(C. I. G.)

TRÈS SECRET

- KRIM BELKACEM
- Ministre des Affaires Extérieures
- Ministre des Affaires Générales et BOUSSOUF Abdelhafid
- Ministre de l'Armement et des Liaisons Militaires BENTOBAL LAKHDAR
- Ministre de l'Intérieur

- RACHID

- ABBAS ? (Lt)

- Secrétaire du C. I. G.

TRÈS SECRET

نداء فرحات عباس منشور بتاريخ 08-02-1960 بعد انعقاد الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة

1960 / 2 / 8

الجمهورية الجزائرية قوامها

نداء



أيها الجزائريون والجزائريات
 إن الأحداث الأخيرة التي جرت بمناسبة الجهاد
 والتي تدعو إلى الحديث عنها هي مناسبة أخرى
 يجب أن لا نكونها بل ذكرا من الاستقلال عن الهيمنة
 الاستعمارية التي سيطرت في طرابلس الغربية من طرف
 المجلس الوطني للثورة الجزائرية
 وإن الأمانة التي صادق عليها بالإجماع بعد نهاية
 العمل بالإضراد قد جاءت فيها خلاصة المناقشات المبررة
 في حدود الأعمال والخطط الاستراتيجية التي توطئت
 ولقهرت التي انضمت
 في وحدة الثورة قد برزت من مناقشات المؤتمر
 قوية مبرزة والثورة الجزائرية مثل الشعب الجزائري
 الذي يدعوها هي ثورة حرة مستقلة لا تتسبب ولا
 تتبرع بوحدها عن دولها - إن ما يريد شعبنا هو ما
 نريده جميعا

في الأيام التي ظلت فيها الجزائر
 معرضة - أكثر من أي وقت مضى -
 لحمل العصابات الاجرامية الفرنسية
 القرنسية المتشائمة مع عناصر من
 الجيش الفرنسي . وفي الوقت الذي
 تخلت فيه السلطة المركزية الفرنسية
 عن مسؤولياتها أمام العالم . كان من
 الطبيعي أن لا تبق الحكومة المؤقتة
 للجمهورية الجزائرية مكتوفة الأيدي
 . فسارت أن تحصل مسؤولياتها
 وأصدرت التعليمات اللازمة إلى

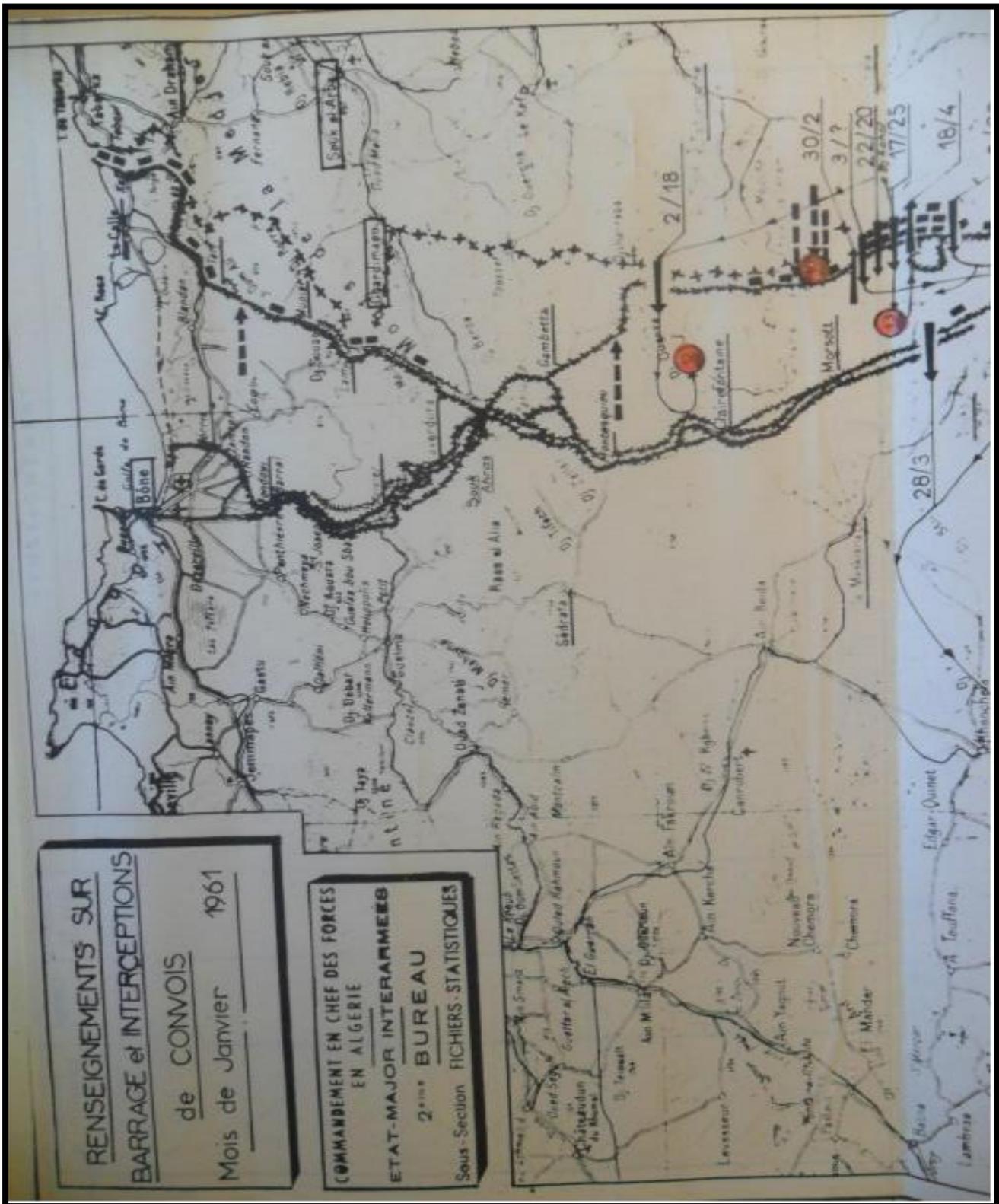
وفي البلدان التي نظم مجلس الثورة السلطات
 العمومية للدولة الجزائرية وبعث الجمهورية الجزائرية
 باستمرير مؤلفه وملكه صوري . وإقام منطقة ومجال
 سياسيا عسكريا غالبا على مواجهة المتهورين
 الراغبين للثقل
 فبعد المجلس منارات من النظام أصبح من الطبيعي
 أن تبق السلطات العمومية كلها حرة
 وفي مجال السياسة العامة بعد المجلس الوطني
 للثورة مبعوثا وشاهدا ومضيفا وموفدا إلى تنظيمها
 في الإضراد والقائمة والاعمال التي يستعملها
 وأخيرا صادق المجلس الوطني للثورة على القصة
 للحكومة الجزائرية وترك لها الحرية الكاملة لمنع
 المفاوضات مع الحكومة الفرنسية
 أيها الجزائريون والجزائريات
 لقد كنت أتمنى أن لو أكتفى من المثير الأول من
 هذا العام الجديد عن التطلع إلى المستقبل لا أكثر
 فصليا من الحرية والاستقلال الوطني ولكن خلاصا
 اضطررت لأن أمدلكم من الحرب والحسينات السياسية
 التي سيضطلع بها شعبنا
 والتي يتخلى السلم بعد أن يحققت طرابلس
 وإفريقيا وحدها في السلم لا لكن إلا بعد استمر
 التطرف الاستعماري من الجزائر إلى مساهم
 الحكومة الفرنسية بحرف بها المستعمرين . وفي أن
 قد ستكون الحكومة الفرنسية مدفوعة كنه لها
 كنه كما دائما تقول أن الاستعمار الذي هو قوة
 دولة هي قلب الجبهة الفرنسية هي التي يتكونون
 منذ خمس سنوات العملة الكبرى هي طريق الحرية
 والسلم . والأحداث الأخيرة لا تستر العملة
 فقط بل تبرر تورطنا الوشيقة التي فسدت بها
 أنه هناك حلقة ما تزال قائمة وهي أن المستعمرين
 الفرنسيين يستعملون أن يحفظوا صفتهم بقرصان على
 الاستقلال لهم . لأن ذلك أصبح من التناقض للثورة
 هي تاريخ الحكومات الفرنسية ولكن المثلثة المستعمرين
 أن يستعملوا أن يحفظوا مفاصلها على التراجع كتحرك
 واسعة في أوروبا . إن جيش التحرير الوطني الذي
 ضد بطرقة اسم جيش التحرير ليس يتبعه على
 كنه من المستعمرين
 لقد كان موقفنا موقفنا في عاصمة الجزائر موقفا
 متطرفا بقاها بعيدا عن الأحداث الحربية . وبذلك
 العمل شعبنا دائما آخر على عيشه السياسي وإدارته
 لصالح الوطن
 أما بعد شعبنا أن يكون في الأيام القادمة على
 الذي ما يكون من الطبيعي أن يحفظنا من الثورة الذي قد
 أصبح حقيقيا ولكن الاستعمار لا يتراجع أبدا
 في اليوم الذي يتبين له أن محاولاته في إفريقيا
 وسحقنا المتطوع على صخرة شعبنا بوحدة ممكن
 أن نستمر ما هو صانعنا

إن الجزائر فرنسا مستقلة والاستعماريون
 مستطرون . لا يمكن أن يمتدحوا ثورة وطني . والتعب
 الذي أتى أن يموت ليكون حرا هو شعب لا يصرف
 الاستسلام
 إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد ضبط
 وقدر الاستعدادات التي فرضت عليه من طرف الجيش
 الفرنسي . وضبط وقدر أن هذه الحرب ستكون طويلا
 كثيرة التضحية وقد استعد للقتال
 ويته على هذه التوجهات الأثرة . فقد اتخذ الجيش
 الوطني قرارات حادة وعجز بالخصوص في ميدان
 منطوقين من الاضطرار الشرفية والقتل الجماعي
 وإن جيش التحرير ينبغي أن يكون له الاستعدادون
 والشهيدون ليواجهه مشكلات حرب عسرية
 إن المجلس الوطني للثورة ترك الحكومة
 الجزائرية حرة كاملة في اختيار الوقت الذي تطقت
 فيه من جميع الظروف الملائمة والمنتظمة ومعدت
 دولة لتسامح إلى جانب في نفس حركة طلبة
 أن تسير الاستعمار في الجزائر ليس مستعد فقط
 استقلال شعب بل مستعد لتخليخ أفريقيا وحسن
 الحرية في العالم

من الهلال الأحمر الجزائري
 إلى
 جنة الصليب الأحمر الدولي
 نسي السوية الفرنسية من الهلال الأحمر الجزائري
 إلى رئيس جنة الصليب الأحمر الدولي في صيف
 تخلت السلطات الفرنسية عن مدينة الجزائر
 للمستعمرين الأوربيين . وفي بقى لنداء الجزائر
 بسكت الجيش الفرنسي عن القصة هو يتبع إلى
 تطرفهم
 ولا تترك الصريحت العلنية والتكثيرة الرسمية
 بالعدد في مجال القصة في هجموهي الحرب وقت
 على القيام بتقبل القاتلين الأسامين الحرفي وعشرات
 الآلاف من المواطنين الجزائريين الذين تكلف لهم
 السجون والمعتلات . وهم هذه الحالة الفجعة توجه
 أربابهم لنداء الحرف وتطلب ملكهم من أجل شرف
 الاستجابة السديخل بالضمي مبرحة كبح القصة
 العمومية

أما الذين يتكلمون بالشعب والسياسة التي هي في
 خلاف بين - إن الحكومة التي تكثرت يوم 19 سبتمبر
 تضمنت نام المجلس الوطني الذي هو المؤسسة العليا
 للثورة وحرصت عليه تنظيمها والإلتزام في سياسيا
 التي وأصبحت وقد أتى بكل حرية . وسجل المجلس بكل
 وضوح قائمة النشاط التي قامت به الحكومة . ولقد
 أفتتحت لمدونات تتماشى مع مبادئها الشريفة والوزراء
 المقتدرين بسما حيوهم ورئيس مجلس الوزراء عزم
 مناصرون . وإن الحكومة الجزائرية التي هي أمثال لتمثيل
 ورمز للثورة أنه وبذلة في أن وكنه
 في الثورة الشاهدين والوزراء الملتزمين في الحكومة
 الجزائرية سيستوفون شروطا لفضية مشتركة حادثة لتسير
 نحو مثل وطني التي
 إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد صادق
 بالإجماع على تصريحات الحكومة المسماة يوم 28
 سبتمبر ويوم 30 نوفمبر وهذا معناه أن الإنجاسة إلى
 تقرير الضمير يمكن أن يصح هذا الحرب في الحال
 عند الوقت الذي تبين فيه الحكومة الفرنسية
 أن القائمة يجب أن ترجع للمجلس الجزائري عند قبول
 الحكومة الجزائرية لهذا النداء . وعند الوقت الذي وقع
 فيه الاعتراف للشعب الجزائري بحق اختيار حريته .
 لم يعد هناك مجال للتفاوض حول مستقبل الجزائر .
 ولم يعد هناك مكان لنظام سيطر من قبل
 إن المفاوضات بعد كل هذا لم يعد لها موضوع
 أكثر إلا ترتيب وضمانات تقرير الضمير وشروط وقف
 القتال وبما أن الأمور بلغت هذا المستوى فإنا لا نعلم
 مكان تواصل فرنسا الحرب في الجزائر
 إن الحقيقة هي أن التهديد ما يزال عند الجيش
 الفرنسي سارية للاستقلال الاستعماري . أنه يعني
 اليوم متفقا كان يعده بالأساس . وإن المثير الحاسم
 والدارل شال وامتلاكها هو اتفاق جنرالات الاستقلال
 الأولين معال سيات فرودا وبقيس
 أهم بغيره النظام الاستعماري الذي حمل جيش
 التحرير في وجهه السلاح وما يزال يتماثل منذ أكثر
 من خمس سنوات
 ترى هل من المفعول الحديث عن الاقتراع في الوقت
 الذي يقوم منه الجيش الفرنسي باعتقال من يشاء
 ويضرب ويقتل من يريد
 في مواجهة الحكومة الفرنسية والحصة
 أيها إن تعطل الكلمة لشعبنا إلا بعد أن تتسحق
 بقره السلاح . وإنه أن تشارية الاقتراع إلا بعد أن
 تسحق في الظروف التي ترضي عنها هي وبعد أن
 يكون الموضع الواحد قد حطم إرادته في أن يعيش
 حيا بعد في القصة التي تتصلها عن الحكومة الفرنسية
 ومن - وهذا ما يجب أن تحوله أمثالنا - إن شعبنا
 في يتألم . راحة أيها

خريطة توضح الحواجز ومناطق التفتيش للجيش الاستعماري على الحدود الجزائرية المغربية 1961



Chers frères

Nous sommes d'avis que notre délégué aux négociations d'Oran soit conduit par le frère Krin.

Nous estimons que le frère Krin serait utilement secouru si le frère Francis lui était adjoint. Par ailleurs, les frères Bous-souf et Ben Tobhal devraient en notre avis faire partie de la délégation sous la réserve expresse que leur adjonction ne nuise en aucune façon aux charges qui relèvent de leurs responsabilités dans la poursuite et le renforcement de notre lutte à l'extérieur.

Il va de soi que les membres des différentes commissions qui se sont consacrés à la préparation de nos dossiers fassent eux aussi partie de notre délégué, comme il est nécessaire que nos délégués soient entourés au maximum de conseillers et techniciens formés qui les Pays frères et Amis pourraient mettre à notre disposition. Nous suggérons à cet effet de prospecter le terrain auprès des frères Égyptiens. Nous pourrions quant à nous d'ores et déjà vous suggérer quelques-uns: le frère Souflik Chroui, conseiller à la Cour Suprême de Rabat et qui se ferait un devoir de se mettre à votre disposition, ainsi que le frère Hachmi Cherif.

Pour ce qui est de notre cas personnel, les six frères détenus ont notre avis: notre Gouvernement devrait rendre publique la liste des membres de notre délégué, préciser que cette liste n'est pas limitative, et qu'elle pourrait éventuellement être complétée par l'adjonction d'autres membres, notamment les six frères détenus. Cela tout en évitant une quelconque interprétation restrictive à son profit de nos

part, permettrait à cette déléguée de soulever le problème de cette
libération au moment qu'elle estimerait le plus opportun.

Pour vous remercier, nous tenons à ce que la déléguée
soit conduite par le frère Kulu. Pour toutes les autres suggestions
nous les laissons à votre appréciation!

Pour ce qui a trait aux documents qui vous sont parvenus,
nous y répondrons dès que possible.

Abuico



fraternellement

Hussien

رسالة السجناء الخمس إلى الحكومة التونسية بتاريخ 1961/06/24 بخصوص الحصار الذي فرض على جيش التحرير الوطني.

Les Ministres du G. P. R. A.
présents à Luqupant

au Gouvernement Tunisien

À son arrivée à Tunis, de retour de Londres et alors que le gouvernement français venait de décider une trêve unilatérale, le Président Bourguiba saluait cette décision en formulant l'espoir qu'à celle-ci, le G. P. R. A. répondrait par un geste analogue.

Devant la gravité d'une telle attitude, nous faisons transmettre un message verbal au Président Bourguiba par l'intermédiaire du frère Belkhouja. Nous y faisons remarquer que pareille attitude, prouvait le contraire de l'un de principes les plus intangibles de notre Résolution et qui précisait nous ne l'était pas moins pour les pays frères, à savoir qu'il ne saurait être question de cesser le feu sans un accord préalable sur le fond; qu'une telle attitude en feu, apportait un soutien inespéré à une manœuvre de guerre évidente de l'adversaire, et ceci au moment même où notre Gouvernement engageait une partie capitale pour les destins de notre pays.

Nous y rappelions qu'ayant eu l'occasion déjà d'intervenir, malheureusement en vain, auprès du Président Bourguiba par l'intermédiaire du frère Chaker à la suite notamment de déclarations faites à des journalistes étrangers tels Jean Daniel et Raymond Cartier, et qui constituaient autant d'immixtions caractérisées dans nos affaires intérieures, nous pensions sur nous de remettre les choses au point publiquement cette fois-ci, si le Président Bourguiba renouvelait pareille initiative dans une telle conjoncture.

Quelques jours plus tard, le frère Abdennabi nous

.. / ..

transmettait la réponse verbale du Président. Le dernier, tout en se déclarant peiné par la forme de votre message, expliquait son attitude par l'ignorance dont il était tenu des positions du F.P.R.A., par le manque de contact aussi qui caractérisait les relations de Gouvernements Libyens et Algériens depuis quelque temps. Il promettait enfin qu'à l'avenir, il ne prendrait plus une attitude analogue, ajoutant qu'il se tiendrait à la disposition du F.P.R.A. pour toute action que celui-ci jugerait utile.

Pour notre part, nous ne pouvions qu'approuver à une attitude, qui ne pouvait manquer d'améliorer les relations entre frères Libyens et Algériens et permettre une action féconde de deux Gouvernements.

Or, deux faits nouveaux, le dernier d'une extrême gravité sont venus contredire les assurances qui nous avaient été données.

D'abord le communiqué Libyo-Malienne sur le problème de Sallara, venant affaiblir votre position sur ce problème devant certains des négociations.

Ensuite l'information transmise à nous par les frères du F.P.R.A. et selon laquelle le Gouvernement Libyen interdisait, depuis environ quinze jours, l'acheminement de troupes vers l'intérieur de l'Algérie.

Pour ce qui concerne le premier fait et fidèle au message que nous avons fait passer, nous avons fait publier un communiqué remettant les choses au point, les termes en étant précis cependant dans le souci de ne compromettre en rien nos relations présentes et futures.

Quant à la décision de Gouvernement Libyen d'arrêter l'acheminement des armes, nous ne pouvons nous empêcher de la rapprocher de la déclaration du Président Bouquiba à son retour de Londres. Elle traduit dans les faits une volonté délibérée de nous imposer la trêve et vient contredire les applications rapportées par le frère Abennabi, sur les conditions dans lesquelles cette déclaration est liée.

Tous le faisons clairement: la mesure prise par le Gouverne-

رسالة السجناء الخمس إلى الحكومة المؤقتة بتاريخ 24-06-1961.

Chers frères du G.P.R.A.

Donnant adresse ci-joint le double de la communication faite au Gouvernement tunisien par l'intermédiaire de son chargé d'affaires à Paris, le Samedi 22 Juin 1961 et ce, conformément à votre demande d'une intervention de notre part.

Vous rentrerez certainement dans le détail de cette grave affaire que nous nous réservons le droit de traiter en temps voulu, nous ne manquons pas, par contre, à cette occasion de vous faire part de notre grande inquiétude relative à ce sujet brûlant qui, dans la foulée, touche à toute notre politique vis à vis du Gouvernement de Benghazi.

Il ne faut pas se laisser, nos hommes commencent que cette dite situation de réclusion, bien d'être fatiguée, et en réalité le fait d'être une suite d'instruction dans nos affaires intérieures de la part du gouvernement en question et ce parti celui de son président, instructions, théoriquement, de nous voir dans la perspective de cas, sans riposte du G.P.R.A.

Concernant le problème individuel qui nous occupe ce jour-ci, notre inquiétude de double se révèle évidente en ce qui concerne cette mesure, tout le caractère d'urgence qui n'est pas à diminuer, fait d'une décision pendant au moins deux semaines d'attente pour qu'il ne vous a certainement pas échappé que la dite mesure est une application froide et systématique d'une politique de traitement aux thèses françaises. Nous sommes convaincus que le temps n'est plus aux conciliabules et aux palabres, car il ne s'agit pas (même en la matière de recherche, en faisant notre possible) de nous laisser étouffer la Révolution.

En faits les raisons, nous les résumons brièvement :

- 1) Les motifs de la dite mesure qui est de la nature de l'expulsion, de la mise en état de siège du G.P.R.A. de la capitale Tunis, ainsi que ce fait précis, nous ne faisons d'ailleurs que résumer, avec quelques hypothèses que vous avez jugé bon de ne pas citer.
- 2) Soit la mesure de disposition nous pouvons nous en référer à votre érudition, pour arriver à cette que seule la réactivation du G.P.R.A. en utilisant les moyens affectifs et de force au besoin.

3°) Parallèlement à toute action, mille autres actions de contact, pour envisager en Commun toute la tâche à accomplir en cette affaire.

Par ailleurs, nous venons d'offrir de nouveaux moyens de travail à nos collègues, qu'ils soient (espérons-le) en Tunisie, ou ailleurs. Et cet effort, nous le faisons de nos propres deniers. Ces nouvelles actions, et les études, les rapports et documents, s'ajoutent à nos autres actions, et nous espérons que cet effort, et cette contribution, en vue de la réalisation de la Résolution, soit le dernier d'une série de contributions non seulement de nous, mais de tout le monde.

Travaillons.

Salut à tout le monde et à tout un chacun.

Bonne nuit
Monsieur [Signature] [Signature] [Signature]

رسالة من الرائد محمد بونعامة قائد الولاية الرابعة إلى العقيد هواري بومدين رئيس هيئة الأركان العامة.

REPUBLIQUE ALGERIENNE 8.17

FRONT & ARMEE DE LIBERATION
NATIONALE
-
ETAT-MAJOR GENERAL
-
WILAYA IV

COMITE INTERMINISTERIEL
DE GUERRE

Aux armées le 5 juillet 1961

Au frère Boumediène, Chef de l'Etat-Major
Général

Cher frère,

A la demande du frère Ben Tobbal nous avons établi une liste des voeux et suggestions que la Wilaya IV présente au C.N.R.A. qui doit se réunir au début du moi d'août.

Nous t'envoyons ci-joint cette liste en te chargeant de défendre nos points de vue devant le C.N.R.A.

Reçois, chers frères, nos salutations fraternelles et patriotiques.

Pour le Conseil de la Wilaya IV
Le Commandant :


Abraham

تنظيم هيكل الثورة التحريرية 1960-1961

- 1 -

ORGANISATION AU SOMMET DU FRONT DE LIBERATION NATIONALEConseil National de la Révolution AlgérienneC.N.R.A.
Créé le 20/8/56Assemblée

- Convocation (
- Composition) Variables
- Siège (

Secrétariat permanent

- 3 membres
- Siège : Tunis

G.P.R.A. : Gouvernement Provisoire de la République Algérienne

Créé le 19/9/1958

Siège de la Présidence : Tunis) Janvier 1960

Remanié deux fois ----- (Aout 1961
12 membresPRESIDENT DU CONSEILVICE-PRESIDENTS5 MINISTERES

Affaires Extérieures
Armement - Liaisons
Finances
Intérieur
Information

5 "MINISTRES D'ETAT"

(sans portefeuille)

- 2 bloc -

COMPOSITION DU G.P.R.A.

- après remaniement du 27 Août 1961 -

PRESIDENT DU CONSEIL
BEN KHEDDA Ben Youssef

VICE-PRESIDENTS
KRIM Belkacem
BEN BELLA Mohamed (1)
BOUDIAF Mohamed (1)

Finances	Intérieur	Armement et Licisions	Affaires Exté- rieures	Information	Ministres d'Etat
BEN KHEDDA Ben Youssef	KRIM Belkacem	BOUSSOUF Abdelhafid	DAHLAB Scad	YAZID Mohamed	MOHAMEDI Saïd AIT AHMED Hocine KHIDER Mohamed BITAT Rabch BENTORAL Lakdar

(1) - internés en France

-أعضاء الحكومة المؤقتة الثالثة أوت 1961.

المهام	الأعضاء
رئيس الحكومة	بن خدة بن يوسف
نائب الرئيس و وزير الداخلية	كريم بلقاسم
نائب الرئيس	بن بلة أحمد
نائب الرئيس	بوضياف محمد
وزير الدولة	أيت أحمد حسين
وزير الدولة	بن طوبال لخضر
وزير الدولة	بيطاط رابح
وزير الدولة	خيضر محمد
وزير الدولة	محمدي السعيد
وزير التسليح و الاستخبارات	بوصوف عبد الحفيظ
وزير الإعلام	أحمد يزيد
وزير الشؤون الخارجية	دحلب سعد

إعلان وزارة الإعلام عن تشكيلة المجلس الوطني للثورة بعد انتهاء أشغال الدورة الرابعة له 27-08-1961.

BRR 27-9-61

-- ACTIVITES POLITIQUES --

-- Activités du F.L.N. --

-- Le Ministère de l'Information du G.P.R.A. a publié, ce jour, à TUNIS, le communiqué suivant :

" Le Conseil National de la Révolution Algérienne a procédé à la désignation du Gouvernement Provisoire de la République Algérienne. Le nouveau Gouvernement se compose comme suit :

" Président du Conseil et Ministre des Finances : BEN YOUSSEF Ben Khedda,

" Vice- Président du Conseil et Ministre de l'Intérieur : Belkacem KRIM,

" Vice- Président du Conseil : Mohamed BEN BELLA,

" Vice- Président du Conseil : Mohamed BOUDIAF,

" Ministres d'Etat : Hocine AIT AHMED,
LAKHDAR BEN TOUCAL,
Rabah BITAT,
Mohamed KHIDER
et Saïd MOHAMED, DI

" Ministre des Affaires Etrangères : Saad DEHLAB,

" Ministre de l'Armement et des Liaisons Générales : Abdelhafid BOUSSOUF,

" Ministre de l'Information : M'Hammed YASID "

* * *

تشكيلة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى غاية 1-09-1961

GOVERNEMENT PROVISOIRE DE LA
REPUBLICQUE ALGERIENNE

AU 1 SEPTEMBRE 1 961

PRESIDENT DU CONSEIL



ET MINISTRE DES FINANCES
BEN KHEDDA Ben Youssef

VICE PRESIDENTS



BEN BELLA Mohamed



ET MINISTRE DE L'INTERIEUR
KRIM Belkacem



BOUDIAF Mohamed

MINISTRES D'ETAT



AHMED Hocine



MOHAMMEDI Said



BENTOBAL Lakhdar



KHIDER Mohamed



BITAT Rabah

MINISTRES

AFFAIRES ETRANGERES



DAHLAB Saad

ARMEMENT ET
LIAISONS GENERALES



BOUSSOUF Abdelhafid

INFORMATION



YAZID Mohamed

قرار من الحكومة المؤقتة بتاريخ 26 أبريل 1962 يدعو القادة والمناضلين للبقاء في أماكنهم واحترام الهرم القيادي.



البيبايو غرافيا

قائمة المصادر والمراجع:

1-الأرشيف:

- **Archive C.A.O.M: Centre d'archives d'outre-mer.** Aix en Provence/fr.
- 91/3F/143, « Rapp sur la situation du mouvement Messaliste 1946-1954 »
- 515, SLNA- Dpt d'Oran, Dossier personnel : Belhadj AEK Djilali.
- 81F781-Fonds du ministère des affaires algériennes, commission rogatoire N° 34 du 07/04/1950.
- 81F/783 – GGA (Rapp . direction générale – organisationsécète).
- 81F/783, G.G.A, Rapport du G.G.A, n°11378, du 24-03-1950.
- 81F/09, G.G.A, cab –département du Constantine, Dossier : Organisation para-militaire, P.P.A, P.R.G, Police de Tébessa, le 30-03-1950.
- 81F/09, cab, Rapport Préfet de Constantineà G.G.A, n° 1989pol, 22-03-1950.
- 81 F 776 GGA – Sir Général ropp 22/04/1953.
- 91/3F/143, « Rapp sur la situation du mouvement Messaliste 1946-1954 ».
- 10 CAB 1, Rapp GGA, Service de surveillance du territoire de l'Algérie, Juillet 1954.
- 40-G/138, « FLN et MNA »,et aussi dossier n°41/15.
- 7G/1287, « Mémento de l'organisation extérieure du FLN », Aout 1960.
- 91/3F/145, « A.L.N- F.L.N- diffusion d'un tract dénonçant l'assassinat de Larbi Ben M'hidi »
- 81F/87 « réponses du général de gaule au questions posées par les journalistes », le 19-05-1958.

- 91G/3F/143, «Des rebelles stationnées au Maroc », le 28-04-1959.
- C.A.O.M, Aix en Provence, Boite 81F/530 « extrait du procès verbal de déclaration du CCE/réunion de 09-09-1958 », Publier par le Département de l'information de la presse, Bureau du Maroc.
- 81F/197, « FLN documents, mémorandum juridique », éditée par la fédération de France du FLN.
- 81F/197 : Le Figaro, 22-09-1958.
- 93-/.4359.
- 91/3F/143, «Note de renseignements du GPRA ».
- 81F/347, « discours prononcé par le général De Gaulle à Constantine », le 03/10/1958. Et aussi - 81F/27, « Conférence de Presse Tenu par le général De Gaulle à Matignon », le 23/10/1958.
- 7G/1287, « Mémento de l'organisation extérieure du FLN », Aout 1960, Composition du GPRA, au 19-01-1960.
- 81F/347 « discours prononcé par le général de gaule à Constantine », le 3-10-1958.
- 81F/27, « la paix des braves ».
- FRCAOM/93/4359, Section « des affaires politiques, 23-09-1959 (radio télévisée du général De Gaulle prononcée le 14 Juin 1960.
- 7G/1287, « Mémento de l'organisation extérieure du FLN », Aout 1960, Composition du GPRA, au 1-09-1961.
- 81F/156 « compte rendu à Mr le président de la commission des finance sur la mission de contrôle budgétaire effectuée en l'Algérie, du 12 au 21 Février 1961, 13-03-1961.

- 81F/154, n°75, Etat-major, Division des renseignements, «Activités de ALN en zone Frontalière », Paris, le 5-6-1961.
- série fr CAOM Oran 92568 dossier: congrès du P. P. A. M. T. L. D. à Hornu (Belgique) le 14. 15. 16 juillet 1954.

Service historique de l'armée de terre,vincennes. france.

boite N° 1h 1536 bis.

boite N 1H1766.

-Archive National Algérienne:

Les Archives de la révolution Algérienne : Procès verbaux des dix (11Aout -16 Décembre 1959), G0204-G0208- G0209- G0210- G0211- G0239.

Les Archives de la révolution Algérienne : Procès verbaux des dix (11Aout -16 Décembre 1959), G0205-G0206-G231.

Les Archives de la révolution Algérienne : Procès verbaux des dix (11Aout -16 Décembre 1959), G0202-G0203.

G.P.R.A, B-011/08/023.

-أرشيف المجلس الوطني للثورة على جهاز الميكروفيش 30 n° fiche
- و.م.و.ث.ج. علبة رقم 08 ملف 40

- و.م.و.ث.ج. علبة رقم C041

- م.و.ل.م.ح.م.ج.ج. علبة رقم G004.

-ARCHIVES DE LA WILAYA D'ORAN

préf, Oran, C.I.E, n°371, Mai1950.

Préf. D'Oran . SLNA n°309 (Avril 1950)

-أرشيف الخزانة الملكية المغربية:

ملف الجزائر، رقم 1376.

2-الشهادات الحية المكتوبة:

شهادة المناضل الشاذلي المكي في: عبد الرحمن بن العقون، بن العقون عبد الرحمن، الكفاح القومي

والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ت.

شهادات أحمد بouda، حسين لحول، عدون، محمد يوسف في يوسف بغول، " التحرير الوطني عن طريق

الشعب، النداء إلى البلد الحقيقي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والإقتصادية والسياسية،

ع 4، 1994.

شهادة المناضلين مسعود بوقادوم، محمد روابحية، علي منجلي، عبد الرحمن كيوانفي محمد عباس، رواد

الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر، 2005.

شهادة محمد بوضياف في م. و. ب. ح. و وثورة أول نوفمبر 1954.

شهادة محمد بوضياف في حديث له لجريدة الشعب بتاريخ : 16 و 17 نوفمبر 1988.

شهادة المجاهد محمد عصاميمع الزبير بوشلاغم في مجلة أول نوفمبر 1954، ع146، 1994.

شهادة المجاهد بن شابية في الندوة التاريخية حول مصطفى بن بولعيد، في مقر المتحف الوطني للمجاهد

17 مارس 1998، شريط سمعي بصري محفوظ في خزانة م. و. م.

شهادة لخضر بن طبال، مجلة الباحث، ع2، نوفمبر 1983.

شهادة محمد بوضياف في مجلة أول نوفمبر، ع 147، 1995.

شهادة الحاج لخضر لعبيدي، مجلة أول نوفمبر، ع م 110-111. نوفمبر، ديسمبر 1989.

شهادة بن يوسف بن خدة، جريدة الخبر ليوم 19 أوت 1999.

شهادة علي كافي محمد عباسيومية الشعب، الحلقة الأولى، ع 7163، الجزائر، 1986/10/27.

عمار بن عودة، حديث لمجلة أول نوفمبر، ع 108-109، أكتوبر/نوفمبر 1989، المنظمة الوطنية

للمجاهدين.

شهادة العقيد يوسف الخطيب، فيمجلة أول نوفمبر، ع 116-117، ماي-جوان 1990.

شهادة علي منجلي، في جريدة الشعب، ع 6367، 28 جويلية 1985.

Témoignage de Mohammed Boudiaf sur : Journal le Monde, 02-11-1962

3-المصادر والمراجع بالعربية:

أ-المصادر:

آيت أحمد حسين، روح الاستقلال-مذكرات مكافح 1952_1942-، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، 2002.

بلحسين مبروك، المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر-القاهرة) 1954-1956 مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، تر: الصادق عماري، الجزائر، 2004.

بن العقون عبد الرحمن، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ت.

بن بلة أحمد، مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبيير ميرل، تر: العفيف الأخضر، ط2، منشورات دار الآداب، بيروت، 1979.

بن جديد الشاذلي، مذكرات 1929-1979، ج 1، دار القصة للنشر، الجزائر، 2012.

بن خدة بن يوسف، جنور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، مؤسسة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2012.

بن خدة بن يوسف، شهادات ومواقف، ط1، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2004.

بن عمر مصطفى، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة، الجزائر، 2003.

بن معلم حسين، مذكرات اللواء حسين بن معلم، حرب التحرير الوطنية، ج1، دار القصة للنشر، الجزائر، 2014.

بنيامين سطورا، ميصالي الحاج رائد الوطنية، 1898-1974، الجزائر، وزارة المجاهدين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 1998.

بورقعة لخضر، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، دار الأمة، الجزائر، 2010.

بوضياف محمد، التحضير لأول نوفمبر 1954، ط2، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2011.

تقية محمد، الثورة الجزائرية- المصدر، الرمز و المال-، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2010.

حربي محمد، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، صالح المثلوتي، موفم للنشر، الجزائر، 1994.

حربي محمد، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة و الواقع، تر، كميل قيصر داغر، دار بيروت، لبنان، 1983.

دحلب سعد، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.

الديب فتحي، عبد الناصر و ثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990.

ديغول شارل، مذكرات أمل، تر: سحنوني فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، 1971.

الزبيري الطاهر، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2008.

الزبيري الطاهر، نصف قرن من الكفاح، مذكرات قائد أركان جزائري، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011.

زغودود علي، ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الروبية، د.ت.

زغودود علي، شهادات العقيد محمود الشريف قائد الأوراس النمامشة ووزير التسليح والتموين في الحكومة المؤقتة، متيجة للطباعة، الجزائر، د.ت.

سعيداني الطاهر، مذكرات الرائد الطاهر سعيداني-القاعدة الشرقية، قلب الثورة النابض-، دار الأمة، الجزائر، 2013.

الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر: محمد حافظ الجمالي، دار القصبه للنشر، الجزائر 2003.

صايكي محمد، مذكرات النقيب محمد صايكي، شهادة تائر من قلب الجزائر، ط 1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2002.

صديقي مراد، الثورة الجزائرية، عمليات التسليح السرية، تر: أحمد الخطيب، مكتبة الحياة، بيروت لبنان، د.ت.

عباس فرحات، حرب الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المغرب، د.ت.

عباس محمد، اغتيال حلم، أحاديث مع بوضياف، دار هومة، الجزائر 2001.

- عباس محمد، رواد الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر، 2005.
- عباس محمد، فرسان... الحرية - شهادات تاريخية-، دار هومة، الجزائر، 2001.
- عوادي عبد الحميد، القاعدة الشرقية، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 1998.
- كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصة، الجزائر، 1999.
- كريمي عبد الرحمن، ومنهم من ينتظر، مذكرات النقيب سي مراد، حنفي، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2005.
- كشيدة عيسى، مهندسو الثورة، تق: عبد الحميد مهري، دار الشباب، الجزائر، 2003.
- لبجاوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون، تر: بيير كوت، دار اليقظة العربية، دمشق، 1965.
- لمجد ناصر، أحاديث مع أحمد علي مهساس، دار الخليل القاسمي، الجزائر، 2013.
- المدني أحمد توفيق، حياة كفاح مذكرات - مع ركب الثورة، ج3، م.و.ك، الجزائر، 1988.
- المصادر الأولية في ثورة أول نوفمبر 1954، ثلاث نصوص أساسية ل "ح. ش. ج. ح. إ. ح. د"، تق: عبد الرحمن كيوان، تر: أحمد شقرون، منشورات دحلب، الجزائر 2004.
- ملاح عمار، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، الجزائر، 2007.
- منصور أحمد، الرئيس أحمد بن بيلا يكشف.. عن أسرار ثورة أول نوفمبر كتاب الجزيرة. شاهد على العصر، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون_ دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت (لبنان)، 2007.
- نزار خالد، مذكرات اللواء خالد نزار، ط1، مطبعة الشهاب، الجزائر، د.ت.
- هارون علي، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 62، تر: الصادق عماري، أمال فلاح، م. مصطفى ماضي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2003.
- هشماوي مصطفى، بروز أول نوفمبر 1954 في الجزائر (دراسة)، منشورات م. و د. ب. ح. و وثورة أول نوفمبر 1954، مطبعة هومة، د.ت.
- هشماوي مصطفى، جذور أول نوفمبر 1954م في الجزائر، منشورات م.و.ب.ح.و.ث، دار هومة، الجزائر، د.ت.

وزارة المجاهدين، المتحف الوطني للمجاهد، وثائق مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، محضر الجلسات ومقتطفات من الوثيقة الأساسية، الجزائر، 1996.

ولد الحسين محمد الشريف، عناصر للذاكرة حتى لا أحد ينسى-من المنظمة الخاصة 1947 إلى استقلال الجزائر في 5 جويلية 1962، دار القصة للنشر، الجزائر، 2009.

يوسف محمد، الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة، تر: محمد الشريف، بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002.

-الجرائد المصدية:

"الجنة التنسيق والتنفيذ لجهة التحرير الوطني تبلغ: إضراب عام لثمانية في القطر الجزائري كله"، جريدة المقاومة، ع17، جانفي 1957.

"ميلاد أول حكومة حرة للجمهورية الجزائرية يعلن عنه داخل الجزائر وفي عواصم الاقطار العربية"، جريدة المجاهد، ع. خ، الجمعة 19 سبتمبر 1958.

جريدة المجاهد، ع24، 09 ماي 1958.

"حديث مع الرئيس فرحات عباس"، جريدة المجاهد، ع30، 10 أكتوبر 1958.

"نداء إلى جيش التحرير الوطني الجزائري"، جريدة المجاهد، ع39، 2-04-1959.

جريدة المجاهد، 25 جانفي 1960.

جريدة الجزائر الجديدة-لسان حال الحزب الشيوعي الجزائري-، ع89، ديسمبر 1954.

ب-المراجع:

الأبراش إبراهيم، علم الاجتماع السياسي، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.

ابن خلدون عبدالرحمن، مقدمة ابن خلدون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1978.

أبو النصر مدحت محمد، إدارة وتنمية الموارد البشرية -الاتجاهات المعاصرة-، مجموعة النيل العربية، مصر، د.ت.

أزغدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة الجزائر، 2009.

الأقداحي هشام محمود، سيكولوجية النخبة العليا والزعامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

ألويس كامل مليكة، سيكولوجية الجماعة والقيادة، ج3، دار المعارف، القاهرة، 1964.
بركات دليلة، من شهداء الثورة التحريرية، المكتبة العصرية، الجزائر، 2002.
بريسترايفه، في الجزائر يتكلم السلاح، نضال شعب من أجل التحرير، تر: عبد الله كحيل، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1989.

بصبوص أحمد، فن القيادة في الإسلام، ط1، مكتبة المنار الأردن، 1988.
بلحاج صالح، أزمات جبهة التحرير الوطني والصراع على السلطة 1956-1965، دار قرطبة، ط1، الجزائر، 2000.

بن قفة خالد عمر، الرئيس محمد بوضياف علي موعد الموت، دار الهدى، الجزائر، 1998.
بن قفة خالد عمر، المؤسسة الجزائرية والشرعية، مؤسسة الشروق، الجزائر.
بنور عبد القادر، حوار حول الثورة، ج1، موفم للنشر، الجزائر 2009.
بوبرك حفظه الله، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013.

بوتومور توم، الصفوة والمجتمع - دراسة في علم الاجتماع السياسي-، تر: محمد جوهري، علياء شكري، محمد علي محمد، السيد محمد الحسيني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.

بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د.ت.

بورغدة رمضان، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962، سنوات الحسم والخلاص، ط1، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، 2012.

بوعزيز يحيى، الاتهامات المتبادلة بين ميصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني، 1946-1962، دار هومة، الجزائر، 2003.

بوعزيز يحيى، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، د. م. ج، الجزائر، 1983.

بوعزيز يحيى، الأزمة بين ميصالي الحاج والجنة المركزية وجبهة التحرير 1946-1962، دار هومة، الجزائر، 2003.

بوعزيز يحيى، الثورة في الولاية الثالثة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009.

بوعزيز يحيى، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار البعث، الجزائر، 1980.

بومالي أحسن، إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.

تواتي دحمان، منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر، 1961-1962، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

جاسم مجيد، دراسات في الإدارة العامة، ط1 مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2005.

جبلي الطاهر، الإمداد بالسلح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.

الجزري محمد ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، م2، تح: طاهر أحمد الزاوي، محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1979.

حتى ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985.

الحسن إحسان محمد، علم الاجتماع السياسي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

الحسيني السيد، علم الاجتماع السياسي، المفاهيم والقضايا، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1981.

الحضيري محسن أسعد، إدارة الأزمات - علم امتلاك القوة في أشد لحظات الضعف-، ط2، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.

حميد عبد القادر، عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003.

حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

حواش جمال، التفاوض في الأزمات والمواقف الطارئة، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

خليفة عبد الرحمن، إيديولوجية الصراع السياسي، دار المعرفة الجامعية، مصر، د.ت.
خيثر عبد النور، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، منشورات م.و.ب.
ح.و، ثورة أول نوفمبر 1954.

دبش إسماعيل، السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية، ط1، دار هومه للنشر،
الجزائر، 2000.

درواز الهادي أحمد، من تراث الولاية السادسة التاريخية، دار هومة، الجزائر، 2006.
دورتي جيمس، روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي،
المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998.

الرازي محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، 1967.
الرويلي عليهول، إدارة الأزمة-استراتيجية المواجهة-، ج1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،
كلية العلوم الاستراتيجية، الرياض، 2011.

الزبيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث، الجزائر، 1984.
زوزو عبد الحميد، "الأصول السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية نوفمبر لثورة أول 1954"،
جريدة اليوم، الحلقة الخامسة، 4 نوفمبر 2000.

زوزو عبد الحميد، محطات ودراسات في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية، دار هومة،
الجزائر، 2004.

زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1900، ش . و . ك،
الجزائر، 1984.

سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.
السويدي محمد، علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياها، د.م.ج، الجزائر، 1990.
السيد عليوة، إدارة الوقت والأزمات والإدارة، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.

شريط الأمين، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919 - 1962 - الأفكار والتطورات
الدستورية، التنظيم المؤسساتي للثورة-، د.م.ج، الجزائر 1998.

الشعلان فهد أحمد، إدارة الأزمات - الأسس والمراحل والآليات-، أكاديمية نايف العربية الأمنية، الرياض، 2002،

شوقي عبد الكريم، دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية (1954-1958)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2004.

عباس محمد، الثورة الجزائرية، نصر بلا ثمن 1954-1962، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007.

عباس محمد، ثوار...عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر، 1992.

عباس محمد، خصومات تاريخية، دار هومة، الجزائر، 2010.

عباس محمد، دروب الاستقلال ، فصول من ..ملحمة التحرير، دار هومة، الجزائر، 2012.

عبد الرحمن توفيق، إدارة الأزمات التخطيط لما قد يحدث، مركز الخبرات المهيئة للإدارة، القاهرة، 2002.

العسكري إبراهيم، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث للنشر، قسنطينة، 1992.

العلوي محمد الطيب، مظاهر المقاومة الجزائرية (1830-1945)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، د.ت.

عليوة السيد، إدارة الصراعات الدولية-دراسة في سياسات التعاون الدولي-، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1988.

العمرى مومن، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال افريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926-1954، دار الطليعة، الجزائر، 2000.

قداش محفوظ، صاري جيلالي، الجزائر صمود ومقاومات 1830-1962، تر: أودانيه خليل، د م ج، الجزائر، 2012.

القريوني محمد، السلوك التنظيمي -دراسة السلوك الانساني الفردي والجماعي في منظمات الاعمال-، ط5، دار وائل للنشر، عمان، 2009.

- قليل عمار، ملحمة الجزائر، ج1، ط1، دار البعث، الجزائر، 1991.
- قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994.
- الكاساني أبو بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج9، مطبعة الإسلام، القاهرة، د.ت.
- كامل محمد عبد الوهاب، سيكولوجية إدارة الأزمات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2003.
- لمجد ناصر، تحقيقات في تاريخ الثورة وفصول عن الحركة الوطنية المسلحة، دار الخليل القاسمي للنشر والتوزيع الجزائر، د.ت.
- لونيسى ابراهيم، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر، د.ت.
- لونيسى ابراهيم، ميصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر، 1983.
- لونيسى رابح، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، ط1، دار المعرفة، الجزائر، 2000.
- لونيسى رابح، بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010.
- ماهر أحمد، إدارة الأزمات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- محمد علي محمد، أصول علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2009.
- مزمل الغندور، الوجيز في قانون الاحكام العسكرية، المطبعة العسكرية، السودان، 1972.
- المسات محمود، الإدارة الفعالة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2003.
- مشهور مصطفى، من فقه الدعوة، ج3، دار التوزيع والنشر الإسلامية، دم.ج، 1995.
- معن عياضرة، بني أحمد مروان، إدارة الصراع والأزمات، ط1، دار الحاق للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الاساسية 1954-1962، دار المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر، 2012.

مناصرة يوسف، "واقع الثورة العسكري خلال السنة الأولى 1954-1955" مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، جمعية أول نوفمبر لتخليد مآثر الثورة في الأوراس باتنة، دار الهدى، عين مليلة، 1999.

مهنا محمد نصر، إدارة الأزمات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.
الناكوع محمود محمد، أزمة النخبة في الوطن العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1989.
نوري منير، تسيير الموارد البشرية، ط2، دم.ج، الجزائر، 2004.
الوكيل محمد السيد، القيادة والجنديّة في الإسلام، ط3، دار الوفاء، مصر، 1988.

ج-الرسائل الجامعية:

بديدة لزهري، التطور السياسي والتنظيمي للثورة الجزائرية في الفترة 1957-1960، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2001.

بلحاج صالح، "تطورات حرب التحرير الوطني في عهد الجمهورية الخامسة 1958-1962"، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، جوان 2004.

بلفردى جمال، هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني الجزائري على الحدود الشرقية والغربية 1958-1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2004-2005.

بلوفة جيلالي عبد القادر، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في عمالة وهران-الخروج من النفق من اكتشاف المنظمة الخاصة إلى اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية 1950-1954، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة تلمسان، 2007-2008.

الجودي بخوش، دور بن يوسف بن خدة في ثورة التحرير 1954-1962، مذكرة تخرج ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006 - 2007.

خيثر عبد النور، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954 - 1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2005 - 2006.

خيشان محمد، دور الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة، 1947-1957، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2001-2002.

ديلمي مسعود، الثورة الجزائرية والمرحلة الانتقالية من وقف إطلاق النار إلى إنشاء المجلس التأسيسي مارس -أكتوبر 1962، رسالة ماجستير 1998-1999.

سعداوي مصطفى، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر 1947-1954، ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2005-2006.

شبوط سعاد يمينة، الحركات المناوئة للثورة التحريرية في الولاية الرابعة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2011-2012.

شتواح حكيم، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2000-2001.

عريوة عبد المالك، العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2005-2006.

قدارة شايب، الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934-1954 دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، 2006-2007.

قريبي سليمان، تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية (1940 - 1954)، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة باتنة، 2010 - 2011.

معلوف لويس، المنجد، ط12، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1951.

د-المقالات والدوريات:

أعليوان أسعيد، "ميثاق الصومام بين قيم الاسلام والتوجه العلماني"، مجلة المعيار، م 2، ع 4. إيثار عبد الهادي محمد، "إستراتيجية إدارة الأزمات، تأطير مفاهيمي على وفق التصور الإسلامي"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، م17، ع64، 2011.

بدوي منير محمود، "مفهوم الصراع -دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، مجلة دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، جويلية 1997.

بغول يوسف، " التحرير الوطني عن طريق الشعب، النداء إلى البلد الحقيقي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والإقتصادية والسياسية، ع 4، 1994.

بلحاج صالح، "قضية قادة الولاية الرابعة"، مجلة المصادر، ع18، السداسي الثاني، 2008.

بليل محمد، "اندلاع الثورة الجزائرية بعمالة وهران-الصعوبات والتحديات-"، مجلة المصادر، ع24.

بن أزواو فتح الدين، "إيديولوجية جبهة التحرير الوطني من خلال بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام"، مجلة النائب، ع.خ، السنة الثالثة، 2004.

بن خرف الله الطاهر، "المؤسسات السياسية للثورة الجزائرية"، مجلة الذاكرة، ع1، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1994.

بوالطمين الأخضر، "قوافل السلاح"، مجلة أول نوفمبر 1954، ع16، جوان 1976.

بوحوش عمار، "تحويل المنظمة الخاصة إلى جبهة التحرير الوطني"، مجلة الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد، ع3، 1995.

بيطاط رابح، "كيف حضرنا ثورة الفاتح من نوفمبر 1954"، مجلة النائب، ع.خ، المجلس الشعبي الوطني، 2004.

جبلي الطاهر، "الواقع العسكري للثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956) دراسة تحليلية نقدية للإمكانيات المادية والبشرية"، مجلة كان التاريخية، ع21، السنة السادسة، سبتمبر 2013.

حباسي شاوش، "مؤتمر الصومام مواقف وآراء"، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع04، 2004.

الحدراوي حامد، كرار الخفاجي، "أسباب نشوء الأزمات وإدارتها"، مجلة الكوفة، ع5، 2011.

حربي محمد، "مؤامرة لعموري"، مجلة نقد، ع 14-15، الجزائر، 2001.

الرويلي علي بن لهلول، "الأزمات تعريفها، أبعادها، أسبابها"، مجلة كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2011.

زايد أحمد، "نخب ما بعد الاستعمار"، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، ع 25، يناير 2007.

الزيري محمد العربي، "الخطوات الأولى للتطبيق الميداني لأهداف الثورة"، مجلة المصادر، ع2، 1999.

سعادة مولود، "النخبة والمجتمع تجدد الرهانات"، مجلة الباحث الاجتماعي، ع 10، سبتمبر 2010.

سعد الله أبو القاسم، "حديث مع عمار بن عودة"، مجلة الباحث، ع 1، الجزائر 1982.

شبوط سعاد يمينة، "الولاية الرابعة في مواجهة أزمة صائفة 1962"، مجلة المصادر، ع 13، السداسي الأول، 2006.

صحراوي عبد القادر، "مؤتمر الصومام 1956 من خلال شهادات بعض قادة الثورة الرئيسيين بن خدة وعلي كافي"، مجلة الحوار المتوسطي، ع 06.

الصيداوي رياض، "صراع النخب - دراسة في الصراع بين النخب السياسية والعسكرية في الجزائر -"، رسالة الأطلس الأسبوعية، ع 294، 28/22 ماي 2000.

عزوي محمد الطاهري، "الإعداد السياسي والعسكري للثورة في الأوراس"، محاضرة خلال الملتقى الأول لكتابة تاريخ الثورة التحريرية، لمنظمة للمجاهدين، الجزائر 1981.

قنان جمال، "تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني"، مجلة الذاكرة، ع 4، 1996، المتحف الوطني للمجاهد.

لونيس إبراهيم، "أزمة حزب الشعب، خلفياتها وأبعادها"، مجلة المصادر، م. و. د. ب. ح. و. وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ع 2، 1999.

م. و. د. ب. ح. و. وثورة أول نوفمبر تحت عنوان "قوافل تمويل الثورة بالسلح"، ملتقى واد سوف، مارس 1999.

مناصرية يوسف، "نشاطات الجزائرية في تهريب الأسلحة على الحدود الجزائرية التونسية من الحرب العلمية الثانية إلى 1948"، مجلة التراث، ع 10، جويلية 1999.

المناني الأمين، "دور سوف التاريخي في ثورة التحرير"، مجلة المنار العربي، الوادي، ع 4، ديسمبر 2004.

نايت بلقاسم مولود قاسم، "ردود الفعل الأولية على غرة نوفمبر داخلا وخارجا"، مجلة أول نوفمبر، ع 60، 1983.

هشماوي مصطفى، "تحديات مؤتمر الصومام"، مجلة أول نوفمبر، ع 164، 2000.

هلال عمار، الحركة الوطنية بين العمل السياسي والفعل الثوري 1947-1954، مجلة الذاكرة، جامعة الجزائر، ع 3، 1995.

ولد قابلية دحو، "تأسيس الحكومة المؤقتة ومسألة السلطة أثناء حرب التحرير الوطني"، مجلة الجيش، ع 508، 2005.

اليازجي صبحي رشيد، "إدارة الازمات من وحي القرآن الكريم -دراسة موضوعية-"، مجلة الجامعة الإسلامية، م 19، ع2، جوان 2011.

ه-الملتقيات:

مناصرية يوسف، "نشأة وتطور جيش التحرير الوطني"، أعمال الملتقى الدولي حول "نشأة وتطور جيش التحرير الوطني"، المنعقد أيام 2-3-4 جويلية 2005 .بفندق الأوراسي، منشورات م.و.د.ب.ح.و.وثورة أول نوفمبر 1954، 2010.

هشماوي مصطفى، "التنظيم العسكري والسياسي للثورة الجزائرية في معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954"، الملتقى الأول بباتنة جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس باتنة، الجزائر، 1989.

و-الجرائد:

بلعيد رابح، "المركزيون وميصالي، النزال ينزل إلى القاعدة"، جريدة رسالة الأطلس، ع 139. بلعيد رابح، "هكذا خطفت جبهة التحرير الثورة من ميصالي"، الشروق اليومي، الحلقة الرابعة، ع 148، 02 ماي 2001.

عباس محمد، "الرئيس كافي...يرد على الرئيس بن بلة"، جريدة الشروق اليومي، ع 636، يوم 2002/12/01.

عباس محمد، "ذكرى مؤامرة لعموري"، جريدة الخبر، ع 5268. عباس محمد، حديث مع المؤرخ الروسي روبرت لانداء، جريدة الخبر، ع 5244، يوم 2008/02/14. مرياح قاصدي، "الملف السري للمفاوضات الجزائرية الفرنسية"، جريدة السلام، ع 17، يوم 1991/03/24.

مهساس علي، يومية الشعب، ع 6661، 26 - 03 - 1985. الشروق اليومي، ع 658، اليوم 2002/11/21. الشروق اليومي، عدد 23 نوفمبر 2002. جريدة الخبر، ع 5463، يوم 2008-10-30.

جريدة الشعب، ع 17163، الأحد 23 أكتوبر 2016.

جريدة الشعب، ع 17163، الأحد 23 أكتوبر 2016.

ز- الموسوعات والمعاجم:

ابن منظور، لسان العرب، م12، دار صادر، بيروت، 2001.

بدوي أحمد زكي، معجم المصطلحات السياسية والدولية، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1989.

بن عاشور محمد الفاضل، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المعرفية للكتاب، مصر، 1975.

بن فارس أبي الحسن أحمد، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، ط1، دار الجبل، بيروت،

1991

بوصفصاف عبد الكريم وآخرون، معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، ج 1، جامعة

قسنطينة، 2004.

الجر خليل، المعجم العربي الحديث، مكتبة لاروين، باريس، 1987.

جوفري روبرتس، أليستار إدواردس، القاموس الحديث للتحليل، تر: سمير عبد الرحمن الجبلي، ط1، الدار

العربية للدراسات، بيروت، 1999.

دينكن ميشيل، معجم علم الاجتماع، تر: إحسان محمد الحسن، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980.

سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، موسوعة أعلام الجزائر أثناء الثورة 1954-1962، منشورات م. و. د.

ب. ح. و. وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

شرفي عاشور، قاموس الثورة الجزائرية 1954 - 1962، تر: عالم مختار، دار القصبية، الجزائر،

2007.

الفرايبي أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصاحح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور

عطار، ط4، دار العالم للملايين، بيروت، 1987.

فضلاء محمد الحسن، من أعلام الإصلاح في الجزائر، ج3، دار هومه، الجزائر، 2000.

الكيالي عبد الوهاب وآخرون، موسوعة السياسة، ج3، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،

1993.

الموسوعة العسكرية، ج1، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1977.

نبهان يحيى محمد، معجم مصطلحات التاريخ، درا يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

4-المصادر والمراجع بالفرنسية:

أ-المصادر:

Abbas Ferhat, Autopsie d'une Guerre, édition Garnier, Paris, 1980.

Abbas Ferhat, Guerre et révolution d'algerie, la nuit coloniale, T1, Julliard, Paris, 1962.

Alger.

Belhocine Mabrouk, le Courrier Alger- Le Caire 1954-1956 et le congrès de la Soummam dans la Révolution, casbah, Alger, 2000.

Benkhedda Ben Youcef, Abane, ben Mhidi, et leur rapport pour la révolution, édition dahlab,

BenkheddaBenyoucef, les origines de 1^{er} Novembre 1954, éd Dahlab, Alger, 1989.

Benkhedda Ben Youcef, l'Algérie à l'indépendance, la crise de 1962, éditionsDahlab, Alger ,2000.

Dahlebsaad, pour l'indépendance. De l'Algérie, Mission accomplie, édition Dahleb, Alger , 1990.

Harbi Mohamed, Aux origines du front de libération national, la scission du P.P.A – M.T.L.D, édition christianbourgois, Paris, 1975.

Harbi Mohamed, Gilbert Meynier, Le FLN : les documents et l'histoire 1954-1962 , Casbah éditions , Alger , 2004.

Harbi Mohamed, la guerre commence en Algérie , ED complexe , paris , 1988.

Harbi Mohamed, le FLN mirage et réalité, édition jeune Afrique, Paris, 1980.

Harbi Mohamed, les Archives de la révolution algérienne, éditions dahlab, Alger 2010.

KechidaAssia, les architectes de la révolution, témoignages, édition chihab, Alger,S.d.

Keddache Mahfoud, Histoire du nationalisme Algèrien, T 1, Edition Unive Politique, S. N.E.D, Alger, 1970.

KiouaneAbderahmane, moment du mouvement national – texte et position–, édition Dahlab, Alger, 1999.

Lachraf Mustapha, L'Algérie nation et société , S.D.ED, Alger.

Mahsas Ahmed, Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la première guerre mondiale à 1954, Alger, edBarkat 1990.

Malek Rida, L'Algérie à Evian histoire des négociation Secrète1956–1962,EditionDahleb, Alger, 1995.

Ministre des Moudjahidine, Musée Nationale du Moudjahid, Documents Du congrès de la Soummam, procès-verbal de la Réunion du 20 Aout 1956, ALGER.

Mohamed Lebджаoui, Vérité sur la révolution algérienne , Gallimard, Paris, 1970.

Nezzar Khaled, Récit de combat 1958–1962, Chihab, Batna, 2000.

Rapport d'Ait Ahmed membre politique du P.P.A au comité central du parti, décembre, 1948.

Stora Benjamin, Dictionnaire biographique des militants nationalistes algériens 1926 – 1954, paris, l'harmattan, 1985.

Stora Benjamin, Histoire de la Guerre d'Algérie 1954–1962 ,la découverte ,Paris ,1995.

Stora Benjamin, La Gangrène de L'oubli, édition Sedia, Alger, 1992.

Tegua Mohamed, l'Algérie en guerre, O.P.U, Alger 2007.

Tegua Mohamed, l'armée de libération nationale en wilaya 3, édition casbah, Alger, 2002.

Tegua Mohammed, L'Algérie en guerre, Office des publications universitaires, Alger, s.d.

Yousfi M'hamed, l'Algérie en marche, l'organisation secrète, T1, Alger, ENAL, Alger 1985.

Yousfi Mhamed, Les Otages de la liberté, Quelques Aspects de dessous de la guerre d'Algérie, Alger, 1993.

- الجرائد المصدرية:

« Le congrès extraordinaire du MTLD s'est tenu à l'étranger les 14-15 et 16 Juillet 1954 », Journal L'Algérielibre, n°119, le 6-08-1954.

le journal el moudjahid, N° 4, n°spécial 1^{er}Novembre 1956.

Journal La Nation algérienne, n°01, du 03.09.1954.

« Communiqué du CNRA », El moudjahid, n°84,T3, du 29-08-1961.

El moudjahid, n°04 (n° spécial), T1, 01-06-1962.

ب- المراجع:

Akoun André et autres, Le Robert, seuil, dictionnaire de sociologie, Edition les presses de Mama, France, 1999.

Amar Hamdan, krimbelkacem, le lion des Djebels, Alger, 1993.

ArabBessaoud Mohand, Heureux les martyres qui n'ont rien vu-la vérité sur la mort de colonel Amirouche et de AbaneRamdan, Sans maison et date d'édition.

Aron Robert, les origines de la guerre d'Algerie, édition fayard, Paris, 1962.

Bennoune Mahfoud, Ali el kenz, le hazard et l'histoire, Entretien avec .belaidAbdesselam, Alger, 1990

Corriere Yves, La guerre d'Algérie, le feu du désespoir, éd Fayard, Paris, 1971.

CourriereY, La Guerre d'Algérie1958-1962, L'heure des colonels, Fayard, Paris, 1970.

Courrière Yves, la guerre d'Alger, le temps des léopards, t2, édition Rahma, Alger, 1993

Horne Alistaire, histoire de la guerre d'Algérie, Ed Albin Michel, paris, 1987.

Keddache Mahfoud, Sari Djillali, l'Algérie dans l'histoire, o. p.u, Alger, 1989.

Le Coyet Pierre, La Guerre d'Algérie,édition Perrin, paris, 1989.

Meynier Gilbert, Histoire Intérieure du FLN 1954-1962, Edition FayardCameron,Paris ,2002.

Meynier Gilbert, le P.P.A – M.T.L.D et le F.L.N – A.L.N, étude comparé in Harbi / Stora (sous la direction), la guerre d'Algerie 1954-2004, la fin de l'amnésie , T2, édition chihab, Alger, 2004.

Michels Robert Political Parties, A sociological Study of the oligarchical tendencies of modern democracy,Translated by Eden and Cedar Paul, Batoche Books, Kitchene, Ontario Canada,2001.

Mosca Gaetano The Ruling Class –Elementi di ScienzaPolitica-,Translated by Hannah D. Kahn, New York, McGraw-Hill Book Company, 1939.

Quandt William, revolution and political leadership, Algeria 1954–1968 M I T press, Combridge, Massachusetts and London, 1969.

Right Mills C, L'élite du pouvoir, Maspero ,Paris, 1969.

Tricot Bernard, Les Sentiers de la paix, Algérie 1958–1962, Plan, Paris, 1972.

Tripier Philippe, Autopsie de la guerre d'Algérie, Ed France–Empire, paris , 1972.

Vaujour Jean, de la révolte à la révolution, Albin Michel, paris 1989.

W.SingerLloyd and Reben Jean, « A crisis management system », Secuaity management M.Y.U, September 1987.

Wburton John, Conflit Resolutions as a political philosophy in dennis J.D sandol and Hugo Van der Marwe, (eds). Conflit Resolution Theory and practise. Intergration and Application, (Manchester and New yourk), Manchester University press, 1993.

ج-المجلات والدوريات:

Paillat Claude, « L'étonnante affaire de Si Salah », Revue Historia, N°424 Bis, 1982.

ZertouniYoucef, comprendre le 8 Mai 1945 à Setif, historiamagasin, N° 196, octobre 1971.

د-الجرائد:

Carole, Lalonde, « In search of Archetypes in Crisis Management, Journal of Contingencies and Crisis Management, Vol12, n°02.

DjebelDaho, forum du journal quotidien, « liberté », Alger, 07 mai 2013.

Dictionnaire Hachette, Edition Hachette ,Paris, 2005.

Douglas .H.Yarn, « Conflit », in **Dictionary of ConflitResolution** , San Fransisco, Jossey-Bass, 1999.

The Encyclopedia Americana International, Editions danbury, Connecticut, Gerolier, In corported, 1992.

The Oxford English Dictionary, Vol111, Great Britain, Oxford University Press, 1969.

الفهارس

فهارس البحث

- فهرس الاعلام والشخصيات

- فهرس الاماكن والبلدان

- فهرس الهيئات والأحزاب

- فهرس المحتويات

أ

- أحمد بن موسى-----319
 أحمد فرنسيس-----193, 342, 350, 371
 أحمد فضال-----361
 أحمد محساس-----227

ا

- الأزهر شريط-----219, 227
 الباهي شوشان-----219, 227
 الجغلالي-----289, 290, 359
 الجنرال ماسو-----238, 239
 الحاج علي-----244
 الحبيب بورقيبة-----230
 الرائد حاج علي-----244
 الرائد عبد الحليم-----289, 290
 الرائد عز الدين-----331, 344
 الرائد عزالدين-----288, 295, 349
 الزبير بوعجاج-----108, 342
 السعيد إغزوران-----339
 السعيد حرموشة-----343
 الشيخ خير الدين-----363
 الطاهر بودريالة-----359, 360
 الطيب الصديقي-----361

العربي براجم----- 354, 359, 360

العقيد----- 291

العقيد عثمان----- 352, 365

الهادي درواز----- 207, 210

أ

أمحد أولحاج----- 292

أوعمران, 81, 119, 138, 141, 193, 207, 208, 210, 212, 213, 217, 220, 227, 228,

233, 235, 236, 240, 242, 258, 315

آ

آيت أحمد, 67, 82, 85, 116, 122, 124, 149, 154, 168, 169, 174, 175, 176, 193,
230, 231, 232, 240, 242, 251, 252, 330, 334, 353, 355, 356, 358, 361, 368

ب

باجي مختار----- 107, 215, 216

برنار تريكو----- 290, 291, 297

بلعيد عبد السلام----- 353

بن بلة, 89, 108, 116, 123, 129, 130, 144, 149, 150, 151, 152, 153, 154, 155,

157, 159, 160, 162, 163, 165, 166, 167, 168, 170, 174, 175, 176, 193,

198, 202, 205, 220, 221, 222, 223, 226, 230, 231, 232, 234, 235, 240,

242, 251, 263, 283, 317, 328, 329, 330, 331, 333, 334, 335, 336, 337,

338, 339, 340, 341, 342, 343, 344, 349, 350, 351, 352, 354, 355, 356,

358, 359, 360, 361, 362, 367, 368, 369, 370, 371, 372

بن خدة, 73, 78, 84, 96, 97, 98, 102, 108, 116, 118, 170, 173, 182, 193, 198,

201, 233, 235, 242, 243, 246, 263, 303, 312, 317, 318, 319, 324, 325,

332, 333, 334, 337, 338, 340, 341, 344, 345, 346, 347, 349, 350, 356,

366, 369

بن طبال 127, 205, 213, 225, 235, 240, 242, 258, 261, 267, 276, 277, 281,
302, 316, 325, 337, 338, 354, 369

بن علا 108, 129, 131, 336, 337, 338, 339, 341, 350, 356

بن يحيى ----- 287, 335, 337, 339

بوتفليقة ----- 328, 329, 371

بورقبية ----- 151, 265, 310

بوصوف 107, 108, 129, 138, 143, 153, 193, 213, 225, 235, 240, 242, 244,
245, 261, 267, 268, 269, 270, 272, 276, 277, 281, 282, 283, 302, 316,
324, 325, 337, 338, 339, 347, 356

بوضياف 88, 89, 92, 100, 105, 106, 107, 108, 114, 116, 117, 118, 130, 131,
143, 145, 149, 153, 154, 155, 156, 162, 168, 169, 170, 171, 174, 175,
176, 185, 193, 202, 221, 230, 240, 242, 267, 328, 329, 330, 331, 338,
341, 342, 343, 345, 350, 354, 355, 358, 361, 377

بومدين 242, 267, 268, 269, 277, 283, 285, 300, 304, 305, 310, 315, 318, 319,
325, 326, 328, 329, 341, 350, 354, 360, 361, 366, 368, 371, 372

بيطاط 107, 108, 129, 138, 140, 149, 156, 178, 193, 242, 263, 267, 356, 361,
371, 378

ج

جلبير ميني ----- 313

خ

خيضر 75, 116, 149, 150, 154, 161, 165, 168, 169, 173, 175, 176, 193, 202,
230, 232, 240, 242, 252, 329, 344, 350, 355, 363, 364, 365, 367, 371, 372

د

دباغين 62, 68, 69, 75, 77, 82, 83, 84, 85, 121, 126, 138, 157, 165, 169, 174,
175, 205, 220, 225, 235, 240, 241, 242, 258

دحلب 88, 93, 185, 193, 195, 198, 201, 205, 218, 235, 239, 240, 243, 246,
 262, 264, 276, 284, 287, 317, 325, 337, 338, 353, 356
 ديدوش 107, 108, 129, 131, 137, 149, 170, 178, 185, 202, 267, 378
 ديغول 197, 250, 256, 257, 262, 265, 270, 275, 280, 285, 286, 287, 288, 289,
 290, 291, 297, 298, 308, 325

ر

رابح بلوصيف-----359
 رابح زراري-----284, 300, 360
 رضا مالك 193, 251, 261, 265, 292, 293, 296, 297

ز

زيغوت-----136, 137, 162, 214

س

سليمان دهيليس-----193, 242
 سي لخضر بورقعة-----287, 288, 292
 سي لخضر بوشمع-----289, 290

ش

شوقي مصطفى-----80, 81, 92, 93
 شيهاني بشير-----83, 135

ص

صادق دهيليس-----333, 362

ع

- 83, 141, 153, 156, 157, 158, 159, 160, 161, 162, 163, 164, 165, عبان رمضان
 166, 167, 169, 170, 172, 173, 174, 175, 185, 193, 196, 197, 198, 199,
 203, 204, 220, 226, 231, 232, 233, 235, 236, 239, 243, 244, 245, 246,
 247, 250, 251, 252, 253, 254, 255, 281, 284, 287, 293, 300, 305, 313,
 320, 347, 380
- 359----- عبد الحميد كحل الراس
 327, 363 ----- عبد الرحمان فارس
 350----- عبد الرزاق بوحارة
 93, 204 ----- عبد الرزاق شنتوف
 290----- عبد اللطيف
 219, 227, 269----- عبد الله بلهوشات
 235----- عبد الله بن طبال
 342----- عثمان بلوزداد
 67, 68, 69----- عسلة
 193, 207, 208, 210, 242, 359 علي ملاح
 105, 153, 226, 228 ----- علي مهساس
- 335, 336, 337, 338, 339, 340, 342, 344, 345, 346, 350, 352, 353, علي هارون
 354, 355, 356, 357, 358, 363, 364, 365, 367, 369, 371
- 108, 219, 227----- عمار أوعمران
 74, 86, 89, 108, 236 ----- عمار بن عودة
 215, 216 ----- عمارة بوقلاز
 184, 185 ----- عمارة رشيد
 75, 79, 273, 274, 288, 331 عمر أوصديق
 219, 227 ----- عمر بن بولعيد

عمر بوداود----- 315, 337, 340, 344

عمر صخري----- 210

عميرة علاوة----- 267

عميروش 138, 212, 213, 233, 242, 270, 271, 272, 273, 274, 286, 359

ف

فرحات عباس, 68, 70, 71, 96, 104, 193, 241, 242, 244, 258, 261, 262, 264, 267,

275, 276, 281, 283, 292, 305, 308, 309, 310, 311, 313, 314, 341, 342,

350, 352, 371

ق

قايد أحمد----- 284, 300, 343

ك

كافي, 137, 145, 146, 182, 184, 185, 199, 200, 207, 213, 214, 218, 222, 225,

233, 242, 244, 263, 264, 268, 272, 273, 276, 277, 279, 281, 286, 294,

304, 306, 307, 309, 310, 311, 319, 329, 335, 336, 338, 339, 340, 341,

342, 348, 349, 369

كريم بلقاسم, 81, 108, 130, 131, 138, 139, 149, 153, 193, 204, 208, 213, 225,

226, 233, 235, 239, 240, 243, 244, 258, 262, 263, 267, 268, 269, 271,

273, 276, 277, 281, 282, 283, 302, 308, 313, 314, 316, 324, 325, 334,

337, 338, 339, 343, 353, 360, 372

ل

لحول 62, 63, 65, 70, 74, 92, 94, 96, 98, 99, 102, 104, 116

لعموري 214, 268, 269, 270, 271, 274, 320, 380

م

- ماتون----- 290, 291
- محمد الخامس----- 230
- محمد الطاهر بلعباس----- 366
- محمد بوسماحة----- 333, 365
- محمد بوقرة----- 288, 289, 295, 296
- محمد بونعامة----- 288, 291, 292
- محمد تقية----- 64, 67, 70, 71, 72, 127, 128, 151, 205, 272, 279, 287, 288, 289, 292, 293, 297
- محمد زعموم----- 108, 287, 288, 289, 291, 292, 293
- محمد شعباني----- 352
- محمد عثمان الصيد----- 348
- محمد لعموري----- 242, 271
- محمد مرزوقي----- 342
- محمد يزيد----- 86, 193, 263, 317, 335, 336
- محمدي سعيد----- 316
- محمود الشريف----- 240, 242, 269, 276
- مزهودي----- 193, 212, 213, 226
- مسعود بن عيسى----- 219, 227
- مشاطي----- 107, 342
- مصطفى الأشرف----- 230
- مصطفى بن عودة----- 128, 200, 202, 205
- مصطفى لكحل----- 268
- ملك الأردن حسين----- 348

مهري 62, 65, 74, 100, 193, 225, 228, 240, 241, 242, 258, 275, 336

361-----موح واعلي سليماني

371-----موسى حساني

333, 362-----موسى شارف

ميصالي 62, 63, 65, 67, 68, 69, 72, 73, 74, 75, 76, 82, 83, 84, 85, 92, 93, 94,

95, 96, 97, 98, 99, 100, 101, 102, 103, 104, 105, 106, 116, 118, 119

ي

237, 342, 354, 364-----ياسف سعدي

295, 333, 353, 362, 363, 364يوسف الخطيب

365-----يوسف بن خروف

342-----يوسف حداد

الأخضرية	189, 293
الأصنام	351, 352
الأغواط	126
البرواقية	365
البليدة	149, 347, 367
البويرة	189, 293
الرباط	80, 176, 205, 333, 351
الشلالة	68, 97
الشلف	93, 351, 365, 366
القالة	188, 216
القاهرة	33, 39, 42, 43, 44, 47, 51, 52, 53, 59, 69, 108, 127, 130, 150, 154, 156, 157,
	161, 165, 168, 170, 173, 174, 175, 185, 196, 197, 205, 219, 225, 227, 230,
	232, 235, 239, 240, 251, 253, 255, 265, 280, 345
القصبه	62, 64, 68, 116, 123, 145, 216, 239, 314, 335, 364
الكدية	135, 211, 283
المحمدية	324
المدية	288, 290, 369
المسيلة	92
المغرب	71, 92, 123, 149, 150, 151, 152, 154, 225, 229, 230, 231, 235, 244, 257,
	265, 272, 307, 318, 333, 335, 350, 351
الناماشة	133, 188, 269

أ

أوزلاقن 186

إ

إيفري 186

إيفيان ----- 138, 283, 300, 307, 308, 326

ب

برج بوعريريج ----- 188

بلغراد ----- 174, 230

بني عباس ----- 186

بني عيشة ----- 189

بو الزعرور ----- 218

بئر أغبالو ----- 189

ت

تبسة ---- 64, 85, 86, 88, 89, 90, 217, 227

تلمسان 73, 143, 204, 300, 347, 350, 351, 352, 353, 354, 355, 360, 362, 370, 371

تونس 83, 124, 135, 150, 151, 167, 176, 184, 199, 205, 212, 216, 219, 225, 226,

227, 229, 230, 231, 232, 234, 235, 240, 257, 267, 268, 271, 272, 274, 276,

279, 280, 283, 292, 293, 300, 303, 307, 308, 309, 315, 318, 330, 335, 340,

341, 344, 346, 356, 359

تيارت ----- 90, 189, 284

تيزي وزو --- 300, 350, 353, 354, 355, 361

ث

ثنية ----- 189

ج

جبل بني صالح ----- 217

خ

خنشلة ----- 219, 227

ز

زمورة-----342, 343, 345, 357

س

سجن أولنوي-----327

سدراته-----188

سطيف-----68, 69, 84, 188, 189

سور الغزلان-----209, 210, 366

سوق الاثنين-----189

سيدي عيسى-----365, 366

ط

طرابلس, 227, 275, 278, 279, 280, 284, 302, 303, 313, 316, 323, 332, 334, 335, 339,

341, 342, 346, 351, 352, 354, 359, 362, 365, 374, 381

ع

عبان رمضان-----320

عناية-----86, 90, 137, 197, 217, 284

عين باب البحر بأم الطبول-----217

عين بوسيف-----209

غ

غارديماو-----318

ق

قالمة-----90, 217, 283

قصر الإليزيه-----289, 291

قصر البخاري----- 189, 366, 367, 369

ك

كوري مارين----- 189

كونغو----- 349

ل

لعموري----- 320

ليبيا 83, 122, 123, 126, 129, 130, 135, 145, 150, 153, 155, 165, 268, 280, 303

م

ماسينا----- 366

مصر 42, 43, 56, 83, 152, 155, 268, 283, 330, 348

مولان----- 286, 287, 297, 298, 307, 308

و

وادي ميزاب----- 209

وجدة----- 124, 300, 329

وسيدي عيسى----- 209, 210

وهران 73, 82, 86, 90, 94, 123, 126, 129, 144, 149, 162, 188, 189, 234

أ

أعضاء البعثة الخارجية 168

أ

الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري 68, 300, 319

الجامعة العربية 150

الحركة الوطنية الجزائرية 63, 66, 67, 68, 70, 71, 116, 118, 151, 186, 375

الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية 61, 62, 63, 64, 65, 74, 75, 77, 78, 82, 83,

85, 87, 88, 90, 92, 100, 110, 114, 115, 116, 118, 119, 136, 137, 140, 204,
263, 375, 376

الحزب الشيوعي الجزائري 81

الحكومة المؤقتة 69, 86, 138, 168, 181, 249, 250, 251, 252, 253, 254, 256, 257,

258, 259, 260, 261, 262, 263, 264, 265, 266, 267, 268, 269, 270, 271,

272, 273, 274, 275, 276, 278, 280, 282, 287, 291, 292, 293, 294, 297,

298, 300, 302, 305, 306, 307, 308, 309, 310, 311, 312, 313, 314, 315,

316, 317, 318, 319, 320, 321, 323, 324, 325, 326, 327, 328, 329, 330,

331, 332, 333, 334, 335, 336, 337, 338, 340, 341, 342, 343, 344, 345,

346, 347, 349, 350, 351, 352, 353, 356, 357, 359, 361, 362, 365, 370,

372, 380, 381

القاعدة الشرقية 148, 214, 215, 216, 217, 218, 220, 227, 271, 277, 351

القاعدة الغربية 277, 301

اللجنة الوزارية للحرب 299, 302, 303, 306, 312, 316

الوفد الخارجي 108, 109, 116, 121, 129, 135, 144, 149, 150, 151, 152, 153, 155,

156, 157, 158, 159, 160, 161, 162, 164, 165, 167, 168, 169, 170, 171,

172, 173, 174, 175, 186, 196, 197, 198, 202, 203, 204, 206, 219, 220,

221, 222, 223, 226, 228, 229, 230, 232, 233, 234, 235, 236, 246, 251,
252, 379

الولاية الأولى, 134, 188, 189, 207, 211, 212, 213, 242, 244, 268, 271, 272, 277,
336, 340, 344, 350, 352, 354, 365, 366

الولاية الثالثة, 186, 189, 210, 242, 271, 272, 274, 277, 292, 339, 340, 343, 349,
350, 353, 354, 358, 360, 361, 364, 368

الولاية الثانية, 188, 189, 212, 213, 214, 217, 218, 235, 242, 264, 272, 277, 283,
286, 341, 343, 354, 359, 360, 365

الولاية الخامسة, 189, 207, 235, 242, 272, 277, 284, 300, 350, 352

الولاية الرابعة, 64, 189, 205, 210, 242, 272, 277, 284, 285, 286, 287, 288, 289,
290, 291, 292, 293, 294, 295, 296, 298, 315, 331, 332, 333, 339, 340,
342, 343, 346, 347, 348, 353, 354, 355, 357, 358, 361, 362, 363, 364,
365, 366, 367, 368

الولاية السادسة, 187, 189, 207, 209, 210, 211, 212, 242, 272, 277, 289, 290, 300,
352, 371

ج

جيش التحرير الوطني, 127, 129, 130, 132, 134, 144, 147, 199, 200, 219, 227,
257, 272, 274, 284, 285, 299, 300, 302, 317, 334, 344, 345, 372

ط

مؤتمر طرابلس, 227, 275, 278, 279, 280, 284, 302, 303, 313, 316, 323, 332, 334,
335, 339, 341, 342, 346, 351, 352, 354, 359, 362, 365, 374, 381

ل

لجنة التنسيق والتنفيذ, 69, 80, 96, 167, 176, 196, 198, 209, 212, 217, 219, 220,
221, 222, 225, 226, 227, 228, 229, 233, 234, 235, 236, 237, 238, 239,
240, 241, 242, 243, 246, 247, 251, 253, 254, 255, 258, 259, 260, 261,
264, 293, 294, 380

م

مؤتمر الصومام، 76، 115، 120، 127، 137، 139، 141، 142، 143، 157، 159، 164، 166،
173، 176، 180، 181، 182، 183، 184، 186، 187، 188، 190، 191، 192، 193،
196، 197، 198، 200، 201، 202، 203، 204، 205، 206، 207، 208، 210، 211،
212، 213، 214، 215، 217، 218، 219، 221، 222، 223، 224، 226، 227، 229،
232، 233، 234، 235، 236، 237، 239، 241، 246، 247، 252، 271، 273، 282،
298، 300، 301، 315، 332، 376، 379، 380

ه

هئأة الأركان العامة، 285، 298، 299، 300، 302، 305، 306، 307، 308، 309، 310، 311،
312، 313، 314، 315، 316، 317، 318، 321، 324، 326، 330، 332، 333، 365، 381

و

وزارة القوات المسلحة، 283، 299، 302

كلمة شكر

إهداء

مقدمة.....09

الفصل المفاهيمي: التأصيل المفاهيمي والمقاربات النظرية للمصطلحات المرتبطة بالموضوع

1-التأصيل المفاهيمي لظاهرة النخبة السياسية:.....157

1.1- التأصيل اللغوي والاصطلاحي لمفهوم النخبة :157

2-التأصيل النظري لمفهوم القيادة:166

1.2- تعريف القيادة وأهميتها:.....166

1.1.2-تعريف القيادة لغة واصطلاحا:166

1.1.1.2-القيادة لغة:166

2.1.1.2- تعريف القيادة إصطلاحا:.....167

2.1.2-أهمية القيادة:.....168

3-التأصيل المفاهيمي لمفهوم الأزمة:.....170

1.3-مفهوم الأزمة:171

1.1.3-تعريف الأزمة لغة واصطلاحا:.....171

2.3- الفرق بين الأزمة والمفاهيم المشابهة:.....173

- المشكلة:173

- الحادث:173

- 173..... - الكارثة:
- 173.....-الواقعة:
- 174.....-الصراع
- 174.....-الصدمة:
- 174..... - الخلاف:
- 174.....3.3-خصائص الأزمات وأسباب نشوئها:
- 175.....1.3.3-خصائص الأزمات:
- 179.....4-مفهوم الصراع السياسي:
- 182.....1.4- الصراع بين النظرة التقليدية والحديثة:
- 1 الفصل الأول: الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية-التجاذبات والأزمات-1945-

1954

- 191.....-الحركة من أجل الانتصار والتجاذبات الداخلية:
- 191.....1. 1- مسؤولية حزب الشعب المحظور في مجازر ماي 1945:
- 198.....2.1- الخلاف حول المسألة الانتخابية:
- 202.....2- الهزات الكبرى للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية:
- 203.....1.2- الأزمة البربرية:
- 207.....2.2- قضية الدكتور الأمين دباغين:
- 210.....3.2-تداعيات وانعكاسات اكتشاف المنظمة الخاصة.
- 210.....1.3.2- اكتشاف المنظمة الخاصة -آراء و روايات-:
- 215.....2.3.2-تداعيات اكتشاف المنظمة الخاصة على التيار الاستقلالي:

- 3-التصدعات السياسية ومؤتمرات الانفصال: 218.....
- 1.3-المؤتمر الثاني للحركة وتعمق الخلافات: 219.....
- 2.3-المؤتمرات الاستثنائية والقطيعة النهائية بين الميصاليين والمركزيين: 225.....
- 1.2.3-مؤتمر هورنوا- بلجيكا: 226.....
- 2.2.3-مؤتمر المركزيين أوت 1954: 227.....
- 4- المخاض العسير وولادة جبهة التحرير الوطني: 230.....
- 1.4-اللجنة الثورية للوحدة والعمل: 230.....
- 2.4-اجتماع 22 وبداية التحضير لتفجير الثورة: 232.....
- خلاصة الفصل: 235.....
- الفصل الثاني: القيادة الثورية في المرحلة الأولى من الثورة -الرهانات و التحديات 1954-

1956

- 1-العمل المسلح بين التأزم الداخلي والاستعجال في الانطلاقة: 239.....
- 1.1- إشكالية التحضير والتنظيم في مرحلة الانطلاقة: 239.....
- 2.1-انطلاق العمل المسلح في ظل الانشقاق والتأزم في صفوف التيار الاستقلالي: 241.....
- 2- مسألة التسليح: 245.....
- 1.2-المنظمة الخاصة ومسألة التسليح: 246.....
- 2.2-الإمكانيات البشرية والمادية للثورة التحريرية: 252.....
- 1.2.2- الوضع المادي والبشري: 252.....
- 3.2- الواقع العسكري للثورة في عامها الأول بين ضعف الإمكانيات وخيبة الأداء الثوري: 257.....
- 1.3.2- المنطقة الأولى -الأوراس-: 257.....

- 261.....2.3.2- المنطقة الثانية -الشمال القسنطيني- :
 263.....3.3.2- المنطقة الثالثة -منطقة القبائل- :
 265.....4.3.2- المنطقة الرابعة -الجزائر- :
 267.....5.3.2- المنطقة الخامسة :
 269.....4.2- المصادر الداخلية للتسليح:
 274.....5.2- الوفد الخارجي ومهمة الإسناد الخلفي للثورة-الإمداد بالسلاح- :
 279.....3- العلاقة بين قيادات الداخل والخارج:
 283.....1.3- تأزم العلاقة بين قيادة العاصمة والوفد الخارجي :
 286.....2.3- المسائل الخلفية بين القيادة الجديدة في الداخل والوفد الخارجي:
 286.....1.2.3- مسألة -أزمة- التسليح :
 292.....2.2.3- تدمير قادة الداخل من الانشقاقات بين عناصر الوفد الخارجي:
 294.....3.3.3- عتاب الداخل للوفد الخارجي على الاتصال بالفرنسيين :
 295.....4.3.3- مسألة القيادة ومركزة الثورة :
الفصل الثالث : مقررات الصومام وتداعياتها على العلاقة بين القيادات الثورية داخل

هياكل الثورة 1956-1958

- 306.....1- مؤتمر الصومام ومقرراته :
 308.....1.1- ظروف وخلفيات انعقاد مؤتمر الصومام :
 311.....2.1- قررات مؤتمر الصومام :
 322.....3.1- مبدأي أولوية السياسي على العسكري وألوية الداخل على الخارج :

- 323.....1.3.1-أولوية السياسي على العسكري:
- 327.....2.3.1-أولوية الداخل على الخارج:
- 331.....2-المواقف من مؤتمر الصومام:
- 332.....1.2-موقف الولايات التاريخية:
- 332.....1.1.2-موقف الولاية السادسة:
- 336.....2.1.2-موقف الولاية الأولى:
- 338.....3.1.2-موقف الولاية الثانية والثالثة والرابعة والخامسة:
- 339.....4.1.2-موقف مجاهدي وضباط القاعدة الشرقية:
- 345.....2.2-موقف الوفد الخارجي:
- 346.....3-لجنة التنسيق و التنفيذ ومواجهتها لمعارضى مقررات الصومام:
- 346.....1.3-لجنة التنسيق والتنفيذ:
- 354.....2.3-اختطاف طائرة الوفد الخارجي:
- 357.....04-الخلافات بين السياسيين والعسكريين:
- 357.....1.4-الباءات الثلاث في مواجهة نفوذ عبان رمضان:
- 361.....2.4-معركة الجزائر وإضراب الثمانية أيام -مناورة غير محسوبة العواقب-:
- 364.....3.4- خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر:
- 365.....4.4- لقاء القاهرة-أوت1957-وتصاعد الخلافات بين القادة السياسيين والعسكريين:...

الفصل الرابع: العقبات الميدانية والهيئات الداخلية للحكومة المؤقتة 1958-1962

- 375.....1-تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وموقف الولايات في الداخل منها:
- 376.....1.1-تأسيس الحكومة المؤقتة:

- 376.....1.1.1- جذور فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة:
- 379.....2.1.1 - ظروف وخلفيات تأسيس الحكومة المؤقتة:
- 383.....3.1.1- ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:
- 384.....2.1- موقف الولايات من تأسيس الحكومة المؤقتة:
- 385.....1.2.1- تأسيس الحكومة المؤقتة بين التأصيل التنظيمي والمدلول القانوني:
- 386.....2.2.1- قراءة نقدية في تشكيلة الحكومة المؤقتة الأولى:
- 388.....3.2.1- مواقف قيادات الداخل من إنشاء الحكومة المؤقتة:
- 391.....2- التناقضات والنزاعات داخل الثورة على عهد الحكومة المؤقتة:
- 393.....1.2- قضية لعموري:
- 2.2- اجتماع العقداء الأربعة 6-12 ديسمبر 1958 واستشهاد العقيد عميروش وسي
الحواس: 395.....
- 399.....3.2- اجتماع العقداء العشرة والاحتكام إلى القادة العسكريين:
- 400.....1.3.2- خلفيات انعقاد الاجتماع:
- 401.....2.3.2- -أشغال الاجتماع-الحضور والجلسات-:
- 404.....3.3.2- نتائج ومقررات الاجتماع:
- 4.2- الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959/12/16 إلى 1960/01/18:
- 405.....
- 405.....1.4.2- أشغال الدورة:
- 407.....2.4.2- القرارات والتداعيات:
- 410.....5.2- أزمة الولاية الرابعة -قضية سي صالح-:

- 415.....1.5.2-تحضير اللقاء:
- 418.....2.5.2-خلفيات اللقاء:
- 423.....3.5.2-نتائج اللقاء وأثاره على مستقبل الثورة:
- 423.....3-الصراع بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهيئة الأركان العسكرية:
- 424.....1.3-تأسيس هيئة الأركان العسكرية والخلاف مع اللجنة الوزارية للحرب:
- 424.....1.1.3-تأسيس هيئة الأركان العسكرية:
- 427.....2.1.3-الخلاف بين هيئة الأركان العامة مع اللجنة الوزارية للحرب:
- 430.....2.3-الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العسكرية:
- 431.....1.2.3-أصول الخلاف وتطوره:
- 434.....2.2.3- أزمة أسر الطيار الفرنسي واستقالة قيادة هيئة الأركان العامة:
- 436.....3.2.3-انعقاد الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة وتجذر الأزمة:
- 437.....1.3.2.3-التوازنات السياسية داخل القيادة الثورية قبيل الاجتماع:
- 438.....2.3.2.3-أشغال الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة:
- 443.....4.2.3-ضعف الحكومة المؤقتة وبروز هيئة الأركان قوة صاعدة:
- 375.....الخاتمة.....
- 383.....قائمة الملاحق.....
- 384.....فهرس الملاحق.....
- 458.....البيبلوغرافيا.....

483.....	الفهارس
485.....	فهرس الأعلام والشخصيات
490.....	فهرس الأماكن والبلدان
493.....	فهرس الهيئات والأحزاب
496.....	فهرس المحتويات